الجمهـــورية الجزائـــرية الديمقـــراطية الشعبيـــة
وزارة التعليم العالي و البحث العلـمي
جـــامعة محمد خيضر – بسكـرة –
كلية العلـوم الاقتصاديـة و التجـارية وعلـــوم التسيير
قسـم: العلوم الاقتصاديـــــة
المـــــوضـــــوع

إشكالية اندماج المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي في الجزائر بين التحديات والحلول

دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في ولاية بسكرة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص:إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

إعداد الطالبـة: **إشـــراف:**

رشيـدة حمـودة **أ.د/ كمـال منصـوري**

نوقشت وأجيزت بتاريخ:2019/11/12

لجنة المناقشة

▪ أ.د عبد الحميد غوفي	أستاذ بجامعة بسكرة	رئيسا
▪ أ.د كمـال منصـوري	أستاذ بجامعة بسكرة	مقررا
▪ أ.د شعيب بنـــــوة	أستاذ بجامعة تلمسان	ممتحنا
▪ أ.د علـــي بـــودلال	أستاذ بجامعة تلمسان	ممتحنا
▪ د. لـــحسن دردوري	أستاذ محاضر (أ) بجامعة بسكرة	ممتحنا
▪ د. خليـــل شرقـــي	أستاذ محاضر (أ) بجامعة أم البواقي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018 - 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الشكر بداية لله تعالى على فضله ومنّه علي بإتمام هذا العمل،

كل الشكر إلى المشرف الذي لن أوفيه حقه الأستاذ الدكتور:

كمال منصوري الذي كان الموجه والمصحح والمنتقد والناصح لي في كل مراحل إعداد هذا العمل وعلى صبره عليّ.

الشكر للأستاذ الدكتور: يوغرطة بالاش من جامعة بجاية على نصائحه في الجانب التطبيقي.

الشكر للأستاذ الدكتور: بلمهدي طارق من جامعة الجزائر 3 على مساعدته في تحليل البيانات الكيفية للدراسة.

الشكر للأستاذ المتقاعد والمخترع/ لزرق عبد الحميد على كل المعلومات حول وضعية المخترعين في ولاية بسكرة.

الشكر للمهندسة مصباح فضيلة "مكتب التحليل الإحصائي بقسنطينة ".

الشكر موصول لكل الأصدقاء والزميلات والزملاء الذين ساعدوني على توزيع وتجميع الاستبيانات.

إهـــــــــداء

إلى روح أبي الطاهرة عليه رحمة الله ورضوانه ****************

إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها*******************

إلى كل من ساندني طيلة فترة إعداد هذه الأطروحة******

إشكالية اندماج المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي في الجزائر بين التحديات والحلول
دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في ولاية بسكرة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن الآليات التي يمكن للمؤسسات الاقتصادية غير الرسمية أن تندمج في الاقتصاد الرسمي في الجزائر، من خلال دراسة ميدانية أجريت في ولاية بسكرة على 210 مؤسسة اقتصادية غير رسمية ولمعرفة تأثير متغير الدراسة المستقل المتمثل في آليات الإندماج والذي قسم إلى أربعة أبعاد وهي: حقوق الملكية براءة الإختراع وتحليل أداة التكلفة والعائد للنشاط ومكافحة الفساد الإداري على المتغير التابع للدراسة المتمثل في مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي من خلال تقسيمه إلى خمسة أبعاد هي: ميزة النمو وتحسين العوائد، وميزة التغطية الاجتماعية، وميزة الملكية المحمية، وقوة القانون وتدابير مرافقة.

ولمعرفة هذا الأثر تم اختيار المنهج الكيفي في تحليل البيانات الكيفية، التي تم جمعها من خلال أداة المقابلة المهيكلة والتي أجريت مع ثمان (08) جهات رسمية، وذلك لإعطاء صورة شاملة عن إشكالية موضوع الدراسة حيث تمت الاستعانة ببرنامج NVivo المخصص لهذا النوع من البيانات في التحليل، كما تم استخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات الكمية عن الوحدات غير الرسمية (210) التي تم التوصل إليها عن طريق اختيار المنهج الهجين الذي سمح في البداية بجمع بيانات كيفية عن قطاع الأسر الذي ضم (384 أسرة) تم اختيارها بطريقة العينة الطبقية العشوائية، ثم استخراج البيانات الكمية عن 210 وحدة غير رسمية والمعنية بالدراسة. واستعملنا في التحليل الكمي كلا من برنامج Spss وبرنامج Amos.

ومن خلال تحليل البيانات واختبار الفرضيات أمكن التوصل إلى إثبات أن قرار البقاء في الاقتصاد غير الرسمي من عدمه يتأثر بعوامل هي حقوق الملكية الرسمية والتكاليف والعوائد المترتبة عن ممارسة النشاط ومكافحة الفساد الإداري، كما يساهم اندماج الوحدات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي في الجزائر في التمتع بمزايا في مجال النمو و تحسين العائد، وحقوق الملكية المحمية، والعمل تحت قوة القانون، والاستفادة من التغطية الاجتماعية وتدابير المرافقة، وتم إثبات وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لآليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي على مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي، كما توصلت الدراسة إلى أن الاقتناع بفكرة الاندماج لا تتأتي إلا بعد الفهم الجيد للاقتصاد غير الرسمي، كما أن عملية الاندماج يجب أن تتسم بالفعالية وأن يتقاسم ثمارها كل من الدولة والمقاول غير الرسمي معا، وأن هناك تحديات تتعلق بـ:الإحصاءات بشأن الاقتصاد غير الرسمي وكذا رأس المال المادي والبشري الذي يضمه إلى جانب عدم استجابة المؤسسات للقوانين و مشكل التغطية الاجتماعية. أشارت الدراسة إلى أهمية أن تكون المزايا الموجودة في الاقتصاد الرسمي أكبر من تلك الموجود في الاقتصاد غير الرسمي كما خلصت إلى أهمية معالجة الجذور العميقة لمشكلة الملكية والعقار وكثرة الإجراءات من ناحية (التكلفة والوقت) و مكافحة الرشوة، حيث بالرغم مما أنجز، لم يتم حل هذه التحديات الرئيسية بشكل جذري وبقي خلق مناخ مناسب لاندماج المؤسسات غير الرسمية من جهة ومن جهة أخرى مناسب لنشوء مؤسسات جديدة ونموها يتطلب معالجة هذه المسائل العميقة وليس الالتفاف حولها. كما توصلت الدراسة إلى وجود ابتكارات في الاقتصاد غير الرسمي وأن هناك أشكال مختلفة لحمايتها، ويجب أن يكون هناك تنسيق بين السياسات المحلية والوطنية فيما يتعلق بعملية الاندماج التي تستغرق وقتا طويلا وتتطلب مشاركة كل الأطراف ذات المصلحة فضلا عن أهمية خلق هندسة إدارية معدة وفقا للخصوصية الجزائرية وإعادة النظر في العلاقة بين الإدارة والمقاول بانتقالها من كيان بيروقراطي إلى شريك ومستشار للمقاول، وتوصي الدراسة بضرورة إقامة نظام عقلاني ومتكامل للملكية الرسمية و رقمنته في إطار المنظومة الشاملة للمعلومات الاقتصادية التي بإمكانها التقليل من مظاهرة الرشوة وكذا التخفيف من وقت وتكلفة الحصول على المعلومات واستيفاء الإجراءات، وهذا في إطار المسعى الكلي للاندماج الهادف إلى إدخال كل رأسمال الاقتصاد غير الرسمي في اقتصاد رسمي واحد لتحقيق التنمية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير الرسمي، مقاول غير الرسمي، وحدات غير رسمية، آليات الاندماج، حقوق ملكية رسمية، تكاليف وعوائد النشاط، فساد، براءة اختراع، مزايا الاندماج.

The problematic of integration of informal economic entreprises in Algeria between challenges and solutions – a sample study of informal economic entreprises in Biskra-

Abstract:

The purpose of this study is to seek mechanisms through which the informal economy enterprises integrate in Algerie's through a field study conducted in Biskra on 210 informal units to realize independent study variable impact that is the integration mechanisms of informal units wich is devided into four(04) dimemsion:(property rights, patent,cost and benefits tool analysis, fight against administrative corruption) on the variable followed to the study that is represented in the adventages of integration in the formal economy throught deviding to five (05):grouth, protected property,law power ,social coverage feature and accompaniying measures).

To find out the effect, we used the qualitative the qualitative method to analyse the qualitative data gathered through the structured interview tool with eight(08) official administrations to give a comprehensive image about the problematic of the study.Where we used NVivo program for this type of data in analysis,we also used questionnaire tool to gather the quantitave data about the informal units(210) wich are obtained through using the hybrid method that allowed for us since the beginning to gather qualitative data about families section wich included(384)families selected through the random coste sample.We extracted the quantitative data from 210 informal units linked to the study.We used the quantitative analysis both Spss and Amos programs. We found out through data analysis and hypotheses testing, we have been able to prove that the decision to stay in the informal economy is affected by official property rights, cost and profit of activity,and fight against administrative corruption(fight bribery)., it also contribute in the integration of informal units in Algerian formal economy in getting benefits in grouth, protected property, worker under law power, getting adventage of social protection and accompaniying measures, the positive impact is proved of a statistical significance of integration mechanisms in over integration advantages.We also realized that getting convinced with the idea of integration cannot be achieved unless with the good understandin of the informal economy. Integration operation should be characterized with affectivness and its results must shared by both:state and the informal entrepreneur, there ara challenges linked to statistic about informal economy and also the capital beside the non response of enterprises to law and the social protection issue. This study mentioned the importance that the benefits the formal economy should be more than those of informal economy, the study also stated the importance of treating the deep roots of property and real estate issue and the procedures in terms of (cost and time)and fight agaist corruption.Despite all what have been realized, but still these main challenges exist deeply, and creating appropriate atmosphere for informal corporations ategrations in one hand, and in the other hand appropriate to the emergence and growth of new enterprises need treating these deep questions and not turn around it. The study come up with the existence of innovations in the informal economy and that there are different ways to protect them, there should be a coordination between local and national policies concerning the integration because it takes a long time and exiges the participation of all the stakeholders, moreover,the importance of creating a new administrative structure according to the Algerian specificity, prevacy qnd reviewing the relationship between the administration and entrepreneur through shifting from bureaucratic entity to partner and adviser to the entrepreneur. The study recommendts the necessity of creating a rational and integrable system to the formal property and digitalizing it in the framework of the massive system of the economic information that may reduce corruption and reduce time and cost of getting information and fulfilling the procedures in the overal context of integrating that aims at integrating all capital of informal economy in one formal economy for development.

Keywords: informal economy, informal entrepreneur, informal units, integration mechanisms, formal property rights, costs and benefits of activity, bribery, patent, integration benefits.

فهـرس المحتوى

الشكر والتقدير	**III**
الإهداء	**IV**
ملخص الدراسة باللغة العربية	**V**
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	**VI**
فهرس المحتوى	**VII**
قائمة الجداول	**XIX**
قائمة الأشكال	**XXIII**
قائمة الملاحق	**XXV**
مقدمـــــة	أ
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للاقتصاد غير الرسمي	**1**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي	**3**
المطلب الأول: النشأة والتطور التاريخي للاقتصاد غير الرسمي	**3**
الفرع الأول: ظهور الاقتصاد غير الرسمي بظهور الضرائب	**3**
الفرع الثاني: ظهور الاقتصاد غير الرسمي بظهور المذهب التجاري	**4**
الفرع الثالث: بداية اكتشاف مفهوم الاقتصاد غير الرسمي	**4**
الفرع الرابع: بداية التنظير للاقتصاد غير الرسمي	**6**
الفرع الخامس: ظهور النظريات المفسرة لوجود الاقتصاد غير الرسمي	**9**
المطلب الثاني: تعريف الاقتصاد غير الرسمي	**11**
الفرع الأول: تعريف صندوق النقد الدولي	**11**
الفرع الثاني: تعريف مفوضية الاتحاد الإفريقي	**11**
الفرع الثالث: تعريف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	**12**
الفرع الرابع: تعريف المكتب الدولي للعمل	**13**
الفرع الخامس: تعريف المؤتمر الدولي الخامس عشر لإحصاءات العمل 1993	**14**
المبحث الثاني: خصائص ومكونات الاقتصاد غير الرسمي	**16**

المطلب الأول: خصائص الاقتصاد غير الرسمي	**16**
الفرع الأول: خصائص الوحدات الاقتصادية غير الرسمية	**16**
الفرع الثاني: خصائص المؤسسات غير الرسمية حسب دراسة مسحية للبنك الدولي	**17**
المطلب الثاني: مكونات الاقتصاد غير الرسمي	**18**
الفرع الأول:العمل في الاقتصاد غير الرسمي	**18**
الفرع الثاني :ظروف العمل في الاقتصاد غير الرسمي	**19**
الفرع الثالث: تمثيل النساء والشباب في الاقتصاد غير الرسمي	**20**
الفرع الرابع : تمثيل الأطفال في الاقتصاد غير الرسمي	**22**
الفرع الخامس: نسب تمثيل الوحدات غير الرسمية	**22**
المبحث الثالث: طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي واتجاهات نموه	**23**
المطلب الأول: طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي	**23**
الفرع الأول: *المناهج المباشرة*	**23**
الفرع الثاني: المناهج غير المباشرة	**25**
الفرع الثالث: طريقة النماذج	**31**
الفرع الرابع: :نموذج الطلب على النقود و نموذج الديميمك المعدل	**33**
االمطلب الثاني :اتجاات نمو الاقتصاد غير الرسمي	**34**
الفرع الأول :الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من حجم الناتج الإجمالي في العالم	**34**
الفرع الثاني :تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي	**36**
المبحث الرابع :أسباب نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي	**37**
المطلب الأول: عبء الضرائب والضمان الاجتماعي	**37**
الفرع الأول:عبء الضرائب	**38**
الفرع الثاني: عبء ضريبة الدخل	**39**
الفرع الثالث: المساهمة في الضمان الاجتماعي والضرائب الأخرى	**40**
المطلب الثاني: اللوائح والإجراءات الحكومية والفساد	**41**

الفرع الأول: الضوابط والقيود على سوق العمل	42
الفرع الثاني: كثرة وتعقد اللوائح والقوانين المنظمة لممارسة الأنشطة	43
المبحث الخامس: التهديدات والفرص التي يحملها الاقتصاد غير الرسمي	45
المطلب الأول: تهديدات الاقتصاد غير الرسمي	45
الفرع الأول: الإخلال بالتوزيع العادل للدخول	45
الفرع الثاني: التأثير على المنافسة و الكفاءة الاقتصادية	45
الفرع الثالث: التأثير على حصيلة الإيرادات العامة	46
الفرع الرابع: التأثير على القرارات الاقتصادية المتعلقة بالسياسات العامة	46
الفرع الخامس: التأثير على مصداقية الإحصاءات الرسمية الدخول في فخ الوهم الإحصائي	47
الفرع السادس: التأثير على أداء السوق الرسمي من ناحية العرض و الطلب	47
الفرع السابع: تشوه الأسعار وتأثر السياسة النقدية	48
الفرع الثامن: آثار نقص الاعتراف وعدم المشاركة في تنظيمات مهنية	48
المطلب الثالث :الفرص التي يمنحها الاقتصاد غير الرسمي	49
الفرع الأول : توفر الاقتصاد غير الرسمي على رأس مال غير منتج وغير مستغل	49
الفرع الثاني: خلق توازن بين طبقات المجتمع خاصة الفقيرة والمتوسطة	51
الفرع الثالث: موفر رئيسي للخدمات التي تحتاجها المدينة	52
خلاصة	54
الفصل الثاني: آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي	55
تمهيد	56
المبحث الأول: أهمية اندماج الوحدات غير الرسمية وميكانزمات الاندماج في الاقتصاد الرسمي	57
المطلب الأول: المطلب الأول: الاندماج في الاقتصاد الرسمي كمطلب عالمي	57
الفرع الأول: التوصية 204 و إستراتيجية الاندماج في الاقتصاد الرسمي	57
الفرع الثاني:خطة التنمية المستدامة 2030 والدعوة للاندماج	59
المطلب الثاني: مفهوم الاندماج في الاقتصاد الرسمي و المقاول غير الرسمي	61

الفرع الأول: مفهوم الاندماج	**61**
الفرع الثاني: مقدار استجابة المؤسسات للقوانين كمحدد للاندماج	**63**
الفرع الثالث: ارتباط فعالية الاندماج بالنتائج على المدى البعيد	**64**
الفرع الرابع: أهمية الاندماج في الجانب الاجتماعي	**65**
الفرع الخامس: التحديات التي تحول دون المشاركة في نظم التأمين الاجتماعي	**66**
المطلب الثالث: تحديات الاندماج في الاقتصاد الرسمي واختلاف السياسات بشأنه	**67**
الفرع الأول: كثرة وتعقد المتغيرات المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي	**67**
الفرع الثاني: اختلاف المقاربات حول الاقتصاد غير الرسمي	**68**
المطلب الرابع: الحلول نحو الاندماج في الاقتصاد الرسمي	**69**
الفرع الأول: آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي في ظل المشاركة القوية للقطاع الخاص.	**69**
الفرع الثاني: آليات الاندماج بمشاركة القطاعين الخاص و العام	**71**
الفرع الثالث: آليات الاندماج على المستوى الكلي	**76**
المبحث الثاني : حقوق الملكية الرسمية كآلية للاندماج في الاقتصاد الرسمي	**80**
المطلب الأول: مزايا حقوق الملكية الرسمية كآلية للاندماج في الاقتصاد الرسمي	**80**
الفرع الأول: مفهوم حقوق الملكية الرسمية	**80**
الفرع الثاني: أهمية حقوق الملكية الرسمية في الاندماج	**86**
الفرع الثالث: استراتيجيات إضفاء الطابع الرسمي للملكية ودرورها في الاندماج	**89**
المطلب الثاني: العلاقة بين حقوق الملكية المحمية بالاندماج	**92**
الفرع الأول: علاقة حقوق الملكية بلنموالاقتصادي	**92**
الفرع الثاني: حماية حقوق الملكية وقوة القوانين	**93**
الفرع الثالث: حماية حقوق الملكية و المستوى الاجتماعي	**93**
المبحث الثالث: براءة الاختراع كآلية للاندماج في الاقتصاد الرسمي	**94**
المطلب الأول: براءة الاختراع وعلاقتها بالنمو الاقتصادي	**94**
الفرع الأول: تعريف براءة الاختراع وأهميتها الاقتصادية	**94**

الفرع الثاني: براءة الاختراع كرأسمال خاص	**95**
الفرع الثالث: براءة الاختراع كرأسمال عام	**95**
المطلب الثاني: حماية ملكية الابتكارات في الاقتصاد غير الرسمي	**96**
الفرع الأول: نموذج شومبيتر للنمو الاقتصادي	**96**
الفرع الثاني: الابتكارات غير الرسمية	**97**
الفرع الثالث: آليات التملك في الاقتصاد غير الرسمي	**98**
المطلب الثالث: أهمية توفر نظام لحماية الابتكارات ودوره في الاندماج	**100**
الفرع الأول: أثر نظام حقوق الملكية على الابتكار	**101**
الفرع الثاني: شروط فعالية نظام حماية حقوق الملكية لعملية الاندماج	**102**
المبحث الرابع: تحليل أداة التكاليف والعوائد ودورها في قرار الاندماج في الاقتصاد الرسمي	**104**
المطلب الأول: مفهوم أداة التكلفة والعائد ودورها في قرار الدخول والبقاء في الاقتصاد الرسمي	**104**
الفرع الأول: مفهوم أداة تكلفة والعائد	**104**
الفرع الثاني: تكاليف الدخول في الاقتصاد الرسمي	**104**
الفرع الثالث: تكاليف البقاء في الاقتصاد الرسمي	**106**
المطلب الثاني: تكاليف الاقتصاد غير الرسمي وتحديات الاندماج	**107**
الفرع الأول: تكاليف تجنب العقوبات (الرشاوي بديل الضرائب)	**108**
الفرع الثاني: تكاليف صافي التحويلات	**109**
الفرع الثالث: التأثير الاجتماعي والقانوني والتنظيمي لأداة تحليل التكلفة والعائد على الاندماج	**110**
المبحث الخامس: مكافحة الفساد الإداري وعلاقته بالاندماج في الاقتصاد الرسمي	**112**
المطلب الأول: مفهوم الفساد والدراسات النظرية حول علاقته بالاقتصاد غير الرسمي	**112**
الفرع الأول: تعريف الفساد الإداري	**113**
الفرع الثاني: علاقة الفساد بالاقتصاد غير الرسمي	**114**
المطلب الثاني: الدراسات التجريبية عن العلاقة بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي	**115**
الفرع الأول: العلاقة التكاملية والبديلة بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي	**116**

الفرع الثاني: نتائج دراسة شنايدروعلاقتها بالاندماج في الاقتصاد الرسمي	**117**
المطلب الثالث: علاقة الفساد بالاندماج وطرق الوقاية منه	**119**
الفرع الأول: الفساد الاداري والنموالاقتصادي	**120**
الفرع الثاني: الفساد الإداري والسياسة الاجتماعية	**120**
الفرع الثالث: مؤشر مدركات الفساد	**121**
الفرع الرابع: طرق مكافحة الفساد والوقاية منه	**122**
خلاصة الفصل الثاني	**124**
الفصل الثالث: واقع المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وتحديات الاقتصاد غير الرسمي	**126**
تمهيد	**127**
المبحث الأول: الوضع الاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية الرسمية الجزائرية والاقتصاد غير الرسمي	**128**
المطلب الأول :تدهور الوضع الاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية منتصف الثمانينات	**128**
الفرع الأول :عدم جاهزية القطاع الخاص لآلية السوق	**128**
الفرع الثاني: نتائج إعادة الجدولة	**128**
الفرع الثالث: تعاقب مخططات الإنعاش: 2000-2019	**129**
المطلب الثاني :الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	**133**
الفرع الأول: سوق العمل غير الرسمي	**134**
الفرع الثاني :بطالة الشباب والاقتصاد غير الرسمي	**136**
المطلب الثالث :تحديات الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري	**138**
الفرع الأول : المنافسة غير المشروعة و تراجع تنافسية المؤسسات المحلية	**138**
الفرع الثاني: تزايد الخسائر في حصيلة الضمان الاجتماعي و الضرائب	**139**
الفرع الثالث: تزايد عوائد الاقتصاد غير الرسمي	**140**
المطلب الرابع: بيئة الأعمال في الجزائر وعلاقتها بتطور الاقتصاد غير الرسمي	**141**
الفرع الأول :مؤشر البدء في النشاط(عدد الاجراءات- الوقت)	**141**
الفرع الثاني :تكلفة البدء في النشاط	**144**

الفرع الثالث :نظرة عن تكلفة عوامل الإنتاج التي تتحممیا مؤسسة اقتصادية رسمية	146
المبحث الثاني :اتجاهات الإصلاح لتحسين مناخ المؤسسات الصغيرة والحد من الاقتصاد غ الرسمي	148
االمطلب الأول :تقميص السوق غير الرسمية وتطوير المنافسة ودعم النمو	148
الفرع الأول :تقليص السوق غير الرسمية	148
الفرع الثاني: إقامة سوق للعقار وتسوية وضعية البنايات غير الرسمية لحل مشكل الملكية	150
الفرع الثالث :استخدام وسائل الدفع الكتابية للحد من تداول العمل خارج القنوات الرسمية	151
الفرع الرابع : الامتثال الجبائي الإرادي لتعبئة الموارد الموجودة في الاقتصاد غير الرسمي	151
المطلب الثاني : الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد ومحاربة الرشوة	153
الفرع الأول : قانون رقم 06 – 01 المتعمق بالوقاية من والفساد ومكافحتهفي القطاع الخاص	153
الفرع الثاني: في مجال محاربة الرشوة	154
المطلب الثالث :التدابير القانونية والتنظيمية الداعمة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	154
الفرع الأول :التدابير القانونية الخاصة بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة	154
الفرع الثاني :القانون رقم 02 – 17 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	155
المطلب الرابع :البرامج والسياسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة على التنافسية والاندماج في الاقتصاد الوطني	156
الفرع الأول :والبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	156
الفرع الثاني :التدابير المساعدة والداعمة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	157
الفرع الثالث :السياسات الوطنية للابتكار	159
الفرع الرابع : تطور المؤسسات والوظائف المنشأة في إطار إجهزة دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة	161
الفرع الخامس: نظام الضمان الاجتماعي	163
المبحث الثالث : تقييم جهود الإصلاحات الرامية للاندماج	166
المطلب الأول :القصور فيما تعلق بالقرارات والهيئات المشرفة على قطاع المؤسسات الصغيرة	166
الفرع الأول:غياب النظرة الاستراتيجية للتنمية المحلية ودورها في رسم سياسة للاقتصاد غير الرسمي	166
الفرع الثاني :القصور في الملكية والعقار	167

الفرع الثالث :القصور في تنظيم التجارة ومكافحة الأسواق الموازية	168
الفرع الرابع: فيما يتعمق بإلزام المتعاملين بوسائل الدفع الإلكتروني	169
الفرع الخامس: القصور فيما يتعمق بمكافحةالرشوة و الفساد	169
الفرع السادس: القصور فيما يتعلق بالابتكارات	170
االمطلب الثاني :أهمية توفر الشروط لضمان عدم فشل عملية الاندماج في الاقتصاد الرسمي	170
الفرع الأول: توفر الوقت الكافي للتحضير للاندماج	170
الفرع الثاني: خلق هندسة إدارية معدة وفقا للخصوصية الجزائرية	171
الفرع الثالث: الإدارة كشريك ومستشار للمقاول	171
المطلب الثالث: عرض النموذج الفرضي لإشكالية اندماج المؤسسات غير الرسمية الجزائرية	172
الفرع الأول: النموذج الفرضي للدراسة	172
الفرع الثاني:تفسير النموذج الفرضي وتوضيح العلاقة بين المتغيرات	173
خلاصة الفصل	176
الفصل الرابع: الإطار المنهجي للدراسة	178
تمهيد	179
المبحث الأول :منهجية الدراسة والخيارات البديلة للبحث	180
المطلب الأول :تحديد طبيعة المسار البحثي	180
الفرع الأول :التموقع الابستمولوجي للدراسة	180
الفرع الثاني :نمط الاستدلال	182
الفرع الثالث :المقاربات المختارة	182
المطلب الثاني :مجتمع البحث المعاينة والأدوات المستخدمة	184
الفرع الأول :مجتمع الدراسة وتقنيات المعاينة	184
الفرع الثاني :حجم العينة الدراسة	185
الفرع الثالث :الأدوات المستخدمة لجمع البيانات	190
الفرع الرابع: مصادر المعلومات	194

الفرع الخامس: التعريفات الإجرائية	195
المطلب الثالث : الاختبارات القبلية لأدوات الدراسة	197
الفرع الأول : الاختبارات الحكمية و الإحصائية	197
الفرع الثاني : اختبارات صدق وثبات أداة الدراسة	199
المبحث الثاني : الاختبارات المستخدمة لتحليل البيانات الكيفية والكمية	202
المطلب الأول : الاختبارات الإحصائية المستخدمة في التحليل الكيفي	202
الفرع الأول :برنامج التحليل الكيفيNVivo	202
الفرع الثاني: معاملات قياس التشابه النصي	202
االمطلب الثاني :الاختبارات الإحصائية المستخدمة في التحميل الكمي لاختبار الفرضيات	203
الفرع الأول :البرامج الإحصائية المستخدمة في التحميل الكمي لاختبار الفرضيات	203
الفرع الثاني : اختبارات الإحصاء الوصفي لتحميل البيانات الكمية	204
الفرع الثالث :طرق الإحصاء الاستدلالي المستخدمة لاختبار الفرضيات	205
الفرع الرابع :التحميل العاملي التوكيدي لاختبار نموذج الدراسة	209
المبحث الثالث : التعريف بميدان الدراسة	211
المطلب الأول :لمحة ديمغرافية واقتصادية عن ميدان دراسة العينة	211
الفرع الأول: تقديم ولاية بسكرة	211
الفرع الثاني: ظروف تحقيق الاستقصاء	212
المطلب الثاني :المؤسسات الاقتصادية المصغرة المسجلة وغير المسجلة في ولاية بسكرة	215
الفرع الأول:عدد المؤسسات الصغيرة و المصغرة(حسب معيار عدد العاملين) في ولاية بسكرة	215
الفرع الثاني :أرقام عن الأنشطة غير المسجلة في الولاية حسب مديرية التجارة لولاية بسكرة	216
خلاصة	218
الفصل الخامس :الإطار الميداني للدراسة واختبار الفرضيات	219
تمهيد	220
المبحث الأول:عرض وتحليل نتائج المقابلات	221

المطلب الأول :عرض ومناقشة نتائج أسئلة المقابلات	**221**
الفرع الأول:عرض ومناقشة نتائج السؤال الأول	**221**
الفرع الثاني :عرض ومناقشة نتائج السؤال الثاني	**222**
الفرع الثالث:عرض ومناقشة نتائج السؤال الثالث	**224**
الفرع الرابع:عرض ومناقشة نتائج السؤال الرابع	**225**
الفرع الخامس :عرض ومناقشة نتائج السؤال الخامس	**226**
الفرع السادس :عرض ومناقشة نتائج السؤال السادس	**226**
المطلب الثاني:التحميل الكيفي والتركيبي لنتائج المقابلات	**227**
الفرع الأول:مقاربات التحميل الكيفي و التركيبي للمقابلات	**227**
الفرع الثاني:ترميز البيانات الكيفية وإدراجها ضمن برنامجNVivo v10	**228**
الفرع الثالث: استخراج نتائج الدراسة الكيفية وتحليلها	**229**
المبحث الثاني ::عرض نتائج الد راسة الخاصة بالاستبيان	**242**
المطلب الأول :عرض النتائج المتعمقة بالبيانات الوصفية العامة	**242**
الفرع الأول:عرض نتائج البيانات الوصفية العامة للعائلات	**242**
الفرع الثاني :عرض البيانات الوصفية لخصائص الوحدات الاقتصادية غير الرسمية	**245**
المطلب الثاني : وصف المحاور الرئيسية للدراسة حسب إجابات الوحدات الاقتصادية غير الرسمية	**252**
الفرع الأول: :وصف أبعاد وفقرات محور آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي	**253**
الفرع االثاني: وصف أبعاد وفقرات محور مزايا الاندماج	**258**
المطلب الثالث : اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات العينة ومعامل ارتباط ستودنت	**263**
الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات العينة	**263**
الفرع الثاني: معامل ارتباط ستودنت لمحاور متغيرات الدراسة	**264**
المبحث الثالث :اختبار الفرضيات والنموذج الفرضي للدراسة	**266**
المطلب الأول :اختبار فرضيات الدراسة	**266**
الفرع الأول :اختبار الفرضية الرئيسية الأولى	**266**

الفرع الثاني :اختبار الفرضية الرئيسة الثانية	**267**
الفرع الثالث :اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة وفروعيا	**268**
االمطلب الثاني:نماذج المعادلات البنائية واختبار نموذج الدراسة الفرضي	**280**
الفرع الأول :النموذج البنائي للمتغير المستقل والتابع للدراسة	**280**
الفرع الثاني :نموذج Amos المتكامل(نموذج البناء)	**284**
خلاصة	**288**
خاتمة	**290**
المراجع	**299**
الملاحق	**312**

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
1-1	نسب التوظيف غير الرسمي بين الرجال والنساء حسب القطاعات في مصر تونس والمغرب	22
2-1	اتجاه نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي 2006/1988	35
3-1	أسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي في ألمانيا 1996-2003 حسب طريقة المسح بالعينة	44
4-1	قيمة رأس المال غير المنتج في العقارات على مستوى179 دولة (1997)	50
1-2	علاقة الفساد بالاقتصاد غير الرسمي	119
2-2	مؤشر مدركات الفساد في الجزائر وبعض الدول(2012-2017)	121
1-3	تطور النسيج الكلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما بين2015-2017	131
2-3	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب المناطق إلى غاية 2016/12/31	132
3-3	حصص المؤسسات الصغيرة والموسطة حسب النوع.إلى غاية 2016/12/31	132
4-3	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب معيار عدد العمال إلى غاية 2016/12/31	133
5-3	تطور فرص العمل حسب قطاعات النشاط من 2000-2007	134
6-3	التكلفة اللازمة لاستفاء كل إجراء و الحد الأدنى لرأس المال المدفوع	144
1-7-3	جدول الأسعار الوحدوية تكلفة الغاز	147
2-7-3	جدول الأسعار الوحدوية للكهرباء	147
3-7-3	جدول الأسعار الوحدوية للوقود	147
4-7-3	جدول الأسعار الوحدوية الماء	147
8-3	توزيع المؤسسات حسب الولايات التابعة للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(ANDPME) فرع سطيف إلى غاية 31 مارس2018	157
9-3	حصيلة الوظائف المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2005إلى2013	162
10-3	تطور المشاريع الممولة من قبل CNAC من 2004-2013	162
11-3	تطور المؤمنين إجتماعيا والمنخرطين في صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء(cnas) وغير الأجراء(casnos)	164
12-3	عدد المنتسبين إراديا في الضمان الاجتماعي في ولاية بسكرة إلى غاية2016/12/31	165
13-3	نسبة الشطب وزوال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2016	165

1-4	توزيع الاستبيان على العينة ونسبة الاستجابة	188
2-4	الجهات المعنية بالمقابلة المهيكلة من أوت 2018 إلى جانفي2019	190
3-4	الجهات المعنية بالمقابلات غير المهيكلة في ولاية بسكرة	190
4-4	مقياس ليكارت الخماسي	192
5-4	مجالات تقييم الوزن النسبي للمتوسط الحسابي	193
6-4	التعريفات الإجرائية	195
7-4	مخطط التحليل المفهومي	196
8-4	نتائج معامل الاتساق الداخلي لمحاور الاستبيان	199
9-4	معامل الثبات ألفا كرونباخ (Alpha de Cronbach)	200
10-4	توزيع سكان ولاية بسكرة حسب الجنس إلى غاية 2015/12/31	211
11-4	نسب تمثيل مقرات البلديات 12 بالنسبة للمجموع الكلي إلى غاية 2015/12/31	212
12-4	توزيع الأسر حسب البلديات (عدد الأسر لسنة 2008)	213
13-4	ترتيب الولايات حسب تركز المؤسسات الخاصة الوطنية إلى غاية 2016/06/30	214
14-4	توزيع المؤسسات المصغرة الرسمية في البلديات 12 محل الدراسة	215
15-4	حصيلة الأنشطة غير المسجلة في السجل التجاري إلى غاية 2018/12/31 حسب خرجات أعوان الرقابة لمديرية التجارة لولاية بسكرة	215
16-4	توزيع مخالفة عدم القيد في السجل التجاري خلال سنة 2018	216
1-5	تردد المصطلحات الأساسية في الدراسة	228-229
2-5	معامل قياس التشابه النصي	230-231
3-5	توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن وطبيعة الملكية	242
4-5	توزيع أفراد العينة حسب أماكن ونوع والغرض من اقتناء بعض المواد الاستهلاكية	244
5-5	توزيع البيانات الشخصية للوحدات غير الرسمية حسب الجنس والسن	245
6-5	توزيع البيانات الشخصية للوحدات غير الرسمية حسب الحالة العائلية والمستوى التعليمي	245
7-5	توزيع أفراد العينة حسب مجال نشاط الاختراع	246

5-8	توزيع أفراد العينة حسب سبب الدخول للنشاط	248
5-9	توزيع العينة حسب عدد العمال	248
5-10	توزيع أفراد العينة حسب جنس العاملين ونوعية التعاقد معهم.	249
5-11	توزيع أفراد العينة حسب مكان ممارسة النشاط وصيغة المحل	250
5-12	توزيع أفراد العينة حسب الرغبة في الاندماج للاقتصاد الرسمي أم لا	251
5-13	وصف بعد حقوق الملكية الرسمية	252
5-14	وصف بعد تحليل تكاليف و عوائد النشاط	254
5-15	وصف بعد الفساد الإداري	255
5-16	وصف بعد براءة الاختراع	256
5-17	وصف ميزة النمو وتحسين العوائد	258
5-18	وصف ميزة حماية حقوق الملكية	259
5-19	وصف ميزة قوة القانون	260
5-20	وصف ميزة التغطية الاجتماعية	261
5-21	وصف ميزة متغير المرافقة	262
5-22	نتائج اختبار التوزيع الطبيعيKolmogorov-Smirnov	263
5-23	نتائج معامل الارتباط بيرسون	264
5-24	اختبار ستودنت للفرضية الرئيسية الأولى	265
5-25	اختبار ستودنت للفرضية الرئيسية الثانية	266
5-26	تحليل التباين ANOVAلنموذج أثر حقوق الملكية على مزايا الاندماج	268
5-27	نموذج الانحدار الخطي البسيط بين حقوق الملكية ومزايا الاندماج	268
5-28	تحليل التباينANOVA لأثر براءة الاختراع على مزايا اندماج	269
5-29	نموذج الانحدار الخطي البسيط بين متغيري براءة الاختراع ومزايا الاندماج	269
5-30	تحليل التباينANOVA لنموذج أثر توظيف أداة تحليل تكاليف والعوائد على مزايا اندماج	271

5-31	نموذج الانحدار الخطي البسيط بين توظيف أداة تحليل تكاليف والعوائد على مزايا اندماج	272
5-32	تحليل التباين ANOVA لأثر مكافحة الفساد الإداري ومزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي	273
5-33	نموذج الانحدار الخطي البسيط بين مكافحة الفساد الإداري ومزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي	274
5-34	تحليل التباين ANOVA لنموذج أثر آليات الاندماج على مزايا الاندماج	275
5-35	نموذج الانحدار الخطي البسيط بين آليات الاندماج على مزايا الاندماج	276
5-36	مستوى معنوية اختبار Kolmogorov-Smirnov	278
5-37	اختبار DW	277
5-38	نتائج جودة المطابقة للنموذج البنائي آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي و أبعاده	281
5-39	نتائج جودة المطابقة للنموذج البنائي لمزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي و أبعاده	282
5-40	نتائج جودة المطابقة للنموذج البنائي الكلي للمتغير المستقل والتابع	285
5-41	نتائج معلمات النموذج البنائي للمتغير المستقل والتابع	286

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	النموذج الفرضي للدراسة	ن
1-1	نموذج تخصيص الوقت	10
2-1	مصفوفة الاقتصاد غير الرسمي	15
3-1	العمل غير الرسمي في العالم	19
4-1	نسبة التوظيف الرسمي والتوظيف غير الرسمي والعمل المنزلي (2016)	20
5-1	نسبة الرجال والنساء العملين في الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا	21
6-1	نموذج الديناميكي متعدد المؤشرات ومتعدد الأسباب لقياس الاقتصاد غير الرسمي	32
7-1	إستراتيجية المحيط الخارجي للمؤسسة الاقتصادية غير الرسمية	53
1-2	خطوات إستراتيجية الاندماج في الاقتصاد الرسمي حسب R204	58
2-2	تأثير حقوق الملكية على الاندماج في الاقتصاد الرسمي	103
3-2	طبيعة التأثيرات المتبادلة للفساد والاقتصاد غير الرسمي	117
4-2	طرق مواجهة الفساد حسب دانيال كوفمان	123
1-3	تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في ال جزائر بطريقة الطلب على الكهرباء 1990-1997	129
2-3	تطور المؤسسات المصغرة والمتوسطة في الجزائر2003-2014	130
3-3	تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر كنسبة من الناتج الجمالي حسب طريقة الديميمك (2000-2007)	135
4-3	نسبة بطالة الشباب بين 25-29 سنة حسب الشهادات المتحصل عليها سنة2014	137
5-3	تطور البطالة بين الشباب من 2004-2015	138
6-3	عدد إجراءات البدء في النشاط التجاري وتسجيل الملكية واستخراج تراخيص البناء حسب تقارير ممارسة أنشطة الأعمال إلى غاية 2018	142
7-3	عدد إجراء البدء في النشاط في الجزائر و ببعض الدول	143
8-3	تكلفة التسجيل واستخراج التراخيص	145
9-3	ترتيب الجزائر حسب تقارير ممارسة أنشطة الأعمال من 2006إلى2018 مع بعض الدول	146
10-3	النموذج الفرضي لآليات اندماج المؤسسات غير الرسمية الجزائرية ومزايا هذا الاندماج	173
1-5	التشابه النصي بين المقابلات حسب نتائج NVivo	232

2-5	الخارطة المعرفية لمصطلح ملكية	233
3-5	الخارطة المعرف لمصطلح براءة واختراع	234
4-5	الخارطة المعرفية لمصطلح الفساد	234
5-5	الخارطة المعرفية لمصطلح الرشوة	235
6-5	الخارطة المعرفية لمصطلح النمو	236
7-5	نسبة التغطية لأسئلة المقابلات	237-238
8-5	توزيع أفراد العينة حسب متوسط الدخل الشهري	241
9-5	توزيع أفراد العينة حسب متغير طلب أعمال الصيانة	243
10-5	توزيع أفراد العينة حسب نوع النشاط	246
11-5	توزيع أفراد العينة حسب سنوات العمل في النشاط	246
12-5	سحابة انتشار البواقي للنموذج	277
13-5	النموذج البنائي لآليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي	280
14-5	النموذج البنائي لمزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي	282
15-5	النموذج البنائي الكلي للدراسة	284

قائمـــة الملاحـــق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	دليل المقابلة قبل التحكيم	311
2	دليل المقابلة بعد التحكيم	314
3	الاستبيان قبل التحكيم	315
4	الاستبيان بعد التحكيم	324
5	قائمة المحكمين	331
6	مخرجات آموس الخاصة بالنموذج البنائي الكلي	332
7	إشهاد بالتدقيق اللغوي رقم:01	338
8	إشهاد بالتدقيق اللغوي رقم:02	339

مقدمـــة

1. تقديـم

تعتبر التنمية حقا من حقوق الإنسان، ومن هذا المبدأ العالمي [1] شغل موضوع التنمية كتابات العديد من الاقتصاديين، واجتهد كل حسب انتماءاته الفكرية والمذهبية في إيجاد تلك المفاتيح التي تقود إلى عملية التنمية، بين من ربطها بتوفر الموارد والثروات من جهة و بين من اشترط فيها قيام المؤسسات الحقيقية، وبين هذين الاتجاهين لازلت الحلول تقدم لفهم سبب فشل مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية لإنجاح عملية التنمية في مختلف البلدان وبخاصة النامية منها.

وتطرح في هذا الشأن مسألة وجود الاقتصاد غير الرسمي نفسها وتأثيره ا على عملية التنمية بشكل أساسي، خاصة وأنه يشكل السمة المميزة لاقتصاديات الدول النامية، حيث يقدر بـ 90% من حجم الناتج الوطني الإجمالي في الدول منخفضة الدخل، و 10% من حجم الناتج في الدول مرتفعة الدخل [2] ، كما تطرح كيفية تولد الأصول والثروات في هذا الاقتصاد وكيفية الاستفادة منها في التبادلات وطرق حمايتها نفسها بشكل أساسي كبير ، ويتعدى الأمر إلى الأصول غير الملموسة أو رأس المال الفكري الذي يعد محور التنمية والتقدم التكنولوجي.

وفي سياق البحث عن مفاتيح التقدم والتخلف يقول الاقتصادي البيروفي "هيرناندو دي سوتو"(HERNANDO De Soto) في كتابه" سر رأس المال" أن رأس المال مثله مثل الطاقة، له قيمة راكدة وغير مستخدمة ويتطلب فهم ذلك تحديد وتثبيت الإمكانيات الاقتصادية الكامنة في أصل ما، في شكل يمكن استخدامه لاستهلاك إنتاج إضافي[3]، وفهمت الدول المتقدمة مبكرا هذا الأمر و سارعت لإقامة أنظمة متكاملة للملكية الرسمية، الشئ الذي لا نجده في معظم الدول النامية بسبب سوء نظم الملكية .

كما وجد كل من الاقتصاديين الأمريكيين رول وتاليوت (Role et Taliote) ما يفسر 80% من التباينات بين الدول المتقدمة والمتخلفة تمثلا في: حقوق الملكية ونشاطات الاقتصاد غير الرسمي و حسب "رول و

---

[1] لجنة التنمية المستدامة: **إعلان ر يو بشأن البيئة والتنمية، التطبيق و التنفيذ**، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، منشورات الأمم المتحدة مناج على www.un.org/97-1364pdf أطلع عليه بتاريخ 2014/08/15. على الساعة10:45.

[2] COLIN C.Williams : **Is informel sector Entrepreneurship Necessity or Opportunity**, Bussiness Management Research, 2014,Vol3,N1 disponible sur :www.sciedu.ca/journal,consulté le:03/11/2015;p.16

[3] هرناندو دي سوتو، **الدرب الآخر، " الثورة الخفية في العالم الثالث"**، ترجمة: شوقي جلال، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر،1997، ص44.

تاليوت" فكلما كانت حقوق الملكية أقوى، كلما كان النظام الاقتصادي أكفأ في توزيع الموارد وتعظيم فرص تكوين الثروات وبالتالي التقدم.[1]

وضمن نفس المسعى نحو البحث عن أسباب التقدم، اعتبر الفساد عائقا آخرا للتقدم ولعملية التنمية، من خلال إهداره للموارد والمهارات الضرورية بسبب التكاليف المرتفعة للنشاط الاقتصادي خاصة إذا تم اعتبارهتكلفة إضافية يتحملها المقاول. وهنا تطرح مسألة مكافحة الفساد كآلية لتحقيق التنمية والحد من خروج المؤسسات من الاقتصاد الرسمي نفسها بحدة. ومن الناحية العملية تتم مقارنة تكاليف وعوائد النشاط كآلية أخرى يتم التقرير على أساسها بمدى الجدوى من الدخول في نشاط معين أم لا وهذا ما ينطبق على اتخاذ قرار دخول الوحدات غير الرسمية إلى الاقتصاد الرسمي إذ يمكن أن تلعب هذه الآلية دورا بارزا في قرار الاندماج في الاقتصاد الرسمي. وعليه يمكن أن يساعد الفهم الأفضل للاقتصاد غير الرسمي والعلاقة بين حقوق الملكية و التكاليف المرتفعة للنشاط و انتشار الفساد في تقديم إرشادات مفيدة في مجال السياسات لتقييم تأثير أدوات سياسة حقوق الملكية وسياسة الحد من ارتفاع تكاليف النشاط وسياسة الحد من الفساد على الاقتصاد غير الرسمي وعلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو والتقدم الذي تطمح إليه كل دولة . وهذا المجهود كله يصب في إطار تجميع كل الثروات التي تزخر بها الدولة في نظام واحد من خلال آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي التي تمس مؤسسات الاقتصاد غير الرسمي بشكل أساسي.

2. إشكالية الدراسة

من منطلق أن المؤسسات الاقتصادية تشكل عوامل رئيسية دافعة للمنافسة والنمو وخلق فرص العمل في كل دول العالم، ومن منطلق أن الاقتصاد غير الرسمي يمس كافة دول العالم، ويصل أقصاه في دول إفريقيا بحيث بلغ 42.8% من إجمالي الناتج الوطني [2]، تطرح هنا قضية أساسية بخصوص الاقتصاد غير الرسمي تتمثل في العمل على اندماجه عن طريق وضع سياسات قطاعية وشاملة من شأنها تهيئة مناخ أعمال أكثر ملائمة وجذبا للمؤسسات الموجودة فيه فللسياسات والنظم القائمة إما ألا تغطي الاقتصاد غير الرسمي إطلاقا أو لا تغطيه بالقدر الكافي، وبالتالي تغييب عنصر أساسي ذو وزن كبير في الاقتصاد وفي عملية الحوار الاجتماعي التي يفترض أن تكون ركيزة بناء أي سياسة أو إستراتيجية تنموية.

[1] M. J. Trebilcock,M. M. Prad : **What Makes Poor Countries Poor?: Institutional Determinants of Development** Edward Algar Publishing ltd, massachustts, USA,p.05, 2011

[2] SCHNEIDER Freidrich, KEPLER Johannes: **Handbook on the shadow economy**, Edward Elgar Publishing, Cheltenham, UK, 2011, p-p, 40-44.

ولأن إدارة الجانب الاقتصادي للاقتصاد غير الرسمي أمر بالغ الأهمية، يدخل في إطار ترقية وتطوير القطاع الخاص باعتباره يتكون من وحدات اقتصادية تنتج وتخلق قيمة مضافة يجب الاستفادة منها ، ولأن الاقتصاد غير الرسمي لا يمكن أن يكون هو الحل لتحقيق التنمية، ولأن التقدم يقوم على وضع سياسات حقيقية للتنمية الشاملة طويلة المدى، تتيح النهوض بالمؤسسات الاقتصادية وتزيد من إنتاجيتها وتضمن استدامتها وترفع من مستوى العدالة الاجتماعية، ولأن الاستقرار الاقتصادي للمؤسسات والتي تعد ركيزة التنمية واستمرارها في إنتاج القيمة وخلق الثروة الحقيقية لا يتأتى إلا في ظل مؤسسات اقتصادية رسمية قوية . هنا تأتي مسألة اندماج مؤسسات الاقتصاد غير الرسمى لتلقي بظلالها على الحلول التنموية و تضاف إلى جملة الرهانات الواقعة على عاتق واضعي السياسة، وانطلاقا مما سبق طرحه، وإذا علمنا أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بلغ 31.2% من حجم الناتج الوطني الإجمالي وأمام ما يفرضه واقعه من تحديات تتركز جهودنا في الإجابة عن السؤال الأتي:

كيف يمكن للمؤسسات الاقتصادية غير الرسمية أن تندمج في الاقتصاد الرسمي في الجزائر؟ .

وللإجابة على الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- لماذا يتطلب الأمر دمج مؤسسات الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي؟.
- ماهي الفرص التي تمنحها المؤسسات غير الرسمية الداخلة في المحيط المؤسساتي الرسمي؟.
- ماهي تهديدات بقائها خارج نطاق الرسمية؟.
- ما هي التحديات والحلول نحو الاندماج في الاقتصاد الرسمي؟.
- ماذا تحمله حقوق الملكية لأصحاب المؤسسات غير الرسمية كحل للاندماج ؟.
- ما حقيقة وجود الاختراعات في مؤسسات الاقتصاد غير الرسمي؟.
- ما تأثير تكاليف ممارسة النشاط الرسمي على عملية الاندماج في الاقتصاد الرسمي؟.
- ما تأثير الفساد الإداري على قرار دخول النشاط الرسمي؟.
- ما هو واقع الاندماج في الاقتصاد الرسمي في ولاية بسكرة؟.

3. مبررات اختيار الموضوع

إن مبررات اختيار معالجة هذا الموضوع دون غيره من المواضيع العلمية كمحور بحث، له عدة أسباب فضلا عن أهميته، فإن هناك مبررات ذاتية وأخرى موضوعية، نوردها فيما يلي:

أ-المبررات الذاتية:

- اهتمام الباحثة الدائم بموضوع الاقتصاد غير الرسمي.
- قلة وشح الكتابات حول موضوع الاقتصاد غير الرسمي في الجامعة الجزائرية بشكل عام وجامعة بسكرة بشكل خاص وذلك حسب حدود اطلاع الباحثة.

ب- المبررات الموضوعية

لعل الملاحظ لطبيعة التعاملات في الاقتصاد الجزائري هو استفحال الاقتصاد غير الرسمي بكل أشكاله على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، ما يحتم تركيز جهود أكبر في مجال البحث عن الطرق الكفيلة بضمان اندماج فعال وهادئ خاصة للمؤسسات الناشطة فيه ومعرفة تحديات هذا الاندماج .

4. أهمية الدراسة

يمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى قسمين أهمية علمية و أهمية مجتمعية وبيانهما في الآتي:

أ- **الأهمية العلمية:** تبرز الأهمية العلمية في:

- محاولة الباحثة الإجابة عن الكيفية التي يمكن من خلالها أن تدمج مؤسسات الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.
- إبراز أثر آليات الاندماج الممثلة في :حقوق الملكية الرسمية بما فيها براءة الاختراع و تحليل أداة العائد والتكلفة و مكافحة الفساد الإداري باعتبارها آليات قد تساعد الوحدات غير الرسمية على الاندماج في الاقتصاد الرسمي وبالتالي مساهمتها في الاقتصاد الرسمي وتحقيق كفاءة استغلال الموارد.

ب-أهمية مجتمعية: تبرز الأهمية المجتمعية في الآتي :

- نتائج هذه الدراسة يمكن تقديمها كمقترحات أو إبدا ء للرأي في إطار الدور الاستشاري الذي يمكن أن تلعبه الجامعة كشريك اجتماعي مع باقي الهيئات الوزارية لتستفيد منها عدة وزارات وبرامج منها وزارة الصناعة والمناجم وزارة التجارة، وزارة العمل والتشغيل ، برامج ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معاهد حماية الملكية الصناعية.

- يمكن أن يستفيد الأساتذة والطلبة الباحثون والمهتمون بمجال الاقتصاد غير الرسمي خاصة فيما تعلق بالجانب النظري والميداني.

5. أهداف الدراسة

يمكن تقسيم أهداف الدراسة إلى أهداف متعلقة بالجانب النظري وأخرى متعلقة بالجانب الميداني:

أ) **أهداف متعلقة بالجانب النظري:** تتمثل في:

- التشخيص الدقيق للاقتصاد غير الرسمي ومكوناته وأسبابه وطرق قياسه لفهم أهمية ووزن الظاهرة المدروسة.
- تسليط الضوء على الفئة المعنية بالاندماج في الدراسة وهي المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية و المقاولين غير الرسميين كما تسميهم الباحثة.
- وضع سياسة تتعلق بالكيفية التي من شأنها تحفيز المؤسسات غير الرسمية على الاندماج وتحديد مختلف آليات هذه السياسة.
- معرفة مدى مساهمة حقوق الملكية الرسمية في اندماج المؤسسات غير الرسمية .
- اكتشاف إمكانية وجود اختراعات في الاقتصاد غير الرسمي وكيفية حمايتها.
- معرفة تأثير أداة العائد والتكلفة في قرار دخول للاقتصاد الرسمي.
- معرفة تأثير مكافحة الفساد الإداري على اندماج المؤسسات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي.
- توضيح الأهمية من الاندماج والمزايا التي يمكن أن تحفز المقاول غير الرسمي حتى يقرر الدخول في الاقتصاد الرسمي.

ب) **أهداف متعلقة بالجانب الميداني:** تتمثل في:

- تقصي واقع الأنشطة غير الرسمية في ولاية بسكرة.
- اكتشاف العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة ممثلة في آليات الاندماج وهي حقوق الملكية الرسمية و تحليل أداة التكلفة والعائد للنشاط و مكافحة الفساد الإداري بالمتغير التابع والممثل في مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي من خلال: النمو وزيادة الدخل، التغطية الاجتماعية، والتمتع بحقوق ملكية محمية ، وقوة القانون وتدابير المرافقة).

6. منهج وأسلوب الدراسة

تم الاعتماد على النموذج الاسترشادي الوضعي، لمعرفة التأثير الذي تلعبه كل من حقوق الملكية الرسمية بما فيها براءة الاختراع وتحليل عوائد وتكاليف النشاط وكذا مكافحة الفساد الإداري على عملية اندماج المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي . ووقع الاختيار لتصميم الدراسة على المنهج الهجين (la Méthode Mixte) وهو عبارة عن دمج كل من المنهج الكمي والمنهج الكيفي في نفس الدراسة حيث استخدم المنهج الكيفي بداية من خلال استعمال أداة المقابلة التي أجريت مع مسؤولي جهات رسمية متخصصة لها علاقة بموضع الدراسة أو بأحد ة متغيراتها لجمع البيانات الكيفية وعلى أساسها تم التحليل الكيفي للبيانات من خلال استخدام برنامج NVivo في طبعته 10وهو برنامج خاص بالتحليل الكيفي في العلوم الاجتماعية.

وفي سياق آخر اعتمدنا على المنهج الهجين لجمع وتحليل البيانات حيث تم بداية جمع البيانات النوعية من قطاع الأسر على مستوى ولاية بسكرة (12 بلدية رئيسية من أصل 33 بلدية)، التي تم اختيارها من منطلق المعيار الديمغرافي وتركز المؤسسات، وتم توزيع الـ 384 استمارة على عائلات تم اختيارها بطريقة العينة الطبقية العشوائية ومن خلالها تم اكتشاف الوحدات غير الرسمية والتي قدرت بـ 210 وحدة اقتصادية غير رسمية، وعلى أساسها تم تحليل البيانات بصورة كمية ومن ثم اختبار الفرضيات الرئيسة والفرعية للدراسة. ولتحليل النتائج إحصائيا وكميا استعمل برنامج Spss في طبعته 22 الخاص بالتحليل الإحصائي في العلوم الاجتماعية وبرنامج Amos في طبعته 25 فيما يتعلق بالتحليل العاملي التوكيدي ونمذجة المعادلة البنائية لاختبار نموذج الدراسة.

7. مصادر الدراسة

لجمع المعلومات عن الدراسة سيتم الاعتماد على المادة العلمية النظرية والميدانية ومصادرها كمايلي:

أ - المصادر الأولية

تمثلت المصادر الأولية للدراسة في المصادر الإلكترونية بشكل أساسي ، خاصة في جمع المعلومات عن الاقتصاد غير الرسمي و تحليل خصائص المؤسسات غير الرسمية، إضافة إلى الاستعانة بنتائج مسوحات ميدانية تعالج موضوع الدراسة، وتقارير تقنية مثل: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال وقواعد بيانات مؤسسات دولية وإقليمية ومحلية مثل (البنك الدولي، منظمة العمل الدولية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مديرية التجارة، الولاية). إلى جانب المقابلات المهيكلة وغير المهيكلة وبرامج ولقاءات إذاعية وتلفزيونية ذات صلة بمتغيرات الدراسة .

ب -المصادر الثانوية

تمثل المصادر الثانوية البيانات والمعلومات الموجودة في الأبحاث والمؤلفات والإحصائيات والمجلات والكتب المنشورة وغير المنشور .فالبيانات الثانوية تعني البيانات والمعلومات الموجودة فعلا والتي تم جمعها من قبل آخرون وربما تم جمعها لغرض معين، وأهم نقطة عند استخدام المعلومات الثانوية هو إحداث التعديل عليها بما يتناسب مع هدف دراستنا المتمثل في دراسة أهم التحديات من منظور الباحثة و التي تقف في وجه اندماج مؤسسات الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في الجزائر.

اعتمدت الباحثة في هذه الدارسة على مصادر ثانوية تمثلت بالدرجة الأولى في المقالات العلمية المنشورة في مجلات عالمية محكمة، وتقارير دولية، بالإضافة إلى استخدام الكتب، والاعتماد على المقالات العلمية المستندة إلى البحوث الميدانية بدرجة أكبر.

8. **المجال الزماني والمكاني للدراسة**

يمكن توضيح المجال المكاني و البشري و الزماني للدراسة في الآتي:

أ-المجال المكاني للدراسة: تم إجراء الدراسة في ولاية بسكرة على مستوى 12 بلدية رئيسية من بلديات الولاية البالغ عددها 33 بلدية ، تم اختيارها وفقا للمعيار الديمغرافي و ومعيار تركز المؤسسات الاقتصادية فيها.

ب-المجال البشري للدراسة: تمت مقابلة ثمانية من مسؤولي مؤسسات عمومية ومعاهد وطنية ومنظمات في ولاية بسكرة، كما تم توزيع 384 استبيانا موجه للعائلات ، استخلص منها 210 استبيانا يخص المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية وزعت بمساعدة فريق عمل مكون من 7 أشخاص .

ج-المجال الزماني للدراسة: يمكن تقسيم المجال الزماني للدراسة إلى حدود زمانية للدراسة النظرية وحدود زمانية للدراسة الميدانية:

- الحدود الزمانية للدراسة النظرية: تم التركيز على الفترة من 2000 إلى غاية 2017 من ناحية الجداول والإحصاءات وقد تتوقف بعض المؤشرات قبل هذه الفترة بسبب عدم توفر البيانات وقد تتعداها إلى غاية 2018 نظرا لتوفر البيانات ما أثر على توحيد فترة الدراسة في الجداول والأشكال.
- الحدود الزمانية ل لدراسة الميدانية : امتدت من شهر أوت 2018 إلى جانفي 2019 فيما تعلق بالمقابلات المهيكلة، أما توزيع وتجميع الاستبيانات فاستغرق مدة شهر ونصف من 10 مارس2019 إلى 25 أفريل 2019.

8. الدراسات السابقة

تأتي الدراسات السابقة حسب الترتيب الزمني من الأقدم إلى الأحدث ومن ناحية تناولها لأحدة متغيرات الدراسة كما يأتي:

أولا) دراسات مشابهة للمتغير المستقل أو أحد أبعاده

1. **هيرناندو دي سوتو** (1997) صاحب نظرية الاقتصاد غير الرسمي للفقراء ، طور نظاما لإدماج الملكية والمشاريع غير الرسمية في السوق الرسمية، استعان بخبرته أكثر من 30 رئيس دولة من بينها الجزائر. تقوم نظريته على أساس أن دول العالم الثالث لديها ثروة وأرصدة طائلة لكنها غير موثقة أو رسمية بشكل يحولها إلى أرصدة حقيقية في يد الحائزين على تلك الأصول والحيازات وأنه من خلال نظام الملكية الرسمي يمكن تسجيل اندماج مؤسسات غير رسمية وبالتالي تتحول إلى رأس مال منتج. وساهمت دراسته في إدماج 300 ألف مشروع صغير في اقتصاد البيرو الرسمي مما نتج عنه خلق 560000 فرصة عمل قانونية، وساهم في تحصيل إيرادات ضريبة إضافية بلغت 300 مليون دولار أمريكي،كما تم تقليص المدة المطلوبة لتسجيل أي نشاط اقتصادي من 300 يوم إلى أقل من يوم واحد ".[1]
2. **بودلال علي: تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي (1970- 2004)**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجاريةـ جامعة أبي بكر بلقا يد جامعة تلمسان 2007 عالج فرضية أساسية هي أن الاقتصاد الخفي هو السبب المباشر وغير المباشر في إضعاف معدلات النمو الاقتصادي والتخلف، والفرضيات الفرعية تمثلت في أن الترابط بين كل من الاقتصاد الخفي والبطالة، وافترض أيضاً أن رسم السياسات الوطنية المناسبة لمكافحة البطالة هو المدخل الحقيقي لإدماج القطاع الخفي وتحقيق التنمية، اعتمد في بحثه على المنهج القياسي و الوصفي التحليلي. وقام بتقدير حجم الإقتصاد الخفي في الجزائر خلال الفترة (1970- 2004) وتوصل إلى أن مكافحة الاقتصاد الخفي مسؤولية تتقاسمها جميع البلدان، وإتباع إستراتيجية محددة لمكافحة الاقتصاد الخفي أحد الشروط الأساسية لضمان التنمية المستدامة. والإستراتيجية الفعالة لمعالجة مشاكل الاقتصاد الخفي والتنمية والبيئة في وقت واحد تبدأ بالتركيز على الموارد والإنتاج ، وتعزيز النمو الاقتصادي بشكلٍ مطرد ومستدام.
3. LEINO Jessica, **Formal and Informal Microenterprises**,[en line]Enterprise Surveys N °2009, World Bank Group, 2009.

[1] نفيس الإسلام: **القطاع غير الرسمي في البيرو"جعل غير القانوني قانونيا** "، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2005، ص 4.

تم في هذه الدراسة الميدانية استقصاء 600 مؤسسة صغيرة رسمية وغير رسمية تم مسحها في كل من الكوت ديفوار ومدغشقر وموريشيوس، والتي تمثل مجموعة متنوعة من الأنشطة التجارية، بما في ذلك إنتاج الأغذية والملابس الجاهزة و صناعة المنسوجات والصناعات التحويلية الأخرى، وتجارة التجزئة وتجارة الجملة، وخدمات أخرى. حيث تم تمثيل كل الأنشطة التجارية في الاقتصادين الرسمي وغير الرسمي ، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن ملكية العنصر النسوي في القطاعات غير الرسمية أعلى منها في القطاعات الرسمية ويلاحظ ذلك خاصة في قطاع إنتاج الأغذية وقطاع تجارة التجزئة والقطاعات الأخرى. كما أن أصحاب المشاريع في الاقتصاد الرسم ي لديهم مستوى تعليمي و خبرة أكبر من أصحاب المشاريع في الاقتصاد غير الرسمي.

4. Axel Dreher, Friedrich Schneider : **corruption and the shadow economy an empirical analysis** ,Public choice,2010

بنى هذان الاقتصادايان نموذجهما على فرضيتين أساسيتين تمثلت الأولى في أن علاقة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي بالفساد في البلدان ذات الدخل المنخفض هي علاقة تكاملية، أما الفرضية الثانية فتمثلت في أن علاقة الاقتصاد غير الرسمي بالفساد في البلدان ذات الدخل المرتفع هي علاقة بديلة. تم اختبار الفرضيتين على 120 دولة وبينت نتائج الدراسة أن العلاقة غير ثابتة فمعامل الإرتباط في الدول المنخفضة الدخل موجب ، وكان معامل الإرتباط سالبا في البلدان مرتفعة الدخل دليل عن وجود علاقة سلبية بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي أو ما شبهه بعلاقة النار بالماء.

ثانيا) الدراسات المشابهة للمتغير التابع أو أحد أبعاده

5. BELLACHE Youghourta, **L'économie informelle en Algérie**, **une approche par enquête auprès des ménages- le cas de Béjaia**, Thèse de doctorat En Co-tutelle, Université de Béjaia et Université Paris-Créteil(France),Faculté des Sciences Economiques, des Science de Gestion et des Science Commerciales, Béjaia.2010

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل القطاع غير الرسمي في الجزائر وهذا حسب تعريف مكتب العمل الدولي بهدف فهم ما إذا كان القطاع غير الرسمي في الجزائر قطاع حيوي أو مجرد قطاع للكفاف، وأجريت الدراسة على عينة من 522 أسرة في ولاية بجاية، وبينت الدراسة أنه في القطاع غير الرسمي توجد حركية قطاعية كبيرة وأن هناك انخفاض لرأس المال البشري وللعوائد المتأتية من هذا القطاع، وإلى جانب خروجه عن الاقتصاد الرسمي فإنه يوجد فيه قطاع الكفاف غير الرسمي.

6. قارة ملاك: **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض تجارب المكسيك، تونس، السنغال** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2010. تناولت هذه الدراسة كيفية انتشار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وأسباب تناميه ومدى فعالية الأساليب المتخذة للتعامل معه بالمقارنة مع تجارب بعض الدول التي اعتبرت سياساتها نموذجا ناجحا وهي المكسيك وتونس والسنغال تناولت في دراستها الاجابة على السؤال التالي: إلى ماذا يعود تنامي الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، وتركز عملها حول دراسة قطاع التشغيل وعدم تغطيته لاحتياجات الأفراد، وانتشار الظاهر السلبية في الاقتصاد الوطني (الفساد، التهرب الضريبي) وعامل ركود الاستثمار وشملت دراستها الفترة الممتدة من 1962إلى 2008.

7. اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية : **دراسة تصورية عن الابتكار والملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي** ، جنيف ماي 2013 المنظمة العالمية للملكية الفكرية: أعدت هذه الدراسة في إطا ر مشروع الملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي، بحثت الدراسة على ما يعوق حماية الملكية الفكرية في القطاع الاقتصادي غير الرسمي، بما في ذلك دراسة التكاليف والمنافع الملموسة لحماية الملكية الفكرية بالنظر إلى خلق فرص العمل، وإلى أي مدى تعزز أنظمة التملك في الاقتصاد غير الرسمي الابتكار وتعميم المعارف؟ وإلى أي مدى يضر غياب أنظمة التملك في قدرة الابتكار على التكيف والانتشار والتأثير في الاقتصاد غير الرسمي؟ وأظهرت أهم النتائج المبدئية المتعلقة بالابتكار في الاقتصاد غير الرسمي أن الاقتصاد غير الرسمي متنوع، ولا تقل عنه تنوعا مصادر المعارف التي ترسم ملامح الأنشطة غير الرسمية والابتكار في هذه الأنشطة. وفي كل نشاط من أنشطة الاقتصاد غير الرسمي المتنوعة يختلف على أثر الابتكار ودوره، بما في ذلك أوجه التفاعل مع الابتكار في القطاع غير الرسمي.

8. Bureau International du travail : « **La transition de l'économie informelle vers l'économie formelle** » Conférence internationale du Travail, 103e session, Genève, 2014 .

تناول التقرير الطريقة التي يمكن الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي وحدد جملة من التوصيات والنقاط الاسترشادية التي تضمن انتقال تدريجي نحو الاقتصاد الرسمي ضمن استراتيجية مدمجة من خلال التركيز على أربع استراتيجيات أساسية هي التركيز على الحوار الاجتماعي والتغطية الاجتماعية والعمل اللائق والحقوق الأساسية تم ذلك خلال توزيع استبيانات على الدول الأعضاء لمعرفة في المنظمة وبعد استشارة المنظمات الأكثر تمثيلا لفئة الاقتصاد غير الرسمي.

9. الجمعية العامة للأمم المتحدة: **تحويل عالمنا خطة التنمية المستدامة لعام 2030**، هي وثيقة صادرة عن هيئة الأمم المتحدة(2015)، وأشارت أهداف التنمية المستدامة إلى 17 هدفا تندرج تحتها 196 غاية و ينص الهدف الثامن على :تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع و وضم بدوره 12غاية وبالتحديد في غايته الثالثة التي تنص على تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، والتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، من خلال الحصول على الخدمات المالية. مقاسة بمؤشر نسبة العمالة غير الرسمية خارج الزراعة وذلك حسب الجنس أو ما يصطلح عليه الخطة8-3-1.

وبناء على الدراسات السابقة الذكر تأتي إضافة الدراسة من خلال:

- تطبيق نموذج دي سوتوفي الجزائر (ولاية بسكرة) كدراسة مشابهة لدراستنا في المتغير المستقل الممثل في بعد حقوق الملكية وبعد العائد والتكاليف.
- البحث عن الابتكارات في الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (ولاية بسكرة) والقطاعات التي تتركز فيها من منطلق الدراسة التي أعدتها المنظمة العالمية الملكية الفكرية (2013).
- تم استعمال المنهج الهجين (التحليل الكيفي والكمي) كأداة لم تطبق في مثل هكذا مواضيع على حسب حدود إطلاع الباحثة، إذ تم استعمال أداة المقابلة في التحليل الكيفي والتي وجهت إلى الإدارات العمومية (الجانب الرسمي) التي ترى أنها طرف أساسي من أطراف الحل نحو مسألة الاندماج في الاقتصاد الرسمي.
- استعمل المنهج الهجين في أداة الاستبيان من خلال توجيه الاستبيان إلى القطاع العائلي لاستخلاص البيانات النوعية ثم تحليل البيانات الكمية للمؤسسات غير الرسمية التي تم اكتشافها من التحليل الكيفي لقطاع الأسر في ولاية بسكرة .
- إسقاط الواقع على ولاية بسكرة كموضوع للدراسة النظرية والميدانية لم يتم التطرق إليه سابقا حسب حدود اطلاع الباحثة.

10. فرضيات الدراسة

انقسمت فرضيات الدراسة إلى ثلاث فرضيات رئيسية وهي:

- **الفرضية الرئيسية الأولى :** تساهم آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي المتمثلة في : حقوق الملكية، وبراءة الاختراع وتكاليف وعوائد النشاط، م كافحة الفساد الإداري في اندماج الوحدات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي.

- **الفرضية الرئيسية الثانية:** يساهم اندماج الوحدات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي في الجزائر في استفادتها من مزايا في مجال النمو وتحسين العائد، وحماية حقوق الملكية، والتمتع بقوة القانون، والتمتع بالتغطية الاجتماعية والاستفادة من تدابير المرافقة .

- **الفرضية الرئيسية الثالثة**" هناك أثر للمتغير المستقل الممثل في آليات اندماج المؤسسات غير الرسمية على المتغير التابع الممثل في مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي.

وتم تقسيم الفرضية الرئيسية الثالثة إلى أربع فرضيات فرعية وهي:

- **الفرضية الفرعية الأولى :** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حقوق الملكية الرسمية ومزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبراءة الاختراع و مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي
- **الفرضية الفرعية الثالثة :** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تكاليف وعوائد النشاط و مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي.
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مكافحة الفساد الإداري و مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي.

11. افتراضات نموذج الدراسة

تفترض الباحثة في نموذجها المقترح جملة من الافتراضات تمثلت في:

- أن المقاول غير الرسمي حاول تسجيل نشاطه رسميا وأنه بذلك على علم بإجراءات البدء في النشاط.
- لا يمكن أن تكون الأنشطة رسمية بالكامل أو غير رسمية بالكامل فقد يكون المقاول غير الرسمي يتعامل مع مؤسسات رسمية وقد يكون موظفا وفي نفس الوقت صاحب مؤسسة غير رسمية.

12. نموذج الدراسة الافتراضي

يمثل الشكل الموالي نموذج الدراسة الافتراضي الذي سيتم العمل عليه والموضح في الشكل الموالي.

شكل رقم(01): نموذج الدراسة الافتراضي

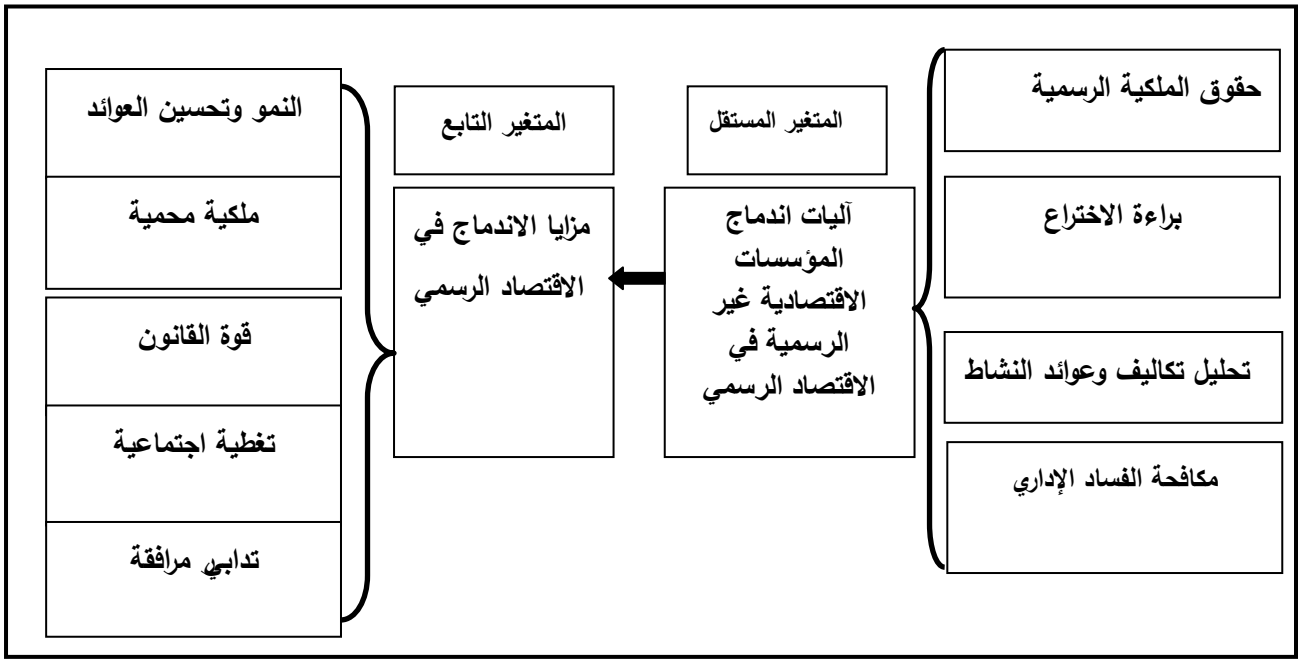

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة

13. هيكل وإطار الدراسة

قسمت الدراسة بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة إلى خمس فصول:

- **الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للاقتصاد غير الرسمي**

خصص هذا الفصل في بدايته بتعريف الاقتصاد غير الرسمي ومكوناته إلى جانب معرفة الأسباب المرتبطة بنمو حجمه ثم التعرف على مؤسسات الاقتصاد غير الرسمي وخصائصها ومدى مساهمتها في حجم الناتج الإجمالي ثم تناول الفصل التهديدات و الفرص التي يحملها الاقتصاد غير الرسمي .

- **الفصل الثاني: آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي**

تناول الفصل الثاني تحليل المتغير المستقل الممثل في آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي بعد التعرف على أهمية الاندماج في الاقتصاد الرسمي ومختلف أشكال وطرق الاندماج إلى جانب التعرف على مختلف الميكانزمات نحو الاندماج ثم التفصيل في آليات الاندماج بدءا من حقوق الملكية الرسمية إلى علاقتها بالاندماج ثم آلية تحليل أداة التكاليف والعوائد ودورها في قرار الاندماج في الاقتصاد الرسمي ثم آلية مكافحة الفساد الإداري وحدود الاندماج في الاقتصاد الرسمي إلى جانب تناوله للعلاقات الترابطية من الناحية النظرية بين هذه الآليات.

- **الفصل الثالث: واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحديات الاقتصاد غير الرسمي**

تناول هذا الفصل واقع القطاع الخاص بشكل أساسي و تدهور وضعية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ونتائج مخططات إنقاذها، ثم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر والتحديات التي يفرضها مع إشارة إلى اتجاهات الإصلاح المتخذة لتحسين مناخ المؤسسات المصغرة والتي شملت تقليص السوق غير الرسمية و تأطير المنافسة وكذا الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد ومحاربة الرشوة و التدابير القانونية والتنظيمية الداعمة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع ذكر القصور والنقص الكامن في كل إصلاح.

الفصل الرابع: الإطار المنهجي والتمهيدي للدراسة

تناول هذا الفصل منهجية الدراسة والخيارات البديلة للبحث، واختبارات الإحصاء الوصفي والاستدلالي المستخدمة في تحليل البيانات الكمية والكيفية ومختلف البرامج التي استخدمت في التحليل الكمي والكيفي في الدراسة.

- **الفصل الخامس: الإطار الميداني للدراسة واختبار الفرضيات**

تم في هذا الفصل عرض وتحليل نتائج المقابلات وكذا عرض نتائج الدراسة الخاصة بالاستبيان ثم اختبار الفرضيات والنموذج الافتراضي للدراسة.

14. مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

على الرغم من التعاريف المختلفة للمصطلحات ولمفردات الدراسة إلا أننا سنعتمد التعاريف التالية :

- **الاقتصاد غير الرسمي** : يقصد بالاقتصاد غير الرسمي [*] في هذا البحث أي نشاط اقتصادي إنتاجي أو تجاري أو خدمي مشروع يمارسه شخص طبيعي أو معنوي ويدر دخلا لكنه لا يلتزم بالإجراءات الرسمية التي حددتها الدولة كما يستبعد البحث الأنشطة غير المشروعة.

- **حقوق الملكية الرسمية** : نقصد بها كل ملكية للعقار (أرض أو محل، أو منزل)، و كذلك حقوق الملكية الصناعية (براءات اختراع، رسوم ونماذج، والتي تكون مدونة في سجلات الدولة.

- **براءة اختراع:** هي الوثيقة الرسمية التي تعطي لصاحبها الحق في تملك اختراع لمدة معينة وتعطى من جهة رسمية يخول لها ذلك.

- **المؤسسة الاقتصادية غير الرسمية :** كل وحدة إنتاجية غير رسمية تنتج سلع أو تقد خدمة مشروعة وغير مسجلة، وتستخدم يد عاملة مأجورة يملكها أفراد يعملون لحسابهم الخاص إما بمفردهم أو بمساهمة أشخاص من أفراد الأسرة، وهو نفسه التعريف المعتمد لمنظمة العمل الدولية.

- **مكافحة الفساد الإداري :** نعني به مكافحة الرشوة والتي تعني المبلغ المالي أو المزية التي تقدم لصاحب الوظيفة العمومية مقابل حصول على خدمة وستشير الباحثة كثيرا إلى مصطلح الفساد الإداري عند تحليل هذه الآلية.

- **أداة تحليل العائد والتكلفة** : هي الأداة التي يتم بموجبها مقارنة تكاليف نشاط ما مع عوائده سواء كان نشاطا رسميا أو غير رسمي.

[*] الاقتصاد غير الرسمي: سيتم الإشارة إلى الاقتصاد غير رسمي في الدراسة بالرمز (ق غ ر)

- النمو الاقتصادي: زيادة حجم عوامل الإنتاج أو التحسين المستمر في إنتاجيتها أو الاثنين معا، (حجم العمالة، الدخل).
- قوة القانون: احترام القانون من قبل الجميع من خلال الإجراءات الردعية.
- التغطية الاجتماعية: استفادة المقاول غير الرسمي من التأمين على المرض وتعويض على الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها أثناء القيام بنشاطه.
- تدابير المرافقة: نقصد بها كل إجراء من شأنه أن يساعد على إنشاء المؤسسة ومد المقاول بكافة التدابير اللازمة لانطلاق مشروعه.

وفي الدراسة يطلق مصطلح مؤسسة اقتصادية غير رسمية على وحدة إنتاجية غير رسمية (Unité de Production Informelle)، وعلى صاحب مؤسسة غير رسمية أو صحاب مشروع غير رسمي بالمقاول غير الرسمي.

15. صعوبات البحث

يمكن تقسيم الصعوبات التي واجهت الباحثة أثناء إعداد الدراسة إلى قسمين صعوبات ذاتية وصعوبات فنية.

أ -الصعوبات الذاتية

- عدم التحكم الجيد في البرامج المستخدمة لتحليل البيانات الكمية والكيفية خاصة مع برنامج NVivo وبرنامج AMOS مع صعوبة إيجاد المكاتب المتخصصة في برنامج تحليل البيانات الكيفية NVivo وكذا إدخال المعلومات واستخراج النتائج.
- صعوبة تحديد الطريقة التي سيتم على أساسها اختيار وسحب العينة بين طريقة كرة الثلج والطريقة الهجينة لضمان أقل قدر ممكن من تحيز الباحثة وبالتالي عدم التأثير على نتائج الدراسة.

ب الصعوبات الموضوعية

- صعوبة الربط بين متغيرات وأبعاد الدراسة.
- صعوبة إعداد أسئلة الاستبيان وحساسية الموضوع في حد ذاته والتحفظات التي أبداها المستجوبون حيال بعض الأسئلة في الاستبيان.

الفصل الأول:

مدخل مفاهيمي للاقتصاد غير الرسمي

تمهيد

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي (ق.غ.ر) ظاهرة عالمية تمس كل الدول بمختلف درجات تطورها، ولم يلقى هذا الاقتصاد نصيبه من الاهتمام إلا في أوائل السبعينات من القرن الماضي، ومنذ ذلك الحين والنقاشات ح ـول (ق.غ.ر) و دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية محط جدل كبير، بين من يرى فيه مصدر ا لكسب عيش الكثيرين– إلى جانب ضمه للعديد من ال وحدات المصغرة التي تنتج سلعا وتقدم خدمات تتميز بمرونتها في أوقات الأزمات الاقتصادي– وبين من يرى فيه مصدرا لمشكل كبير، لارتباطه في كثير من الأحيان بمفاهيم سلبية كالفساد وتعطيل للآلة الاقتصادية وكبح للمنافسة المشروعة إلى جانب المخاطر المتعلقة بصحة المستهلك والسلامة المهنية للعاملين فيه.

وتزداد أهمية (ق.غ.ر) إذا علمنا أن نصف عمال العالم ينشطون في (ق.غ.ر) بنسبة 50.5%وترتفع هذه النسبة إلى 61.2% إذا ما شملت العمالة في الزراعة أي 2 مليار عامل من مجموع العمالة الكلي، وتشهد إفريقيا أكبر نسب العمل غير الرسمي بنسبة 85.5% في حين أن المنطقة العربية تشهد نسبة تشغيل غير رسمي تصل إلى 68.6% وتصل في أمريكا إلى 40% [1]. ومع زيادة حجمه وتنوع وتعقد تركيبته وجب فهم أبعاده والأسباب التي جعلت معظم العمالة الناشطة اقتصاديا تفضل العمل في هذا الاقتصاد، إلى جانب فهم آثاره بما يسمح بإعداد سياسات ناجعة للتحول للاقتصاد الرسمي الذي يجب أن تتمحور حوله عملية التنمية الشاملة ، ويهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على لاقتصاد غير الرسمي من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي.

المبحث الثاني: خصائص ومكونات الاقتصاد غير الرسمي.

المبحث الثالث: طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي واتجاهات نموه.

المبحث الرابع: أسباب نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي.

المبحث الخامس: التهديدات والفرص التي يحملها الاقتصاد غير الرسمي.

[1] International Labour Office, **Women and Men in the Informal Economy a statistical Picture** , third edition.ILO, Geneva,2 018.P.13 disponible sur www.ilo.org/wcms_626831pdf. consulté le01/05/2019 à10:00.

المبحث الأول: نشأة الاقتصاد غير الرسمي

سبق ظهور (ق.غ.ر) نشأة الدولة و الاقتصاد الرسمي المرتبط بها، فتاريخيا كان على الأفراد الذين عاشوا في مجموعات صغيرة لا ترقى لمرتبة الدولة، أن يقوموا بأنشطة اقتصادية وتجارية من زراعة ورعي ومقايضة دون الحاجة للحصول على ترخيص من أي جهة للقيام بهذه الأنشطة [1] ، وفي هذا المبحث سيتم عرض النشأة التاريخية للاقتصاد غير الرسمي وتطور هذا المصطلح إضافة إلى خصائصه ومكوناته وأسبابه وكذا آثاره.

المطلب الأول: النشأة والتطور التاريخي للاقتصاد غير الرسمي

تباينت الآراء والنظريات حول تحديد نشأة وظهور الاقتصاد غير الرسمي بين من ربطه بظهور الضرائب، ومن ربطه بالمذهب التجاري، لتأتي بعدها المدارس الفكرية على اختلاف توجهاتها لتربط دور (ق.غ.ر) بالتنمية وعلاقتها بالاقتصاد الرسمي، إضافة إلى ظهور بعض النماذج المفسرة للاقتصاد غير الرسمي كنموذج تخصيص الوقت والتهرب الضريبي، وسيتم توضيح كل ماسبق في الآتي.

الفرع الأول: ظهور الاقتصاد غير الرسمي بظهور الضرائب

يرتبط حسب هذا التوجه ظهور الاقتصادي غير الرسمي ببداية ظهور الأنظمة الاقتصادية القائمة على وجود الضرائب، فوجود الضرائب فرق بين أنواع الاقتصاد القائم، فحول النشاط إلى طريقين: طريق يصب في مصب شرعي فيدخل في حسابات الدولة، وطريق يصب في مصب غير شرعي ولا يدخل بالتالي في حساباتها، وفي هذا السياق يعتبر النظام الضريبي في مصر قديما من أفضل النظم الضريبية وأقدمها على الإطلاق، حيث كان الجند يمرون طوال اليوم في الشوارع ليرقبوا ما يحدث من أعمال وأنشطة اقتصادية ويجمعون عليها الضرائب [2] وهذا يمكن اعتباره أقدم بداية لظهور الاقتصاد غير الرسمي من خلال التهرب من دفع الضرائب.

---

[1] نوارة وائل: **الاقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية** ، مركز المشروعات لدولية الخاصة ، 2005، متاح على الموقع < www.cipe-arabia.org/files/art1401.pdf > شوهد بتاريخ 2014/06/15 على الساعة 14:00.

[2] نبيه نسرين عبد الحميد: **الإقتصاد الخفي**، الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2008، ص. 14.

الفرع الثاني: ظهور الاقتصاد غير الرسمي بظهور المذهب التجاري

قام الاقتصادي البيروفي هيرناند دي سوتو (HERNANDO De Soto)* في إطار دراسة له بإعادة قراءة تاريخ الدول المتقدمة، ليرى ما إذا كانت قد شهدت قبل تطورها شبها بين الانقسام في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي والذي وجده في اقتصاديات الدول المتخلفة، وخلص إلى أنه بالرغم من أن المؤرخين لم يستخدموا مصطلح "رسمي" و"غير رسمي" في تلك الفترة، إلا أن وصفهم للحياة الاقتصادية في أوربا بين القرنين الخامس عشر (15) والتاسع عشر (19) وهي الفترة التي ساد فيها المذهب التجاري، يتضمن شبها كبيرا بما وجده في مختلف أرجاء الدول المتخلفة، ومن ثم فهو يرى أنه كما هو الحال في البلدان المتخلفة، توجد في البلدان المركانتيلية مجموعة صغيرة من التجار والنبلاء ذات امتيازات تعمل بمباركة السلطات، وطبقة كبيرة من فقراء المناطق الحضرية وفلاحي الريف كانوا يقومون بأنشطتهم الاقتصادية خارج التيار الرئيسي" [1] ، هذه الفئة التي فرضت واقعها على القانون الرسمي وشكلت بدورها الغالبية أي "القطاع غير الرسمي" من خلال انتشارها الكبير الذي جاء كردة فعل على وجود نقابات تقييدية للتجار والصناع ووجود احتكارات تمنحها الدولة، إضافة إلى وجود أنظمة تعسفية تحكم كل جوانب الحياة الاقتصادية.

وتتبع "دي سوتو" هذا الانتشار حتى أصل أمريكا الشمالية الأنجلوسكسونية نفسها وإلى 800 سنة على الأقل في أوربا الغربية ونحو 400 سنة للوراء في اليابان وفي أماكن أخرى في آسيا ، إلا أن المؤسسات غير الرسمية لم تصل كتلتها الحرجة المؤثرة إلا في القرنين 18 و19"[2].

الفرع الثالث: بداية اكتشاف مفهوم الاقتصاد غير الرسمي

كان للدراسات التي أقيمت في كينيا، الدور الكبير في اكتشاف مفهوم الاقتصاد غير الرسمي من خلال أعمال عالم الإنسانيات كيث هارث وأعمال منظمة العمل الدولية وسيتم توضيح هذه الأعمال في الآتي.

---

* Hernando De Soto : اقتصادي عالمي بيروفي ولد 1941 اعتبرته مجلة الايكونومست واحدا من بين أكبر ثلاثة مفكرين وخبراء في العالم،واعتبرته مجلة التايمزالأمريكية احد أهم خمس مبتكرين من أمريكا اللاتينية منذ بداية القرن العشرين، وهو رئيس معهد الحرية والديمقراطية في ليما، بيرو، عمل كخبير اقتصادي لدى منظمة التجارة العالمية ، صاحب كتاب (الدرب الآخر) و(سر رأس المال) الذين ترجما إلى أكثر من 20لغة وهما من أكثر الكتب مبيعا في العالم، طور نظاما كفئا لإدماج الملكية والمشاريع غير الرسميين في السوق الرسمية ،استعان بخبرته أكثر من 30رئيس دولة من بينها الجزائر ومصر.ولا يزال على قيد الحياة.

[1] هرناندو دي سوتو: **الدرب الآخر" الثورة الخفية في العالم الثالث"** ، ترجمة: شوقي جلال، ، الطبعة الأولى، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1997، ص. 15.

[2] هرناندو دي سوتو، **المرجع السابق**، ص، ص. 16،15.

أ) كيث هارث وبداية اكتشاف مفهوم اللارسمية

"ازداد الحوار حول (ق.غ.ر) منذ بداية اكتشاف المفهوم في بداية السبعينات في إفريقيا"[1]، حينما ابتكر عالم الإنسانيات كيث هارت (KEITH.Hart) * مفهوما جديدا هو "اللارسمية"، جذب اهتمام الدارسين له، حيث قام بطرح ورقة عمل خلال مؤتمر حول البطالة في المناطق الحضرية في إفريقيا سنة 1971 ، واعتمد على العمل الميداني الذي قام به في المناطق القصديرية لمدينة آكرا بغانا، ناقش فيها قضية فقراء المناطق الحضرية بالقول بأنهم " ليسوا عاطلين عن العمل"، حيث كان أغلبهم يعملون مقابل عوائد متدنية وغير منتظمة ومخفية عن التنظيم الإداري[2] .

في 1973 نشر "كيث هارث" مقاله عن مزايا الدخل غير الرسمي والعمالة الحضرية في غانا *Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana*"[3]، قدم فيه أملا جديدا لإنجاح عملية التنمية في الدول المتخلفة بشكل خاص ارتبط باكتشاف الوزن الحقيقي لأنشطة جديدة تولد دخلا وتساعد الفقير على العيش، الأمر الذي تطلب تحديد جماعة القطاع غير الرسمي كجماعة مستهدفة (*As Target Group*)، يمكن من خلالها إحداث تحولات كبيرة في نمط حياة هذه الجماعات كترقية نوعية العمل وتطوير الإنتاج وتحقيق نوع من المساواة والتوزيع الملائم للموارد"[4] .

ب) منظمة العمل الدولية وتعديل مصطلح الاقتصاد غير الرسمي

كانت منظمة العمل الدولية أول من عدل ونقح مصطلح "اللارسمية" في تقريرها عن الدخل والتوظيف في كينيا عام (1972)، والذي أقّر بوجود قطاع هامشي وغير منظم من الاقتصاد الحضري، ينتج سلعا ويخلق وظائفا ودخولا للفقراء، سمي منذ ذلك الحين بالقطاع غير الرسمي أو القطاع غير المنظم. ولقد كان للنتائج التي توصل إليها الأمريكي بيتر قوتمان (Peter Gutmann) سنة 1977لقياس حجم (ق.غ.ر) في أمريكا والذي بلغ 10% من

---

[1] Women In Informal Employment: Globalizing and organizing: **About the informal economy definition and theories** [en line] http://www.wiego.org/about_ie/definitions seen 25/06/201 4 at 21:00..

* كايث هارت Keith.Hart عالم إثروبولوجي(علم الانسان) أدخل إلى الاقتصاد مصطلح الاقتصاد غير الرسمي، قاد فريق مركز الدراسات الافريقية وأجرى أبحاثا في غانا وفي الكراييب وفي جنوب إفريقيا. صدر مقاله قبل 1973 في سبتمبر 1971 وكان ذلك في مؤتمر حول العمالة الحضرية في افريقيا إمتدت دراسته من1965-1968

[2] كيث هارت: "**التطور والتقدم**"، حوار الموئل، العدد1، يونيو2007، برنامج المم المتحدة للمستوطنات البشرية، عمان، ص. 17.

[3] http://journals.cambridge.org/action/displayAbstract?fromPage=online&aid=2494648&fulltext consulté le : 28-06-2014 à 09.00

[4] توهامي ابراهيم، قيرة اسماعيل، دليمي عبد الحميد: **العولمة والاقتصاد غير الرسمي**، مخبر الانسان والمدينة جامعة منتوري قسنطينة، عين مليلة : دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص. 98.

الناتج الوطني الإجمالي، الدور البارز في الاهتمام بهذا الاقتصاد حيث اعتبرت هذه المحاولة ، الشرارة الأولى للاهتمام السياسي والأكاديمي لمناقشة هذا الموضوع[1] .

يمكن القول أن دراسة الاقتصاد غير الرسمي من حيث الحجم والنمو والأسباب والآثار قد بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية ومنها انطلق إلى كافة أنحاء العالم.

الفرع الرابع: بداية التنظير للاقتصاد غير الرسمي

فتح موضوع (ق.غ.ر) ودوره في التنمية شهية الكثير من المختصين للخوض والنقاش فيه، بين من يعتبره مصدرا للعمل ومقلصا للفقر وبين من يعتبره مصدرا لمشكل كبير[2]، وتمحورت النقاشات من ناحية التنظير للاقتصاد غير الرسمي في أربعة مدارس مسيطرة للتفكير وهي: المدرسة الثنائية، المدرسة الهيكلية، ا لمدرسة الشرعية، المدرسة غير الشرعية وشرحها في الآتي:

I. المدرسة الثنائية في فترة السبعينات(Dualism school)

اشتهرت المدرسة الثنائية بأعمال منظمة العمل الدولية في السبعينات، وتقوم على فكرة أن القطاع غير الرسمي يضم أنشطة هامشية توفر دخلا للفقراء و تشكل شبكة أمان في أوقات الأزمات [3]، وتبعا لهذه المدرسة فإن استمرار الأنشطة غير الرسمية يعود إلى حد كبير إلى عدم وجود القدر الكافي من مناصب العمل المناسبة و الجديدة التي تمتص فائض العمالة، وهذا راجع إلى بطء نسبة النمو الاقتصادي و/أو سرعة تزايد معدلات النمو السكاني[4] "وبعكس ما جاء به "كيث هارث" الذي ركّز على الفرد والذي كان جوهر اهتمامه، ركزت منظمة العمل الدولية بشكل خاص على الوحدات الإنتاجية (المشروعات)، مؤسِّسَة بذلك قاعدة أكثر تفسيراً للقطاع غير الرسمي وخاصة في الدول النامية"[5].

قدّم فيمابعد برنامج العمالة العالمية في أمريكا اللاتينية التابع لمنظمة العمل الدولية تفسيراً ثنائياً بديلاً، حيث نظر البرنامج فيه للقطاع غير الرسمي على أنه قطاع هامشي من الاقتصاد، غير محمي يبحث فيه الناس

---

[1] الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى: **التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود**، بدون طبعة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2006، ص. 6.

[2] KACEM Anis, BENSALAH Mohamed, et autre : **Liberalisation Commerciale, Economie Informel et Capitale Vers un Regard Critique et Application au Aays de Magreb**, disponible sur : www.ps2d.net/media/Haddar_PEV_08pdf.p.04 Consulté le : 01/07/2014 à10 :00.

[3] Women In Informal Employment: Globalizing and organizing; **Op., Cit. p.15.**

[4] Loc. cit.

[5] عبد الرزاق منال حسين ، **الإطار التنظيمي لتحويل القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي قراءة في الخبرات الدولية وتطبيقها في الحالة المصرية** ،" مجلة العلوم الإنسانية، 2010، أفريل، العدد45 ، أفريل 2010 متاح على الموقع:http://www.ulum.nl تاريخ زيارة الموقع: 2014/07/04 على الساعة:11:00.

على البقاء، وبالرغم من ذلك وعلى عكس برنامج العمالة في جنيف الذي ركز على المشروعات، فقد ركز برنامج العمالة العالمية في أمريكا اللاتينية على الدخل والتوظيف وتم الاعتماد على معيارين: معيار وضعية العمل ومعيار مستوى الأجور حيث يستند معيار وضعية العمل على اعتبار القطاع غير الرسمي ذلك الذي يتضمن الوظائف المنزلية والعمالة المؤقتة والمهن الحرة. أما معيار مستوى الأجور فهو يعتبر أن الأشخاص العاملين في القطاع غير الرسمي (المتميز بقلة الإنتاجية)، هم عادة الذين يحصلون على الحد الأدنى للأجور.

تعاملت آخر نظرية في المدرسة الثنائية مع القطاع غير الرسمي، على أنه قطاع غير محمي، متكون من وحدات لا تستطيع الدخول إلى النظام الرسمي ولا إلى مؤسسات الائتمان الرسمية، وهي وحدات غير محمية جزئيا أو كليا بالقوانين ولا تستطيع أن تستفيد من مزايا القطاع الرسمي. [1] هذه الازدواجية في الاقتصاد انتقدت من طرف المدرسة البنوية.

II. المدرسة البنيوية (أواخر السبعينات والثمانينات)

اشتهرت بأعمال كارولين موزر (Carolin MOSER) 1978 و أليكسندرو بورتس 1989 (Alexandro PORTES) 1989،إذ يعتبران أنه ينبغي النظر إلى القطاع غير الرسمي كقطاع تابع يتكون من وحدات اقتصادية(مشروعات صغيرة) وعمال، يحد من تكاليف المدخلات وتكاليف العمل، وبالتالي فهو يزيد من القدرة التنافسية لعدد كبير من المؤسسات الكبيرة الرأسمالية (القطاع الرسمي).

على عكس النموذج الثنائي، نظرت المدرسة البنيوية إلى أنه توجد أشكال مختلفة من أنماط وطرق الإنتاج تمت ملاحظتها في العلاقة بين القطاعين ليس فقط من ناحية تعايشهما ولكن أيضا من ناحية اتصالهما وترابطهما بطريقة غير قابلة للانفصال. حيث أن معدلات النمو البطيئة في القطاع الرسمي يمكن أن تسرعها معدلات النمو في القطاع غير الرسمي [2] وحسب هذه المدرسة يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الأنشطة غير الرسمية وهي: الأنشطة المعاشية؛ أنشطة مرتبطة بالقطاع الرسمي عن طريق المقاولة من الباطن؛ مؤسسات غير رسمية تعتمد على تكنولوجيا حديثة ولديها قدرة على تراكم رأس المال[3].

كما تظم المدرسة البنيوية نموذج آخر هو نموذج الاعتماد المستمر المتبادل الذي يعتبر امتدادا لأفكار المدرسة البنوية والذي جاء هو الآخر على أنقاذ النموذج الثنائي فقد تم انتقاده من خلال أن الاستقلالية التامة بين

[1] KACEM Anis, BENSALAH Mohamed, et autre , Op. Cit., p.2.
[2] Women In Informal Employment: Globalizing and organizing, Op. Cit., p. 1.
[3]KACEM Anis, BENSALAH Mohamed, et autre, Op. Cit., P.4.

القطاع الرسمي وغير الرسمي أمر غير مقبول، باعتبار أنهما يمثلان أجزاء من نظام رأسمالي، تكون فيه الأنشطة غير الرسمية ملحقة ومعتمدة على القطاع الرسم ي[1]، كما ويرفض منتقدوا المدرسة الثنائية مفهوم القطاع غير الرسمي بأكمله، ويفضلون مفهوم "قطاع إنتاج السلع البسيطة" عند الإشارة إلى هذه الأنشطة التي توجد على هامش نمط الإنتاج الرأسمالي وتكون متكاملة معه وملحقة به[2]، حيث أن هناك علاقة تبادلية هامة فالقطاع غير الرسمي ما هو إلا امتداد لشبكة إنتاج الشركات الكبيرة. هذا القطاع يوفر يد عاملة مرنة وبأجور منخفضة.

أثارت طبيعة العلاقة بين القطاعين جدلاً كبيرًا بين الاقتصاديين منذ سبعينات وثمانينات القرن الماضى، فهناك من دعموا النظرية الثنائية وأقّروا بوجود حالتين اقتصاديتين حضريتين واضحتين تتمثلان في (الفقير العاطل في (ق.غ.ر) مقابل الغني العامل في الاقتصاد الرسمي)، بينما رأى آخرون أن العلاقة بين الاقتصادين هي علاقة اعتماد متبادل مستمر باعتبار أن حالة القطاعين تعد سمة من سمات الاقتصاد الرأسمالي إلى أن جاءت المدرسة القانونية.

III. المدرسة القانونية (الثمانينات والتسعينات)

في مطلع التسعينات ظهر توجه آخر، أعطى بعدا جديدا للتحليل من خلال دراسة التكلفة والعائد في كل من الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، والتي اشتهرت بأعمال الاقتصادي "هيرناندو دي سوتو" في فترة الثمانينات والتسعينات، ويقوم هذا التوجه على فكرة أن القطاع غير الرسمي يتكون من أصحاب المشاريع الصغيرة "الريادية" الذين يختارون العمل بشكل غير رسمي، من أجل تجنب التكاليف والوقت والجهد المستغرق في التسجيل في القطاع الرسمي[3] – ويقصد دي سوتو "بالأنشطة الاقتصادية غير الرسمية المهن الاقتصادية غير الإجرامية التي تتم إما في انتهاك للقانون مثل تشغيل مشروع دون تصريح، أو تتم في ظل قانون تمييزي"[4]– وأن أصحاب المشاريع الصغيرة سيستمرون في الإنتاج بصورة غير رسمية أطول فترة ممكنة، مادامت الحكومة تفرض إجراءات مرهقة ومكلفة في الاقتصادي الرسمي ، وأشار إلى أن النشاط الاقتصادي غير الرسمي يفرض تكاليفه على ممارسيه كذلك. كما دافع "دي سوتو" عن حقوق الملكية كوسيلة لتحويل الممتلكات غير رسمية إلى رسمية حتى يمكن الاستفادة منها كأصول رأسمالية.يمكن القول أن أعمال دي سوتو قدمت تحليل أعمق للاقتصاد غير الرسمي من خلال دراسة حقوق الملكية والتكاليف في إطار الأنشطة الاقتصادية غير الرسمي المشروعة .

---

[1] Ibid., p. 5.

[2] عبد الرزاق منال حسين، **مرجع سابق**. بدون صفحة.

[3] Women In Informal Employment: Globalizing and organizing: **About The Informal Economy Definition And theories** [en line], Op, Cit., p. 1.

[4] هرناندو دي سوتو : "**الدرب الآخر" الثورة الخفية في العالم الثالث**"، ص. 10.

IV. المدرسة غير الشرعية في الألفية(Il-iligalist School)

اشتهرت هذه المدرسة بأعمال الاقتصاديين النيو–الكلاسيك و النيو–ليبرال، بحيث اعتبروا أن أصحاب المشاريع غير الرسمية يسعون عمدا لتجنب اللوائح والضرائب، وفي بعض الحالات، للتعامل بالسلع والخدمات غير المشروعة. ويرتبط هذا المنظور مع فكرة أن (ق.غ.ر) هو اقتصاد تحت الأرض أو اقتصاد أسود، وحسب هذه المدرسة فإن أصحاب المشاريع غير الرسمية يختارون العمل بصورة غير قانونية –أو حتى إجرامية– من أجل تجنب الضرائب، اللوائح، القوانين التجارية، مصاريف الكهرباء ورسوم الإيجار، وغيرها من تكاليف التشغيل الرسمية. [1]

وبعد التعرف على مختلف المدارس الفكرية للاقتصاد غير الرسمي بمختلف توجهاتها نتطرق إلى النظريات المفسرة لوجود (ق.غ.ر) وهما نظريتين.

الفرع الخامس: ظهور النظريات المفسرة لوجود الاقتصاد غير الرسمي

للإجابة عن السؤال التالي: لماذا ينشط الأفراد في الاقتصاد غير الرسمي؟ ظهر نموذجين أساسيين مفسرين لذلك وهما نظرية تخصيص الوقت (Theory of Time Allocation) ونموذج التهرب الضريبي(*The Model of Tax Evasion*). [2]

I. نظرية تخصيص الوقت لقاري بيكر(Gary Becker(1965))

جاءت نظرية تخصيص الوقت لتجيب عن السؤال التالي: لماذا ينخرط الأفراد في الاقتصاد غير الرسمي؟ ونشرت هذه النظرية في جريدة الإيكونومك الأمريكية عام 1965 من طرف الاقتصادي الأمريكي قاري بيكر(Gary Becker)* بحيث اعتبر الوقت سلعة نادرة، و الفرد يتخذ قرار بشأن التوزيع الفعال لوقته بين العمل والراحة، و بما أن مزايا العمل في الاقتصاد الرسمي ليست جذابة، بالنسبة للفرد فيمكن له أن يضيع وقت أطول في الراحة وأن يتخلى عن الحصول عن النقود بسب قلة مزايا هذا الاقتصاد. وإذا كان الفرد غير مستعد للتخلي عن دخل أعلى، فسيشرع في العمل في الخفاء أي في الاقتصاد غير الرسمي، وكنتيجة لهذا العمل فسيتخلى الفرد عن وقت راحته مقابل دخل أكبر وذلك حسبما هو موضح في الشكل1.1 والذي يوضح نموذج نظرية تخصيص الوقت.

---

[1] Women In Informal Employment Globalizing and organizing, Op. Cit., p, 1.

[2] DUCKE Dennis, IVANY Gabor, Mark, Op.cit., P.4.

* Gary Stanley Becker اقتصادي أمريكي (1930) عرف بأعماله التي تهدف إلى توسيع حقل التحليل في مجال الاقتصاد الجزئي فيما يخص الكثير من السلوكات البشرية' في 1992 حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد من الأوائل الذين وضعوا مفهوم رأس المال البشري le capitale humain أنظر http://fr.wikipedia.org/wiki/Gary_Becker#Allocation_du_temps

شكل1.1 : نموذج تخصيص الوقت

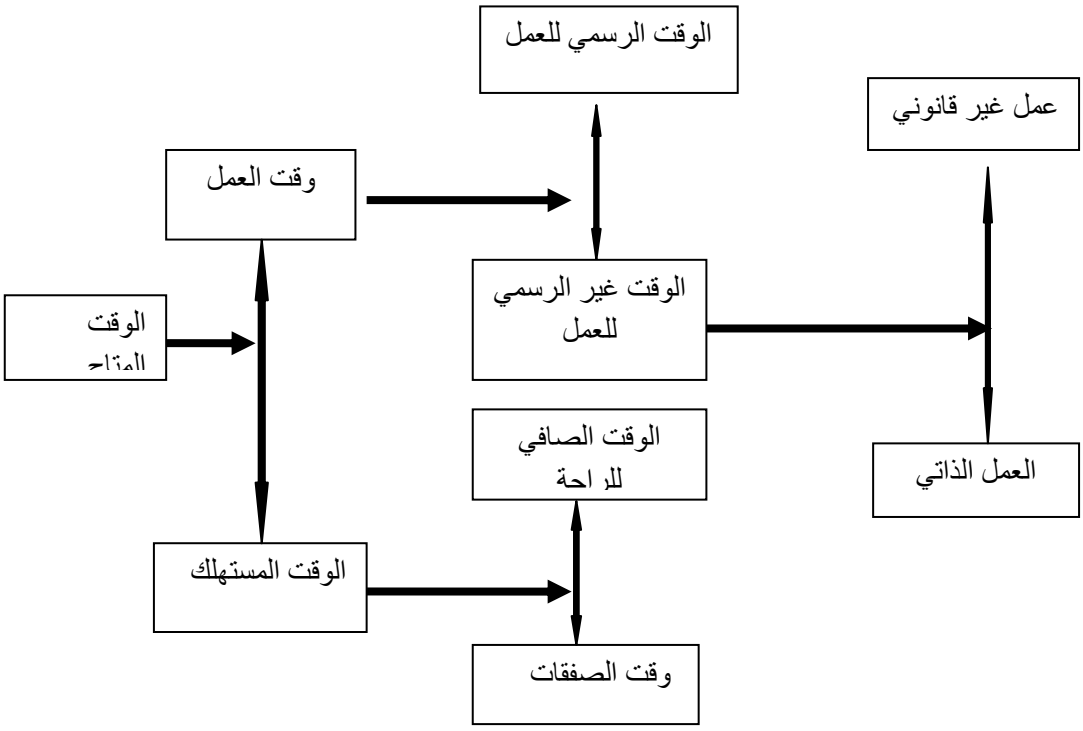

Source: DUCKE Dennis, IVANY Gabor, KAN Mark , **The Shadow Economy" a critical analysis**, GRIN Verlag, Germany, 2008, p. 5.

حسب الشكل(1-1). ينقسم الوقت المتاح إلى وقت العمل ووقت الراحة، يتوزع وقت العمل على العمل الرسمي والعمل غير الرسمي الذي بدوره يمكن أن يستغرق في العمل الذاتي أي لحساب الفرد الخاص أو لغرض غير قانوني. كما ويمكن أن نستنتج أن العمال مع قصر مدة ووقت العمل، لديهم استعداد أكبر لأن ينشطوا في (ق.غ.ر) أكثر من أولئك الذين يعملون لوقت أطول.

II. نموذج التهرب الضريبي (Model of tax evasion)

النموذج الثاني الذي يفسر وجود الأنشطة غير الرسمية هو نظرية التهرب الضريبي، بحيث تفترض هذه النظرية أن قرارات الأفراد فيما إذا كانوا سيتجنبون دفع الضرائب أم لا، تستند على التفكير مليا بشأن العلاقة **عائد-تكلفة** وعلى أساس هذه النظرية فللتهرب الضريبي عوائد وتكاليف محتملة، فقرار الاحتفاظ بالنقود من خلال التملص من دفع الضرائب يعتبر بمثابة عائد محتمل، ومن جهة ثانية هناك تكاليف محتملة كخطر أن يصبح هذا الفرد مشبوها وعرضة للعقاب أو متابع من طرف السلطات الأمنية، ومن المفترض أن دافعوا الضرائب يعوون جيدا تكاليف التهرب الضريبي وهذا ما يمنعهم من الاحتفاظ بنقود الضرائب وفي هذا الإطار تكون أعلى الاحتمالات

هي العوائد المتوقعة وأدناها خطر الانكشاف، والأكثر ترجيحا هي أن دافع الضرائب سيحاول التهرب منها [1]. بمعنى أنه سيفضل المخاطرة والاحتفاظ بعوائد التهرب.

المطلب الثاني: تعريف الاقتصاد غير الرسمي

توجد مسميات كثيرة للاقتصاد غير الرسمي كالاقتصاد الخفي، اقتصاد الظل، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد الأرضي،الاقتصاد تحت ضوء القمر، وكلها مسميات تحاول إيجاد وصف شامل لهذه الظاهرة. وسيتم التطرق إلى جملة من تعاريف جاءت بها بعض المنظمات الدولية وكذلك لقت إجماعا كبيرا. إلا أنه "ومع ذلك فمن الصعب جدا التوصل إلى تعريف دقيق للاقتصاد غير الرسمي لأنه يتطور باستمرار حسب التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي واللوائح التنظيمية"[2]

الفرع الأول: تعريف صندوق النقد الدولي

تعرف أدبيات صندوق النقد الدولي (ق.غ.ر) كالآتي "يسمى اقتصاد الظل بالاقتصاد الخفي، أو الاقتصاد غير الرسمي، أو الاقتصاد الموازي وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها و المتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة، ومن ثم فإن (ق.غ.ر) يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية."[3]

يقسم في هذا التعريف (ق.غ.ر) إلى أنشطة مشروعة وأنشطة غير مشروعة وهو يشمل جميع الأنشطة التي في حال ما إذا كانت رسمية فهي تخضع للضرائب.

الفرع الثاني: تعريف مفوضية الاتحاد الإفريقي

يتم تعريف (ق.غ.ر) من طرف مفوضية الاتحاد الإفريقي على أنه "يشمل المنشآت التي لا يتم تسجيلها عادة ولها مستوى منخفض من التنظيم والإنتاجية و المردودية كما أن لها وصولا محدودا إلى الأسواق والتسهيلات الائتمانية والتدريب الرسمي والخدمات العامة. ولها مبان صغيرة أو غير ثابتة وأخيرا لا تحظى بالاعتراف والدعم أو

---

[1] DUCKE Dennis, GABOR Ivany, KAN Mark, OP.cit., P.5.

[2] شنايدر فريديريك ، إنستي دومينيك: **الاختباء وراء الظلال،" نمو الاقتصاد الخفي"** ، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 30، مارس 2002، صندوق النقد الدولي ، واشنطن، ، ص. 2. (نسخة إلكترونية) متاح على الموقع: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues30/ara/issue30a.pdf > شوهد بتاريخ : 2014/05/30. على الساعة 09:15. التعريف تبنى مصطلح اقتصاد الظل.

[3] المرجع السابق، نفس الصفحة.

التنظيم من قبل السلطات العامة ولا تتقيد باللوائح الحماية الاجتماعية والتشريعات الخاصة بالعمالة أو أحكام السلامة الصحية. ويُعتبر هذا التعريف واسعا بحيث يشمل المجالين الريفي والحضري "[1].

تميز هذا التعريف بأنه عرف (ق.غ.ر) من ناحية خصائص معينة كالتنظيم و الإنتاجية و المردودية المحدودين، وصعوبة الوصول إلى الأسواق الائتمانية كما شمل التعريف (ق.غ.ر) الحضري والريفي.

الفرع الثالث: تعريف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

تستعمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مصطلح الاقتصاد غير الملاحظ (L'économie Non Observé/ والذي يتشكل من أربع ة أنواع هي : الإنتاج الخفي، الإنتاج غير المشروع ، القطاع غير الرسمي ، مؤسسات القطاع العائلي الموجهة للاستهلاك النهائي.

I. **الإنتاج الخفي** (Production Souterraine)**:** أنشطة منتجة ومشروعة لكنها عمدا تختفي عن أنظار السلطات العامة لتجنب دفع الضرائب أو لتجنب تطبيق بعض اللوائح التنظيمية.

II. **الإنتاج غير المشروع** (Production Illégale)**:** عبارة عن أنشطة منتجة تولد خدمات ومنتجات ممنوعة من طرف القانون أو أنها غير قانونية عندما تمارس من قبل منتجين ليس لديهم ترخيص.

III. **انتاج القطاع غير الرسمي** (Production Du Secteur Informel):أنشطة منتجة تمارس من قبل مؤسسات غير نظامية تابعة للقطاع الأسري، ليست مسجلة و/أو حجمها أقل مما هو معتاد فيما يتعلق بعدد العاملين ولديها منتج قابل للتسويق.

IV. **إنتاج القطاع الأسري الموجه للاستعمال النهائي الخاص(** Production Des Ménages Pour Leur Propre Usage Final**):** عبارة عن أنشطة إنتاجية تترجم في صورة استهلاك أو تراكم للسلع والخدمات عن طريق الأسر التي تنتجها وتستهلكها.[2]

---

[1] لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للإتحاد الإفريقي: **تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في إفريقيا** ، متابعة توصيات الدورة السادسة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية حول الدراسة بشأن ق.غ.رفي إفريقيا:البرنامج حول الاقتصاد غير الرسمي، وثيقة رقم LSAC-EXP-5-SA1553أديس أبابا ، إثيوبيا، 28سبتمبر-02أكتوبر2009، ص.3 .

[2] Organisation De Coopération Et De Développement Économique(OCDE): **Manuel Sur La Mesure de l'économie Non Observée,** Service des Publications de l'OCDE, Paris, France, 2003, P.13 (en line) http://www.oecd.org/dataoecd/9/20/32016147.pdf consulté le :08/08/2014.

الفرع الرابع: تعريف المكتب الدولي للعمل

حسب مكتب العمل الدولي لا يوجد تعريف مقبول عالميا ينطبق تماما على (ق.غ.ر) ومع ذلك فمن المتفق عليه أن هذا المصطلح يشمل عدد معتبر من العمال والمؤسسات والمقاولين (أصحاب المشاريع) يتميزون بخصائص يمكن تحديدها في: [1]

- سهولة الدخول في النشاط؛ الاعتماد على موارد محلية؛
- الملكية العائلية للمؤسسات؛
- محدودية مستويات الأنشطة؛
- استخدام تقنيات كثيفة العمل ومكيفة وفقا للموارد المحصل عليها وتقوم على المبادرات الفردية؛
- اكتساب المهارات من خارج النظام الرسمي؛
- انفتاح أسواقها على المنافسة وتهربها من كل التنظيمات والقوانين؛

استعمل مكتب العمل الدولي مصطلح اقتصاد غير رسمي ليميز فيه كل الأنشطة الاقتصادية وكل العاملين وكذا الوحدات الاقتصادية التي لا تغطيها –في إطار القانون أو الممارسة– ترتيبات رسمية، هذه الأنشطة لا تدخل في حقل تطبيق القانون. ما يعني أنهم غير محميين من الناحية العملية، وينشطون خارج القانون، لأنهم لا يعترفون به، أو لكونه يرهق كاهلهم ويفرض عليهم تكاليف باهظة[2] ،"واقترح المكتب أن يستعمل مصطلح "اقتصاد غير رسمي" بدلا من"القطاع غير الرسمي" لأن العمال والمؤسسات في هذا الاقتصاد ينشطون في عدة قطاعات وليس قطاع وحيد من النشاط الاقتصادي"[3].

نلاحظ أن هذا التعريف أنه قد أضاف صفة عدم الاعتراف التي يضعها أصحاب (ق.غ.ر) في القانون لكونه يفرض عليهم تكاليف مرهقة، كما ميز التعريف بين (ق.غ.ر) والقطاع غير الرسمي.

---

[1] Bureau Internationale Du Travail(BIT), **Méthodes et Instruments d'Appui au Secteur Informel en Afrique Francophone**, Genève, Bureau international du Travail, 2004, p.6 disponible sur www.il0.0rg. consulté le site : 04/05/2014.à23 :00

[2] Bureau Internationale Du Travail **: Résolution et conclusions concernant le travail décent et l'économie informelle**, adoptées le 19 juin 2002, Conférence internationale du Travail, 90e session, Genève, 2002, disponibles à l'adresse: http://www.ilo.org/public/french/standards/relm/ilc/ilc90/pdf/pr-25.pdf (p. 58). Consulté le 19-06-2015 à 13 :00.

[3] Bureau Internationale Du Travail : **l'économie informelle** ,Genève, 2007, disponible sur :https ://www.ilo.org/public/french/standards/relm/gb/docs/gb298/pdf/esp-4.pdf consultée le 04/05/201 5à11 :30.

الفرع الخامس: تعريف المؤتمر الدولي الخامس عشر لإحصاءات العمل 1993

تم الاتفاق في المؤتمر الدولي الخامس عشر لإحصاءات العمل 1993 على وضع تعريف ينص على وصف" القطاع غير الرسمي بشكل عام بأنه يضم وحدات الإنتاج التي تعمل على نطاق صغير ومستوى بسيط من التنظيم مع عدم وجود تقسيم يذكر بين العمالة ورأس المال كعوامل إنتاج، وهدفه الأساسي هو توليد الدخل والعمالة للأشخاص المهتمين؛ ومن الناحية التشغيلية يعرف القطاع على حساب البلد باعتباره مجموعة المشاريع غير ذات الشخصية الاعتبارية التي تملكها الأسر المعيشية وتنتج بعض المنتجات للسوق ولكنها لا يعمل فيها سوى عدد محدود من العاملين، وليست مسجلة بموجب التشريع الوطني فيما يتعلق على سبيل المثال، الضرائب أو التزامات الضمان الاجتماعي أو القوانين التنظيمية."[1]

أضاف هذا التعريف هدف الوحدات الإنتاج غير الرسمية المتمثل في توليد الدخول والعمال، كما حدد نوعية المؤسسات المتمثلة في المؤسسات ذات الشخصية الاعتبارية التي تملكها الأسر المعيشية.

أحد التعريفات المستخدمة بشكل واسع للاقتصاد غير الرسمي تشير إلى جميع الأنشطة الاقتصادية التي تسهم في إجمالي الناتج القومي المقدر رسميا ولكنها غير مسجلة. ويعتبر المظلة لكل الأنشطة الاقتصادية التي لم تسجل في الحسابات القومية لعدة أسباب، والتي كان من المفروض أن تتضمنها وتحتسب في الناتج المحلي الإجمالي[2].

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج التعريف التالي :(ق.غ.ر) يضم وحدات الإنتاج غير الرسمية وغير المسجلة لدى المصالح الضريبية ويتكون من شقين شرعي وغير شرعي يتميز بخصائص تميزه عن الاقتصاد الرسمي كالتنظيم والإنتاجية والمردودية المحدودة، وصعوبة الوصول إلى الأسواق الائتمانية ويشمل الحضر والريف وأصحابه لا يثقون بقوة القانون. وتسهم أنشطته في الناتج المحلي الإجمالي.ويقدم الشكل الموالي 1-2 فهما أوضح لمختلف الناشطين في الاقتصاد غير الرسمين.

---

[1] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الشعبة الإحصائية: **تحديثات وتعديلات نظام الحسابات القومية 1993**،منشورات الأمم المتحدة، [على الخط] نيويورك، 2005،وثيقة ST/ESA/STAT/SERF/2/REV4/Add.1 ، 2005، ص. 111. متاح على الموقع http://unstats.un.org/unsd/publication/series شوهد بتاريخ 2011/06/10 على الساعة 14:00.

[2] " *Umbrella for all economic activities that are not recorded in the national account for certain reasons but normaly should be a part of them end be accounted for in GDP(Gross Domestic Product*)Dennis Ducke, Gabor Ivany, Mark Kan : **The shadow economy:** A Critical Analysis, GRIN Verlag, Germany 2008, p. 3.

الشكل(1-2): مصفوفة الاقتصاد غير الرسمي

وحدات إنتاج حسب النوع	وظائف حسب نوع التوظيف									
	أصحاب أعمال حرة		أرباب عمل		عمال عائليين غير مأجورين	أجيرين		تعاونيات منتجين	
	غير رسمي	رسمي	غير رسمي	رسمي	غير رسمي	غير رسمي	رسمي	غير رسمي	رسمي
مؤسسات القطاع الرسمي					1	2			
مؤسسات القطاع غير الرسمي[a]	3		4		5	6	7	8	
قطاع الأسر[b]	9								

المرجع:من إعداد الطالبة بالاعتماد على http.//www.ilo.org/public/french/standars/relm/ilc/ilc90/pdf/rep-vi,pdf, p.139 اطلع عليه بتاريخ بتاريخ:2014/06/24 على الساعة:10:30.

a: مؤسسات القطاع غير الرسمي المعتمدة في تعريف المؤتمر الدولي الخامس عشر لإحصاءات العمل المنعقد في 1993 b: يمثل الأسر المنتجة لسلع تكون هي المستهلكة النهائية لها وأسر تشغل عمال منزليين خدم.تعبر الخانات المظللة بالرمادي الفاتح على الحالات التي لا تهتم بها الدراسة .

من الشكل1-2تعبر الخانات 1،5 عمال وأسر غير مأجورين بحيث لا يملكون عقود عمل أو حماية قانونية يعملون في مؤسسات رسمية 1 أو في مؤسسات غير رسمية 5. وتعبر الخانات 2،6،10: عمال أجراء يمتهنون وظائف غير رسمية في مؤسسات رسمية 2 أو غير رسمية 6 قطاعات عائلية 10 كما تعبر الخانتين 3، 4 عن عمال وأرباب عمل أصحاب أعمال حرة يمتلكون مؤسسات خاصة غير رسمية. الخصائص غير الرسمية لأعمالهم ناجمة عن خصائص المؤسسات التي يمتلكونها و تعبر الخانة 7 عن عمال أجراء يعملون في مؤسسات غير رسمية ولكن يملكون وظائف رسمية وهو الحال مثلا في الحالات التي تصنف فيها المؤسسات غير الرسمية على أساس معيار واحد وهو الحجم. وتعبر الخانة 8 مجموع تعاونيات المنتجين غير الرسميين و تعبر الخانة 9: منتجي سلع بحيث تكون الأسر هي المستهلك النهائي لها.

هذه المصفوفة تلقي الضوء على وضعية مختلف الأنشطة التي يمكن أن تمارس في الاقتصاد الرسمي والغير الرسمي وكذا نوع وحدات الإنتاج الممارسة لهذه الأنشطة وباالتالي نوع التشغيل الذي يمكن أن يخلق في الاقتصادين، والدراسة تهتم بكل ما سبق شرحه من خانات مرقمة فيما عدا تلك التي تعمل بصفة رسمية بالكامل أي

تلك المضللة بالرمادي الفاتح كما يتضح من خلالها افتراض الدراسة في أن ليس كل الأنشطة رسمية بشكل كامل أو غير رسمية بشكل كامل.

المبحث الثاني: خصائص الاقتصاد غير الرسمي و المؤسسات غير الرسمية

يمكن أن نحدد ونحلل أهم خصائص (ق.غ.ر) من جانبين جانب كلي والآخر جزئي وبيانهما في الآتي.

المطلب الأول: خصائص الاقتصاد غير الرسمي

وفقا لمنظمة العمل الدولية فالخصائص الرئيسية للاقتصاد غير الرسمي هي :[1]

- **الدخل المنخفض:** بسبب قلة العوائد المتأتية من أنشطة (ق.غ.ر)لا تفرض عليها ضرائب.
- **عدم توفر الآمان الوظيفي:** احتمال التعرض للطرد في أي وقت؛
- **التمييز:** بين الأطفال و النساء والشباب.
- **طول ساعات العمل:** بسبب الدخل المنخفض والاعتماد على الأعمال كثيفة اليد العاملة ؛
- **قلة الانضمام إلى الضمان الاجتماعي أو عدمه :** فالعاملون لا يتمتعون بالتأمين الصحي، ولا يستفيدون من منح التقاعد أو التأمين على الأمراض أو البطالة ؛
- **انخفاض مستوى التدريب:** يتم التدريب على يد صاحب العمل والمالك ؛
- **انعدام السلامة المهنية:** بسبب تردي ظروف وشروط العمل.
- **انعدام أو قلة التمثيل العمالي** (النقابات العمالية) .

الفرع الأول: خصائص الوحدات الاقتصادية غير الرسمية

يتميز (ق.غ.ر) من ناحية الوحدات الاقتصادية غير الرسمية بالخصائص التالية:[2]

- سهولة العمل فيه فلا يحتاج إلى إجراءات ومعاملات معقدة بسبب عدم الاعتراف بالأطر القانونية والتنظيمية؛
- وجود علاقة عمل خاصة وعدم الانتظام في الدفع أو عدم سداد الأجور.
- عدم وجود تنظيمات عمالية؛

[1] Socialalert: **the informal economy** [en line] on site www.socialalert.org/pdf/1808brochENGred.pdf p12. Consulted 25/06/2014 à 21:20.
[2] Ibid., p.13.

- استبعاد العمال من نظام الضمان الاجتماعي؛
- عدم التمتع بالحصول على المنافع العامة، والخدمات، مثل القروض، المعلومات التجارية، التدريب؛
- التعرض المستمر لتدخل السلطات وللمضايقات، لأنهم يعتبرون عادة عمال غير قانونيين؛
- استبعاد مبيعات هذه المؤسسات من الإحصاءات الرسمية، حتى لو كانت مساهمتهم الاقتصادية أعلى من نظيراتها من المؤسسات الرسمية.
- الطابع غير الرسمي للأنشطة يجعل من تكاليفها مرتفعة جدا أو لأن عملية إضفاء الطابع الرسمي عليها معقدة إلى حد كبير، وتأخذ وقتا طويلا.
- صاحب العمل هو المدير ولا يوجد فصل بين الإدارة والملكية كما يعتمد النمط العائلي في عمل الوحدات غير الرسمية؛
- تتصف أغلب الوحدات بصغرها وفي حالات كثيرة يتم استخدام المنازل كأماكن لتصنيع السلع.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات غير الرسمية حسب دراسة مسحية للبنك الدولي

في استطلاع أجراه البنك الدولي شمل 600 مؤسسة صغيرة رسمية وغير رسمية تم مسحها في ثلاث دول وهي :الكوت ديفوار ومدغشقر وموريشيوس، و التي تنشط في مجموعات متنوعة من الأنشطة التجارية، بما في ذلك إنتاج الأغذية والملابس الجاهزة و صناعة المنسوجات والصناعات التحويلية، وتجارة التجزئة وتجارة الجملة، والخدمات وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية: [1]

I. من ناحية المستوى التعليمي

بينت الدراسة أن 73 % ممن شملهم الاستطلاع من أصحاب المشاريع في الاقتصاد الرسمي لديهم مستوى ثانوي أو جامعي مقابل54 % في الاقتصاد غير الرسمي. و أن أصحاب المشاريع في الاقتصاد الرسمي ، لديهم مستوى تعليمي و خبرة أكبر من أصحاب المشاريع في الاقتصاد غير الرسمي، وأن لديهم في المتوسط خبرة 13.2 سنة، مقابل خبرة أقل من سنتين لدى أصحاب المشاريع غير الرسمي.

[1] LEINO Jssica, **Formal and Informal Microenterprises**, Enterprise Surveys N °5, 2009, World Bank Group, http://www.enterprisesurveys.org/ResearchPapers/Formal_informal_microenterprises.aspx consulté le 21/05/2014 à 17:00.

II. من ناحية التمثيل النسوي

بينت الدراسة أن معدلات ملكية الإناث أعلى في القطاع غير الرسمي مما هي عليه في الاقتصاد الرسمي على الرغم من أن صاحبات المشاريع تمثلن دائما أقل من نصف العينة و أن ملكية العنصر النسوي في القطاعات غير الرسمية أعلى منها في القطاعات الرسمية ويلاحظ ذلك خاصة في قطاع إنتاج الأغذية وقطاع تجارة التجزئة والقطاعات الأخرى.

تمت ملاحظة أن نسبة القطاع المنتج في (ق.غ.ر) هي الأعلى، ما يقود إلى الدور الذي يمكن أن يأخذه في البناء الاقتصادي من خلال تحوله من قطاع غير منتج يعتمد سابقا على الخدمات والتجارة والتعاملات التقليدية في التجارة كالمقايضة إلى قطاع منتج يمكن أن يساهم في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد.

III. التقليد وعدم كفاية رأس المال

يتميز (ق.غ.ر) بعدم كفاية رأس المال فالصناعات الصغيرة المنتشرة فيه تصنع كل شيء من الملابس والأحذية إلى تقليد الساعات والحقائب ذات العلامة العالمية، ووجود ورش تصنع وتعيد تصنيع الآلات كل أنواع السيارات، كما توجد صناعات بأكملها تعمل على وصلات سرية للكهرباء، والمياه.

ولوحظ في بلدان كروسيا أنشطة أكثر تطورا من قبيل إنتاج معدات الكمبيوتر والبرمجيات [1]وهذا يقود إلى تسليط الضوء ع المكونات والتركية التي يتألف منها هذا الاقتصاد.

المطلب الثاني: مكونات الاقتصاد غير الرسمي

يتكون (ق.غ.ر) من تركيبة معقدة من الشرائح، ما يجعل من تحليل مكوناته لفهم من يعمل فيه أمرا ضروريا وصعبا في نفس الوقت. وقبل معرفة من يعمل في (ق.غ.ر) سيتم التطرق إلى ظروف العمل في (ق.غ.ر) ثم تمثيل النساء والشباب والأطفال في هذا الاقتصاد.

الفرع الأول: العمل في الاقتصاد غير الرسمي

يمثل العمال (ق.غ.ر) ما نسبته 61.2% من مجموع العمالة في العالم ويعتبر العمل غير الرسمي الشكل السائد في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط خاصة في إفريقيا، كما أن لا يمكن إنكار نسبته في بعض الاقتصادات ذات الدخل المرتفع[1]. والشكل 1-3 يمثل العمل غير الرسمي في العالم.

[1] هرناندو دي سوتو: سر رأس المال، مرجع سابق، ص. 29.

شكل 1-3:نسبة العمل غير الرسمي في العالم

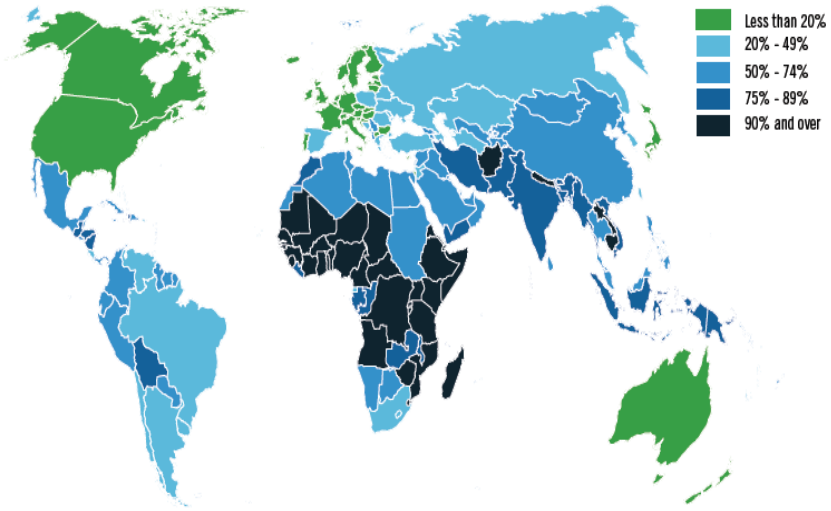

Source: International labour office, **Women and Men in the Informal Economy a statistical Picture** , third edition.ILO, Geneva,2018.P.13

انطلاقا من الشكل 1- 3 واستنادا لنتائج دراسة أخرى لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OCDE) أجريت سنة 2009 فمن بين ثلاثة (3) مليارات عامل في العالم، يجري توظيف حوالي الثلثين (1.8 مليار شخص) في (ق.غ.ر) أي بنسبة 60 % مقابل1.2 مليار عامل أي بنسبة 40%[2]، وارتفعت النسبة في 2016 إلى 2 مليار عامل أي بزيادة 200 مليون عامل غير رسمي في ظرف سبعة(7) سنوات وبمعدل زيادة سنوية يقدر بأكثر من 2.82 مليون عامل غير رسمي، وهذه زيادة تستدعي الوقوف عندها كثيرا.

الفرع الثاني: ظروف العمل في الاقتصاد غير الرسمي

يحصل العمال في (ق.غ.ر) بشكل عام على دخول أقل كما أن حقوقهم الأساسية هي الأكثر عرضة للخطر ويصعب الدفاع عنها ، فمعظم العمالة غير الرسمية ليس لديها حماية كافية من المشاكل الصحية، وتعمل في ظروف خطيرة، وهي معرضة للطرد دون أي تعويض وفي أي لحظة أنظر الشكل(1-4) الذي يوضح نسبة التوظيف غير الرسمي والتوظيف الرسمي والعمل المنزلي حسب المناطق، وذلك مع وبدون ادخال الزراعة.

---

[1] International labour office, **Women and Men in the Informal Economy a statistical Picture** , third edition.ILO, Geneva,2 018.P.13.

[2] OCDE, **l'Emploi Informel dans les pays en développement**, Centre de Développement de l'OCDE, 2009, LABORSTAT, OIT ; Global Employment Trends, OIT, janvier2009. Disponible sur site : www.oecd.org/dev/pauvrete/emploi/42529344.pdf consulté le:08/08/2014 à 9 :30.

الشكل1-4: نسبة التوظيف غير الرسمي و الرسمي والعمل المنزلي سنة 2016

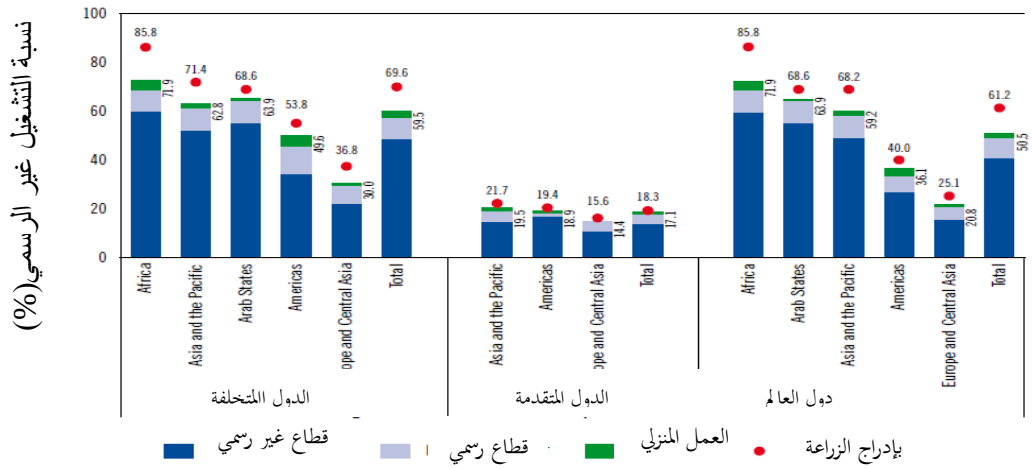

Source: International labour office, **Women and Men in the Informal Economy a statistical Picture** , Op, Cit, .P.14

من الشكل (1-4) نلاحظ أن أكبر نسبة توظيف للعمالة غير الرسمية غير الزراعية هي في إفريقيا بنسبة 85.8 % تليها الدول العربية الإفريقية68.6% وتأتي أوربا وأسيا الوسطى بأقل نسبة تشغيل غير رسمي بـ20.8 % ويمكن أن نفسر هذا بكونها بلدان متخلفة وضعيفة الدخل وتشكو من مشاكل في التنمية ومن تعقد التنظيمات والممارسة البيروقراطية، وهي عوامل تشكل أرضية خصبة لنمو (ق.غ.ر) والعمل فيه وتتجه نسبة العمالة غير الرسمية نحو الزيادة خلال الفترات الاقتصادية الصعبة نتيجة فقدان الوظائف في الاقتصاد الرسمي فضلا عن انخفاض الأجور وال مداخيل في طبقات المجتمع بمختلف تمثيلاته.

الفرع الثالث: تمثيل النساء والشباب في الاقتصاد غير الرسمي

تشكل الفئة الشبانية دون سن 24 سنة نصف سكان العالم، ويعيش 85 % من الفئة الشبانية في العالم في الدول النامية، أين تتوجه فرص العمل فيها إلى الاقتصاد غير الرسمي، وبناء على مؤشرات منظمة العمل الدولية فهناك حوالي 85% من فرص العمل الجديدة حول العالم يتم إيجادها ضمن القطاع الحضري غير الرسمي، وتجدر الإشارة إلى أن غالبية الشباب العاملين في الاقتصاد الحضري غير الرسمي هم من سكان الأحياء القصديرية.[1]

[1] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: **أعداد متزايدة من الشباب في القطاع غير الرسمي** ، حوار الموئل، العدد 1 ، الطبعة العربية ، يونيو 2007، عمان، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ص. 9.

ويتم تشغيل النساء بشكل كبير جدا في (ق.غ.ر) حيث يُشكلن 92% من إجمالي فرص العمل خارج الزراعة (مقابل 71% للرجال) [1] وتعتبر إفريقيا الأكثر توظيفا للنساء في (ق.غ.ر) والشكل رقم 1-5 يمثل النسبة المئوية للإناث والذكور الشباب العاملين في (ق.غ.ر)في دول إفريقية معينة.

الشكل:1-5 النسبة الرجال والنساء العاملين في الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا.

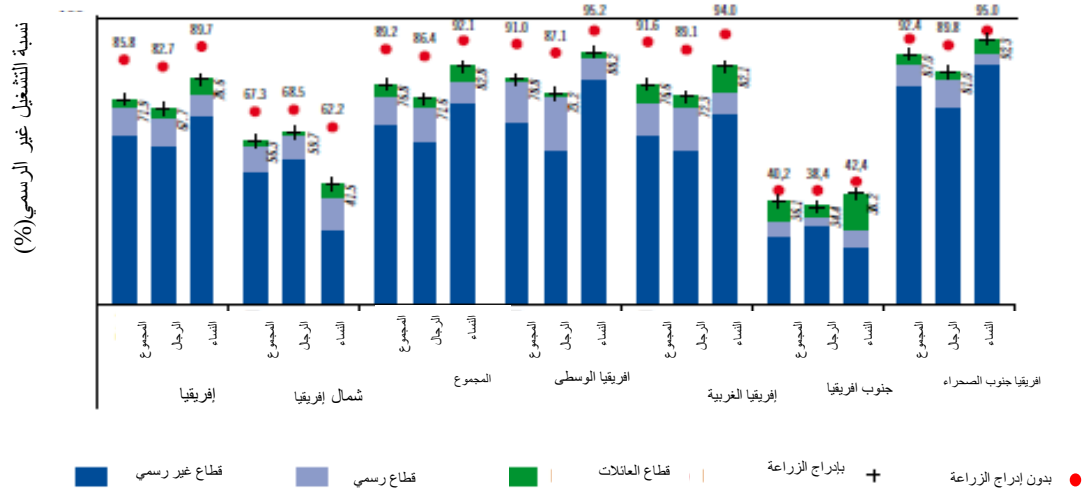

Source. OIT, **Women and Men in the Informal Economy a statistical Picture**, Op; Cit, .P27

يظهر جليا من الشكل 1-5 أن نسب التشغيل غير الرسمي في افريقيا مرتفعة جدا تصل إلى 89.2% وأن النساء هن من يمثلن أكبر نسبة في هذا الاقتصاد إذ تقدر نسبتهن بـ 92.1 % إذا ما شملت الزراعة ونشير إلى أن هذا الإحصائية ترجع إلى سنة 2016 وأن دول شمال إفريقيا التي شملها تقرير منظمة العمل الدولية لسنة 2018 ضم ثلاث دول عربية فقط هي مصر و تونس والمغرب واستبعدت الجزائر من التقرير بسبب عدم توفر البيانات

[1] لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للإتحاد الإفريقي: **تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في إفريقيا** ، متابعة توصيات الدورة السادسة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية حول الدراسة بشأن ق.غ.رفي إفريقيا:البرنامج حول الاقتصاد غير الرسمي، وثيقة رقم LSAC-EXP-5-SA1553أديس أبابا ، إثيوبيا، 28سبتمبر-02أكتوبر2009،متا ح على الموقع http://www.africa-union.org/ LSAC-EXP-5-SA1553 شوهد بتاريخ 2014/06/04 على الساعة 20:00) ، ص. 5

حول التوظيف غير الرسمي بها ويوضح الجدول 1-1 نسب التوظيف بين الرجال والنساء حسب القطاعات في مصر وتونس والمغرب.

الجدول1-1: نسب التوظيف غير الرسمي بين الرجال والنساء حسب القطاعات في مصر وتونس والمغرب*

	% المجموع			الزراعة%			الصناعة %			الخدمات%		
	المجموع	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء
مصر	63.3	64.8	57.3	98.2	97.7	99.3	67.5	68.3	48.7	41.0	45.9	24.3
المغرب	79.9	81.1	73.9	90.9	90.6	92.6	80.3	81.4	73.0	72.5	74.3	65.0
تونس	58.8	60.0	54.7	88.1	85.7	95.5	60.7	65.2	41.0	50.1	50.5	49.1

Source. International labour office, **Women and Men in the Informal Economy a statistical Picture**, Op; Cit, .P115.

يوضح الجدول 1-1 أن قطاع الزراعة يشغل أكبر نسب التشغيل من الجنسين يليه قطاع الصناعة ثم الخدمات كما يلاحظ أن تمثيل الرجال في قطاعي الصناعة والخدمات في البلدان الثلاث أكبر من النساء ماعدا في قطاع الزراعة. ومن الجدول نستنتج دور العمالة غير الرسمية في القطاعات الصناعية والخدمية والزراعة بشكل أكبر وبالتالي يمكن أن نتخيل حجم القيمة المضافة الداخلة في إنتاج هذه القطاعات.

الفرع الرابع: تمثيل الأطفال في الاقتصاد غير الرسمي

تنتشر عمالة الأطفال في (ق.غ.ر) وغالبا ما تعمل ضمن أكثر أشكال العمل خطورة وقدرت منظمة العمل الدولية أن 217.7 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و17 سنة يشاركون في عمل الطفل عبر العالم. وقد وُجِد أن 162.3مليون من هؤلاء يمارسون أسوء أشكال عمل الطفل. كما يعتبر 49.3 مليون طفل في إفريقيا جنوب الصحراء من الناشطين اقتصاديا [1] إلى جانب تمثيل النساء والرجال وكذا الأطفال في الاقتصاد غير الرسمي نجد تمثيلا مهيمنا للوحدات غير الرسمية.

الفرع الخامس: نسب تمثيل الوحدات الاقتصادية غير الرسمية

تمثل الوحدات الاقتصادية غير الرسمية السمة الغالبة في الاقتصاد غير الرسمي وتتشكل من العاملين لحسابهم الخاص أو ما يطلق عليهم بالمقاولين غير الرسميين والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي، وإجمالا معظم

* تم أخذ هذه البلدان الثلاث لانها هي التي استجابات لاحصاءات مكتب العمل الدولي وتم اخذها مجتمعة على أنها تمثل نسب لدول عربية

[1] لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للإتحاد الإفريقي: **تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في إفريقيا**، مرجع سابق،ص ص.19- 20.

الوحدات الاقتصادية هي غير رسمية وتمثل 80.9% وترتفع إلى 92.4 % في إفريقيا و 90.8 %في الدول العربية[1] وهذا يقودنا إلى تسليط الضوء بشكل أكبر على حجم هذا الاقتصاد وطرق تقديره لمعرفة أهميته.

من العرض السابق يمكن القول أن ق.غ.ر يتميز بعدة خصائص: أهمها سهولة العمل فيه والاستخدام المكثف لليد العاملة إلى جانب تنوعها (شباب أطفال ونساء وذوي احتياجات) وظروف العمل فيه صعبة وتمثل الوحدات غير الرسمية السمة الغالبة فيه وفي اقتصاديا البلدان النامية عامة والعربية خاصة.

المبحث الثالث: طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي ونتائج قياسه

تعتبر الباحثة أن الإحاطة بطرق قياس الاقتصاد غير الرسمي يعتبر أمرا أساسيا لصياغة وتقييم السياسات الفعالة لدعم الاندماج إلى الاقتصاد الرسمي، فإذا لم يتمكن من تحديد حجمه وبالتالي إدراجه في الحسابات الوطنية ستكون الحلول المقترحة للاندماج مبتورة وغير ذات مصداقية، و في هذا الجزء سيتم تبيان أهم طرق قياس (ق.غ.ر) وكذا الانتقادات الموجهة لكل طريقة وأحدث نتائج قياسه التي تم التوصل إليها في بعض الدول.

المطلب الأول: طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي

إن أكبر الصعوبات التي تواجه قياس (ق.غ.ر) هي الكيفية التي تمكن من جعل شيء يتم في الخفاء شيئا قابل للقياس كميا؟ إلا أنه من الناحية العملية فإن الأنشطة غير الرسمية تترك أثارا في بعض النواحي من الاقتصاد الرسمي، وأنه من خلال هذه الآثار يمكن تطوير نماذج وطرق تحليلية لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي. وتتباين تقديرات (ق.غ.ر) حسب الطريقة المتبعة في التقدير، كما لا توجد طريقة مثلى يمكن اختيارها بسبب الافتقار إلى المعلومات الكافية حول الاقتصاد غير الرسمي، فكل طريقة تتسم بجوانب قوة وضعف، وتتحدد الطرق المتفق عليها عموما في ثلاث مناهج هي: المناهج المباشرة، المناهج غير المباشرة، نموذج النماذج.

الفرع الأول: المناهج المباشرة

تعتمد المناهج المباشرة في الحصول على معلومات عن (ق.غ.ر) مباشرة من طرف العاملين فيه وتنقسم المناهج المباشرة بدورها إلى طرقتين هما طريقة المسح بالعينة، وطريقة تدقيق الحسابات الضريبية.[2]

[1] International labour office, **Women and Men in the Informal Economy a statistical Picture**, Op. cit., p17
[2] DUCKE Dennis, IVANY Gabor, KAN Mark: **The Shadow Economy- A critical Analysis**,Op.cit., p. 16.

I. طريقة المسح بالعينات

يتم تقدير حجم (ق.غ.ر) من واقع بيانات المسح، بحيث تكون العينات مختارة ومصممة بشكل جيد، وتقوم على أساس إجابات تطوعية للمبحوثين، الذين يكونون في الغالب مترددين وغير مستعدين للتزويد بالمعلومات المطلوبة من خلال تقديمهم للحد الأدنى منها. ومن ثَمَّ فالإجابات المعتمدة على المعلومات التطوعية يجب أن تنتقد وتدرس وتعالج لأنها سريعة التقلب بطبيعتها، وكما هو الحال في جميع الدراسات الميدانية فإن دقة النتائج تتوقف على مدى دقة الأسئلة ومدى تجاوب المبحوثين معها إضافة إلى سرية الإجابات. وأهم ميزة في هذه الطريقة هي المعلومات التفصيلية التي يمكن الحصول عليها عن هيكل الأنشطة في (ق.غ.ر) وطبيعة العمالة فيه [1].

II. طريقة تدقيق الحسابات الضريبية

تحاول طريقة تدقيق الحسابات الضريبية أن تكشف عن أنشطة (ق.غ.ر) من خلال تحليل التناقضات الموجود بين الدخل المصرح به للسلطات الضريبية والدخل الحقيقي ، ولكشف التهرب الضريبي، تختار السلطات المالية عينة من أشخاص وتجبرهم تحت ضغط العقوبات الجزائية بالإقرار بدخولهم الخاضعة للضريبة. ومن خلال الاختلافات بين الدخول المبلغ عنها والدخول الحقيقية و"من خلال الفحص الدقيق والمراجعة يتم التوصل إلى نسبة التهرب الضريبي، ومن ثَمَّ إلى حجم الاقتصاد غير الرسمي، وقد أعطى هذا المدخل في قياس حجم (ق.غ.ر) نتائج تكاد تكون دقيقة إلى حد ما لكمية الدخول التي يتم إخفاؤها من قبل الممولين. وفي دراسة أجريت في الولايات المتحدة على عينة مكونة من 50000 من دافعي الضرائب، التي تمت مراجعة وتدقيق حساباتهم تبين أن عملية إخفاء المستوى الحقيقي للدخل ترتفع لبعض الأفراد إلى مستويات خطيرة، ربما تصل إلى 60%"[2] و المشكلة في هذه الطريقة هي أن أفراد العينة لم يتم اختيارهم بطريقة عشوائية، ولكن تم الاختيار عل أساس من هم الأكثر احتمالا من غيرهم لأن يتهربوا من الضرائب، وبناء عليه فالنتائج المحصل عليها غير ممثلة للمجتمع[3].

---

[1] Ibid., p18.

[2] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي: مرجع سابق، ص.57.

[3] Dennis DUCKE, Gabor IVANY, Mark KAN, Op.cit., p18

الفرع الثاني: المناهج غير المباشرة

تسمى أيضا بمناهج "المؤشرات"وهي في الغالب مداخل في الاقتصاد الكلي، وتستخدم مؤشرات اقتصادية عديدة عن تطور (ق.غ.ر) بمرور الوقت وتتضمن خمس مؤشرات تترك آثارا على (ق.غ.ر) هي[1]: إحصاءات الحسابات القومية، إحصاءات القوى العاملة، المعاملات،الطلب على النقود، المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء) وشرحها في الآتي:

I. إحصاءات الحسابات القومية

يتم تقدير النمو في (ق.غ.ر) على أساس الاختلاف الموجود بين إحصاءات الدخل والإنفاق في الحسابات الوطنية ويقوم هذا المدخل على فرض أن الأفراد يحصلون عل دخول من مصادر مختلفة، وأن جانبا من هذه الدخول لا يتم الإفصاح عنها أو على الأقل يتم إخفاء جانبا منها، لكن هذه الدخول سوف تتحول إن عاجلا أم آجلا إلى إنفاق وعليه فتعاملات (ق.غ.ر) لن تظهر في صورة دخل بل في صورة إنفاق[2]، ووفقا لهذا المؤشر يمكن تقدير حجم (ق.غ.ر) على مستويين : مقارنة الدخل والإنفاق على المستوى الكلي ومقارنة الدخل والإنفاق على المستوى الفردي(الأسر)، وفي مجال المحاسبة الوطنية يجب أن يتعادل مقياس دخل الناتج الوطني مع مقياس إنفاق الناتج الوطني، وبالتالي فإن الفجوة بين الدخل والإنفاق يمكن استخدامها كمؤشر لحجم الاقتصاد غير الرسمي. وإذا ما تم قياس كل عناصر الإنفاق دون حدوث أخطاء فإن هذا المؤشر يعطي تقديرا جيدا عن الاقتصاد غير الرسمي. [3]

أهم الانتقادات الموجهة لهذا المنهج هي أن كل أخطاء التجميع الناتجة عن حسابات الناتج الوطني تُسبب خطأ في الإحصاءات وبالتالي عدم دقة تقديرات الاقتصاد غير الرسمي."[4]

II. إحصاءات القوى العاملة (التباين بين القوى العاملة الرسمية والفعلية)

يمكن النظر إلى انخفاض مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي كمؤشر على زيادة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، وذلك مع افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموما، وبالتالي فإن انخفاض حجم المشاركة في الاقتصاد الرسمي يمكن اعتباره مؤشر على تزايد الأنشطة في الاقتصاد غير الرسمي. وأحد نقاط ضعف هذا المنهج

---

[1] SCHNEIDER Freidrich :**Shadow Economies and Corruption all over the world: New Estimation for 145 Countries**, july 2007 avaible on :http://www.lawrence.edu/fast/finklerm/shadeconomycorruption_july2007.pdf seen(04/06/2015at 14: 40). P. 39.

[2] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي: مرجع سابق، ص. 59.

[3] المرجع نفسه، ص. 60.

[4]DUCKE Dennis, IVANY Gabor, KAN Mark, op, cit., p18.

تكمن في أن الاختلافات في نسب المشاركة يمكن أن يرجع إلى أسباب أخرى غير الاقتصاد غير الرسمي، إضافة إلى كون الأشخاص يمكن أن يشاركوا في (ق.غ.ر) ويملكون وظائف في الاقتصاد الرسمي في نفس الوقت.

III. منهج المعامـلات

طَور هذا المنهج من قبل "إدغار فييغ"* ويقوم هذا المنهج على افتراض أن هناك علاقة ثابتة عبر الزمن بين حجم المعاملات والناتج الإجمالي الوطني كما تلخصه معادلة فيشر(Fisher)** التالية: $M*V=P*T$

حيث: M : كمية النقود .

V :سرعة دوران النقود .

P : المستوى العام للأسعار.

T : إجمالي حجم المعاملات أو المبادلات.

تعبر العلاقة (P*T) عن حجم المعاملات الكلي أو الطلب على النقود أما العلاقة (M*V) فتعبر عن الناتج الوطني الإجمالي الاسمي(الرسمي + غير رسمي) أو عرض النقود.

وبناء على هذه العلاقة يتم تقدير حجم (ق.غ.ر) بطرح إجمالي الناتج الوطني الرسمي من إجمالي الناتج الوطني الاسمي كما ويفترض هذا المنهج وجود سنة أساس لا يوجد فيها اقتصاد غير رسمي وبالتالي فنسبة القيمة النقدية للمعاملات (P*T) إلى الناتج الوطني الاسمي والذي يساوي في سنة الأساس الناتج الوطني الرسمي تكون ثابتة عبر الزمن [1]، كما يفترض هذا المنهج أن جميع المعاملات التي تتم في الاقتصاد ين الرسمي وغير الرسمي لا بد وأن تكون معاملات نقدية وبالتالي تستبعد المعاملات التي تتم في صورة مقايضة.

---

* feige Edgar أستاذ فخري للاقتصاد في جامعة ويسكون سون مادي سون في الولايا ت المتحدة الأمريكية، له أزيد من ثمانيين منشورا من كتب ومجلات العلمية سمي بأب التحليل في الاقتصاد الخفي the father of Underground Economy analysis ، بسبب أبحاثه حول العالم حول الاقتصاد الخفي لمدة ثلاثين سنة.من بين مؤلفاته الاقتصاد الخفي : التهرب الضريبي وتشوه المعلومات 1989.متفرغ حاليا في البحث عن الاقتصاد الخفي في بلدان التحول الاقتصادي ، والإصلاحات الضريبية في القرن الحادي العشرين. أنظر الموقع: http://wisc.academia.edu/EdgarFeige.

** لتوضيحات أكثر حول معادلة التبادل لفيشر أنظر مروان عطون، مقاييس اقتصادية"النظريات النقدية"، دار البعث للطباعة والنشر، بدون طبعة، قسنطينة، 1989، ص ص. 94-99.

[1] SCHNEIDER Friedrich , ENSTE Dominik: Op., Cit. pp. 40-41." on durability of bank notes in term of the quality of paper on which they are printed"

ويشير "إدغار فيبغ" أنه اختار سنة 1939 كسنة أساس في الولايات المتحدة الأمريكية أين يكون (ق.غ.ر) فيها مساويا للصفر و افترض أن نسبة قيمة المعاملات إلى قيمة الناتج الوطني الإجمالي خلال سنة الأساس ثابتة وتقدر بـ10.3 واستطاع أن يصل إلى نسبة للاقتصاد غير الرسمي في حدود 13.2%إلى 21.7% عام 1976 وبين 25.5%و33.1% من القيمة المسجلة للناتج الوطني سنة 1977، وقام بتكرار التجربة عام 1980 مع اتخاذ سنة 1964 كسنة أساس وتوصل إلى أن حجم (ق.غ.ر) في أمريكا يصل إلى28 % من الناتج الوطني الإجمالي وذلك سنة 1989. [1]

كانت من أهم الانتقادات الموجهة لهذا المنهج هي أنه بالرغم من جاذبية هذه الطريقة من الناحية النظرية إلا أنها صعبة التطبيق و تحمل العديد من نقاط الضعف وهي[2]:

- افتراض سنة أساس لا يوجد فيها اقتصاد غير رسمي،
- افتراض ثبات نسبة المعاملات على الناتج الوطني الرسمي خلال فترة محددة.
- للحصول على تقديرات موثوق فيها حول (ق.غ.ر)، يجب أن تكون الأرقام الدالة على إجمالي حجم المعاملات دقيقة ومتاحة، وهذه المسألة من الصعب تحقيقها في المعاملات النقدية.

يفترض هذا المنهج أن الاختلاف بين إجمالي قيمة المعاملات والناتج القومي الإجمالي الرسمي ترجع إلى الاقتصاد غير الرسمي، وهذا يعني أن قدر كبير من البيانات يجب أن يتوفر لاستبعاد معاملات مالية مشروعة ليس لها علاقة بالاقتصاد غير الرسمي.

IV. منهج الطلب على النقود

اِستُعمل منهج الطلب على النقود لأول مرة سنة 1958 من طرف فيليب كاغان (*Philip Cagan*) حيث قام بحساب مدى الارتباط بين الطلب على النقود وثِقَل الضرائب (كأحد أسباب الاقتصاد غير الرسمي) في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1919-1955، بعدها بعشرين سنة قام قوتمان(*Gutmann*) في 1977 باستعمال نفس المنهج لكن بدون إجراءات إحصائية.

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي: مرجع سابق، ص ص . 68-72.

[2] SCHNEIDER Freidrich :**Shadow Economies and Corruption all over the world: New Estimation for 145 Countries**. Op. cit., p. 41.

وقد طور فيتو تانزي(Vito Tanzi) منهج كاغان (Cagan) وذلك بين 1980–1983 بحيث قدر دالة الطلب على النقود السائلة في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة 1929–1980 وذلك بهدف حساب الاقتصاد غير الرسمي. ويفترض منهجه أن صفقات الاقتصاد غير الرسمي(الخفي) تتم في شكل مدفوعات نقدية، حتى لا تترك أي آثار ملحوظة من طرف السلطات الضريبية. وبالتالي فالزيادة في حجم (ق.غ.ر)سوف تتبعها زيادة في الطلب على النقود، ويتم ذلك وفق للمعادلة التالية:[1]

$$\ln (C / M2)t = \beta O + \beta 1 \ln (1 + TW)t + \beta 2 \ln (WS / Y)t + \beta 3 \ln Rt + \beta 4 \ln (Y / N)t + ut$$

$$\beta 1 > 0, \beta 2 > 0, \beta 3 < 0, \beta 4 > 0$$

حيث تشير In: إلى اللوغاريتم الطبيعي.

C / M2: نسبة المدخرات النقدية إلى الحسابات الجارية وحسابات الودائع.

TW: وزن معدل متوسط الضريبة (لتعويض التغيرات في حجم الاقتصاد غير الرسمي)

WS / Y : نسبة المرتبات والأجور بالنسبة للدخل الوطني (لحصر تغيرات الدفع وأشكال النقود المدخرة)

R : الفائدة المدفوعة على ودائع الادخار.(لحصر تكلفة المدخرات النقدية)

Y / N :دخل كل فرد.

ويعتبر الطلب على النقود أحد الطرق المستخدمة بشكل كبير وتم تطبيقه على كثير من دول منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي(OCDE)، وعلى الرغم من الاستعمال الواسع لهذا المنهج إلا أن أكثر الانتقادات الموجهة إليه تمثلت في الآتي:[2]

- تتم كل الصفقات في (ق.غ.ر) نقدا.
- أغلب الدراسات تركز على عامل واحد فقط وهو عبء الضريبة كسبب في وجود الاقتصاد غير الرسمي . لكن هناك عوامل أخرى مثل كثرة اللوائح والإجراءات.

---

[1] Ibid., pp. 41-49 .

ولمزيدمن الاطلاع راجع عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سابق، ص –ص. 72–80.

[2] SCHNEIDER Freidrich **: Economies and Corruption all over the world: New Estimation for 145 Countries**. Op., Cit., p-p. 42-43 see also Friedrich Schneider and Dominik Enste: **The shadow economy an international survey,** Op .Cit. p-p. 40-45

- سلوك المكلفين اتجاه سياسة الدولة و الضريبة (tax morality) لم يؤخذ بعين الاعتبار، لأن البيانات الموثوق فيها في أغلب الدول غير متاحة. وربما تكون هذه العوامل تؤثر بنسبة أكبر من تأثير العامل الذي تناولته أغلب الدراسات.

وتم إثبات أن الزيادة في الطلب على النقود ترجع بشكل كبير إلى انخفاض وتباطؤ الطلب على الودائع وليس إلى الزيادة في النقود الناتجة عن أنشطة (ق.غ.ر) وكان ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية.

V. منهج المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء)

جاء منهج المدخلات المادية في ظل الانتقادات الموجهة إلى المناهج النقدية السابقة وحسب هذا المنهج يوجد طريقتين لقياس الاقتصاد غير الرسمي، طريقة كوفمان وكاليبردا وطريقة ماريا لاكو.

1. طريقة كوفمان وكاليبيردا (The Kaufmann- Kaliberda Méthode)

قدمت هذه الطريقة في سنة 1996 من قبل **كوفمان وكاليبيردا** (Kaufmann- Kaliberda) حيث يتم قياس (ق.غ.ر) من واقع استهلاك الكهرباء، على افتراض أن استهلاك الكهرباء هو أفضل مؤشر مادي للنشاط الاقتصادي ككل (الرسمي وغير الرسمي) وقد لوحظ بالتجربة أن كل الأنشطة الاقتصادية واستهلاك الكهرباء يتحركان ببطء بمرونة بالنسبة لمرونة الناتج الوطني الاجمالي تقترب من الواحد، وهذا يعني أن النمو في الاستهلاك الكلي للكهرباء هو مؤشر لنمو الناتج الوطني الإجمالي (الرسمي وغير الرسمي). وبقياس الاقتصاد الكلي وطرحه من تقديرات الناتج الوطني الرسمي يمكن استنتاج الناتج الوطني غير الرسمي ويصبح الفرق بين نمو الناتج الرسمي ونمو استهلاك الكهرباء يعبر عن نمو الاقتصاد غير الرسمي. وهذه الطريقة على الرغم من بساطتها، لكنها انتقدت من عدة جوانب وهي:[1]

- لا تحتاج كل أنشطة (ق.غ.ر) إلى مقدار كبير من الكهرباء (مثال الخدمات الشخصية)، كما يمكن استخدام مصادر أخرى للطاقة (الغاز، البترول، الفحم) ، أي أن جزء فقط من (ق.غ.ر) يمكن التحكم فيه والسيطرة عليه.
- بمرور الوقت، لوحظ تقدم تقني معتبر، وهكذا فعلاقة كل من الإنتاج واستعمال الكهرباء هي أكثر فعالية من السابق، وهذا يطبق في كِلا الاستعمالات الرسمية وغير الرسمية .

[1] SCHNEIDER Freidrich **: Economies and Corruption all over the world: New Estimation for 145 Countries**. Op. Cit., pp , 44-46.

- يمكن أن تكون هناك تغيرات معتبرة في مرونة الكهرباء على الناتج الإجمالي الوطني من دولة إلى أخرى وبمرور الزمن.

2. طريقة ماريا لاكو (The Lackó)

على ضوء الانتقادات السابقة التي قدمتها ماريا لاكو (The Lackó)جاءت بنموذج آخر يقوم على الافتراضات التالية:

- اعتبرت أن جزء من (ق.غ.ر) مرتبط بالاستهلاك المنزلي للكهرباء. هذا الجزء يضم ما يسمى بإنتاج القطاع الأسري، والأنشطة الذاتية التي يقوم بها الأفراد، والإنتاج والخدمات الأخرى غير المسجلة.

- أنه في الدول التي تكون فيها نسبة (ق.غ.ر) المرتبط بالاستهلاك المنزلي للكهرباء مرتفعة، فإن بقية (ق.غ.ر) سوف ترتفع أيضا.

- في كل دولة جزء من استهلاك القطاع الأسري للكهرباء يستعمل في الاقتصاد غير الرسمي.

ويمكن تلخيص نموذج Maria Lackó في المعادلتين التاليتين:[1]

$$(1) \quad ln\ Ei = \alpha 1\ ln\ Ci + \alpha 2\ ln\ PRi + \alpha 3\ Gi + \alpha 4\ Qi + \alpha 5\ Hi + ui$$

$$\alpha 1 > 0, \alpha 2 < 0, \alpha 3 > 0, \alpha 4 < 0, \alpha 5 > 0$$

$$(2) \quad Hi = \beta 1\ Ti + \beta 2\ (Si - Ti) + \beta 3\ Di$$

$$\beta 1 > 0, \beta 2 < 0, \beta 3 > 0$$

i: الرقم المخصص للدولة،

Ei: حصة الاستهلاك المنزلي من الكهرباء؛

Ci: حصة الاستهلاك الحقيقي للأسر من الكهرباء بدون حصة استهلاك الدولة بالدولار الأمريكي؛

PRi: السعر الحقيقي لاستهلاك كيلوواط ساعي من الكهرباء بالدولار الأمريكي؛

Gi: التكرار النسبي لشهور الاستهلاك مع الحاجة إلى التدفئة بالنسبة للدولة i؛

Qi: نسبة مصادر الطاقة الأخرى بخلاف الكهرباء إلى مصادر الطاقة الكلية في الاستهلاك المنزلي للطاقة؛

Hi: نصيب أو حصة المنتج في الاقتصاد غير الرسمي؛

[1] Ibid, p46-47.

Ti: نسبة إجمالي حجم الدخل المدفوع، والأرباح المحققة والضرائب على السلع والخدمات إلى إجمالي الناتج الوطن؛.

Si: نسبة نفقات الرعاية الاجتماعية العامة إلى إجمالي الناتج الاجمالي الوطني. *

ولحساب الحجم الفعلي للاقتصاد غير الرسمي كان يجب معرفة حجم الناتج الوطني المنتج بوحدة واحدة من الكهرباء في الاقتصاد غير الرسمي، ولعدم توفر بيانات حول هذا المتغير، استعانت بحجم (ق.غ.ر) المقدر في بداية التسعينات في الولايات المتحدة الأمريكية ب 10.5 % ثم قامت بحساب (ق.غ.ر) مرة أخرى. و على الرغم من أن هذه الطريقة تفادت عيوب طريقة كوفمان إلا أنه أنتقد في النقاط التالية:[1]

- لا تستدعي كل أنشطة (ق.غ.ر) مقدار كبير من الكهرباء كما يمكن استعمال أشكال أخرى للطاقة.
- أنشطة (ق.غ.ر) لا تأخذ مكانها في القطاع المنزلي فقط.
- معدل نفقات الرعاية الاجتماعي يمكن أن يكون مشكوكا فيه عند استخدامه كعامل نكشف من خلاله عن (ق.غ.ر)خاصة في الدول الانتقالية والدول النامية.

الفرع الثالث: طريقة النمــاذج

كل الطرق الموصوفة سابقا صممت لتقدير حجم ونمو (ق.غ.ر) وتأخذ بعين الاعتبار مؤشر واحد فقط والذي يجب أن يحيط بكل آثار الاقتصاد غير الرسمي. من ناحية ثانية، من الواضح أن آثار (ق.غ.ر)تتجلى في وقت واحد في الإنتاج، العمل، سوق النقد. وأيضا أهم انتقاد هي أن الأسباب التي تحدد حجم (ق.غ.ر) أخذت في الحسبان فقط في بعض المناهج النقدية التي أخذت في الاعتبار مسبب واحد فقط، هو عبء الضرائب.

ومنهج النماذج يأخذ بعين الاعتبار أسباب متعددة أدت إلى وجود ونمو (ق.غ.ر)إضافة إلى الآثار المتعددة للاقتصاد غير الرسمي عبر الزمن. وهذه الطريقة مختلفة تماما عن الطرق المذكورة سابقا. وتقوم على النظرية الإحصائية للمتغيرات غير الملاحظة، التي تدرس عدة أسباب وعدة مؤشرات للظاهرة محل الدراسة والمراد قياسها. بحيث يعتبر (ق.غ.ر)متغير غير ملاحظ عبر الزمن، والعوامل غير المعروفة تقاس وتدرس في معادلات تتضمنها، أين لا يمكن قياس المتغير غير الملاحظ بطريقة مباشرة.

ويتألف النموذج الديناميكي متعدد المؤشرات والمتعدد الأسباب أو ما يسمى : *The DYMIMIC dynamic* (*multiple-indicators multiple causes*) يتألف عموما من قسمين، متغيرات غير ملاحظة و مؤشرات ملاحظة.

---

*Di : the sum of dependants over 14 years and of inactive earners, both per 100 active earners.

[1] Schneider Friedrich , Enste Dominik: Op.cit., pp. 48.

يمكن الرجوع إلى عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ، مرجع سابق، ص-ص. 72-80.

وفي هذه الحالة يوجد متغير واحد غير ملاحظ هو الاقتصاد غير الرسمي، ويفترض أن يتأثر بجملة من المؤشرات المتعلقة ب(ق.غ.ر) وهكذا يتحكم في البناء المتعلق ب(ق.غ.ر)متغيرات ممكن أن تكون مفيدة في التنبؤ بحركته وحجمه في المستقبل. إن التفاعل عبر الزمن بين الأسباب Zit (i = 1, 2, …, k) وحجم (ق.غ.ر)x_t في الزمن t والمؤشرات Yjt (j = 1, 2, …, p) أنظر الشكل 1-6: الذي يوضح النموذج الديناميكي متعدد المؤشرات ومتعدد الأسباب لقياس الاقتصاد غير الرسمي.

الشكل 1-6: نموذج الديناميكي متعدد المؤشرات ومتعدد الأسباب لقياس الاقتصاد غير الرسمي

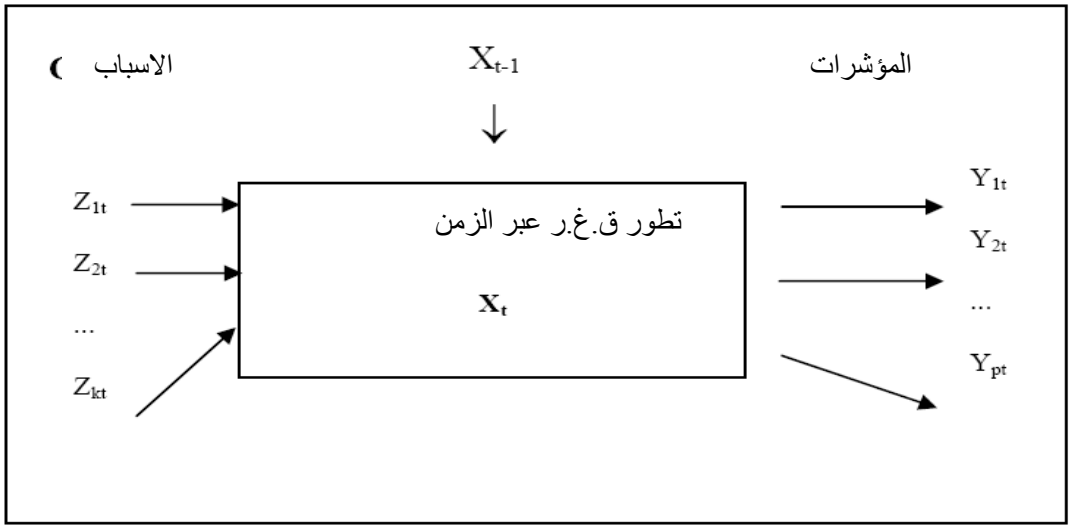

Source: SCHNEIDER Freidrich:**Shadow Economies and Corruption all over the world: New Estimation for 145 Countries** (en line) on site: http://www.lawrence.edu/fast/finklerm/shadeconomycorruption_july2007.pdf visited(25/06/2015at 16:36.) , p. 45.

ويعالج نموذج DYMIMIC *مخرجات* (ق.غ.ر) كمتغير كامن ويستخدم العديد من المتغيرات السببية والتي يمكن قياسها ومتغيرات المؤشرات فالمتغيرات السببية تتضمن قياس معدل الضريبة المتوسطة والحدية، والتضخم، والدخل الحقيقي، ودرجة التنظيم في الاقتصاد، أما متغيرات المؤشرات فتتضمن التغير في نسبة مشاركة القوى العاملة ونسبة النقود السائلة على عرض النقود، واستخدمت معادلات الطلب على النقود للحصول على متوسط قيمة المنتج غير الرسمي في المدى الطويل على المخرجات التي تم قياسها، وبالتالي فمؤشر هذه النسبة الذي يتنبأ به نموذج DYMIMIC يمكن استعماله لقياس حجم و نسبة وحدات الاقتصاد غير الرسمي. وأغلب الأدبيات[1] تحدد أسباب (ق.غ.ر) حسب مؤشر الديميمك (DIMIMIC) في ثلاث أنواع هي:

- عبء الضرائب المباشرة وغير المباشرة توفر باعث قوي للعمل في الاقتصاد غير الرسمي.

[1] ibid, p. 48.

- عبء التنظيمات.
- موقف المواطنين من الضرائب ومن الدولة، والذي يصف استعداد الأفراد (ولو جزئيا على الأقل) لترك أعمالهم الرسمية والدخول في الاقتصاد غير الرسمي ويفترض أن انخفاض في الضريبة الأخلاقية يؤدي إلى زيادة في الاقتصاد غير الرسمي.

وحسب مؤشر الديميمك فالتغير في حجم (ق.غ.ر) يمكن أن يظهر في المؤشرات الثلاثة التالية:

I. تطور المؤشرات النقدية: فإذا زادت أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، فستزداد المعاملات النقدية.

II. تطور سوق العمل : الزيادة في مشاركة العمال في (ق.غ.ر) يترتب عليها انخفاض في المشاركة في الاقتصاد الرسمي وبشكل مماثل زيادة أنشطة (ق.غ.ر)من المتوقع أن تنعكس في شكل ساعات عمل أقل في الاقتصاد الرسمي.

III. تطور أسواق الإنتاج : فالزيادة في (ق.غ.ر) تعني أن المدخلات وخاصة العمل تتحرك خارج الاقتصاد الرسمي (على الأقل جزئيا)، وهذا التنحي يمكن أن يلحق أثارا سلبية على نسبة نمو الاقتصاد الرسمي.

الفرع الرابع: نموذج الطلب على النقود و نموذج الديميمك (DYMIMIC) **المعدل**

أوضح الجمع بين نموذج الطلب على النقود و نموذج (DYMIMIC) أن هناك تقدما تقنيا ملموسا في مجال قياس (ق.غ.ر) قد تم التوصل إليه. لكن هذا لا يمنع من وجود عدد من الانتقادات الموجهة لهذا المنهج وهي:[1]

- عدم ثبات المعاملات المقدرة فيما يتعلق بتغير حجم العينة.
- عدم ثبات المعاملات المقدرة فما يتعلق بالخيارات المخصصة.
- مدى فاعلية مجموعة المتغيرات الأسباب والمؤشرات فما يتعلق بمدى تفسيرها للاقتصاد غير الرسمي.[*]

ومما سبق من عرض لطرق قياس الاقتصاد غير الرسمي يمكن القول أنه هناك تقدم ملحوظ بشأن طرق قياس(ق.غ.ر) لكن على الرغم من الانتقادات الموجهة لكل منها يبقى اختيار طريقة من أخرى متوقف على جودة البيانات الأولية التي تعتمد عليها كل طريقة، كما وتفضل الباحثة النماذج التي تقيس عدة متغيرات في وقت واحد فهي الأقرب لواقع القياس منها من تلك الطرق التي تقيس متغير واحد فقط. وبعد استعراض طرق

[1] Ibid, p-p. 48-49.

[*] لشروحات أوفر حول هذه المناهج يرجى الإطلاع على رسالة الماجستير للطالبة:حمودة رشيدة: **استراتيجة إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة دراسة مقارنة بين تجربتي الجائر ومصر** ، الأستاذ المشرف، منصوري كمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف1،مدرسة الدكتوراه/2013.

القياس التي صممت لمعرفة حجم (ق.غ.ر) سيتم تسليط الضوء على حجم (ق.غ.ر) واتجاهات نموه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: اتجاهات نمو الاقتصاد غير الرسمي

قام فريديريك شنايدر (Freidrich Schneider)* بحساب حجم (ق.غ.ر) في 145 دولة عبر العالم وكان ذلك على خمس فترات من 2000إلى2005 ونتائج هذا القياس كنسبة من حجم الناتج الإجمالي في التقديم التالي.

الفرع الأول: الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من حجم الناتج الإجمالي في العالم

لقياس (ق.غ.ر) قسم "شنايدر" الدول 145 إلى سبعة مجموعات كالآتي: 37 دولة إفريقية ، 28 دولة آسيوية، 21 دولة من أمريكا الوسطى والجنوبية ، 25 دولة من أوربا الوسطى والشرقية ودول الاتحاد السوفياتي سابقا و21 دولة المنظمّة إلى منظمة التعاون الاقتصادي في ميدان التنمية و10دول من جزر جنوب غرب المحيط الهادي، وثلاث دول اشتراكية (الصين، الفيتنام، لاوس) أنظر الجدول .2.1.

* فريديريك شنايدر(Freidrich Schneider) : اقتصادي نمساوي من الاقتصاديين القلائل الذين دخلوا مجال قياس ق.غ.رولديه كتابات عديدة في موضوعات اقتصاد الظل (غير الرسمي) و النظم الضريبية و الاقتصاد البيئي.

جدول1-2. اتجاه نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي 2000/1988 و 2000-2005

الدول / السنوات	(ق.غ.ر)كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	معدل (ق.غ.ر)- القيمة المضافة بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج الوطني الرسمي باستعمال منهج ديميميك في القياس ومنهج الطلب على النقود (عدد الدول).				
غالبية الدول النامية	[1]2000/88	00/99	02/01	03/02	04/03	06/05 **
	44-35					
إفريقيا	-	41.3 (37)	42.3 (37)	43.2 (37)	43.2 (37)	42.8 (37)
وسط وجنوب أمريكا	-	41.1 (21)	42.1 (21)	43.4 (21)	43.0 (21)	42.2 (21)
أسيا	-	28.5 (28)	29.5 (28)	30.4 (28)	30.3 (28)	29.8 (28)
الدول التي تمر بمراحل انتقالية	30-21	38.1 (25)	39.1 (25)	40.1 (25)	39.5 (25)	38.8 (25)
دول منظمة OCDE	16-14	16.8 (21)	16.7 (21)	16.3 (21)	15.6 (21)	14.8 (21)
جزر جنوب الباسيفيك	-	31.7 (10)	32.6 (10)	33.4 (10)	32.8 (10)	32.1 (10)
الدول الاشتراكية	-	19.8 (3)	21.1 (3)	22.3 (3)	22.3 (3)	22.0 (3)
المتوسط ل145 دولة		34.3	34.9	35.2	34.5	33.6

Source: SCHNEIDER Freidrich, **Shadow Economies and Corruption all over the world: New Estimation for 145 Countries**, P. 34. http://www.lawrence.edu/fast/finklerm/shadeconomycorruption_july2007.pdf ,visited 04/06/2015. و (1)فريديريك شنايدر، دومينيك إنستي: مرجع سابق، ص.3

** حسب إطلاع الباحثة أحدث التقديرات وصلت لسنة 2005 و2007 بالنسبة لقياس حجم الناتج الإجمالي.بهده الطريقة.

وفيما يخص قيم الجدول 1-2 يلاحظ كبر حجم (ق.غ.ر) في الدول النامية عموما وخاصة في دول إفريقيا (37) ثم تليها دول أمريكا اللاتينية عموما فالدول التي تم ر بمراحل انتقالية، وأقلها دول OCDE وذلك بـ43.2% 43.4% 30.4% 40.1% 16.3% على التوالي وهي تقابل أعلى النسب والتي لوحظت في 2003/2002 وبعد هذه السنة يلاحظ أن حجم (ق.غ.ر) تراجع في كل المجموعات السبع التي تم دراستها من قبل شنايدر. ولقد تم التوصل من خلال هذه الأبحاث إلى أربع نتائج رئيسية وهي:[1]

I. النمو الهائل لحجم (ق.غ.ر) في الدول التي تمت دراستها فقد زاد بطريقة ملحوظة، كما هو موضح في الجدول كما يلاحظ أن متوسط حجم (ق.غ.ر) في المجموعات السبع سجل زيادة ملحوظة بلغت 35.2 % من الناتج الوطني الإجمالي في سنة 2003/2002. وبعدها سجل تراجع في السنوات اللاحقة حتى وصل إلى 34.3% سنة 2005/2004 كما سجل تراجع في كل الدول محل الدراسة 2003.

II. أصبح (ق.غ.ر) ظاهرة معقدة وواضحة إلى درجة كبيرة في كافة أنواع الاقتصاديات (النامية، الانتقالية، الاشتراكية، المتقدمة) وهذا راجع لعدة أسباب ستبينها الباحثة في المباحث الموالية.

III. بالنسبة للدول المتقدمة جدا فالحكومات في هذه الدول قد لا تكون مهتمة إلى حد كبير بتقليص حجم (ق.غ.ر) وذلك للأسباب الثلاثة التالية:

- قد تكون الخسائر الضريبية معتدلة، حيث يتم إنفاق ثلثي عوائد (ق.غ.ر) ضمن الاقتصاد الرسمي مباشرة.
- الأجر المكتسب في (ق.غ.ر) يعمل على رفع المستوى المعيشي لثلث السكان العاملين على أقل تقدير.
- لا يمتلك الأفراد العاملون في (ق.غ.ر) الوقت الكافي للقيام بنشاطات أخرى كالخروج في مظاهرات.

الفرع الثاني: تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي

على صعيد الدول تم ملاحظة تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي حيث بلغ أعلى مستوياته في دول إفريقيا بحيث تأتي نيجيريا فبلغ . 76.0 % من الناتج الوطني الإجمالي في المرتبة الأولى ثم مصر بـ 68% وذلك سنة 1989 وتبقى نيجيريا هي الأعلى نسبة في الدول (37) محل الدراسة ولوحظ أن جنوب إفريقيا هي الأقل نسبة إذ تبلغ حصة (ق.غ.ر) فيها 28.2,% بين(2005/2004).

[1] Ibid, p-p. 34-35.

أما في أمريكا اللاتينية فتصدرت "بوليفيا" المرتبة الأولى حيث وصل حجم (ق.غ.ر) حسب طرق القياس المختلفة أعلى مستوياته سنة 2003/2002 بنسبة تقدر ب. 68.3% تلتها "بنما" و "البيرو" بنسبة 65.3%و 60.9 % وذلك لنفس السنة وتتمتع الشيلي بأقل حصة من (ق.غ.ر)إذ تبلغ 20.9% سنة 2003/2002.

وفي الدول الآسيوية احتلت تايلندا المرتبة الأولى بنسبة 71.0 % سنة 90/89 وفي أحدث تقدير (حسب ما تحصل عليه الباحث) وصلت 53.6% سنة2005/2004. كما بلغ أعلى مستوياته كذلك في الفيليبين وسيري لانكا 44.3% و 48.8% ولوحظ أن "هونك كونغ" و"سنغفورة" تتمتعان بأقل نسبة تقدر ب 17.2% و13.7 % على التوالي في أعلى مستوى لهما وذلك سنة 2003/2002 .

وفي دول منظمة التعاون في الميدان الاقتصادي * فأول ما تمت ملاحظته هو توافر البيانات عبر السنوات بالمقارنة مع الدول النامية وهذا راجع إلى أن أولى القياسات تمت بشكل أساسي في دول المنظمة وتم تجريب كل الطرق على دول المنظمة ما سمح بتكوين سلسلة زمنية طويلة.

أما بالنسبة لحصة الدول فتصدرت كل من اليونان وإيطاليا وإسبانيا المراتب الأولى بنسب تقدر 26.3% 23.2% 20.5% من الناتج الوطني الإجمالي وذلك على التوالي.وكانت أقل نسبة للاقتصاد غير الرسمي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا بنسبة تقدر ب 7.9% و 8.5% على التوالي وذلك سنة 2005/2004. وبلغت 8.4% و 8.1 % في سنة 2007 على التوالي حيث لوحظ ارتفاع بمعدل 6% في أمريكا. وتصدرت المرتبة الثانية من أصل 151 دولة. لكن ماهي الأسباب الكامنة خلف هذا الانتشار في كل دول العالم؟.

المبحث الرابع: أسباب نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي

إن اتجاه تطور حجم (ق.غ.ر)و مشاركته في القيمة المضافة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بهذه الحجم تجعل من الأهمية بمكان تسليط الضوء على الأسباب الكامنة وراء هذا النمو. ولأن الظاهرة ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية فمن المتوقع أن تكون أسبابها اجتماعية وسياسية واقتصادية. وانطلاقا من هذا التصور سيتم التطرق إلى عبء الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي؛ كثافة اللوائح والإجراءات الحكومية،خدمات القطاع العام والفساد، كأسباب رئيسية للاقتصاد غير الرسمي.

* للإطلاع أكثر على نتائج القياس يرجى مراجعة مذكرة الماجستير للطالبة:حمودة رشيدة: **استراتيجة إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (مدرسة الدكتوراه) ، جامعة سطيف1، 2013 .

المطلب الأول: عبء الضريبة و الضمان الاجتماعي

تشير دراسات النماذج الاقتصادية الكلية والجزئية القائمة على بيانات عدة بلدان أن القوة الدافعة الرئيسية وراء حجم (ق.غ.ر) ونموه هي تزايد أعباء المدفوعات الضريبية ومدفوعات الضمان الاجتماعي مع خضوع سوق العمل الرسمية إلى قيود متزايدة، كما وتقوم معدلات الأجور في الاقتصاد الرسمي بدور هام في هذا الصدد.[1]

الفرع الأول:عبء الضرائب

تؤكد كثير من الدراسات عن أهمية عامل الضرائب في تكوين الاقتصاد غير الرسمي [2]، ويتزايد الحافز نحو التحول إلى العمل في (ق.غ.ر) إذا كانت الأنشطة في الاقتصاد الرسمي تتعرض للمزيد من العبء الضريبي من وقت لآخر، كما وتبرز أهمية أنواع معينة من الضرائب في تشكيل الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن أهمية ودرجة نوع معين من الضرائب يختلف من بلد لآخر[3].

ويتأثر (ق.غ.ر) بثلاث متغيرات ضريبية خارجية هي: سعر الضريبة، معدل الغرامة، احتمال كشف عملية التهرب وسيتم في هذا الجزء التركيز على سعر الضريبة .

ا. سعر الضريبة

لتوضيح أثر سعر الضريبة على التوجه إلى (ق.غ.ر) نورد نتائج دراسات تطبيقية أجريت وكان من أهم ما توصلت إليه ما يلي:

-أوضحت دراسة فيتو تانزي (Vito Tanzi) سنة 1983 عن أسباب تآكل القواعد الضريبية في الدول النامية، أن معدلات الضرائب المرتفعة تخلق الحافز لتدفق الموارد نحو أنشطة (ق.غ.ر) الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم مشكلة التهرب" [4].

- إذا تجاوز سعر الضريبة حدا معينا، يصبح الجزء المعلن من الدخل مرن مع سعر الضريبة، إذ أن هناك علاقة طردية بين الدخل غير المعلن وسعر الضريبة.

---

[1] شنايدر فريديريك، إنستي دومينيك: **الاختباء وراء الظلال،" نمو الاقتصاد الخفي"**، مرجع سابق، ص. 6.

[2] أندراوس عاطف وليم ، مرجع سابق، ص. 36.

[3] عبد الحميد نسرين ، الاقتصاد الخفي، ص. 40.

[4] اندراوس عاطف وليم ،المرجع السابق، ص. 41.

- المكلفين المنتمين إلى الفئات الضريبية الأعلى، يميلون إلى عدم الإقرار عن دخولهم مقارنة بأولئك المنتمين إلى فئات ضريبية أدنى.
- أي زيادة في سعر الضريبة بعد حد معين يؤدي إلى تخفيض حجم الحصيلة الضريبية المتوقعة، إذ أن المعدل المرتفع للضريبة من شأنه دفع الأفراد إلى التهرب من الضريبة بالعمل في الاقتصاد غير الرسمي، و تفرق هذه الدراسة بين المدى الملائم للضريبة والمدى غير الملائم لها، إذ يعكس الأول المدى الذي يمكن أن ترتفع فيه معدلات الضريبة، في حين يبين المدى غير الملائم إلى أن زيادة في معدل الضريبة بعد المعدل الأمثل سوف يؤدي إلى تناقص حصيلة الضرائب، ويرجع ذلك إلى تفضيل الأفراد العمل في (ق.غ.ر) أو الاستمتاع بوقت الفراغ على العمل في الاقتصاد الرسمي ، وحينما يصل معدل الضريبة إلى 100% تصبح حصيلة الضريبة مساوية للصفر.[1]

"تشير الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية أنه كلما ارتفع المعدل الحدي لضريبة الدخل الفردي الفيدرالية بنسبة نقطة مئوية واحدة، أدى ذلك إلى نمو (ق.غ.ر) بنسبة 1.4 نقطة مئوية في حالة ثبات العوامل الأخرى. كما أن الإبقاء على المعدل الحدي الأقصى لضريبة الدخل عند مستوى محدد قد يحول دون نمو (ق.غ.ر) كما أن الأفراد سريعوا التنقل بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي، علما أنه كلما ارتفع صافي الأجور في الاقتصاد الرسمي قل عملهم في (ق.غ.ر)[2].

II. معدل الغرامة

إن وجود نظام متشدد للعقوبات يرفع من تكاليف عمليات التهرب الضريبي، وبالتالي يرفع الاقتصاد غير الرسمي، ومن شأن ذلك أن يضعف حوافز العمل في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.[3]

III. كشف عملية التهرب

يتوقف كشف عملية التهرب على مدى كفاءة الإدارة الضريبية، وبالتالي تزيد عمليات التهرب الضريبي والتوجه إلى (ق.غ.ر) مع انخفاض احتمال كشف عملية التهرب، وتنخفض مع ارتفاعها.[4]

---

[1] نفس المرجع، ص. 42.

[2] شنايدر فريديريك، إنستي دومينيك، **الاختباء وراء الظلال" نمو الاقتصاد الخفي**"، مرجع سابق، ص. 7.

[3] عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص. 43.

[4] نفس المرجع، ص. 36.

الفرع الثاني: عبء ضريبة الدخل

تنعكس آثار ارتفاع معدلات الضريبة وبصفة خاصة على الدخول الحدية في صورة ازدهار للاقتصاد غير الرسمي، وتوفر دوافع نحو المخاطرة والتحول نحوه، كما أن العامل الذي يعمل في (ق.غ.ر) ساعة إضافية بنصف الأجر الذي يعمل به في الاقتصاد الرسمي، سيحصل على عائد صافي يساوي ضعف إيراده من تلك الساعة إذا ما عمل في الاقتصاد الرسمي ودفع الضريبة المفروضة في الاقتصاد الرسمي عن هذه الساعة الإضافية.[1]

I. أثر زيادة الفرق بين التكلفة الكلية للعمل وصافي إيرادات العمل

لوحظ أنه كلما ازداد الفرق بين التكلفة الكلية للعمالة في الاقتصاد الرسمي وصافي إيرادات العمل بعد خصم الضرائب، قويت الدوافع لدى أصحاب العمل والعاملين على تجنب هذا الفـارق والمشاركة في الاقتصاد غير الرسمي، ويمكن أن يكون هذا الفـارق كبيرا جدا؛ ففي ألمانيا تصل مدفوعات الضرائب والضمان الاجتماعي التي تتحملها المؤسسات والعاملون إلى مستوى مساوي للأجور التي يحصل عليها العاملون فعليا. ولما كان هذا الف ارق يعتمد على نظام الضمان الاجتماعي والنظام الضريبي فيعد الضمان الاجتماعي والضرائب من أهم محددات الاقتصاد غير الرسمي" [2]

II. أثر التضخم على ارتفاع مستويات الضريبة على الدخل

تمثل العلاقة التبادلية بين التضخم و ارتفاع مستويات الضريبة على الدخل عاملا يؤدي إلى ازدهار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، فعندما تزداد الدخول الاسمية مع ارتفاع معدلات التضخم، ينتقل دافعوا الضرائب إلى شرائح أعلى من الدخل ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الضرائب بالرغم من أن الدخل بعد فرض الضريبة قد ينخفض من الناحية الحقيقية بفعل التضخم ، لذا يعمد بعض الأفراد إلى التهرب الضريبي من خلال إخفاء جانب من دخولهم وتقديم إقراراتهم الضريبية، أو قد يميلون إلى تفضيل المعاملة بالمقايضة لتجنب انخفاض مستويات المعيشة.[3]

الفرع الثالث: المساهمة في الضمان الاجتماعي والضرائب الأخرى

تسهم الاقتطاعات الكبيرة في الضمان الاجتماعي والضرائب الأخرى كضريبة المبيعات، والضرائب الجمركية، والضريبة على الصادرات، والضريبة على أرباح الشركات إلى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي.

---

[1] عبد الحميد نسرين، مرجع سابق، ص.41 .

[2] شنايدر فريديريك، إنستي دومينك، مرجع سابق، ص. 7.

[3] عبد الحميد نسرين، المرجع سابق، ص.42.

I. ضريبة الضمان الاجتماعي

تسهم ضريبة الضمان الاجتماعي في خلق سوق غير رسمية للعمالة، فإذا أمكن استئجار العمال دون دفع ضرائب الدخل والضمان الاجتماعي فإنه من الممكن دفع أجور أدنى لهم، ويستفيد كل من صاحب العمل والعمال من تلك العملية، فيستفيد العامل لأن الأجر الذي يحصل عليه لن يخضع لضريبة الدخل، ولن تخصم منه اشتراكات الضمان الاجتماعي، ويستفيد صاحب العمل من انخفاض تكلفة عنصر العمل لعدم سداده لنصيبه من ضريبة الضمان الاجتماعي.

II. ضريبة القيمة المضافة

تسهم ضرائب المبيعات في نمو أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، فتؤدي ضريبة القيمة المضافة إلى تكاثر الوحدات الصغيرة التي تنتج سلعا وخدمات، وتستخدم أساليب تصريف منتجاتها تمكنها من التهرب باستخدام المقايضة أو إتمام المعاملات نقدا بعيدا عن الأساليب البنكية، بصورة تتيح لها الابتعاد عن إطار رقابة الدولة [1] "ووصلت تقديرات التهرب من ضريبة القيمة المضافة في بعض البلدان كايطاليا والأرجنتين إلى50% ".[2]

III. الضرائب على أرباح رأس المال

تسهم الضرائب على أرباح رأس المال، وعلى تحويل رأس المال في نمو أنشطة (ق.غ.ر)، فقد تدفع هذه الضرائب أصحاب رأس المال إلى التقليل من قيمة ممتلكاتهم وتنشأ بذلك مسارات غير رسمية للتوزيع.[3]

إن تخفيض معدلات الضريبة لا يعني بالضرورة القضاء على الاقتصاد غير الرسمي، ذلك أن المتعاملين في (ق.غ.ر) يتمتعون بمعدل ضريبة فعلي يساوي الصفر، وبالتالي فتخفيض معدل الضريبة من المحتمل أنه لن يؤثر على رغبة هؤلاء الأفراد في كشف دخولهم الحقيقية ، غير أن ذلك قد يقلل من الحافز نحو دخول مزيد من الأفراد إلى (ق.غ.ر)[4]. وبالرغم من هذا فإنه إذا لم يكن هناك ضرائب فإن (ق.غ.ر) سيستمر بسبب القيود الحكومية الأخرى المفروضة على الاقتصاد.[5]

---

[1] اندراوس عاطف وليم: مرجع سابق، ص. 45.

[2] الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى: مرجع سابق، ص. 36.

[3] BAJADA Christopher, SCHNEIDER Friedrich : **Size, Causes, And Consequences Of The Underground Economy An Internal Perspective**, Ashgat Publishing, Ltd, 2005, p. 69.

[4] شنايدر فريديريك، إنستي دومينك ، مرجع سابق، ص. 42.

[5] عبد الحميد نسرين: مرجع سابق، ص. 44.

المطلب الثاني: اللوائح والإجراءات الحكومية

يرى "فيتو تانزي" أنه في ظل اقتصاد سوقي حَسَن السير دون وجود ضوابط حكومية على الأسواق، لن تتواجد أنشطة سرية إذ أن حوافز تلك الأنشطة تنشط مع زيادة ضوابط الاقتصاد، وارتفاع مستوى الضرائب".[1] وتختلف اللوائح والإجراءات الحكومية حسب الأسواق وتشمل فيما تشمله اللوائح والضوابط على سوق العمل، وأسواق البضائع، وأسواق رأس المال، وأسواق الصرف الأجنبي وشرحها في الآتي.

الفرع الأول: الضوابط والقيود على سوق العمل

كلما زادت الضوابط والقيود الحكومية زادت دوافع بعض الأفراد للالتفاف حول اللوائح وخلال تلك العملية تنشأ أنشطة مختلفة يصعب مراقبتها تمثل عنصرا هاما من الاقتصاد غير الرسمي.[2]

وتوضح العديد من الدراسات أن البلدان التي تكثر فيها اللوائح المنظمة لشؤونها الاقتصادية يكون حجم (ق.غ.ر) فيها كبيرا وعلى سبيل المثال في عينة ضمت 84 بلدا تبين أن أي زيادة بنقطة واحدة على مؤشر التنظيم الذي يظم خمس درجات تقترن بزيادة في (ق.غ.ر) نسبتها 10%[3].

إن اللوائح المنظمة لسوق العمل على وجه الخصوص لها تأثير كبير على التكاليف التي تتحملها جهات العمل وعلى حوافز العاملين، كما أن إرتفاع تكلفة العمل الكلية تمثل سببا مهما لارتفاع مستوى البطالة في الاقتصاد الرسمي، كما يمثل في نفس الوقت سببا مهما لتوسع (ق.غ.ر) الذي تعمل فيه أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل في الاقتصاد الرسمي.[4]

يمكن أن تشمل لوائح سوق العمل القوانين المتعلقة بالحد الأدنى للأجور والحد الأقصى لساعات العمل اليومية و العمل الاضافي وبعض الإشتراطات الصحية والبيئية للعمال أو تحديد أومنع بعض الفئات من دخول السوق الرسمية مثل الأطفال والأجانب والمتقاعدين. ويتم تجاهل كثير من هذه القوانين أو يتم الالتفاف حولها وخلال هذه العملية ينتج الناتج و يتولد الدخل و يستخدم العمل بطرق غير مرغوب فيها، أو حتى لم يسبق للحكومة التفكير فيها، وفي كثير من الحالات تنمو سوق موازية للعمل[5].

---

[1] عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص.34.

[2] المرجع السابق، ص. 47.

[3] شنايدر فريديريك ، إنستي دومينيك: مرجع سابق، ص ص.7-8.

[4] نفس المرجع، ص. 8 .

[5] الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى: مرجع سابق، ص. 37.

حسب "دراسة تمت في ألمانيا قامت بها وكالة (Mono Polkomission) سنة 1998 حول تأثير اللوائح والقواعد المنظمة للشؤون الاقتصادية على الاقتصاد غير الرسمي، تَبَين منها أن اللوائح الحكومية تؤدي إلى زيادة تكاليف العمل في الاقتصاد الرسمي" [1]. وانخفاضها في الاقتصاد غير الرسمي– نتيجة لإنخفاض الأجور والهروب من القيود المفروضة في السوق الرسمية للعمالة– في زيادة ربحية رأس المال، الأمر الذي يسهم في استيعاب المزيد من العمالة بداخله.

الفرع الثاني: كثرة وتعقد اللوائح والقوانين المنظمة لممارسة الأنشطة

أدى التضخم التنظيمي والبيروقراطي للإدارة الحكومية خاصة في الدول النامية إلى تضخم الأطر التشريعية واللائحية اللازمة لتسيير هذا الجهاز حتى أصبح المتعامل يواجه ترسانة من اللوائح والاجراءات أربكت الحياة الاقتصادية والإجتماعية والإدارية للأفراد والمؤسسات الاقتصادية على وجه الخصوص.[2]

وقد انعكس ما تقدم ذكره على الاجراءات اللازمة لبدء أنشطة اقتصادية جديدة أو مشروع جديد فقد"استغرقت الإجراءات الإدارية المطلوبة لإقامة ورشة صغيرة للثياب تضم عامل واحد فقط في ضواحي ليما في البيرو 289 يوما، بالعمل6 ساعات يوميا، لتسجيل المشروع وبلغت تكلفة التسجيل القانوني 1231 دولار ما يعادل الحد الأدنى للأجر الشهري 31 مرة ، ولبناء بيت يتعين على صاحبه إمضاء 8 ساعات يوميا لمدة 6 سنوات 11شهرا، للإمتثال للخطوات الادارية المطلوبة وعددها 207 خطوة والتي ينبغي اتخاذها في 52 مكتبا حكوميا مختلفا، وتتضمن تكاليف حصول سائق حافلة على اعتراف بخط سيره، ومواجهة 26 شهرا من البيروقراطية"[3]. كل هذا كان له الأثر الكبير في توجه الأنشطة نحو(ق.غ.ر).

و أظهرت بعض الدراسات أن ارتفاع المعدلات الضريبية في حد ذاته ليس هو السبب وراء زيادة حجم (ق.غ.ر) بل السبب هو انعدام الكفاءة واستخدام السلطة التقديرية في تطبيق الحكومات للنظام الضريبي واللوائح التنظيمة، وهي ظروف تعتبر أرض خصبة لنمو وانتشار الأنشطة غير الرسمية [4].

---

[1] نفس المرجع: ص.39.

[2] العسكري علي أنور :**الرقابة المالية على الأموال العامة في مواجهة الأنشطة غير المشروعة** ، مكتبة بستان المعرفة، بدون طبعة، الإسكندرية، 2008، ص ص. 84-85.

[3] هيرناندو دي سوتو: مرجع سابق، ص.13.

[4] فريدريك شنايدر، دومينيك إنستي: الاختباء وراء الظلام، ص. 9.

من خلال ما تقدم حول أسباب (ق.غ.ر) يمكن حوصلة هذه الأسباب في الجدول 1-3 الذي يعبر عن الوزن النسبي لكل سبب على حدة حسب دراسة تمت عن طريق المسح بالعينة جرت في ألمانيا في الفترة مابين 1996-2003.

جدول1-3: أسباب نمو ق.غ. في ألمانيا 1996-2003 حسب طريقة المسح بالعينة.

العوامل المؤثرة في الاقتصاد غير الرسمي	نسبة التأثير على الاقتصاد غير الرسمي(%)	
	(1)	(2)
زيادة نمو حصص الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي بشكل مرهق	35-38%	45-52%
كثرة اللوائح الحكومية	8-10%	10-15%
التحويلات الاجتماعية	5-7%	5-8%
لوائح خاصة بسوق العمل	5-7%	5-8%
خدمات القطاع العام	5-7%	5-8%
موقف الأفراد اتجاه الضريبة	22-25%	-
مجموع التأثيرات	76-94%	70-90%
(1) متوسط القيم لـ15 دراسة (2) متوسط القيم لـ 28دراسة		

Source: Fridrich Schneider: **Shadow Economies and corruption all over the world**: New Estimated for **145** countries , Op, Cit., p.14.

يقدم الجدول 1-3 لمحة عامة عن عدد من الدراسات التجريبية التي تلخص في مجملها مختلف العوامل المؤثرة على الاقتصاد غير الرسمي، وفي الجدول عمودان يمثلان العوامل المختلفة المؤثرة على (ق.غ.ر)مع وبدون ادخال المتغير المستقل المتمثل في موقف الأفراد اتجاه الضريبة، كما يوضح الجدول أن زيادة الضرائب وزيادة اشتراكات الضمان الاجتماعي هما الأكثر أهمية ووزنا من ناحية زيادة نمو حجم (ق.غ.ر)إذ يفسران 35-38% أو 45-52% من المتغيرات المؤثرة على (ق.غ.ر)وهذا بإدخال وعدم إدخال متغير "مدى قبول المواطن للنظام الضريبي"* و يؤثر هذا المتغير المستقل بنسبة 22-25% من مجمل متغيرات الاقتصاد غير الرسمي، والعامل الثالث المؤثر هو كثرة اللوائح والتنظيمات (خاصة المتعلقة بسوق العمل)، وعلى العموم تبرز قيم الجدول 1-3 أعلاه أن الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي، متبوعا بكثافة اللوائح الحكومية تمثل العوامل الأساسية والمحركة لنموالاقتصاد غير الرسمي.

* الضريبة المعنوية(tax moral) : موقف المواطنين من الضريبة.

وفي ظل هذه الأسباب المؤدية لانتشار الاقتصاد غير الرسمي يمكن تخيل التهديدات التي يحملها وكذا نوع الفرص التي يمكن أن يحملها هذا الاقتصاد وهذا ما سيتم توضيحه في المبحث الموالي.

المبحث الخامس: التهديدات والفرص التي يحملها الاقتصاد غير الرسمي

يفرض وجود (ق.غ.ر) جملة من التهديدات على الاقتصاد الوطني الرسمي، وعلى الرغم من التهديدات إلا أنه لا يمكن إنكار وجود فرص متاحة يحملها هذا الاقتصاد يمكن الاستفادة منها خاصة إذا ما تم إدماجها في الاقتصاد الرسمي.

المطلب الأول: تهديدات الاقتصاد غير الرسمي

تشمل التهديدات التي يحملها الاقتصاد غير الرسمي: التوزيع غير العادل للدخول والتأثير على المنافسة والكفاءة الاقتصادية والتأثير في حصيلة الإيرادات العامة و بالتالي السياسات العامة و التأثير على مصداقية الإحصاءات والوقوع في فخ الوهم الاقتصادي و التأثير على آداء السوق وتشوه الأسعار، وشرح جملة هذه التأثيرات في الفروع الموالية .

الفرع الأول: الإخلال بالتوزيع العادل للدخول

يظهر تأثير (ق.غ.ر) على التوزيع العادل للدخول من خلال التهرب الضريبي . فهذا الأخير يعيد توزيع الدخول بطريقة عشوائية تماما لأنه يؤدي إلى الإضرار بالمكلفين الذين يتحملون فعلا العبء الضريبي، مما يخل بفكرة العدالة والمساواة أمام الأعباء العامة، في مقابل الحصول على نفس الخدمات العامة وقد يدفع هذا إلى مزيد من عدم مراعاة العدالة بفرض مزيد من الضرائب[1].

الفرع الثاني: التأثير على المنافسة و الكفاءة الاقتصادية

إن عدم خضوع الدخول المجمعة في (ق.غ.ر) للضرائب يؤدي إلى حدوث تحول في تخصيص الموارد، بحيث تتجه تلك الموارد إلى أنشطة (ق.غ.ر) وتبتعد عن أنشطة الاقتصاد الرسمي من أجل التهرب من الضرائب، ويستمر ذلك إلى أن يحدث اختلاف بين العائد في الاقتصاديين ما ينطوي على سوء تخصيص للموارد من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، فإذا حدث نمو في الاقتصاد ككل فسوف تزداد الحاجة إلى مزيد من الخدمات العامة، وفي المقابل يزداد مستوى الضرائب ما قد يدفع بالأنشطة إلى التحول إلى الاقتصاد غير الرسمي، وبذلك

[1] الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى، مرجع سابق، ص ص. 180-181.

تصبح المنافسة غير عادلة بين الاقتصاديين على النحو الذي يصبح فيه (ق.غ.ر) مستقطبا لأكبر قدر ممكن من الموارد، وسيستمر هذا الاستقطاب طالما أن العائد في (ق.غ.ر) أكبر من الاقتصاد الرسمي، وكل هذا سوف يؤدي إلى تعديل أسلوب استخدام العمل وعناصر الإنتاج، لأن نفقات عناصر الإنتاج بالنسبة لأنشطة (ق.غ.ر) سوف تكون لديها ميزة تنافسية عن نفقات عناصر الإنتاج بالنسبة لأنشطة الاقتصاد الرسمي بسبب عدم خضوعها للضرائب، ونتيجة ذلك إعادة توزيع الموارد بين الأنشطة الأكثر كفاءة والخاضعة للضريبة والأقل كفاءة والتي لا تدفع الضريبة ما يخفض مستوى الكفاءة في الاقتصاد عموما.[1]

تم تقدير في سنة 1980 الفاقد في الرفاهية الناتج عن الفروق في التحصيل الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 28% من إجمالي الضرائب أ ي حوالي 9% من الناتج المحلي الإجمالي . ويلاحظ أن معظم التحليل في أدبيات (ق.غ.ر) يقوم على افتراض أن كفاءة استخدام الموارد فيه أقل من الاقتصاد الرسمي، وهو افتراض قد لا يكون صحيحا في بعض الأحيان، حيث يمكن أن يترتب على تحويل الموارد نحو (ق.غ.ر) إلى وضع الاقتصاد في مستوى التوازن أفضل مما لو تم توجيه الموارد نحو الاقتصاد الرسمي.[2]

الفرع الثالث: التأثير على حصيلة الإيرادات العامة

يؤثر (ق.غ.ر) على الإيرادات العامة للدولة من خلال الدخل الذي يتم توليده ولا يكشف عنه في داخل الاقتصاد غير الرسمي، وعندما يكون حجم (ق.غ.ر) معتبرا فإنه يؤدي إلى فقدان معتبر في الإيرادات العامة، ويترتب عن فقدان الإيرادات الناتج عن التهرب الضريبي زيادة مستويات الضرائب، مما يولد ضغوطا أكبر نحو نظم الضرائب غير المباشرة، وعلى سبيل المثال قدرت خسارة الضريبة على الدخل الناتجة عن وجود (ق.غ.ر) في سنة1981 في الولايات المتحدة الأمريكية مابين 86 و90 مليار دولار، ما يمثل 30% تقريبا من إجمالي حصيلة الضرائب على الدخل.[3]

الفرع الرابع: التأثير على القرارات الاقتصادية المتعلقة بالسياسات العامة

يؤدي كبر حجم (ق.غ.ر) إلى فرض معطيات خاطئة عن معظم المتغيرات الاقتصادية التي يستعملها صناع القرار عند إعداد السياسات المتعلقة بالانتقال للاقتصاد الرسمي أو سياسات التشغيل والتمويل و الاستثمار أو تطوير القطاع الخاص ومن ضمن هذه المتغيرات: معدلات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم، هذا الخطأ يؤدي

[1] شنايدر فريديريك ، انستي دومينيك: الاختباء وراء الظلال، مرجع سابق، ص. 6. و الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى، مرجع سابق، ص ص. 183 -184.
[2] عبد الحميد نسرين ، مرجع سابق، ص-ص. 93-94.
[3] نفس المرجع، ص ص.80-81.

إلى الوقوع في خطر وصف طرق علاجية غير صحيحة للمشاكل الاقتصادية نظرا للتحديد غير السليم لطبيعة المشكل بسبب الاعتماد على معلومات غير صحيحة ناتجة عن وجود الاقتصاد غير الرسمي[1].

الفرع الخامس: التأثير على مصداقية الإحصاءات الرسمية و الدخول في فخ الوهم الإحصائي

يرجع البعض تباطؤ النمو في الاقتصاد الرسمي إلى تركزه في الاقتصاد غير الرسمي، ما يدفع إلى افتراض أن هناك علاقة عكسية بين دورات الاقتصاد الرسمي ودورات الاقتصاد غير الرسمي. ويقول "E.Feige" " أن الكساد الذي ساد في منتصف السبعينات مع الارتفاع في مستوى الأسعار ليس إلا نوعا من الوهم الإحصائي المترتب على نمو (ق.غ.ر) وأنه حتى لو كانت الحالة الاقتصادية قوية فالتحول من الاقتصاد الرسمي إلى (ق.غ.ر) سيترتب عليه انخفاض في الدخل الحقيقي المسجل، و ارتفاع مستوى البطالة وانخفاض مستويات الإنتاجية وارتفاع مستويات الأسعار"[2].

و يرى "Feige" أنه "إذا كان (ق.غ.ر) ينمو بمعدل أسرع من الاقتصاد الرسمي، فإن الإحصاءات الرسمية عن الدخل قد لا تبالغ في معدل النمو الحقيقي للاقتصاد الكلي"[3].

الفرع السادس: التأثير على أداء السوق الرسمي من ناحية العرض و الطلب

تتغير ظروف العرض والطلب في (ق.غ.ر) بتغير أداء الاقتصاد الرسمي، فتدفع ظروف الركود في الاقتصاد الرسمي إلى زيادة المقدرة التنافسية للموردين في (ق.غ.ر) وبالتالي زيادة كمية السلع والخدمات المعروضة التي يتم إنتاجها في الاقتصاد غير الرسمي، لأن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي بالمستهلكين إلى إعادة تقييم قوتهم الشرائية سواء كانت دخولهم الحقيقية تتناقص أم لا، ولأن المستهلك رشيد ويبحث عن تعظيم منفعته بأقل التكاليف، فستدفع التكاليف المنخفضة السلع والخدمات في (ق.غ.ر) بالمستهلكين إلى شرائها حتى ولو كان ذلك على حساب الجودة والتي عادة مالا تتوافر في منتجات الاقتصاد غير الرسمي.[4]

---

[1] الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى، مرجع سابق، ص ص.162-163.

[2] عبد الحميد نسرين ، مرجع سابق، ص. 85.

[3] الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى، مرجع سابق، ص. 165.

[4] Christopher BAJADA, Friedrich SCHNEIDER : **Size, Causes, And Consequences Of The Underground Economy An Internal Perspective**, Op, Cit., p. 69.

الفرع السابع: تشوه الأسعار وتأثر السياسة النقدية

يؤدي (ق.غ.ر) إلى تشوه الأسعار المحلية، بحيث تميل الأسعار فيه إلى الزيادة بمعدلات أقل من تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي خاصة عندما يكون منافسا له في تقديم نفس أنواع السلع والخدمات و بأسعار منخفضة نظرا لما تتحمله الأسعار في الاقتصاد الرسمي من أعباء ضريبية و إدارية و إجرائية و بالنسبة للدول النامية تكون معظم السلع مدعمة أو تخضع للتسعير الجبري أو تكون حصص الاستيراد من بعض السلع محددة مع وجود فائض كبير في الطلب. [1]

كما يترتب عن وجود (ق.غ.ر) زيادة الدوافع للاحتفاظ بالنقود السائلة لأغراض إجراء المعاملات التي تتم في (ق.غ.ر) نظرا لصعوبة الحصول على التمويل في هذا الاقتصاد وعدم القدرة على التداول بالأشكال الأخرى للنقود، والطلب على النقود في (ق.غ.ر) لا يكون حساسا للتغيرات التي تحدث في معدلات الفائدة، م ما يتسبب في قلة مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة في الاقتصاد ككل، لأن رغبة المتعاملين في هذا الاقتصاد قوية للتستر على أنشطتهم. [2] كما ويلعب حجم الكتلة النقدية المتداولة في (ق.غ.ر) دورا كبيرا في التأثير على السياسة النقدية أين لا تكون لسياسات البنك المركزي أي تأثير على هذه الكتلة، م ما يجعل السياسة النقدية تحلل في ضوء ما هو موجود من احتياطات لدى البنوك والنقود المتداولة في الاقتصاد الرسمي. [3]

الفرع الثامن: آثار نقص الاعتراف وعدم المشاركة في تنظيمات مهنية

يدعم نقص الاعتراف أو عدم كفايته ونقص الحماية القانونية للعمال غير الرسميين بموجب الأطر القانونية والتنظيمية، ارتفاع مستوى الفقر و يشجع على انتشار الظواهر الاجتماعية الخطيرة وتؤثر الفجوة المتعلقة بتمثيل العمال غير الرسميين والريفيين تأثيرا سلبيا على وصولهم بالفعل إلى الأصول الإنتاجية ورأس المال وأسواق المنتجات والأنظمة التدريبية والصحية والبنية التحتية والخدمات العامة، كما تعوقهم عن ذلك . كما يستبعد العمال غير الرسميين ومؤسسات في وضع السياسات واللوائح الرسمية وذلك بسبب ضعف تنظيمهم المهني وتمثيلهم ووضعهم القانوني غير القانوني. [4] ويؤدي هذا إلى الإخلال بجانب تلبية متطلبات المجتمع بطريقة غير ناجعة .

---

[1] الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى ، ص ص.176-177.

[2] شنايدر فريديريك، إنستي دومينيك: **الإختباء وراء الظلال" نمو الاقتصاد الخفي"**، ص ص، 4-5.

[3] الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى، مرجع سابق، ص177.

[4] BAJADA Christopher, SCHNEIDER Friedrich **: Size, Causes, And Consequences Of The Underground Economy An Internal Perspective**, Op. Cit., p. 69.

المطلب الثالث :الفرص التي يمنحها الاقتصاد غير الرسمي

تركز معظم الدراسات التي تمت على (ق.غ.ر) على الجوانب السلبية فيه إلا أن ذلك لا يعني أنه لا يقدم فرصا للاقتصاد ومن بين تلك الفرص: تمتعه بوجود رأس مال غير منتج إذا ماتم استغلاله فسيضيف مورد اضافي للثروة إلى جانب لعبه دور المهدئ الاجتماعي وكذا اعتباره كموفر للخدمات أساسي لأهم الخدمات التي تحتاجها المدينة.

الفرع الأول : توفر الاقتصاد غير الرسمي على رأس مال غير منتج وغير مستغل

نشر الاقتصادي "دي سوتو" في سنة 1997 نتائج دراسته التي انطلق منها حول فكرة أن الدول النامية تملك أصول كامنة جاهزة لوضعها موضع الاستغلال فقط إذا أمكن التوصل إلى كيفية تحويلها إلى رأس مال يدر عائدا فقام مع باحثيه ومعاونيه في معهد الحرية والديمقراطية في البيرو بإجراء مسح في خمسة (5) من مدن العالم الثالث هي: القاهرة وليما، ومانيلا، ومكسيكو، وبورت، في محاولة لتقدير قيمة ممتلكات الأشخاص في الاقتصاد غير الرسمي، وركز فريق البحث على الأصول المادية التي يمكن اكتشافها بسهولة وهي العقارات، لأن المباني لا يمكن إخفاؤها ويكن أن تحدد قيمتها بمجرد حساب تكاليف مواد البناء، وملاحظة أسعار بيع المباني المماثلة، وأكتشف خلال الدراسة طرق كثيرة للالتفاف حول القوانين العقارية كانت نتيجتها عدم معرفة أي شخص من يملك ماذا ؟ أو أين؟ ومن يمكن مساءلته؟ ومن هو المسؤول عن الخسائر؟ وبالتالي فمعظم الأصول المحتملة في هذه البلدان لم يتم تحديدها وتجسيدها، وبالتالي لا يمكن استخدامها للحصول على فائض القيمة من خلال الصفقات والمعاملات المتعددة وبالتالي فهي رأس مال غير منتج لا يدر عائدا. و أكتشف المعهد أنه في البيرو مثلا يعيش 53% من سكان المدن في مساكن غير رسمية أو كما يفضل "دي سوتو" أن يسميها "خارج نطاق القانون" مقابل 81 % من سكان الريف، أما في مصر فكانت النسبة في المدن 92% وفي الريف 83% وكثير من هذه المساكن لا تساوي الكثير بالمقاييس الغربية لكن كثرة انتشارها تزيد قيمتها في مجموعها عن إجمالي ثروة الأغنياء[1]

و الجدول 1-4 يمثل رأس المال غير المنتج في العقارات على مستوى 179 دولة نامية (1997).

[1] هرناندو دي سوتو: سر رأس المال ، مرجع سابق، ص 32.-33

جدول1-4 رأس المال غير المنتج في العقارات على مستوى 179 دولة (1997)

الحضــري(الوحدة: % ، مليون دولار)						
	إجمالي السكان (المليون)	سكان الحضر (%)	سكان الحضر (المليون)	المساكن الحضرية (المليون)	المساكن الحضرية غير الرسمية (المليون)[1]	قيمة المساكن الحضرية غير الرسمية (تريليون دولار)
آسيا	1747	29	503	101	75	1.75
إفريقيا	525	32	167	33	28	0.57
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	371	57	211	42	36	0.74
أمريكا الجنوبية	328	78	265	51	44	0.89
المكسيك، أمريكا الوسطى، والكاريبي	161	64	103	21	18	0.36
الصين، البلدان حديثة التصنيع، وشرقي أوربا	1611	38	619	124	105	2.16
الاجمالي الفرعي	4743		1859	372	316	6.48
بلدان نامية أخرى	191	39	75	15	13	0.26
الإجمالي	**4934**		**1934**	**387**	**29**	**6.74**
الريفيـــة						
الاجمالي الفرعي	3566118		169165	556164	1114719	2.36
بلدان نامية أخرى	359926	47	1840049	56308	112857	0.24
الإجمالي	**3926044**			**612472**	**1227576**	2.60
الإجمالي غير الرسمـي						**9.34**

(1) يقدر أن 85 % من المناطق الحضرية غير رسمية وهي إما :- بنيت في انتهاك صريح للقانون أو لم تمتثل لإجراءات الحصول على الأراضي، أو كانت أصلا رسميا وأصبحت غير رسمية، أو بنتها الحكومة دون التزام بالاشتراطات القانونية.

(2) استخدمت قيمة 3973 للهكتار من أراضي المحاصيل و 138 دولار للهكتار لأراض الرعي.

المصدر: هرناندو دي سوتو: سر رأس المال، مرجع سابق، ص.37.

من أرقام الجدول رقم 1-4 نلاحظ الحجم الكبير لرأسمال غير المنتج في الدول بحيث نلاحظ ارتفاع قيمته في المناطق الحضرية في كل المناطق التي أجرى فيها المعهد الدراسة وتبلغ في مجموعها كما سبقت الإشارة 9.34 مليار دولار أمريكي سنة 1997 وهذا الرقم له قيمته ووزنه الكبيرين إذ يمثل ضعف عرض النقود المتداولة

في الولايات المتحدة، ويزيد 20مرة عن إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل بلدان العالم الثالث والشيوعية في السنوات العشر بعد سنة 1989 و 46 مرة كافة قروض البنك الدولي في العقود الثلاثة الأخيرة (ابتداء من ثمانينات القرن الماضي)، و 93 مرة مساعدات التنمية المقدمة لكافة دول العالم الثالث في نفس الفترة. [1] ويتساءل دي سوتو أن إذا كانت الطريقة التي تحول الطاقة الكامنة في المياه إلى كهرباء معروفة، فإننا لا نعرف أين نجد عملية تحويل الإمكانية الاقتصادية لبيت ما إلى رأس مال. ويرجع هذا لأن العملية الأساسية لم توضع أساسا لخلق رأس المال وإنما لحماية الملكية العقارية وبقيت عملية خلق رأس المال عملية ضمنية مخبأة في تعقيدات النظم الرسمية للملكية[2].

و ما يفتقر إليه الفقراء عموما هو سهولة الوصول إلى آليات الملكية. حتى يمكن استخدامها لإنتاج وضمان تأمين قيمة أعلى في السوق.

الفرع الثاني: خلق توازن بين طبقات المجتمع خاصة الفقيرة والمتوسطة

يُشكل (ق.غ.ر) صمّاما للأمن الاجتماعي في فترات الانكماش والأزمات الاقتصادية أين ينخفض حجم العمل في القطاع العام. [3] كما أن له القدرة على تجنب بعض آثار الإجراءات التنظيمية مثل الحد الأدنى للأجور والضرائب، والتي تجعل هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية ومن ثم أكثر قدرة على الاستجابة للتغيرات التي تحدث في السوق مقارنة بالاقتصاد الرسمي وبالتالي يحقق آثارا توزيعية موجبة من خلال مساعدة محدودي الدخل، ما قد يؤدي إلى تخفيض الفروق في توزيع الدخل[4].

وتطرح الكاتبة نسرين عبد الحميد التساؤل حول ما إذا كان وجود اقتصاد غير رسمي كبير الحجم ومنتج وديناميكي يعد ضرورة للاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات الحديثة، خاصة مع تزايد درجات الجمود وعدم المرونة في الاقتصاد الرسمي والتي قد تؤدي في بعض الحالات إلى إفلاس بعض المؤسسات وارتفاع معدلات البطالة، وقد تتوقف سياسات مكافحة التضخم بسبب الضغوط الناجمة عن الرأي العام م ما يدفع إلى اتخاذ سياسة أكثر تكلفة من خلال السماح بالتضخم في الاستمرار في سبيل هدف التوظف الكامل. وفي مثل هذه الحالات قد

---

[1] هرناندو دي سوتو: **سر رأس المال**، ص ص. 34-35.

[2] هرناندو دي سوتو، الدرب الآخر، مرجع سبق، ص،ص. 46-47

[3] لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للإتحاد الإفريقي: **تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في إفريقيا**، متابعة توصيات الدورة السادسة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية حول الدراسة بشأن ق.غ.رفي إفريقيا:البرنامج حول الاقتصاد غير الرسمي، وثيقة رقم LSAC-EXP-5-SA1553أديس أبابا ، إثيوبيا، 28سبتمبر-02أكتوبر2009،متا ح على الموقع http://www.africa-union.org/ LSAC-EXP-5-SA1553 شوهد بتاريخ 2016/07/04)، على الساعة 23:00، ص. 4.

[4] BAJADA Christopher, SCHNEIDER Friedrich, Op. cit., p100.

يلعب (ق.غ.ر) دور المهدئ الاجتماعي، وسواء كان الأمر هو استعادة أو المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، فإن وجود اقتصاد غير رسمي منتج ومرن أصبح أساسا مهما لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادي [1]وفي نفس السياق ترى منظمة OCDE أنه في بعض الدول الضعيفة يكون الاقتصاد غير الرسمي كبيرا لدرجة أنها تعتبره مسألة غير قابلة للمساس[2] وإلى جانب الدور الذي يلعبه بالنسبة للفقراء فهو يلعب دور أساسي بلنسبة للخدمات التي تحتاجها المدن.

الفرع الثالث: موفر رئيسي للخدمات التي تحتاجها المدينة

يوفر (ق.غ.ر) للمدن الكثير من الخدمات والسلع الرخيصة الضرورية لاقتصاديات المدن وتجارتها ومستهلكيها. وهكذا قد لا يكون الكثير من الفقراء مستخدمين رسميا ولكن أغلبيتهم، يعملون في معامل وشركات إنشائية غير مسجلة أو يبيعون البضائع على قارعة الطريق، أو يخيطون الألبسة في بيوتهم ، أو يعملون خدما أو حراسا في أحياء الطبقات الغنية وهكذا فإن أغلبية من يسمون العاطلين عن العمل يعملون في الواقع من 10 إلى 15 ساعة يوميا و من6 إلى 7 أيام في الأسبوع ومشكلتهم ليست البطالة بقدر ما هي الأجور المنخفضة.[3]

كما ويلعب البناء غير الرسمي دورا هاما في المدينة، إذ يشيد معظم البناء في المدن بطريقة غير رسمية وخارج الخطط الرسمية الحضرية، حيث يتم بناء المساكن أو أعمال الصيانة أو التحديث في مدن البلدان النامية خارج إطار الخطة الرسمية وفي مستوطنات غير قانونية عادة .وتقوم هذه العملية بتعبئة موارد غير مستثمرة، والمساهمة في تكوين رأس المال وتحفيز العمالة و .يمثل بناة القطاع غير الرسمي هؤلاء مصدرا هاما للعمالة في المدن خصوصا العمل المتدني وغير الماهر . وهم ليس لديهم ما يتسم بكثافة رأس المال أو التكنولوجيا أو الطاقة ولا يشكلون في مجموعهم عبئا يستنزف العملات الأجنبيةِ وبطريقتهم الخاصة يتمتعون بمرونة في تلبية الحاجات والطلبات المحلية وقد بدأت حكومات عديدة ترى الحكمة في السكوت عن عملهم بدلا من ملاحقتهم."[4]

و يمكن القول أن المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية تتعرض لجملة من التأثيرات الخارجية والداخلية عليها تشخيصها وتحديد الفرص والتهديدات التي يمكن أن تواجهها في إطار ما يشبه تحليل SWOT* للقوى.

وتوضحه الباحثة في الشكل 1-7 الموالي.

---

[1] عبد الحميد نسرين ، مرجع سابق، ص ص94-95.

[2] OCDE(2008) , Op.cit.,p91.

[3] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: مرجع سابق، ص. 313

[4] نفس المرجع، ص.313..

* SWOT: اختصار لنقاط القوة(stronges) نقاط الضعف (weakness)فرص (oportunities)تهديدات(threates)

شكل 1-7 إستراتيجية المحيط الخارجي للمؤسسة الاقتصادية غير الرسمية

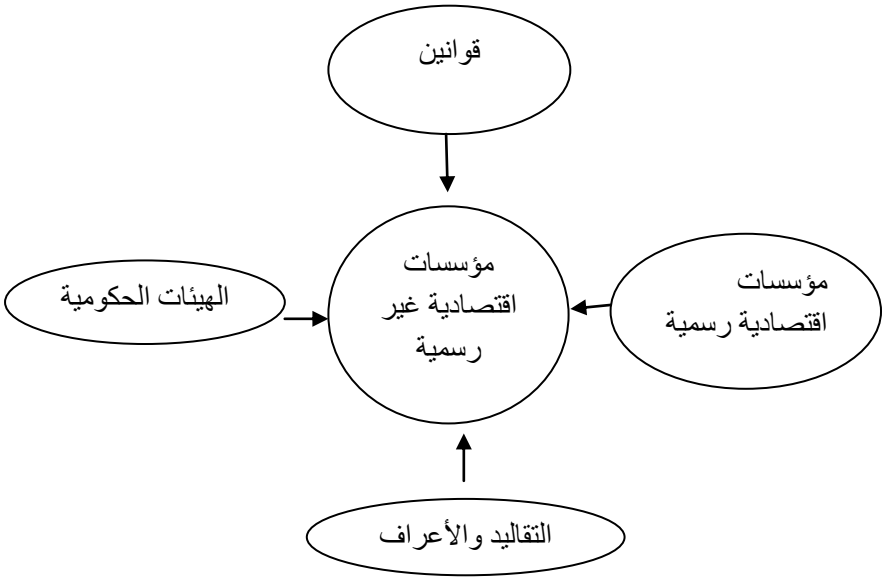

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على نموذج swot لتحليل القوى.

من الشكل 1-7 يلاحظ أن المؤسسات غير الرسمية تواجه تأثيرات القوانين ورقابة الهيئات الحكومية وكذا من يقابلها من منافسين في السوق الرسمية كما تخضع في تعاملاتها للأعراف والتقاليد ولشبكة العلاقات غير الرسمية ، وبناء عليه يمكنها تشخيص محيطها الداخلي وما يحمله من نقاط قوة وضعف وكذا محيطها الخارجي وما يحمله من فرص وتهديدات لتبني إستراتيجية بقاء في الاقتصاد غير الرسمي أو تتخذ قرار الاندماج في الاقتصاد الرسمي في حال ما إذا فاقت التهديدات فرص البقاء أو فاقت نقاط الضعف نقاط قوتها .

خلاصة الفصل

مما تقدم طرحه في الفصل الأول يمكن ان نخلص إلى النتائج التالية:

- صعوبة تعريف الاقتصاد غير الرسمي واختلاف وجهات النظر في تفسير علاقته بالاقتصاد الرسمي.
- يعد الاقتصاد غير الرسمي مخزن كبير للمبادرات بسبب ما يضمه من عدد هائل من الوحدات الاقتصادية و يمكن الاستفادة منها في زيادة الثروة الوطنية.
- أهمية الاقتصاد غير الرسمي تتركز في حجم العمالة التي يوظفها وفي نسبته من إجمالي الناتج الوطني الإجمالي.
- الارتقاء بالتفكير حول الاقتصاد غير الرسمي و الفهم المعمق لأسبابه وأهمية الإلمام بأساليب قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي كقاعدة أساسية لصياغة وتقييم مختلف سياسات دعم الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي وسياسات تطوير القطاع الخاص.
- يوفر الاقتصاد غير الرسمي للتنمية القدرة الإنتاجية وبناء المهارات المتخصصة وهذه القدرات هي غير مستغلة كما يوجد في الاقتصاد غير الرسمي رأس مال غير منتج جاهزة لوضعه موضع الاستعمال إذا أمكن التوصل إلى كيفية تحويله إلى رأس مال منتج.
- لا يمكن الاقتناع بفكرة اندماج الوحدات غير الرسمية من دون الفهم الجيد للاقتصاد غير الرسمي.

الفصل الثاني:

آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي

تمهيد

أمام واقع تنامي أعداد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي من وحدات ومقاولين وعمال، وأمام التسليم بأن (ق.غ.ر) لا يمثل الحل المناسب على المدى البعيد لتشجيع وخلق المؤسسات و والوظائف المناسبة واستدامتها وبالتالي تحقيق التنمية، هذه الأخيرة التي تتحقق في ظل الاقتصاد الرسمي من خلال تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي والتوظيف والحماية الاجتماعية وسن القوانين الملائمة . وبهدف الاستغلال الأقصى لكل الثروات ولكون الاقتصاد غير الرسمي مخزن للمبادرات الريادية وللثروة، طرحت مسألة أهمية اندماج المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي، وفي إطار البحث عن الآليات التي تقود لهذا الاندماج سيسلط الضوء في هذا الفصل على بعض الآليات أو الممارسات والاستراتيجيات نحو الاندماج، والتي من ضمنها آلية حقوق الملكية الرسمية من خلال استعراض آثار حماية الملكية على النمو وكذا إنتاجية رأس المال البشري كأحد عناصر الإنتاج وآلية تحليل تكاليف و عوائد النشاط لاتخاذ قرار الاندماج في الاقتصاد الرسمي أو البقاء في الاقتصاد غير الرسمي الذي لا يخلوا هو الآخر من أعباء وتكاليف. يليها شرح وتحليل المتغيرات التي يمكنها أن تؤثر على اندماج هذه الوحدات والتي من ضمنها الفساد الإداري مجسدا في معناه الاقتصادي بالرشاوي .

وعموما يمكن اعتبار هذه الممارسات بمثابة استراتيجيات أو نماذج تصف أحسن الطرق لضمان دخول آمن وسليم لمؤسسات الاقتصاد غير الرسمي وبأعداد كبيرة على المدى البعيد لضمان تنافس حر في سوق تسوده التنافسية والشفافية، وسيتم عرض هذا من خلال المباحث الآتية :

المبحث الأول: أهمية اندماج الوحدات غير الرسمية وميكانيزمات الاندماج في الاقتصاد الرسمي.

المبحث الثاني: حقوق الملكية الرسمية كآلية للاندماج في الاقتصاد الرسمي.

المبحث الثالث: براءة الاختراع كآلية للاندماج في الاقتصاد الرسمي.

المبحث الرابع: تحليل أداة التكاليف و العوائد ودورها في قرار الاندماج في الاقتصاد الرسمي.

المبحث الخامس: الفساد وعلاقته بالاندماج في الاقتصاد الرسمي.

المبحث الأول: أهمية اندماج الوحدات غير الرسمية وميكانزمات الاندماج في الاقتصاد الرسمي

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهمية اندماج الوحدات الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي كمطلب دولي، ثم نعرف الاندماج والعوائق لتي تعتريه وكذا الأهمية المنشودة من عملية الاندماج.

المطلب الأول: الاندماج في الاقتصاد الرسمي كمطلب عالمي

توجد وثيقتين تعتبران حجر الزاوية للاندماج في ا لاقتصاد الرسمي هما: التوصية رقم 204 أو ما يصطلح عليها بـ (R204) لمنظمة العمل الدولية و خطة التنمية المستدامة 2030 للأمم المتحدة .

الفرع الأول: التوصية 204 و إستراتيجية الاندماج في الاقتصاد الرسمي

تعتبر التوصية رقم 204 المتعلقة بالانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي أول معيار دولي يركز على الاقتصاد غير الرسمي بحيث وضعه مكتب العمل الدولي كأحد استراتيجياته و بيانها في الآتي:

I. الاندماج في الاقتصاد الرسمي كإستراتيجية

تبنى مكتب العمل الدولي في جوان2015 خلال المنتدى العالمي لتبادل المعارف (FMPC)* في جنيف التوصية رقم 204 المتعلقة بالانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي والتي تعتبر بمثابة استراتيجية، وتعتبر هذه التوصية أول معيار دولي يركز على الاقتصاد غير الرسمي بحيث وضع مكتب العمل الدولي إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي كأحد استراتيجياته الأساسية لضمان هذا الانتقال على الصعيد الدولي والوطني، [1] ويلاحظ أنه تم استعمال مصطلحي "انتقال إلى الاقتصاد الرسمي" و "إضفاء الطابع الرسمي" للإشارة إلى الاندماج في الاقتصاد الرسمي.

II. نموذج الاندماج في الاقتصاد الرسمي حسب الاستراتيجية R204

وضعت التوصية رقم 204(R204) **إطارا عاما لضمان انتقال فعال للاقتصاد الرسمي عبارة عن نموذج للتدخل يضم جملة من المراحل تهدف إلى الرصد المستمر لنتائج عملية الاندماج في الاقتصاد الرسمي وبيان هذه الخطوات في الشكل 2-1 الموالي.

---

* FMPC : Forum Mondial de Partage des Connaissances.

[1] Centre International de Formation :**Transition ver l'économie informelle**, Forum mondial de partage des connaissances, bureau international du travaille,2015 sur site www. ilo.org/wcms_456554 consulté le (03/05/2019 à 15 :30).

** R204:Recommandation numero 204.

شكل 2-1: خطوات إستراتيجية الاندماج في الاقتصاد الرسمي حسب R204

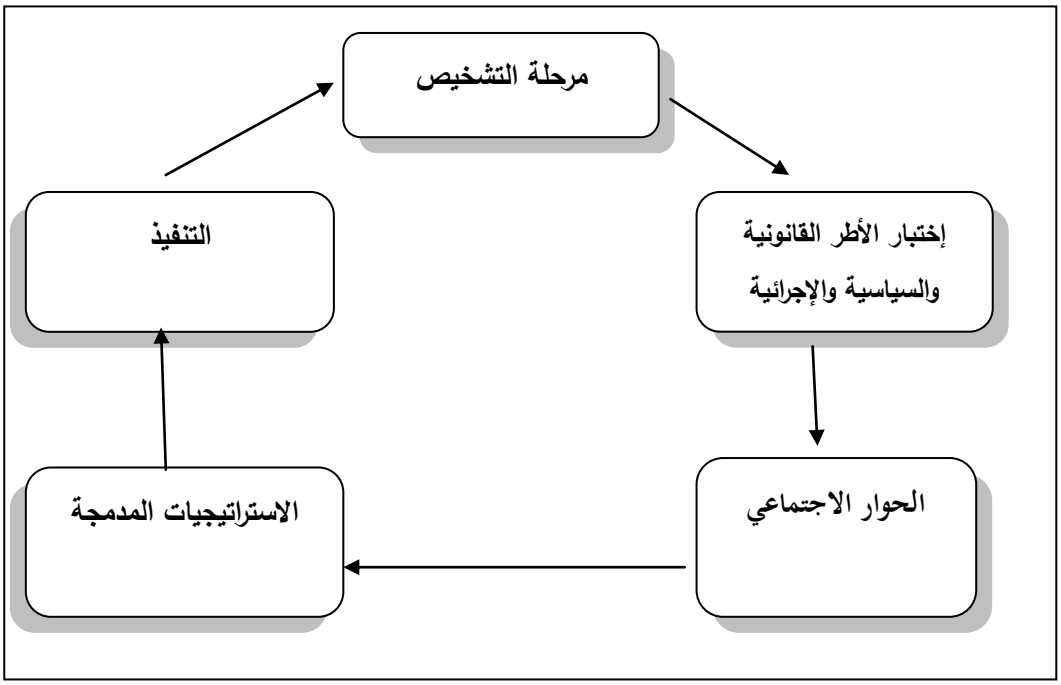

SOURCE: Centre international de formation :**Transition Ver L'économie Informelle**, Forum mondial de partage des connaissances, bureau international du travaille,2015 sur site www. ilo.org/wcms_456554 consuté le 03/05/2019 a 15 :30

من الشكل 2-1 يمكن القول أنه تمر إستراتيجية الاندماج في الاقتصاد الرسمي عبر خمس ة مراحل هي : مرحلة التشخيص، مرحلة اختبار الأطر القانونية، مرحلة الحوار الاجتماعي، مرحلة وضع إستراتيجيات مدمجة مرحلة التنفيذ.

1. **مرحلة التشخيص:** تقضي مرحلة التشخيص بالتشخيص الشامل و السليم للأسباب والظروف المرتبطة بوجود (ق.غ.ر) والتحديد الدقيق لمفهومهومدى اعتماد وتبني الدولة لتعريف وطني محدد له ، وكيف وبأية طريقة سيتم قياسه؟ وهل لدى الدولة إستراتيجية للاقتصاد غير الرسمي؟. هذا إلى جانب درجة الإلمام بتنوع سمات وظروف واحتياجات الوحدات غير الرسمية والعاملين بها ، ومعالجة هذا التنوع عن طريق مناهج مكيفة مع كل حالة على حدة، بحيث تراعى مسألة تنوع سمات وظروف المؤسسات غير الرسمية ، وفي نفس الوقت الحفاظ على القدرات التنظيمية والإبداعية والمهارات لديها وتوسيع نطاقها.

وبناء عليه سيساعد هذا التشخيص على تقديم معلومات حقيقية عن (ق.غ.ر) بهدف تصميم وتنفيذ القوانين والإجراءات الرامية للاندماج في الاقتصاد الرسمي.

2. **اختبار الأطر القانونية والإجرائية :** تأتي هذه المرحلة كمرحلة ثانية بعد التشخيص وذلك لإختبار الأطر القانونية وتشريعية لكل بلد من أجل الاندماج في الاقتصادي الرسمي، مع إمكانية تطبيق إستراتيجية مدمجة لتسهيل الاندماج في الاقتصاد الرسمي وهذا يفرض الحاجة إلى التنسيق فيما بين طائفة واسعة من المستويات الحكومية والتعاون مع الجهات المختصة من قبيل مؤسسات الضمان الاجتماعي، السلطات الضريبية، مفتشيات العمل، الجمارك، الهيئيات المعنية بحماية الإختراعات، لتسهيل الاندماج في الاقتصاد الرسمي، مما يفرض الحاجة إلى إيجاد طريقة متوازنة تجمع بين الحوافز وتدابير الإمتثال لهذه القوانين والإجراءات.

3. **الحوار الإجتماعي:** يجب أن يكون الحوار الإجتماعي بمشاركة كل الأطياف التي تهمها مسألة الاندماج في الاقتصاد الرسمي دون استبعاد أي فئة لضمان فعالية الاندماج.

4. **الاستراتيجية المدمجة:** بعد تحديد الأهداف المرجوة تصاغ الاستراتيجية المدمجة التي تعبر عن الأهداف المشتركة التي نتجت عن توافق في الآراء الناتج عن عملية الحوار الاجتماعي مع الأخذ في الحسبان نقاط قوة وضعف الاستراتيجة وكذا التهديدات والفرص التي يمكن أن تصادف تنفيذ الاستراتيجية.

5. -**التنفيذ:** تأتي هذه المرحلة لتعكس تجسيد الاستراتيجية في الميدان.

من خلال هذه المراحل وتنفيذها يمكن ضمان انتقال فعال للوحدات غير الرسمية نحو الاقتصاد الرسمي.

الفرع الثاني: خطة التنمية المستدامة 2030 والدعوة للاندماج

تأتي الوثيقة الثانية التي نادت باندماج الاقتصاد غير الرسمي من طرف الأمم المتحدة وسيتم توضيح محتوى هذه الخطة وكذا الأهداف المرتبطة بعملية الاندماج.

ا. خطة التنمية المستدامة 2030

بدأ العمل في الفاتح جانفي 2016 على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر(17) لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر 2015 في قمة للأمم المتحدة ودخل في نفس السنة اتفاق باريس بشأن تغير المناخ حيز التنفيذ لتلبية الحاجة الملحة للحد من ارتفاع درجات الحرارة في العالم. وذلك بعد انقضاء خطة التنمية المستدامة للألفية بأهدافها الثمانية والتي انتهت في سنة 2015، .حيث قررت جميع الدول بمختلف درجات تقدمها العمل جاهدة على حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم

المساواة ومعالجة تغير المناخ [1]، وتستند الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة على نجاح الأهداف الإنمائية للألفية(2000-2015) ومواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها، وتهدف خطة التنمية 2030 إلى المضي قدمًا للقضاء على الفقر بجميع أشكاله بحيث تدعوا جميع الدول الفقيرة والغنية والمتوسطة الدخل إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تعزيز الرخاء، والعمل في الوقت نفسه على حماية الأرض من الأخطار البيئية، وإعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهي أهداف وغايات متكاملة غير قابلة للتجزئة، تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبُعد البيئي[*].

II. أهمية الهدف (8-3-1) من خطة التنمية المستدامة 2030 بالنسبة للاندماج

ظمت أهداف التنمية المستدامة سبعة عشر (17) هدفا إندرج تحتها 196 غاية ، ومن ضمن هذه الأهداف تهتم الباحثة بالهدف الثامن كونه ركز على "إضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات المصغرة غير الرسمية ودعم نموها وتحسين إنتاجيتها، ونص الهدف الثام ن على: "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع وضم بدوره 12 غاية و بالتحديد في غايته الثالثة التي تنص على تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكا ر، والتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم ونموها من خلال الحصول على الخدمات المالية، مقاسة بمؤشر نسبة العمالة غير الرسمية خارج الزراعة وذلك حسب الجنس.[2]

وبهاتين الوثيقتين تصبح مسألة اندماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي استراتيجيه دولية اهتمت بها المنظمات الدولية وتعهدت بتطبيقها كل الدول لكن ماذا نقصد بالاندماج في الاقتصاد الرسمي؟

---

[1] انظر الموقع:https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/development-agenda / اطلع عليه بتاريخ 2019/05/06 على الساعة.09:10.

[*] لتفاصيل أكثر حول هذه الأهداف يرجى الإطلاع على وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة: **تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030** المتاحة على الموقع:**www.un.org/** اطلع عليه بتاريخ 2019/05/06.على الساعة 10:20.

[2] لمزيد من الإطلاع حول مضامين كل هدف وغاية من غايات خطة التنمية المستدامة 2030 يرجى التوجه إلى الموقع: https://unstats.un.org/sdgs/indicators/Globalra.pdf اطلع عليه بتاريخ:2019/05/06 على الساعة 11:00 .

المطلب الثاني: مفهوم الاندماج في الاقتصاد الرسمي و المقاول غير الرسمي

إن اندماج الوحدات الإنتاجية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي أو ما يعرف بإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي له مبررات هوسنشرح أولا ما المقصود بالاندماج، وم اذا نعني بعملية الاندماج؟ ثم لماذا الاندماج في الاقتصاد الرسمي؟ ومن هو المقاول غير الرسمي؟.

الفرع الأول: مفهوم بالاندماج

يعني الاندماج دخول كل ثروات الدولة في اقتصاد واحد رسمي أين يكون فيه الاستغلال الأقصى لرأسمالها، بحيث يجب أن يكون هذا الاندماج عقلاني ويضم كل الثروات الاقتصادية والاجتماعية[1].

كما نعني باندماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي أو ما يسمى إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي ، تلك الممارسات التي تهدف لزيادة عدد الوحدات غير الرسمية المندمجة في الاقتصاد الرسمي[2].

وفي هذا الشأن وكما سبقت الإشارة إليه في الفصل الأول فإن الدول المتخلفة هي التي يهمها كثيرا مسألة الاندماج وه ذا لعدة أسباب منها : أن الاقتصاد غير الرسمي ليس هو الحل للتنمية على المدى البعيد، إلى جانب ضرورة الاستفادة من الطاقات البشرية الموجودة داخل الاقتصاد غير الرسمي والممثلة في المقاولين غير الرسميين.

I. الاقتصاد غير الرسمي ليس هو الحل على المدى البعيد

بالرغم من الحجم الذي يحتله (ق.غ.ر) في اقتصاديات الدول النامية، واعتباره لدى كثير منها بمثابة فرصة حيوية للنمو ونظرا لتنوع المشاكل التي تواجه أنشط ته، فإن استمرارية وجوده بشكل كبير و واسع يمكن أن يؤدي إلى إنتاجية أقل وبالتالي نمو أقل، مما يستوجب سياسات لمعالجة هذا المشكل [3]، كما أن قدرته على تحقيق بعض المزايا في مجال البطالة والفقر أثبت صحته فقط في المدى القصير، ذلك أن ه لا يمكن أن يكون هو الحل للقضاء على قضايا الفقر والبطالة في المدى البعيد وبالتالي تحقيق التنمية.

[1]B.A Chokri.**Tunisie L'économie informelle commet y remédier** disponible sur : www.afaktounes.tn consulté le (25/08/2016 à 21 :00).

[2]PALMER Robert , NORRAJ,Edinberg and Amman :**Formaliser L'economie Informelle « Pratiques Exemplaires »** ,NORRAG news,2007, N 39 .disponible sur :www.norrag.org.fr consulté le(18/06/2016 à15 :40) p.p38-41.

[3] ANOOP Singh, SONALI Jain-Chandra, ADIL Mohammad: **Out Of The Shadows**, finance development. 2012,p.45

وبناء عليه فتحقيق نمو شامل وواسع يتطلب فهم آلية تحفيز أنشطة (ق.غ.ر) لجذب أكبر عدد ممكن من المقاولين غير الرسميين إلى الاقتصاد الرسمي.

II. المقاول غير الرسمي باعتباره المعني بعملية الاندماج

لا يختلف اثنان في الدور الحيوي الذي تلعبه المؤسسات المصغرة أو ما يسمى بالمقاولاتية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، حتى أصبح الخوض في أهمية المقاولاتية أو الدفاع عنها من الأمور التي تبدوا بديهية نوعا ما. لكن يختبئ خلف هذا المفهوم مفهوم آخر يعكس ممارسات لفئة من المقاولين الذين يعرفون مشاكل من نوع آخر أثناء تسييرهم لأنشطتهم والذي يبدوا أنه يختلف عن طرق التسيير المعتادة ألا وهو المقاول غير الرسمي، ومن الدراسات التي تناولت المقاولاتية في شكلها غير النمطي:

دراسة ماك إلوي (Mc Elwee)2009 حول ما أسماهم بالمبادرين الغرباء (Entrepreneurial Outsiders). ودراسة سميث(Smith) في 2007 حول المقاولاتية الهامشية (Entrepreneurship At The Margin)، ودراسة كولي سي ويليامز(Colin.C.Willams) سنة 2006 حول المقاولاتية تحت الأرض(Underground Entrepreneurship).

ويمكن أن نسمي هذا النوع من المقاولاتية إصطلاحا بالمقاولاتية غير الرسمية [1] وترجع أهمية اندماج المقاولين غير الرسمين إلى مجموعة من العوامل نوضحها في الآتي:

1. تساهم المقاولاتية غير الرسمية بنسبة تتراوح من 10% إلى20% من حجم الناتج الإجمالي الخام في الدول مرتفعة الدخل وتصل إلى 90% في الدول منخفضة الدخل. وأمام هذه النسب لا يمكن تجاهل هذه الفئة[2].

2. نسبة المقاولين الرسميين الموجودين في الاقتصاد الرسمي لها تأثير على عدد المقاولين غير الرسميين في فترة معينة من تطور مشاريعهم، حيث تشير الدراسات أن المقاولين الرسميين لديهم نزعة للتوجه بمؤسساتهم إلى (ق.غ.ر) في مرحلة معينة من مراحل تطورهم أو العكس [3] ففي مسح لعينة شمل روسيا و أوكرانيا

[1] BURRAU Sylvain, FENDT Jaquelline : **L'entrepreneuriat Au Sein De L'économie Informelle Des Payes Développés « Une Réalité Oubliée ?»,**Paris, Cedex,disponible sur www.strategie-aims.com consulté le (25/08/2016 à22 :40) p.16.

[2] COLIN C.Williams : **Is Informel Sector Entrepreneurship Necessity or Opportunity**, Bussiness Management Research, 2014,Vol3,N1 disponible sur :www.sciedu.ca/journal,consulté le:(03/11/2015 à22:35);p.16

[3] COLIN C.Williams. Op,cit.,p16.

بلغت نسبة المقاولين الرسميين الذين بدؤوا أعمالهم في الاقتصاد غير الرسمي 100 %و77% على التوالي.[1]

3. تعدد أشكال المقاولاتية ومجالات نشاطها من البسيطة التي يمكن أن تزاول في المنزل إلى المعقدة التي تنتج في ورش وحتى المبدعة منها.[2]

4. اختيار الكثير من المقاولين للاقتصاد غير الرسمي للبدء في أنشطتهم أو تطويرها يستدعي تحديد اللارسمية كنتيجة أو اللارسمية كإستراتيجية حتى يتسنى وضع الآليات الملائمة للاندماج في الاقتصاد الرسمي.[3]

ويمكن القول أن الفهم الجيد لاختيار المقاول غير الرسمي اللارسمية كنتيجة حتمية لبعض الظروف التي صادفها أو اختياره لها كإستراتيجية هو الذي يحدد الآليات والأدوات التي تسهل التوجه نحو الرسمية أو الاندماج. ونشير هنا إلى الدور الذي يمكن أن تلعبة درجة استجابة المقاولين غير الرسميين لطبيعة القوانين الموضوعة من قبل السلطات كمحدد آخر لقرار الاندماج في الاقتصاد الرسمي.

الفرع الثاني: مقدار استجابة الوحدات غير الرسمية للقوانين كمحدد آخر للاندماج

تبرز إضافة إلى النمو المطرد لحجم الاقتصاد غير الرسمي ودوره في الحد من عملية الاندماج في الاقتصاد الرسمي من جهة، قلة استجابة المؤسسات للوائح التنظيمية والقوانين كمحدد آخر للاندماج من جهة ثانية، وهذا ما يزيد من تعقدها لأنه غالبا ما يقوم أصحاب الوحدات غير الرسمية بالموازنة بين عوائد وتكاليف إحترام هذه القوانين وحسب "لوا ستيفنسن"(Lois Stevenson2012) فإن النمو لا يحده فقط حجم (ق.غ.ر) بل يشمل فيما يشمله الخصوصيات المميزة لكل بلد، وما تتيحه من تشريعات مشجعة لمناخ الأعمال و لقوانين تحمي المنافسة وتحمي حقوق الملكية[4].

وحسب "روبر بالمر" و "نوراج وايدنبرغ" (Robert Palmer, Norrage& Edinberg) فإن الاندماج في الاقتصاد الرسمي أو إضفاء الطابع الرسمي على (ق.غ.ر) يشير بالنسبة للعديد من أصحاب القرار إلى جعل الوحدات غير الرسمية تدفع الضرائب والرسوم وتحصل على تراخيص ممارسة النشاط، وعلى الرغم من أن هذه النتيجة قد تكون

[1] COLIN C.Williams, SARRA Nadin : **Re-Thinking Informal Entrepreneurship"Commercial or Social Entrepreneurs?"**,Social Entrepreneurship End Innovation, 2012, vol1,N.03, available at http://papers.ssrn.com, 24/11/2015.p,297.
[2] BURRAU Sylvain, FENDT Jaquelline: Op. cit.,p.17.
[3] Ibid,p.19.
[4] LOIS Stevenson :**Developpement Du Secteur Privé Et Des Entreprises"Favoriser La Croissance Au Moyent-Orient et en Afrique de Nord"**, UNC press books, France,Amazon, 2012,p.p. 45-46.

مرضية بالنسبة للدولة من ناحية المالية العامة وتحصيل إيرادات أكبر، إلا أن ذلك لا يرضى الوحدة غير الرسمية وتجعلها في وضع غير مريح، ما يحتم النظر في قضية الاندماج من زاوية تعود بالمنافع من جهة الدولة والوحدات غير الرسمية معا، بحيث يجب أن تخلق عملية الاندماج مجموعة من التحفيزات من ناحية التكلفة تجعل من الوحدات غير الرسمية تجد منافع من عملية الاندماج أكثر، من بقائها في الاقتصاد غير الرسمي ما يجعلها أكثر قابلية لإضفاء الطابع الرسمي عليها وبالتالي دخولها في التيار الاقتصادي والإجتماعي السائد، ومن جهة ثانية فإن الدولة ستوفر عليها بالمقابل الكثير من الموارد والجهد لفرض إحترام القوانين الرسمية[1].

الفرع الثالث: ارتباط فعالية الاندماج بالنتائج على المدى البعيد

إن الاندماج الواسع لأعداد كبيرة من الوحدات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي يجب أن يوفر على المدى الطويل جملة من المزايا أهمها:[2]

I. ضمان مناصب شغل لائقة ودائمة وتحسين معايير العمل و التنظيم.

II. توطيد العقد الاجتماعي بين المواطن والدولة والمشاركة في إعداد السياسات العامة عبر التمثيل المؤسسي.

III. التمتع بحقوق ملكية حقيقية.

IV. تقوية العلاقات بين المؤسسات المندمجة وتطوير المعرفة بالمؤسسة المحلية.

V. كسب ثقة المستثمرين وتنمية وتطوير استثماراتهم.

VI. توسيع الوعاء الضريبي والسماح بالمقابل بتخفيض نسب الضرائب.

VII. التقليص من الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد غير الرسمي.

VIII. تحسين الإنتاجية من خلال الحصول على الخدمات و عوامل الانتاج والدخول لأسواق جديدة.

ويمكن القول أن فهم الاقتصاد غير الرسمي لا يحل مشكل التنمية و إدراك مشكل استجابة أو قلة استجابة المؤسسات للقوانين و التنظيمات و اللوائح إلى جانب الإيمان بما يمكن أن يحققه الاندماج من مزايا على المدى

[1] PALMER Robert, Norrage, Edinberg and Amman: Op.cit, p39.
[2] OCDE(2008) :**Elimination Des Obstacles A l'intégration Dans L'économie Formelle**, Edition OCDE , 2008 disponible sur site :http://dx.doi.org consulté le(15/06/2018 à09:50),p.88.

البعيد تشكل محاور أساسية للإقتناع بفكرة الاندماج والشروع فيها عمليا. بما يمكن أن يصاحب هذه العملية من عراقيل تجب إزالتها، وفي إطار الاندماج تطرح قضية اندماج فئات (ق.غ.ر) اجتماعيا نفسها وبحدة.

الفرع الرابع: أهمية الاندماج في الجانب الاجتماعي

تعتبر مسألة اندماج فئات (ق.غ.ر) إجتماعيا من خلال توفير التغطية الاجتماعية لهم من الأهمية بمكان . ويعتبر الضمان الاجتماعي حق أساسي للإنسان وأداة أساسية لتحقيق التماسك والاندماج الاجتماعيين و ينص الميثاق العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948 (الفقرة22) " أن لكل فرد كعضوفي المجتمع، الحق في التأمين الاجتماعي، وتنص الفقرة 25 منه أن لكل الفرد الحق في الحصول على قدر من الحياة الملائمة التي تضمن له (ها) صحته (ها)، وعيشه (ها) الكريم". [1]

I. الضمان الاجتماعي كمكون للسياسة الاجتماعية

يعد الضمان الاجتماعي مكونا أساسيا للسياسة الاجتماعية، ويلعب دورا في منع ومكافحة الفقر من خلال تشجيع التضامن الوطني، وهو ضروري لمشاركة المواطنين في التنمية والضمان الاجتماعي ويعزز الإنتاجية من خلال توفير الرعاية الصحية وضمان الدخل والخدمات الاجتماعية، وإذا اعتبر كتكلفة على المؤسسة فهو استثمار في الإنسان و داعم له [2].

" يقدر أن 50 % من سكان العالم يعيشون من دون حماية الضمان الاجتماعي بينما يعيش 80 % من دون حماية مناسبة" [3]، ويعتبر غياب التغطية الاجتماعية والضمان الاجتماعي صفة أساسية في (ق.غ.ر) الرسمي ويمثل جانبا هاما من الاستبعاد الاجتماعي، ويعبر عن عدم المقدرة على الوصول إلى آليات رسمية للرعاية الاجتماعية، لهذه الفئة التي تعتبر الأكثر حاجة للحماية الاجتماعية، بسبب انعدام شروط و السلامة لهم و لأسرهم.[4]

---

[1] SOCIAL Alert 2004: **Towards A Social Protection For Informal Economy Workers**, Conference on social rights in the Informal Economy , Brussels, from 29 Nov to 2 Dec 2004. P.6.http://www.socialalert.org/pdf/20031959e.pdf seen 27/06/2011 à 21:30.

[2] Bureau Internationale Du Travail : **Travail Décent et Economie Informelle**, rapport VI, Conférence internationale du Travail, 90e session, Genève, 2002, p.62

[3] منظمة العمل الدولية. **" الاستجابة للأزمة بناء أرضية اجتماعية"**. مجلة العمل اللائق[على الخط] . 2010، يناير، العدد 67، ص. 03 متاح على< http://www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/beirut/downloads/info/world/world_67.pdf> (تاريخ التحميل04 ماي2015) على الساعة: 16:45.

[4] Bureau Internationale Du Travail: **Sécurité Sociale: Questions, Défis Et Perspectives**, rapport VI, Conférence internationale du Travail, 89e session, Genève, 2001, pp. 3 et 4.

و يمكن تصور مدى صعوبة توفير الحماية الاجتماعية إذا علمنا بأنه يوجد فقط 20 % من العمال في العالم يستفيدون من حماية اجتماعية حقيقية، وأن أكثر من نصف العمالة مستبعدون من أي شكل رسمي من أشكال الحماية الاجتماعية [1] وعلى سبيل المثال يتراوح معدل الحماية الاجتماعية لعمال معظم دول إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا و أمريكا اللاتينية ما بين 5% إلى 10% فقط، مقابل تغطية تقارب 100% بالنسبة لمعظم البلدان المتقدمة [2]. وتبرز إشكالية الحماية الاجتماعية في (ق.غ.ر) بشكل أكبر في نوع الفئات التي تشكل هذا الاقتصاد.

II. تحدي النوع في الاقتصاد غير الرسمي

إن غالبية العاملين في الاقتصاد غير الرسمي هم من النساء و إلى جانب النساء نجد عددا متزايدا من المسنين، كما يعمل الأطفال في ظل ظروف معظمها خطرة، كما وتشكل فئة المعاقين أو ضحايا الأمراض المهنية في مؤسسات الاقتصاد الرسمي نسب كبيرة، وهذه الفئة في معظم الدول النامية لا تستفيد من نظم التغطية الاجتماعيةِ، هذا إلى جانب فئة المهاجرين الذين انتقلوا من الأرياف إلى المدن والذين يلجؤون غالبا إلى أنشطة (ق.غ.ر) لتوفير دخولهم.

الفرع الخامس: التحديات التي تحول دون المشاركة في نظم التأمين الاجتماعي

توجد العديد من الع وامل التي تحد من وصول العاملين في (ق.غ.ر) إلى النظم الرسمية للتأمينات الاجتماعية و يمكن ذكرها في الآتي:

I. غياب النظرة المستقبلية لدى عمال (ق.غ.ر) بشأن مزايا التغطية الاجتماعية: ففي الوقت الذي يكون العاملين في الاقتصاد الرسمي لديهم نظرة للمستقبل (كتوفير دخل في سن التقاعد) ولديهم قدرة على المساهمة بشكل منتظم في الضمان الاجتماعي وضمان دخل عند التقاعد، فإن عمال (ق.غ.ر) لا يهمهم هذه النظرة المستقبلية وبالتالي فهم لا يوولون أهمية للإدخار بقدر ما يعطون الأولوية للحاجات الأساسية التي تبقيهم على قيد الحياة، لكن إمكانية التعرض لحوادث أو كوارث طبيعية يكون مرتفعا و يمكن أن تلقي بهم في دائرة الديون، حتى أنه لا يمكن لنظم الضمان الاجتماعي توفير تغطية لهم من هذه الإخطار.[3]

وفي هذا الإطار فإن الباحثة لا تتفق مع هذه الفكرة إذ تتصور أن أصحاب (ق.غ.ر) يملكون تصور مستقبلي لضمان تغطية اجتماعية ملائمة لهم ولعائلاتهم.

[1] Bureau Internationale Du Travail: **Travail Décent Et Economie informelle**, Op. cit., p.62 .
[2] Ibid., p.63
[3] Ibid., p.64.

II. عدم وجود إطار مؤسسي يتم من خلاله تنظيم المشاركة في نظام الضمان الاجتماعي وتحديد الحالات الطارئة والحقوق وتجميع الفوائد والأقساط. إضافة إلى كثرة الإجراءات الإدارية للاستفادة من نظام تأمين الاجتماعي، وعدم قدرة السلطات العمومية على تحمل المزيد من الإلتزامات الجديدة والمكلفة، كلها عوامل ساهمت وأثرت في عدم انضمام عمال (ق.غ.ر) في نظم التأمين الاجتماعي.[1]

المطلب الثالث: تحديات الاندماج في الاقتصاد الرسمي واختلاف السياسات بشأنه

لقد لعب سوء الفهم المتعلق بـ(ق.غ.ر) بسبب تعقده وكثرة المتغيرات المحيطة به إلى جانب كثرة المقاربات حوله إلى زيادة تحدياته وبالتالي زيادة إحتمالات الخطأ في اتخاذ القرارات المناسبة بشأنه و يمكن توضيح ذلك فيما يأتي.

الفرع الأول: كثرة وتعقد المتغيرات المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي

يزيد احتمال الخطأ في اتخاذ أصحاب القرار لقرارات صائبة نتيجة تشعب الروابط و المتغيرات المحيطة بـ (ق.غ.ر) ، فقد يتبادر للأذهان أن العاملين في (ق.غ.ر) سيفضلون مناصب العمل أو الوظائف الرسمية مباشرة عند أول فرصة ستعرض عليهم، لكن حسب منظمة دراسة لـ OCDE و وفقا لنتائج دراسة أجريت في جنوب إفريقيا، فإن معظم المستجوبين في (ق.غ.ر) فضلوا البقاء في أماكن عملهم و أنشطتهم في حال ما إذا عرضت عليهم أنشطة رسمية. وفي دراسة استقصائية أخرى شملت المؤسسات المصغرة والمتوسطة في إثيوبيا فإن ثلاثة من أصل أربعة نساء مقاولات في (ق.غ.ر) فضلن عدم ترك أنشطتهن فيما إذا عرضت عليهن أنشطة دائمة خارج (ق.غ.ر).[2]

وتكون النتائج غير مؤكدة إذ أن نفس المحفزات لا تؤدي إلى نفس النتائج أو ردود الأفعال وهذه سمة من سمات (ق.غ.ر) ونجد عدم التأكد هذا أيضا في السياسات الموجهة نحو هذا الاقتصاد واختلاف الرؤى حوله.

[1] Loc.cit.
[2] OCDE(2008) :**Elimination des obstacles a l'intégration dans l'économie formelle**, Op.cit.,p.92.

الفرع الثاني: اختلاف المقاربات حول الاقتصاد غير الرسمي

إن اختلاف المقاربات حول (ق.غ.ر) أدت إلى حدوث مشكل في التوافق في الرؤى حول السياسات المنتهجة نحوه بين من يدعو لتحسين ظروف التواجد فيه وبين من لا يشجع النمو إلا في إطار الاقتصاد الرسمي.

I. **تحسين ظروف التواجد في الاقتصاد غير الرسمي:** على مستوى واضعي السياسات تهدف البرامج إلى تحسين مستوى معيشة المتعاملين في الاقتصاد غير الرسمي أكثر من مساعدتهم على الاندماج في الاقتصاد الرسمي، فهم يعتبرون (ق.غ.ر) بمثابة خاصية من الخصائص الهيكلية المستديمة لنمو أي اقتصاد.

II. **تشجيع النمو في إطار الاقتصاد الرسمي :** يكمن الهدف الأساسي لصناع القرار هنا في تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الاقتصاد الرسمي كونه الهدف الأساسي للتنمية والمحرك الرئيسي لها، و للقضاء على الفقر وعليه تتركز الجهود والبرامج على تشجيع نمو الاقتصاد الرسمي.

من الأهمية بمكان التمييز بوضوح بين السياسات الموجهة لمختلف فئات الاقتصاد غير الرسمي وكذا معرفة ما يمكن أن ينجر عن هذه السياسات من مخاطر وتهديدات للتمكن من مراقبتها وتقييمها، لأن ما هو موجه إلى فئة المقاولين غير الرسميين يختلف عن ما هو موجه إلى فئة العمال غير الرسميين بمختلف أصنافها أو تنظيمات واتحادات العمال غير الرسميين كما يتعين أيضا على واضعي السياسات النظر فيما إذا كان بالإمكان إعادة توجيه السياسات القائمة أو يتعين عليهم وضع سياسات جديدة[1].

وبين هذين الاتجاهين يوجد هناك مكان للتدخلات التي تساعد المتعاملين في (ق.غ.ر) على التوجه التدريجي نحو هياكل رسمية. وهنا يكون التحدي في الكيفية التي نحدد بها تلك التدخلات التي تحسن من ظروف التواجد في (ق.غ.ر) بدون أن نهمل ضروريات الاندماج في الاقتصاد الرسمي.

[1] الجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي 2009 **متابعة توصيات الدورة السادسة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية حول الدراسة بشأن الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا: البرنامج حول الاقتصاد غير الرسمي**،28 سبتمبر 2 أكتوبر 2009 أديس أبابا ، أثيوبيا متاح على الموقع: **www.africa-union.org/root/ar/LSAC-EXP5** شوهد بتاريخ: (2011/05/18.على الساعة: 17:00) ص ص، 47-48.

المطلب الرابع: الحلول نحو الاندماج في الاقتصاد الرسمي

توجد العديد من الميكانيزمات والحلول الهادفة للتقليل من حجم الاقتصاد غير الرسمي وحفز الوحدات غير الرسمية للاندماج وتحسين أدائها الاقتصادي والاجتماعي وحتى البيئي، و إجمالا يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات كما و يمكن اعتبارها بمثابة استراتيجيات أو سياسات مطبقة في مجال الاندماج في الاقتصاد الرسمي وسيتم ذكر أهم مزايا و عيوب كل مجموعة.

المجموعة الأولى: تضم الآليات التي تتطلب المشاركة القوية للقطاع الخاص.

المجموعة الثانية: تضم الآليات التي تتطلب مشاركة القطاعين الخاص و العام.

المجموعة الثالثة: تشمل آليات الاندماج على المستوى الكلي.

الفرع الأول :آليات الاندماج في ظل المشاركة القوية للقطاع الخاص

ضمت الآليات التي تتطلب مشاركة القطاع الخاص ما يلي: آلية التعاقد من الباطن، آلية سلاسل القيمة والعناقيد الصناعية، إنشاء جمعيات أعمال، وبيانها في الآتي.

I. آلية التعاقد من الباطن(Subcontracting)

من خلال آلية التعاقد من الباطن يمكن للمؤسسات المتوسطة و الشركات الكبيرة أن تتعاقد مع وحدات غير رسمية وتساهم في تطوير آدائها الاجتماعي و البيئي من خلال تطوير نوعية المنتجات أو الخدمات التي تقدمها الوحدات غير الرسمية ومثال ذلك برنامج (STEP IN) التابع لمنظمة العمل الدولية في دولة زامبيا بحيث يدعم هذا البرنامج تحويل الأماكن التقليدية التي تجتمع فيها الأطراف المتعاملة في الاقتصاد غير الرسمي إلى مراكز . أين يكون بإمكانهم الاجتماع مع عارضي الخدمات ليحددوا نوع ونوعية وسعر الخدمات المقدمة.[1] وتشتهر دول إفريقيا كثيرا بهذا النوع من التعاقد بين الشركات الرسمية ومؤسسات غير رسمية تملك تحكم ا أكثر في التقنية ولها مهارة أكبر مثل ما يحدث في قطاع البناء و الهندسة المدنية (فن العمارة و الفسيفساء) و صناعة المعادن والمشروبات.

[1]DE GOBBI Maria Sabrina: **Towards Sustainable Enterprises :Improving Social and Environmental Practices Starting From Informel Economy**, Field Action Science Reports(on line), Special Issue6,2012, http://factsreports.revues.org visited (02/07/2017 at 10:35).p.3.

من بين مزايا هذه الآلية أنها تسمح للوحدة غير الرسمية بتحسين أدائها من خلال اختيارها من قبل شركات رسمية. أما عيوب هذه الآلية فتكمن في إمكانية إقصاء ها لمؤسسات أخرى غير رسمية وصعوبة وتعقد تقييم الأداء الاجتماعي و البيئي للمقاولات غير الرسمية إلى جانب إرتفاع تكلفته.

II. سلاسل القيمة والعناقيد الصناعية

طور مكتب العمل الدولي آلية للتعريف بالقطاعات الثانوية و ذلك في المناطق الريفية على وجه الخصوص، والتي تكون فيها معظم الوحدات غير رسمية وتُمَكن هذه الآلية من تحديد الأنشطة المُشكلة لسلسلة القيمة والتي يمكن أن تكون مُجَمعة داخل المؤسسة الواحدة أو مجزأة بين مختلف الوحدات ، كما يمكن أن تكون في مكان جغرافي واحد أو في مناطق متعددة وتضاف القيمة إلى المنتج عن طريق الدمج بين موارد مختلفة وعندما يمر المنتج بمراحل عديدة من السلسلة تزداد قيمته، وعن طريق أخرجة بعض الأنشطة إلى الوحدات غير الرسمية أو مجموعة منها فيما يشكل بالعناقيد تتمكن الوحدات غير الرسمية بهذه الطريقة من أن تندمج في المسار الرسمي بالاعتماد على أفضل الممارسات وتحقق بذلك السلسلة ميزة من حيث التكلفة مثال: مشروع "Pro-Poor Grouth" ومبادرة تطوير سلسلة القيمة لمشروع "ألياف جوز الهند في شمال غرب سيريلانكا " بحيث تبين لملاحظي مكتب العمل الدولي أن المشكل في التموين كان سببه أصحاب مطاحن ألياف جوز الهند الغير رسميين والرسميين معا والذين كانوا يعملون في ظروف سيئة انعكست على التموين بهذه المادة لفائدة المصنعيين وعلى طول سلسلة القيمة.[1]

من مزايا هذه الآلية أنها تساهم في اتخاذ القرار على المستوى المحلي و أما عيوبها، فتكمن في أنها تطرح مشكل استدامة التمويل بالنسبة للمشاريع.

III. إنشاء جمعيات أعمال وتبادل أفضل الممارسات

تمنح جمعيات الأعمال ميزة للمؤسسات غير الرسمية لتبادل أحسن الممارسات على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وكذا البيئية، مثل جمعية النساء العاملات لحسابهن في الهند (SEWA) والتي تأسست في 1972 وتهدف إلى تغيير حياة النساء المقاولات في (ق.غ.ر)، وبدأت هذه الجمعية بـ 80 إمرة مقاولة وفي 2015

[1] Bureau International du travail(2012) : **Le Développement des Chaines de Valeur au Service du Travail Décent,2012**..www.ilo.org consulté le (31/08/2016 14 :00). p.p102-103

بلغ عدد النساء المقاولات فيها 1.464.506 إمرأة، كما تهدف إلى تنظيم وتطوير مهاراتهن لمحاربة الفقر إلى جانب اهتمامها بالبيئة، والعمل على إقامة برامج تكوين للنساء المقاولات.[1]

ما يعاب على هذه الآلية هو انخفاض إنتاجية المهن غير الرسمية وانخفاض دخول العاملين فيها كما تعتقد البعض من النساء أن الاجتماعات والأنشطة الجماعية للجمعيات يعتبر لدى الكثيرات مضيعة للوقت[2].

وبين آلية التعاقد من الباطن وسلاسل القيمة والتجمع في عناقيد أو إنشاء جمعيات أعمال، وبين ما تملكه كل آلية من مزايا وعيوب تتاح مجموعة من الخيارات يمكن للوحدات غير الرسمية أن تختار ما يناسب طبيعة نشاطها وبالتالي تضمن الانتقال التدريجي إلى السوق الرسمي.

الفرع الثاني: آليات الاندماج بمشاركة القطاعين الخاص و العام

ضمت الآليات التي تتطلب مشاركة القطاعين الخاص و العام بهدف المساعدة على الاندماج في الاقتصاد الرسمي مايلي : آلية دمج العمال و الوحدات غير الرسمية في تنظيمات رسمية، وسائل الإعلام، تطوير آليات التدريب والتكوين غير الرسمي عبر التدخل الحكومي، وآلية خفض التنظيمات الإدارية وبيانها فيما يأتي:

I. إنشاء روابط بين والوحدات غير الرسمية وتنظيمات رسمية

تكمن فكرة هذه الآلية في أن تسمح منظمات رسمية محلية من أرباب عمل وعمال لناشطين في (ق.غ.ر) بإنشاء روابط وعلاقات معها وبالتالي الانضمام إليها، وتكمن قوة هذه الآلية في أن التنظيمات الرسمية تلعب دورا هاما في توسيع نطاق وقوة القانون إلى الوحدات غير الرسمية، ومن أمثلة هذه التحالفات في إفريقيا "كنفديرالية إتحاد التجار الإثيوبيين"(CETU) والتي يكمن دورها في الوصول إلى المقاولين غير الرسميين في قطاعات متعددة من الاقتصاد الإثيوبي كما وتنتشر هذه التنظيمات في جنوب إفريقيا كينيا وغانا .

يعاب على هذه الآلية أن الوحدات غير الرسمية غير مرحب بها لتنظم إلى تنظيمات رسمية لأن هذه الأخيرة تعتبرها منافسة غير شرعية لها.

[1] SEWA :**Annual Report 2015**,publisher self employement women's association Ahmad abad, India,2015.disponible sur:(www.sewa.org consulté le 21/07/2017).,p.1.
[2] DE GOBBI Maria Sabrina: Op.cit., p.6.

II. الاستفادة من وسائل الإعلام

حسب منظمة OCDE فإنه في العديد من الدول الإفريقية على وجه التحديد تكون المحطات الإذاعية هي الوسيلة الإعلامية المتاحة لعدد كبير من المؤسسات المصغرة غير الرسمية فمن خلالها يمكن الوصول إلى المتعاملين غير الرسميين وتقديم التقنيات والعمليات التي بإمكانها تحسين أدائهم بإحضار مسؤولين والنقاش معهم عبر الهاتف. ومن ضمن المبادرات الناجحة في هذا المجال ما حدث في غانا من خلال تنظيم ندوات وكورسات تدريب في مجال تعبئة وتغليف منتج الحليب وفي إدارة الدواجن ونشر تقنيات وخدمات إستشارية من طرف شركات متخصصة.

وفي عام 2006 أذاعت الصين حصة إذاعية بالشراكة مع مكتب العمل الدولي و وزارة العمل و الضمان الاجتماعي بعنوان "مستقبلي ليس مجرد حلم" والهدف منه ترقية إنشاء مؤسسات ، وخصصت خطا هاتفيا للإجابة على تساؤلات أصحاب المؤسسات وتغيير آرائهم وسلوكاتهم، واستقطب هذا البرنامج أزيد من 11 مليون متابع.[1]

لكن ما يعاب على هذه الآلية هو محدودية المقاولين غير الرسميين المشاركين في الحوا ر كما أنه مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي يجب إعادة النظر في هذه الوسيلة الإتصالية .

III. تطوير آليات التدريب والتكوين غير الرسمي من خلال التدخل الحكومي

يعتبر التدريب و التمهين من المجالات الواعدة في الاندماج في الاقتصاد الرسمي، فمن خلال جمع أساليب متنوعة من الممارسات النموذجية في مجال التكوين غير الرسم ي و يمكن أن تثبت هذه الآلية نجاعتها. وبدأ الاهتمام بإضفاء الطابع الرسمي التكوين غير الرسمي في الدول النامية منذ منتصف التسعينات من خلال عديد البرامج التي سهلت عملية التحول إلى الاقتصاد الرسمي، وذلك بربط مؤسسات التكوين الرسمية بأنظمة التكوين غير الرسمية وتنمية المهارات فيها.

1. إضفاء الطابع الرسمي على التكوين غير الرسمي

توجد ممارسات في (ق.غ.ر) تنطوي على معارف جوهرية يمكن الاستفادة منها في الاقتصاد الرسمي بكل قطاعاته مثل قطاع التداوي بالأعشاب، بحيث يشكل الطب التقليدي سوق عمل ثقافي تتلاقى فيه قوى الطلب على

[1]DE GOBBI Maria Sabrina: Op.cit., p.6

الأدوية الطبيعية التقليدية وقوى العرض ممثلة بالمعارف الموجودة لدى أصحاب المهنة[1] و يمكن لهذا الطب المحلي أن يساهم بدرجة كبيرة في دعم أنشطة البحث لأغراض التنمية بخصوص الطب ويمكن أن يخفض من فاتورة إستيراد الدواء للحكومات كما يمكن أن تزود هذه المهارت ببراءات اختراع ما يزيد في إيرادات الدولة.

2. تنمية المهارات في الاقتصاد الرسمي

تطور المهارت في الاقتصاد غير الرسمي من خلال التدريب الذاتي والتلمذة الصناعية غير الرسمية؛ ويعد نظام التلمذة الصناعية التقليدية الطريقة المفضلة لاكتساب المهارات لأي شخص لأنه "مدمج في العادات الشعائرية والمحلية بحيث يشمل الملاحظة والخبرة العملية داخل المجتمع المحلي الذي يستهدفه،[2] ففي غانا مثلا تأتي 80% إلى 90% من المهارات الأساسية من التكوين غير الرسمي مقابل 5% إلى 10% من التكوين يأتي من المؤسسات العامة[3]. لكن على الرغم من أهمية هذا النوع من التدريب إلا أنه يتعارض مع الأدوات المستعملة فيه إذ يفتقر إلى التكنولوجيا، وفي سنة 2008 قام مكتب العمل الدولي في دولة "تانزانيا" بالعمل على صقل مهارات المتدربين غير الرسميين من خلال تقديم تكوينات رسمية خاصة بالتكنولوجيات الحديثة وتوسيع المدارك في الجانب النظري للمهنة.[4]

ومن جهة ثانية تعليم المهارات الفنية والسلوكية والتنظيمية غير المتوفرة في أنظمة التعليم الرسمي [5] وتقديم شهادات نظير المؤهلات المكتسبة في الاقتصاد غير الرسمي من طرف ما يطلق عليهم "بشيوخ الحرفة" مثل ماقامت به غانا في مجال استعمال النظام الوطني للمؤهلات CNQ (National Qalifications Framework) وفي دول أخرى كالبينين والسنيغال تفتح مدارس التكوين المتخصصة لهؤلاء الشيوخ والممتهنين بعد ساعات العمل الرسمية[6].

ويمكن القول أن تنمية مهارات القوى العاملة في الاقتصاد غير الرسمي سيزيد من الإنتاجية والإيرادات ويُهيئ مناخا للاستثمار يكون أنسب للمؤسسات في القطاع، وبالتالي يساهم بدرجة أكبر في الحدّ من الفقر و زيادة إمكانية

[1] لجنة العمل والشؤون الاجتماعية الاتحاد الإفريقي 2009، **تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في إفريقيا** "مرجع سابق، ص. 20.

[2] نفس المرجع، ص.20.

[3] RICHRY k.Johanson,ARVIL V.Adams :**Developpement des Qualifications des Professionnelles en Afrique Subsaharienne**, Washington, Bank Mondiale,2004,p.149.

[4] DE GOBBI Maria Sabrina: Op.cit., p.7

[5] لجنة العمل والشؤون الاجتماعية الاتحاد الإفريقي 2009، مرجع سابق ، ص. 21.

[6] RICHRY k.Johanson,ARVIL V.Adams :Op.cit., p.163.

توسيع فرص الوصول إلى خدمات الحماية الاجتماعية مع إتاحة تحسين رفاهية العمال غير الرسميين وإضفاء الطابع الرسمي على القطاع[1].

IV. آلية خفض التنظيمات الإدارية

يعد خفض العوائق الإدارية من الآليات الرئيسية التي تقود إلى الاندماج، وتتمثل جملة الممارسات الهادفة لتخفيف العوائق الإدارية في: إنشاء مشاريع تقييم أثر القوانين على عملية الاندماج و خلق ثقافة على مستوى أجهزة الدولة منفتحة على المؤسسات وتحسين الخدمة و تبسيط الإجراءات الإدارية للمؤسسات والعمل بالتخطيط التشاركي و شرحها فيما يلي:[2]

1. **إنشاء مشاريع تقييم أثر القوانين على عملية الاندماج:** فإنشاء برامج إصلاح تأخذ بعين الاعتبار العبء الذي يمثله القانون على الوحدات غير الرسمية وذلك بالاستعانة باستجوابات لها علاقة بأهم العوامل التي تمنعهم من الاندماج وهنا يجب التركيز على القطاعات التي لديها القدرة على توليد الوظائف وخلق النمو.
2. **خلق ثقافة على مستوى أجهزة الدولة منفتحة على المؤسسات وتحسين الخدمة:** يمكن وضع تدابير على مستوى أجهزة الدولة لخلق ثقافة منفتحة على المؤسسات وتحسين الخدمة من دون زيادة أجهزة إدارية مثل التشجيع على وضع ميثاق للخدمة العامة في مختلف الهيئات المركزية للدولة وتعميم إنشاء نظام الشباك الوحيد.
3. **تبسيط الإجراءات الإدارية للمؤسسات :** وذلك بتقليص الوثائق الإدارية إلى أقل قدر ممكن مع الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة وتقديم إعفاءات للمؤسسات الصغيرة أو تقديم عتبات للإعفاء أكثر ملائمة لتطبيق الأنظمة القانونية ويدخل في هذا الإطار:

أ- **تجنب تطبيق ضرائب بأثر رجعي:** وذلك بالنسبة للمؤسسات التي ستدخل في الاقتصاد الرسمي، ما يحفز الوحدات غير الرسمية على الاندماج.

ب- **تبسيط الإدارة الضريبية:** غالبا ما تكون المعاملات في الإدارات الضريبية معقدة ومكلفة أكثر من نسبة الضريبة المفروضة على المكلفين نفسها. مما يفرض ضريبة موحدة بالنسبة للمؤسسات المضغرة بهدف خفض عدد مرات الدفع لدى إدارة الضرائب، كما يمكن إعتماد آليات مختلفة للدفع الضريبي سواء كان ذلك دفعة واحدة أو على دفعات شهرية.

[1] لجنة العمل والشؤون الاجتماعية الاتحاد الإفريقي 2009، مرجع سابق، ص.14.

[2] OCDE(2008) :**Elimination des obstacles à l'intégration dans l'économie formelle »,** Op.cit.,pp.92-95.

ج- **التوعية بشأن الفوائد المترتبة من دفع الضرائب:** والمزايا التي بإمكان المؤسسات أن تستفيد منها في المقابل مثل خدمات البنية التحتية لأن الواقع حسب OCDE بيّن أن المؤسسات تحترم أكثر التزاماتها الضريبية عندما يتوفر لديها ذلك الوعي بشأن الاستعمالات المتعددة لها والمنافع المترتبة عنها.

هـ-**عقلنة أنظمة التسجيل ورخص استغلال النشاط بالنسبة للمؤسسات :** من خلال خفض عدد إجراءات التسجيل واختصارها في عملية إدارية بسيطة واستعمال الإعلام الآلي عند الحاجة وفصل الوظائف المتعلقة بتحصيل الإيرادات الناجمة من عمليات التسجيل استخراج التراخيص عن الإدارات المركزية المخصصة لهذا الشأن والتي غالبا ما يكون الضغط كبيرا عليها.

و- **إلغاء إجبارية الحصول على تراخيص الاستغلال لأكبر عدد ممكن من المؤسسات:** أي التحديد الدقيق للمؤسسات التي يستلزم طبيعة نشاطها فقط الحصول على التراخيص وفي هذا الإطار يمكن لاندماج جمعيات الأعمال ومجموعات المنتجين أن يسهل من عملية الحصول على التراخيص ، فما يصعب قيامه مع مؤسسة يمكن أن يتحقق عن طريق إتحاد مؤسسات أو الجمعيات و تقليص حقوق التسجيل و رسوم الالتزامات القانونية إلى حدود المعقول.

ز-**تطوير قوانين العمل:** بحيث تحمي الحقوق الأساسية وتمنح بعض من المرونة في عقود التوظيف.

4. **العمل بالتخطيط التشاركي :** يساعد العمل بالتخطيط التشاركي على الحد من العوائق التي تحد من اندماج الوحدات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي، و يقوم مفهوم المشاركة على أساس الحد من الفوارق الطبقية والإقليمية على حد سواء "ويعني التخطيط التشاركي إسهام الفئات المختلفة أو ممثل وها و بمواقف فردية أو جماعية في صنع القرارات ، كما تعني مشاركة ومساهمة قطاع عريض من السكان وخصوصا الأقل حظا أو "المجموعات المستهدفة" في اختيار وإعداد وتنفيذ ومتابعة سياسات وبرامج مشاريع التنمية" [1]، وترتكز المشاركة على مبدأ قدرة المتعاملين في (ق.غ.ر) في التأثير على عملية صنع القرار وتوجيه ها وصياغتها بما يخدم حاجاتهم ومصالحهم وبالتالي التحسين من أوضاعهم من خلال جملة من الفرص وهي:[2]

أ -التجمع في هيئات تعمل على تسهيل وتيسير المشاركة في عملية صنع القرار وبما يخدم حاجاتها و رغباتها مثل: المنظمات النسائية والشبابية، جمعيات التجار و الحرفيين، النقابات المهنية.

[1] عثمان محمد غني، **التخطيط أسس ومبادئ عامة**، مرجع سابق، ص. 134.

[2] مرجع سابق، ص. 135.

ب -إيجاد نظام لا مركزي لصنع القرار و توفير الموارد اللازمة له على المستوى التخطيطي المحلي، مع إرتباطه بوجود هيئات وقيادات شعبية واعية ومؤهلة تعمل على ضمان استخدام أمثل وكفء للموارد المحلية.

ت -تعزيز وتعميق الاعتماد على النفس مما يزيد من وعي الأفراد والمؤسسات بقدراتهم و يدفعهم للمزيد من المبادرات لاستخدام الموارد المحلية بشكل أمثل لخدمة مصالحهم (تشجيع الأفراد على القيام بمشاريع تنموية صغيرة).

ث -ضرورة التنسيق الرأسي الفاعل بين مؤسسات وهيئات التخطيط المحلي والإقليمي والوطني وإيجاد توافق حول المصالح المتعارضة التي يمكن أن تحدث بين هذه المستويات ومن جانب الدولة.

الفرع الثالث: آليات الاندماج على المستوى الكلي

يقع على عاتق الدولة مسؤولية كبيرة لضمان اندماج سليم وفعال وذلك من ناحية تحسين مناخ الاستثمار و تحسين مناطق مزاولة النشاط غير الرسمي .

I. تحسين مناخ الاستثمار للمؤسسات

يؤدي من ناحية المبدأ تحسين مناخ الأعمال بالمؤسسات غير الرسمية إلى التوجه نحو الاقتصاد الرسمي وفي هذا الإطار تعتبر مبادرة البنك الدولي المتعلقة بإصدار تقارير سنوية حول مناخ الأعمال (Doing business) من بين المؤشرات المهمة الدالة على أن الدول التي تمتاز بمؤشرات مناخ الأعمال المرتفع هي نفسها الدول التي تضم اقتصاد غير رسمي ضئيل.

وينصرف تحسين أو تغيير مناخ الأعمال إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تمارس فيه الأعمال، وتأثير تلك الأوضاع سلبا أو إيجابا على فرص نجاحها وبالتالي حركة و اتجاهات الأعمال. فخلق بيئة أعمال ممكِّنة يساهم في تشجيع المقاولات غير الرسمية للدخول للاقتصاد الرسمي وتوسيع أعمالهم وبالتالي تحسين حياتهم بصفتهم أفراد وأصحاب أعمال حرة ويشمل تحسين مناخ الأعمال بالإضافة إلى إزالة العوائق الإدارية ما يلي:[1]

1. تهيئة البنى التحتية الأساسية وتحسين شروط الحصول على الموارد ، فقد ساهم بناء الطرق في زيادة معدلات التحاق الأطفال بالمدارس وصلت في بعض الدول من 28% إلى68% .

[1] الأسرج حسين عبد المطلب:**الحقوق الإقتصادية والتنمية في الوطن العربي**، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي،2007، العدد90، ص ص.17-22.

2. وضوح السياسات التنموية وإتاحة المعلومات يمكن أن يرفع من الاستثمارات الجديدة بنسبة تزيد عن30%.

3. احتمال قيام المؤسسات المعرضة للمنافسة القوية –بسبب مناخ الاستثمار المحفز–بالابتكار بنسبة لا تقل عن 50% من احتمال قيام المؤسسات التي لم تتعرض لضغوط المنافسة.

ويمكن القول أن انتشار المناخ المناسب لهذه الأعمال يتوقف على ثلاث نقاط أساسية هي: تهيئة مناخ قائم على سياسة السوق وعلى هيكل تنظيمي قانوني موحد للجميع؛ وتوافر ثقافة المبادرة و برامج تنميتها وتطويرها؛ توفير دعم الحكومات وبرامج المساعدات لمواجهة مخاطر رأس المال في المشروعات الجديدة الصغيرة[1].

II. تحسين مناطق مزاولة النشاط غير الرسمي

في إطار عملية تحسين مناطق مزاولة النشاط للوحدات غير الرسمية تلقى مبادرات حكومية كإنشاء تعاونيات البناء وجمعيات تحسين الأحياء وتوفير حق التملك لمن يعيشون في تجمعات غير قانونية، أهمية كبيرة في التنمية الحضرية ويتسنى ذلك من خلال توجيه تدخل الحكومات وذلك من خلال :[2]

– توفير إقامة قانونية لمن يعيشون في تجمعات غير قانونية مع حقوق ملكية مضمونة وخدمات أساسية تقدمها السلطات العامة.

– ضمان توفير الأراضي و الموارد الأخرى التي يحتاجها الناس لبناء مساكنهم أو تحسينها.

–إقامة مكاتب في الأحياء لتقديم المشورة والمعونة التقنية حول طرق بناء المساكن على نحو أفضل وبكلفة أقل وحول كيفية تحسين الصحة والنظافة.

–تغيير أنظمة تمويل الإسكان لتوفير قروض زهيدة لذوي الدخل المنخفض والمجموعات المحلية.

– تأمين الحكومة لأراضي قانونية قليلة التكلفة لمعالجة المضاربة في الأراضي وتأمين بدائل قانونية أرخص ذات خدمات أفضل وموقع أحسن من الأرض غير القانونية.

ومن خلال هذه الآلية يمكن للدولة أو السلطات المحلية ، التعرف على حدود نمو المدينة وطاقة احتمال رُظُمها انطلاقا من توفر المعلومات عن الملكيات والأراضي في حدودها ، والاستعانة بمؤشرات خاصة كمؤشر المدينة المركب*.

---

[1] سوليفان جون." **دعم ومساندة المبادرين في الدول النامية** "، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة [على الخط. . 2005، العدد 14. متاح على: < http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/art1411.pdf> (أطلع عليه في 02 مارس 2017 على13:45.)، ص ص. 59-60.

[2] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (1987) : مستقبلنا المشترك، مرجع سابق، ص،ص. 216-215.

على الرغم من إجماع معظم الأدبيات على أن تحسين مناخ الأعمال، يحفز الوحدات غير الرسمية على الاندماج إلا أنه حسب منظمة OCDE فإنه توجد حالات على الرغم من التحسن المستمر لمناخ الأعمال يستمر الاقتصاد غير الرسمي في التوسع. وترى الباحثة إمكانية حدوث ذلك ويرجع السبب في اعتقاد ها إلى العامل الاجتماعي الثقافي وما تفرضه قوة الأعراف و التقاليد الموجودة داخل شبكات الاقتصاد غير الرسمي.

III. تسهيل انشاء الجمعيات و التنظيمات المهنية

يمكن أن تدعم المشاركة الإيجابية لأصحاب الاقتصاد غير الرسمي لاندماجهم في الاقتصاد الرسمي من خلال تسهيل إنشاء منظمات مهنية و تقوية هياكل الشبكات الفاعلة في الاقتصاد غير الرسمي وتوفير اتفاقيات تحمي المنظمات غير الرسمية.

1. تسهيل إنشاء منظمات مهنية

من المهم للدولة أن تسمح بتسهيل إنشاء منظمات مهنية عاملة في الاقتصاد غير الرسمي وإنشاء تعاونيات واتحادات شبابية ونسائية وتعزيز الحوار الاجتماعي الشامل لجميع أصحاب المصلحة في الاقتصاد غير الرسمي في عمليات صياغة السياسات والمعايير على كافة مستويات صُنع القرار المحلية والوطنية والإقليمية والقارية. ونشير هنا إلى أن النقابات العمالية تبذل جهودا لتنظيم العمال غير الرسميين غير أنه يتعين أولا الاعتراف بهؤلاء العمال غير الرسميين كمجموعات مهنية لها احتياجاتها ومصالحها الخاصة[1].

2. تقوية هياكل الشبكات الفاعلة في الاقتصاد غير الرسمي

يرتكز النهج الهادف إلى تعزيز العمال غير الرسميين ومشاركتهم الفعلية في عمليات وضع سياسات وصُنع القرارات على تقوية مختلف أنماط الاتحادات وهياكل الشبكة المهنية القائمة للأطراف الفاعلة غير الرسمية. ويمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم شبكة الفاعلين في الاقتصاد غير الرسمي على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية كما هو الحال بالنسبة لستة بلدان من أمريكا الوسطى عن طريق إنشاء موقعها

---

* يتألف مؤشر المدينة المركب من خمس عناصر هي: البنية التحتية المتمثلة في شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والهاتف و معالجة المياه والمخلفات الصلبة، والعمر المتوقع عند الولادة ووفيات الأطفال، ومستوى المعرفة ونسب الإلتحاق بمراحل التعليم، وناتج المدينة.

[1] MALDONADO Carlos, BADIANE Cheikh, MIELOT Anne-Lise :**Méthodes et Instrument D'Appuis au Secteur Informel En Afrique Francophone**. Op, Cit. PP.63-65.

الالكتروني (http://www.sipromicro.com) الذي تتمثل أهدافه في تقوية جمعيات المؤسسات الصغيرة غير الرسمية وتحسين وصولها إلى المعلومات وتعميم النُهُج المبتكرة لديها و تحسين أداءها[1].

3. توفير اتفاقيات تحمي المنظمات غير الرسمية

توفر اتفاقية تنظيم العمال الريفيين لمنظمة العمل الدولية 1975(رقم141) واتفاقية العمل المنزلي 1996(رقم 177) خطوطا إرشادية للمساعدة في إنشاء وتعزيز اتحادات مهنية للعمال غير الرسميين [2]. مثل منظمة ستريت نت (StreetNet) وهو تحالف دولي للبائعين المتجولين في الشوارع و منظمة هاوم نت (HomeNet) وهو تحالف دولي للعمال المنزليين، واتحاد النساء العاملات لحسابهن الخاص(SEWA) والتحالف الوطني للبائعين في الشوارع بالهند (Street Vendores) ومن خلال هذه الاتفاقيات والتي ولدت مثل هذه التنظيمات أن تخلق نوع من المصلحة و التعاون مع منظمات رسمية أخرى ويجب أن لا تُعاق المنظمات المهنية غير الرسمية الموجودة بمختلف القيود المتصلة بالإطار التشريعي والتنظيمي ودعم قدراتها الفنية المحدودة و أوجه قصورها المالية وتقوية ضعف هياكل إدارتها وتوفير الموارد البشرية المؤهلة لتمثيل مصالح عمال الاقتصاد غير الرسمي تمثيلا ملائما.

IV. تعزيز آليات الرقابة

تسمح الرقابة بالتأكد من إلتزام المؤسسات بتطبيق القوانين على إختلاف مجالات، تطبيقها سواء قوانين العمل أو الحماية الاجتماعية أو قوانين السوق وتعزيز آلية الرقابة يكون من خلال:

1. إحداث هيكل مختص لعملية الاندماج في الاقتصاد الرسمي ، إذ أن هناك من يقترح إحداث هيكل مختص كحل من الحلول للاندماج في الاقتصاد الؤسمي، مهمته الأساسية العمل على ضم مؤسسات الاقتصاد غير الرسمي ضمن نسيج الاقتصاد الرسمي، ففي تونس مثلا توجد الوكالة الوطنية للإدماج الاقتصادي: مهمة الوكالة الأساسية:[3]
2. دراسة الاقتصاد غير الرسمي وفهم آلياته.
3. إعادة النظر في نظام الملكية العقارية، وتوحيد مقاييسها وتسهيل إجراءات التسجيل.
4. تحيين السجل العقاري ورقمنته.
5. تفهم حاجيات العاملين في الاقتصاد غير الرسمي.

---

[1] BIT: **Travail décent et économie informelle**, Op.,Cit. p. 71

[2] لمزيد من الإطلاع أنظر المواقع التالي: www. Streenet.org,/ www. Homenet.org/ www.sewa.org/

[3] www.inclusivities.org :**La Gestion des Conflits Entre Les Travailleurs de L'économie Informelle et Les Autorités**, consulté le(26/08/2016 à 23 :30).

و قد يواجه واضعوا السياسة نوعين من المقاومة من جهة المتعاملين في الاقتصاد غير الرسمي كطرف والإدارة العامة التي توكل إليها مهمة تنفيذ ومتابعة استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي من جهة ثانية، ويمكن التخفيف من أثر هذه المقاومة إذا وضعت الاستراتيجيات ضمن مناخ سليم.

ويمكن كخلاصة القول أنه أمام مختلف هذه الآليات سواء كانت تخص القطاع الخاص أو العام أو آليات مشتركة بينهما أو آليات تتخذ على المستوى الكلي للدولة، يمكن الوصول إلى تلك التوليفة من السياسات أو الاستراتيجيات التي تساهم في الانتقال التدريجي للوحدات الاقتصادية غير الرسمية للاستفادة من طاقاتها وتجميع كل الثروة و الموارد في اقتصاد رسمي واحد، هذا مع ضرورة الإشارة إلى أن بعض الآليات يسهم في تحسين معيشة العاملين في الاقتصاد غير الرسمي والبعض الآخر يضمن الانتقال التدريجي للاقتصاد الرسمي وفي ظل هذا الانتقال التدريجي تستعمل أدواة من قبل الوحدات غير الرسمية لاتخاذ القرار المناسب.

المبحث الثاني : حقوق الملكية الرسمية كآلية للاندماج في الاقتصاد الرسمي

أشادت معظم المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية ومكتب العمل الدولي و البنك الدولي ومركز المشروعات الدولية الخاصة ، إلى جانب الكثير من الاقتصاديين المتخصصين أمثال: دي سوتو، ودانيال كوفمان وفريديريك شنايدر بأهمية الدور الذي تلعبه حقوق الملكية للإدماج في الاقتصاد الرسمي وتحقيق التنمية. وسيتناول هذا المبحث مزايا حقوق الملكية الرسمية كآلية للاندماج في الاقتصاد الرسمي بعد التطرق لمفهوم حق الملكية ونظريتها واستراتيجية ترسيم الملكية، ثم علاقة حقوق الملكية بالنمو الاقتصادي والفساد.

المطلب الأول: مزايا حقوق الملكية الرسمية كآلية للاندماج في الاقتصاد الرسمي

تلعب حقوق الملكية دورا جوهريا في عملية التنمية ككل وفي تحسين مستوى رفاهية أصحابها بشكل خاص وسنبرز هذه الأهمية من خلال التعرض لمفهوم الملكية ثم لمزاياها وما تضيفه لملاكها.

الفرع الأول: مفهوم حقوق الملكية الرسمية

حقوق الملكية عموما قديمة قدم الإنسان و فقد عرفها منذ بدء حياته ورعاها بالتطوير عبر السنوات، إلا أنها برزت في أعقاب الثورة الصناعية، ثم تبلورت بصورة واضحة في العقود الأخيرة حتى أصبحت أبرز ميزات هذا العصر. ولأن الإنسان بطبيعته مفطور على حب التملك، فهو بذلك يبذل جهده فيما يمتلكه لتحسين سبل عيشه وتحقيق رفاهيته، وعلى هذا الأساس اعتبرت الملكية منذ القدم حافزا للتطور و التنمية ومتى أصبحت في شكلها المادي باتت محلا للتداول ويعود مردودها على الجميع، لأجل ذلك سارعت الدول إلى إقامة أنظمة للملكية من

خلال سن تشريعات تحمي أصحابها وخاصة المبدعين منهم فشكلت بذلك حافزا لتشجعيهم. وإذا علمنا أن معدلات نمو الدول يزداد بزيادة الناتج المحلي الإجمالي لها ظهر البعد الاقتصادي للملكية مشكلا في الابتكارات التي غالبا ما تولد لدى المؤسسات المصغرة كعامل أساسي في تحقيق النمو وزيادة الإنتاج عن طريق منتجات وأساليب تصنيع جديدة.

I. تعريف الملكية

جاءت كلمة ملكية (Property) من الكلمة اللاتينية (Proprius) والتي تعني حق المالك " one's own"، أي حقوق الإنسان فيما يتعلق بثمرة فكره . وهي " تدرك بالفكر لأنها نتاج ذهني خالص، وحق الشخص عليها هو حق على نتاج ذهنه وثمرة فكره أيا كان المظهر الذي يتخذه هذا النتاج أو تلك الثمرة"[1].

كما تعرف الملكية بأنها الفرع من القانون الذي يتناول حقوق التملك على الأشياء غير المادية، وتعتبر الملكية الفكرية بصفة أساسية آلية من آليات التجارة والصناعة وتعمل كوسيلة لتحقيق التقدم الاقتصادي من خلال حماية الابتكارات الذهنية الجديدة.[2]

وتعطي الملكية لصاحبها حقا مزدوجا، معنويا يتمثل في الاعتراف له بالأبوة على تلك الفكرة وحقا ماليا في الاعتراف له في استثمار تلك الأفكار استثمارا مشروعا[3].

وعرف المشرع الجزائري الملكية في المادة 674 من القانون المدني الجزائري بما يلي " :الملكية هي حق التمتع و التصرف في الأشياء بشرط أن لا يستعمل استعمالا تحرمه القوانين و الأنظمة"[4].

وأنصب معنى الملكية في بادئ الأمر على الملكية في مجال العلوم التطبيقية أو ما اتفق عليها اصطلاحا بالملكية الصناعية، ولضيق معنى كلمة الحقوق الصناعية تم الاستعاضة عن مصطلح الملكية الصناعية بمصطلح ملكية فكرية، ولم تعد الفكرة الحديثة للملكية تقتصر على الامتيازات المادية واتسعت لتشمل أشكالا أخرى معنوية

---

[1] الرحاحلة محمد سعد ، الخالدي إيناس: **مقدمات في الملكية الفكرية**، الطبعة الأولى، عمان، دار حامد للنشر و التوزيع، 2012، ص18.

[2] المرجع السابق، ص19.

[3] صلاح زين الدين: **المدخل إلى الملكية الفكرية** (نشأتها ومفهومها ونطاقها وأهميتها وتكييفها وتنظيمها وحمايتها) ، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004. ص27.

[4] صايغي عبد العزيز: **القانون المدني**، منشورات نوميديا، 2011، ص.170.

كحقوق التاجر على اسمه التجاري مثلا كما أن كل من حقوق الملكية والحقوق الفكرية يقومان على أساس واحد هو العمل.[1]

II. مفهوم حق الملكية

يعتبر حق الملكية من أهم الحقوق العينية التي يكتسبها الشخص، ويمنح صاحبه سلطات واسعة على الشيء المملوك وفي هذا الشأن يقول عبد الرزاق السنهوري: " حق الملكية هو أوسع الحقوق العينية نطاقا، بل هو جماع هذه الحقوق العينية وعنه تتفرع جميعا، فمَن كان له حق الملكية على شيء كان له حق استعماله و حق استغلاله و حق التصرف فيه، و بذلك يستجمع كل السلطات التي يعطيها القانون للشخص على الشيء"[2].

ويمكن القول أنه كل ما ينتج عن العقل من أفكار أو ثمار يشكل حقل من حقوق الملكية وعليه فنطاق حقوق الملكية واسع جدا ، إذ يدخل فيه براءات الاختراع، النماذج الصناعية، الرسوم الصناعية، العلامات التجارية، الأسماء التجارية، العناوين التجارية والتأليف في صوره المتعددة.

وبالرغم من تعدد التعاريف بشأن حق الملكية إلا أنها جميعا تشترك في اعتبار حق الملكية حقا بمقتضاه يوضع الشيء تحت إرادة وتصرف شخص يكون له دون غيره حق الانتفاع والتمتع والتصرف بأصل مادي أو معنوي بكل الوسائل التي يسمح بها القانون، وهذا يقودنا إلى تلك الحقوق التي يتصرف فيها خارج دائرة القانون.

III. الملكية الرسمية

تشكل الملكية الرسمية المعنى الاقتصادي لأي أصل، فأي أصل لم تحدد جوانبه الاقتصادية والاجتماعية في نظام رسمي للملكية يصعب تحركه في السوق.

بالرجوع إلى تعريف الملكية الفكرية والتي تعتبر بمثابة اعتراف رسمي على جميع الأصعدة بأن مخرجات فكرة ما على قدر من الحداثة تستحق معها منع الآخرين من استخدامها بدون تصريح مسبق من صاحبها ، وعن طريق ترخيصها القانوني يحصل على عائد مادي ومعنوي. و تراكم هذه الملكيات يخلق لدى البلد ميزة نسبية في مجال معين ومقدرة تنافسية ، إذ بحماية هذه الملكيات الرسمية والقانونية وبحفظ الحقوق المتعلقة بها، تتحقق الميزة

[1] الرحاحلة محمد سعد ، خالدي ايناس: مرجع سابق، ص 49.

[2] السنهوري عبد الرزاق –**الوسيط في شرح القانون المدني الجديد**– دار النهضة العربية –بيروت لبنان (د–ر) (د–ت) ج 8 ص.479

والقيمة المضافة لقدرات المجتمع بما فيه مؤسساته المنتجة [1] من خلال تراكم الثروة، وهنا تجب الإشارة إلى ضرورة التفريق بين تراكم رأس المال وتراكم الثروة وفي هذا السياق نشير إلى أن المفكر "مالك بن النبي" كان رائدا في ضبط مصطلحي رأس المال والثروة اقتصاديا في نصوصه المعالجة عند كتابته لقضايا مشروعه الإسلامي للاقتصاد، فقد أشار إلى أن هناك خلط بين شيئين متمايزين تمام التمايز فالثروة مطبوعة بطابع مكاسب الشخص غير المتحركة وهي عبارة عن كم راكد وماكث في محليته ، أما رأس المال فهو قوة مالية تدخل في بناء الصناعات وتمويلها، أو في تجارة التصدير، "فالدرهم الذي يتحرك، وينتقل، ويدخل ويخرج عبر الحدود يسمى رأسمال، والمليار من الدراهم المستقر الساكن هو ثروة ذات محيط ضيق"[2].

ويقول "ويليام كريغ ستوبليبين"(William Craig Stubblebine) في كتابه عن "حقوق الملكية و المؤسسات" أن كل فرد يبحث عن تلك التغييرات في حقوق الملكية والتي يؤمن بأنها ستحسن له رفاهيته ، وخلال تلك التغييرات سيحث الآخرين على اختيار الملكيات التي تحقق له أكبر رضى ممكن [3]من خلال بحثه المتواصل عن تحسين رفاهيته من خلال حقوق الملكية سيحث أشخاص آخرين للبحث عن الملكيات التي يرون فيها تحقيق رفاهيتهم وبالتالي تعم الرفاهية في المجتمع وعليه "فالملكية تؤدي دورا محوريا في اقتصاد السوق، وجودتها تصنع الفارق الحقيقي في توليد القيمة المستديم"[4].

تجدر الإشارة إلى أنه ينبغي عدم الخلط بين الملكية الرسمية من جهة ونظم الجرد من جهة ثانية وهنا يفرق "دي سوتو" بينهما بالقول أن نظام الجرد يسمح بخلق شبكة يستطيع الأفراد من خلالها تجميع أصولهم في توافيق ومجموعات أكثر قيمة [5] ويوفر نظام الملكية الرسمي قاعدة بيانات لقرارات الاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم وتقدير الضرائب والتخطيط البيئي[6].

---

[1] الرحاحلة محمد سعد ، مرجع سابق، ص48.

[2] جلوب الفرحان محمد: **الخطاب النهضوي في فكر مالك بن نبي**، بن مرابط للنشر،2014، ص ص.213-215.

[3] STUBBLEBINE William Craig,**''On Property Rights and Institutions;"In The Economics of Legal Relationships**, ed.Henry Manne. Paul West Publishing,1972, p. 15.

[4] رولف كارلسون: **الملكية وتوليد القيمة"التوجه الاستراتيجي للشركات في الإقتصاد الجديد** " ترجمة:نور الدين شيخ عبيد،العبيكان، الطبعة الأولى، 2002، ص.1.

[5] هرناندو دي سوتو، **الدرب الآخر** ، مرجع سابق، ص.61.

[6] هرناندو دي سوتو، **سر رأس المال**، مرجع سابق، ص. 195.

IV. نظرية حقوق الملكية

إن الهدف من نظرية حقوق الملكية هو فهم عمل مختلف المنظمات استنادا إلى مفهوم حقوق الملكية وتوضيح فعاليتها النسبية، وتجد هذه النظرية أصولها أساسا في أعمال كل من" ألشيان " " Alchian " " ديمستز " " " Demsetz"فيريبوتن" Furubotn " " و" بيجوفيتش " Pejovic " " إن مفهوم حقوق الملكية قد عرف من قبل " Pejovich "وفقا لما يلي: " حقوق الملكية ليست علاقات بين الأفراد والأشياء ولكن علاقات مقننة بين الأفراد في علاقتهم باستعمال الأشياء "[1]، بمعنى علاقات الأفراد فيما بينهم فيما يتعلق باستعمالهم الأصول في إطار مقنن.

ونظرية حقوق الملكية تتولى بالدراسة التقليل من انعكاسات حقوق الملكية على تخصيص الموارد، وفي حالتنا المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية المسير هو أصلا المالك ونحن لا ندرس هذا المشكل من داخل المنظمة لكن ندرس التأثير من زاوية كلية وتتجلى هنا مسألة الحقوق، وتتجلى مسألة تنظيم حقوق الملكية وأهميتها في كونها تقود إلى: تشجيع المنافسة المشروعة وبالتالي منع المنافسة غير المشروعة و منع كل أنواع الغش ومحاربة التقليد والتزوير وتشجيع الإبداع والابتكار.

إن التفاوت في تنظيم حقوق الملكية أدى إلى تقسيمها إلى مجموعات متفاوتة بين متقدمة ومتخلفة فيما يتعلق بمدى تملكها لتلك الحقوق، وبالتالي نجد أن الأساس هو تملك الموارد مهما كان نوعها وحسن تخصيص تلك الموارد، وهذا ما تضمنه حقوق الملكية الرسمية. مع افتراض وجود علاقة بين حقوق الملكية والاندماج في الاقتصاد الرسمي ومن خلال بعض المزايا المتأتية من عملية اندماج المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي والتي نذكر منها:

1. الاستفادة من خدمات البنية التحتية.
2. الاستفادة من التمويل البنكي.
3. الاستفادة من عناصر الانتاج الأرض، العمل، التكنولوجيا.

[1] بوخمخم عبد الفتاح: **نظريـــات الفكر الإداري تطور وتبـــاين أم تنوع و تكامل** ، المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة (15-17ديسمبر 2012) جامعة الجنان طرابلس- لبنان،2012.ص.20.

4. حقوق ملكية محمية.

5. الاستفادة من الحماية القانونية.

6. توسع النشاط من خلال ابرام العقود والتسويق والاشهار والدخول إلى أسواق جديدة.

7. التأمين و الضمان الاجتماعي.

8. الاستفادة من تدابير المرافقة والامتيازات التمويلية والجبائية.

V. أهمية وجود نظام حماية حقوق الملكية

إن الهدف من وجود نظام لحماية حقوق الملكية هو في المحصلة تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع من خلال تطوير وإدارة القوانين والمعاهدات الخاصة بها والتي تؤدي إلى تشجيع الإبداع [1] وتتعدد أهمية وجود نظام حماية حقوق الملكية على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية و العلمية.

1. على المستوى الاقتصادي وبالتالي الرفاهية

تشكل حقوق الملكية الفكرية الدراية العلمية بالانتاج والتوزيع والتسويق فهي حجر الزاوية في التطوير والتغيير و التحديث المستمر في المجتمعات و بالتالي تحقيق الرفاهية[2] ومن الدراسات التي تناولت الآثار المحتملة لتقوية حقوق الملكية على الرفاهية دراسة "شيروند جروسمان"(Chirand Grossman) سنة 1988 بحيث يرى أن حقوق الملكية الفكرية تعظم الكفاءة على المستوى العالمي على الأقل بالنسبة للابتكارات الجوهرية، ويري كل من "بريمو و براجا" 1992(Primo et Braga) أن هناك حدا من التنمية يمكن بعد تجاوزه أن تولد حماية حقوق الملكية مكاسب تتعلق بالرفاهية [3]. ومن جهة غدت الحقوق الفكرية وبخاصة براءات الاختراع المقياس الذي يحدد ثراء الدول، لذلك أصبح مقدار الرصيد المعرفي هو الذي يحدد غناها. وبالتالي تنشيط حركة البحث ودفع عجلة التقدم من خلال تشجيع رأس المال على الاستثمار في المشاريع الصناعية والتجارية بما يدعو لمزيد من الانتاج والتحسين المستمر و تحقيق الأمن الاقتصادي[4].

---

[1] صلاح زين الدين، مرجع سابق، ص.57.

[2] صلاح زين الدين، مرجع سابق،ص.45.

[3] فريديريك م.شرر ترجمة علي أبو عمشة، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**، الطبعة الأولى، الرياض العبيكان،2002، ص.41.

[4] صلاح زين الدين،مرجع سابق، ص.49

2. على المستوى القانوني

تعتبر قوانين حقوق الملكية من أشد الوسائل أهمية لمحاربة الغش والقرصنة والمنافسة غير المشروعة وتعتبر من أحدث فروع العلوم القانونية. [1] وفي مجال الاتفاقيات والقوانين المتعلقة بالحقوق في مجال الملكية الصناعية والتجارية وكذا الهيئات التابعة لها عموما نذكر:اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية والتجارية 1883، اتفاقية التعاون الدولي بشأن براءات الإختراع 1970، المنظمة العالمية للملكية الفكرية(WIPO)1967، المجمع العربي للملكية الفكرية1987.

الفرع الثاني: أهمية حقوق الملكية الرسمية في الاندماج

إن التفاوت بين الدول في امتلاك الحقوق أدى إلى تقسيمها في مجال التقدم إلى مجموعات متفاوتة في مضمار التقدم، هذا التفاوت ترتب عليه تفاوت شديد في درجة الإنتاج وجودته وتفاوت شديد في مستوى الدخل الوطني ومستوى معيشة الأفراد، فالتقدم بعدما كان إلى عهد قريب مرتكزا على انتاج السلع والخدمات أصبح قائما على انتاج المعلومات الأمر الذي تطلب الاهتمام بحقوق الملكية بشكل أكبر وتقويتها و حمايتها لأنها تشكل أحد العوامل التي يمكن أن تمارس تأثيرا على الاستثمار الأجنبي المباشر و الابتكار ونقل التكنولوجيا . وسيتم التركيز على الملكيات العينية التقليدية في شق أول ثم على الملكيات الممثلة في الابتكارات ثم نسلط الضوء على مزايا نظم الملكية الناجحة.

I. أهمية تسجيل ونقل الملكية الرسمية في عملية الاندماج

إذا علمنا أن ثلاثة أرباع ثروة معظم البلدان تتشكل من أراضي ومباني [2] وأن مزاولة كل الأنشطة الاقتصادية والاستثمارات تتم في هذه المباني والعقارات ومن خلالها. وعليه فمما لا شك فيه أن إتاحة تيسير عملية تسجيل ونقل الملكية يحقق في الصميم المصلحة المرجوة من أصحاب هذه الأنشطة و زيادة الاستثمارات.

II. تحويل رأس المال غير المنتج إلى رأس مال منتج

تحدد الملكية الرسمية وتثبت الأصول في وضع يتيح إدراكها باعتبارها رأس مال منتج، إذ من خلال امتلاك أصحاب الأعمال والاستثمارات لصكوك ملكية رسمية يمكنهم الحصول على تمويل عقاري فضلا عن قدرتهم على

[1] صلاح زين الدين، مرجع سابق، ص.59

[2] البنك الدولي: **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ،2014**. متاح على الموقع: www.doingbusiness.org/2014 pdf اطلع عليه بتاريخ: 2016/02/16 على الساعة 10:30)، ص .24.

بدء مزاولة أنشطتهم. ولا عجب في أن تفضل البنوك الأراضي والمباني كضمانات للقروض قد تصل في بعض البلدان إلى 95% من القروض البنكية مضمونة بحيازة وامتلاك أراضي. إلا أن جزءا كبيرا من الممتلكات العقارية في البلدان النامية غير مدرج في سجلات الملكية الرسمية، ويشير "دي سوتو" إلى أن تقديراته عن الملكية غير المسجلة سنة 2000 بلغت 9.3 تريليون دولار فيما وصفه برأس المال غير المنتج وعليه فالملكية غير المسجلة تطيح بفرص التمويل التي تتسابق نحوها مؤسسات الأعمال إضافة إلى تبديد فرص التوسع الممكنة.

وفي إطار احترام الحقوق و تعميمها يرجح أن يدعم الشخص الذي يملك منزلا أو أرضا، مؤسسات الدولة ويحترم القانون وحقوق ملكية الآخرين أكثر مما يفعل شخص ليس لديه منزل أو ليس لديه أمل في امتلاك منزل أو أرض، وبالتالي عدم احترام مؤسسات الدولة وعدم تنفيذ القانون[1].

يمكن اعتبار أن الحل الذي يحقق ازدهار وتطور المؤسسات الصغيرة هو في السير الجيد لنظام حقوق الملكية، فالمؤسسات في الاقتصاد الرسمي التي تتمتع بهذه الحقوق يمكن أن تدفع بالأصول لتحويلها إلى رؤوس أموال عاملة تستعمل للاستثمار[2].

III. تحديد خصائص الأصل و قيمته لإنتاج فائض القيمة

يسمح التمثيل الرسمي للملكية بتحديد الخصائص غير المرئية للأصل والتي لها إمكانية كامنة لإنتاج القيمة، وهي الخصائص ذات المعنى من الناحية الاجتماعية والاقتصادية مثل : استخدام ملكية منزل للحصول على قرض أو رهن عقاري، ومن الناحية الاجتماعية يمثل التمثيل الرسمي للملكية ضمان لمصالح الأطراف الأخرى، ويستخدم للاستثمار في شكل أسهم تضمن حقوق حَمَلتها، وتعتبر عنوان لتحصيل الضرائب والديون والرسوم، وكموقع لتحديد الأفراد لأغراض تجارية، وهكذا توفر الملكية أدوات لتحديد مختلف الموارد أو الأصول لإنتاج فائض القيمة إضافة إلى معرفة الخصائص الإنتاجية الكامنة لمواردها[3].

IV. إدماج المعلومات المتناثرة في نظام متكامل للملكية

أتاح تحديد وتثبيت الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأصل في نظام متكامل للملكية بدءا بسجلات الملكية معرفة الجوانب الأكثر إنتاجية للممتلكات ومعرفة أين ينتج رأس المال، وفي الدول المتقدمة وفي

[1] البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم(2003): مرجع سابق، ص.55.

[2] ANOOP Singh, SONALI Jain, ADIL Mohammad: **Out Of The Shadows,** Finance and development, June 2012, p.45.

[3] هرناندو دي سوتو، سر رأس المال، مرجع سبق ذكره، ص. 50

خلال القرن التاسع عشر تم تجميع البيانات والقواعد المتناثرة التي حكمت الملكية في كل المدن والقرى والمباني والمزارع لتعمل في نظام واحد وبذلك أصبح لدى هذه الدول كل المعلومات والقواعد التي تحكم الثروة والأصول المتراكمة لدى مواطنيها في قاعدة تشمل كل البيانات المتفرقة في إطار ما يسمى بنظم الملكية المتكامل الذي ظهر منذ نحو مئتي عام[1]، وتُمكن نظم الملكية من تحويل الأفراد إلى شبكة من قوى الأعمال القادرة على تحويل الأصول ونقلها داخل هذه الشبكة وبالتالي ربط الملاك بالأصول والأصول بالعناوين والملكية بالإلزام، وتوافرت بذلك بنية أساسية من أدوات الربط التي تتيح تدفق المعلومات والاتصالات بشأن الأصول و إمكاناتها الكامنة[2] إلى جانب سن القوانين لحمايتها بل وجعلها أي حقوق الملكية كمادة تدرس في معاهد البحث و الجامعات [3]. وهذا دليل على الوعي بأهميتها.

V. الخضوع للمساءلة وفرض الالتزام

مكنت الملكية إخضاع أصحابها للمساءلة، من خلال تحديد الأشخاص الذين لا يدفعون مقابل الحصول على الخدمات وتغريمهم، وتستطيع الدولة على إثر ذلك توقيف تقديم الخدمات أو الحظر أو سحب بعض الامتيازات وبالتالي فإن جزءا كبيرا من قوة الملكية الرسمية مستمد من إمكانية الخضوع للمساءلة الذي تخلقه وما يترتب عنه من قيود وعقوبات وبالتالي فرض ا لإلتزام[4] ومن هنا يتضح أن الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير الرسمي لا يمكن أن تحصل على الائتمان أو تبرام عقودا إلا مع جهات مقربة جدا ومعروفة. فقط لأنه ليس لديها ما تلتزم أمامها به بسبب عدم وجود الملكية الرسمية.

VI. قابلية الأصول للنقل والاستبدال

تقوم هذه الميزة على تحويل الأصل من حالة تقل فيها فرصة الحصول عليه إلى حالة تكثر فيها هذه الفرصة، من دون تقسيم الأصل أو المساس به، كما يمكن تعبئتها (الملكية) واستخدامها لعقد الصفقات في مجال الأعمال، والتمثيل الرسمي للملكية يمّكن أصحاب المشاريع من محاكاة أوضاع افتراضية بغية معرفة الاستخدامات

[1] المرجع السابق، ص. 51-54

[2] هرناندو دي سوتو، الدرب الآخر، ص.62.

[3] صلاح زين الدين، مرجع سابق، ص. 22.

[4] هرناندو دي سوتو، سر رأس المال، ص. 55.

المربحة لأصولهم الأخرى ويبني على أساس الاستراتيجيات الملائمة لمشاريعهم. كما تساعد على خفض التكلفة من خلال تيسيرها لخصائص الأصل مما يساعد على المقارنة المعيارية مع الأصول الأخرى.[1]

VII. حماية المعاملات

تمكن الملكية الرسمية من حماية المعاملات من مخاطر معينة وذلك بتعقبها بصورة مستمرة ، وهي تنقل عبر الزمان والمكان، ويتيح ذلك نقل مقادير ضخمة من الأصول بعدد قليل من المعاملات، فالتجار في البورصة مثلا ومن خلال التعامل بالسندات التي تحوي معلومات تفصيلية على السلع يبرمون الصفقات دون قلق يذكر على ضمان المعاملات[2].

وتجدر الإشارة إلى أن الملكية الرسمية ليست مجرد ورقة بل هي وسيلة وساطة تعكس معظم مادة رأس المال لجعله يعمل في السوق، وتتاح على أساسها المساءلة ونقل الملكية وتنفيذ المعاملات المالية وتوليد الاستثمار، وهي المزايا غير المتاحة لدى أصحاب الملكيات في (ق.غ.ر) وحتى تتحول هذه الملكيات إلى الاقتصاد الرسمي سيستغرق الأمر وقتا طويلا لكن بالمقارنة بما سيتأتى من هذا الانتقال من آثار إيجابية يجب البدء فيه وبسرعة، من خلال اعتماد استراتيجيات لإضفاء الطابع الرسمي على الملكية.

الفرع الثالث: استراتيجيات إضفاء الطابع الرسمي للملكية ودورها في الاندماج

وضح "دي سوتو" آلية لانتقال الملكيات غير الرسمية إلى ملكيات رسمية وفقا لاستراتيجيات تقود إلى إضفاء الطابع الرسمي على الملكية وهي ثلاث استراتيجيات: إستراتيجية الاكتشاف، الإستراتيجية السياسية و القانونية وإستراتيجية التشغيل [3].

I. إستراتيجية الاكتشاف: تمر هذه الاستراتيجية بخمسة مراحل وهي:

1 -**مرحلة تحديد وتعيين مواقع الأصول غير الرسمية وتصنيفها:** ويتم من خلالها:

أ –وضع مواصفات محلية للتغلغل في الاقتصاد غير الرسمي.

ب –تحديد أسباب تراكم الأصول غير الرسمية.

ت –تحديد القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية التي تكون فيها الأنشطة غير الرسمية أكثر شيوعا.

[1] هرناندو دي سوتو، الدرب الآخر، ص.62.
[2] هرناندو دي سوتو،الدرب الآخر، مرجع سابق، ص62.
[3] نفس المرجع، ص. 162.

2- مرحلة تحديد القيمة الفعلية والمحتملة للأصول غير الرسمية: و يتم فيها مايلي:

أ -وضع المنهجيات الملائمة لتقدير قيمة الأصول غير الرسمية.

ب -تعديل المعايير لتلائم الوضع لجمع المعلومات وتأكيد النتائج.

ت تحديد أهمية قيمة الأصول غير الرسمية.

3- مرحلة تحليل تفاعل القطاع غير الرسمي مع باقي المجتمع: و يتم فيها:[1]

أ -بحث الروابط المهمة بين الحكومة والأصول غير الرسمية.

ب -بحث الروابط المهمة بين مشروعات الأعمال القانونية والأصول غير الرسمية.

ت -بحث العمليات التي تعاملت فيها الحكومة بنجاح مع الأصول غير الرسمية.

4- مرحلة تحديد الأعراف أو التقاليد غير الرسمية التي تحكم الملكية غير الرسمية.

يتم في هذه المرحلة اكتشاف وفك شفرة الأعراف غير الرسمية التي تحدد الطريقة التي يُحتفظ بها بحقوق الملكية وتمارس بواسطة المتعاملين في الاقتصاد غير الرسمي.

5- مرحلة تحديد التكاليف التي تتحملها الحكومة نتيجة العمل غير الرسمي: يتم خلالها تحديد الآتي:

أ -التكاليف بالنسبة للاقتصاد غير الرسمي.

ب -التكاليف بالنسبة للاقتصاد الرسمي.

ت -التكاليف بالنسبة للحكومة.

II. **الإستراتيجية السياسية و القانونية:** تمر هذه الاستراتيجية بستة(06) مراحل وهي:

1. كفالة أن يضطلع أعلى مستوى سياسي بالمسؤولية عن عملية إضفاء الطابع الرسمي.

2. تشغيل الهيئات التي تضمن سرعة التغيير السريع نحو إضفاء الطابع الرسمي بحيث يتم في هذه المرحلة:

أ -ربط وتحديد عملية إضفاء الطابع الرسمي بمختلف المؤسسات التي تحكم حقوق الملكية أو تمس قدرتها على توليد فائض القيمة وتصميم والحصول على الموافقة على/ و تشغيل الهيئات التي تعنى بالتنفيذ السريع لعملية إضفاء الطابع الرسمي أو إنشاء تنظيم واحد لها يضم مكاتب لا مركزية لتقديم الخدمات في كل أنحاء البلاد.

ب -ضمان أن تشمل عملية إضفاء الطابع الرسمي للملكية الأولويات السياسية للحكومة وتعكس توافق الرأى داخل المجتمع الأمر الذي يسهل من عملية التنفيذ.

[1] هرناندو دي سوتو، الدرب الآخر، مرجع سابق، ص. 162

3. **إزالة العراقيل الإدارية و القانونية** : يكون ذلك من خلال حساب تكاليف إضفاء الطابع الرسمي على الملكيات غير الرسمية بما في ذلك: اشتراطات التراخيص على كافة المستويات الحكومية وكذا المبالغ المدفوعة لقاءها(عدد الاستمارات و الوثائق الأخرى المطلوبة ، الاشتراطات التي لا يمكن الوفاء بها عمليا ، تكاليف المعاملات الأخرى بما فيها التأخيرات الزمنية) وتحديد المؤسسات وتعديل اللوائح والممارسات التي تخلق الروتين غير الضروري.
4. **بناء توافق في الرأى بين الاقتصاد غير الرسمي والرسمي:** يتم ذلك من خلال:

أ –تحديد الأعراف غير الرسمية التي تتوافق مع القانون للتمكن من وضع مشاريع لوائح تعترف بالبراهين المقبولة غير الرسمية على الملكية بدعم من المجتمع غير الرسمي.

ب ضمان أن تؤد ي القواعد القانونية الموضوعة لإدماج الملكية غير الرسمية إلى تحقيق ذلك، دون الإضرار بمستوى الضمان الذي يكفله القانون القائم للملكية.

5. **وضع لوائح وإجراءات تخفض تكاليف امتلاك الأصول إلى ما يقل عن تكاليف حيازتها في الاقتصاد غير الرسمي:** ويتم ذلك من خلال:

أ – إصدار اللوائح المطلوبة لإخضاع كل أنواع الملكيات في البلاد إلى كيان قانوني واحد.

ب – توسيع تعريف أدلة الملكية لتلاءم العملية الجديدة، وتوحيد اللوائح والإجراءات التي ستحكم عملية إضفاء الطابع الرسمي في حُزم بحيث يمكن تدبرها إداريا وتوحيد كل التشريعات المبعثرة في قانون واحد.

ت – تطوير المؤسسات التي تتيح وفورات الحجم لكل الأنشطة التي تشكل عملية إضفاء الطابع الرسمي.

ث – دعم العمليات واحترام القانون بوضع حوافز تهدف لتشجيع نقل الملكية الرسمية وإحباط نقلها غير القانوني.

ج – تصميم وتنفيذ عمليات خاصة لتحل محل العمليات القضائية لتشجيع تسوية المنازعات في إطار القانون.

6. **خلق آليات تقلل المخاطر المرتبطة بالاستثمار بما في ذلك سندات نقل الملكية.**

III. استراتيجية التشغيل

تعتبر هذه المرحلة بمثابة انطلاقة فعلية في الميدان على كافة الأصعدة التي سبق ذكرها، ورصد الانحرافات و الاختلالات التي يمكن أن تظهر أثناء عملية التنفيذ، وأدت هذه الإستراتيجية في "البيرو" إلى دمج أكثر من 560000 مؤسسة غير رسمية وانعكس ذلك على نمو الاقتصاد البيروفي[1].

المطلب الثاني: العلاقة بين حقوق الملكية المحمية والاندماج

تجدر الإشارة إلى أن نماذج النمو الاقتصادي لم تتناول موضوع حماية الملكية بشكل صريح كمتغير مفسر للنمو، إلا أنه تمت الإشارة إليه بشكل خاص في النماذج المفسرة للنمو الداخلي بحيث أشير إلى الدور الهام الذي تلعبه التغيرات في حقوق الملكية على النمو في الأجل الطويل أين يكون المزيد من تأمين الحقوق من شأنه التأثير الإيجابي على زيادة النمو[2]، و سنتطرق في هذا الجزء إلى علاقة حقوق الملكية بالنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: علاقة حقوق الملكية بالنمو الاقتصادي

في إطار دراسة العلاقة السببية بين حقوق الملكية والاندماج في الاقتصاد الرسمي تم أخذ متغير النمو كأحد العوامل المفسرة للاندماج في الاقتصاد الرسمي ومن جانب حقوق الملكية فهي تنقسم إلى سبعة مجموعات وهي: براءات الاختراع، التصميمات الصناعية، العلامات التجارية ، المعلومات السرية، حقوق التأليف، وأخذنا معيار براءة الاختراع كأحد هذه المكونات لارتباطه الوثيق بالاستخدام الكفء لرأس المال البشري باعتبار الملكية أحد الوسائل المحفزة له.

يحدث النمو من خلال زيادة عناصر الانتاج أو الاستخدام الكفء لتلك العناصر وهنا يبدو الأثر المباشر لحماية حقوق الملكية على النمو من خلال الاستخدام الكفء لرأس المال البشري باعتباره أحد عناصر الانتاج. ومن بين شروط تحقق العلاقة الموجبة بين الحماية والنمو هي أن يكون الاقتصاد يتميز بانتهاج سياسة تحرير التجارة و يملك ميزة نسبية في قطاع التكنولوجيا الفائقة[3]، فالدول التي تملك قاعدة بحثية قوية من خلال نقل المعرفة تعطي أولوية أكثر لزيادة الحماية المقدمة للملكية.

---

[1] هرناندو دي سوتو، الدرب الآخر، مرجع سابق، ص. 162

[2] ياسر محمد جاد الله محمود: **الملكية الفكرية و النمو الاقتصادي**، (بدون م .ن)، مطبعة الإسراء،2003،ص.157.

[3] نفس المرجع، ص.160.

الفرع الثاني : حماية حقوق الملكية و قوة القوانين

من منطلق أن تعريف الحقوق الأساسية واحترامها هي أصل وجود الملكية، ولأن هناك حدود لكل نشاط اقتصادي وهذه الحدود تسمح لكل مالك أو صاحب مؤسسة بالتحرك والتأثير من دون أي مشاكل قانونية أو تنظيمية أو حتى مجتمعية فالقانون يحمي الملكية، إلا أنه عندما تكون هناك طرق تسمح بتملك أصول الغير يصبح القانون وحده هنا غير مجدي ما لم يملك قوة فوق الجميع واستقلالية غير محدودة. إذن فاستقلالية القانون وقوته الالزامية واحترامه من طرف الجميع يشكلان عاملان أساسيان في احترام الملكيات بحيث لا يكفي وجود قانون وحده.

وفي دراسة لـ "لي ومانسفيلد"(Lee et Mansfield) سنة 1996 شملت 14 دولة من جنوب شرق آسيا و أمريكا الجنوبية، بينت وجود علاقة إيجابية بين فعالية القوانين و التشريعات على المنتجات المغشوشة وحجم الاستثمارات المباشرة لدى هذه البلدان[1]

يمكن القول أن حقوق الملكية الرسمية تعكس معظم مادة رأس المال ويتاح على إثرها تنفيذ المعاملات ونقلها وتوليد الاستثمار، وهي المزايا غير المتاحة لدى أصحاب الملكيات في الاقتصاد غير الرسمي. وتوجد استراتيجية مقترحة تتيح تحول هذه الملكيات إلى الاقتصاد الرسمي أثبتت فعاليتها، بالرغم مما تحمله من تحديات وطول وقت، لكن بالمقارنة بما سيحققه نظام حقوق الملكية الرسمي و استراتيجيات اضفاء الطابع الرسمي للملكية من نتائج فيما يتعلق: بزيادة الوحدات غير الرسمية المندمجة في الاقتصاد الرسمي و زيادة رأس المال المصرح به وانعكاس ذلك على النمو الاقتصادي و إقامة نظام لحماية حقوق ملكية محترم من الجميع ومحمي بقوة القانون.

الفرع الثالث: حماية حقوق الملكية و المستوى الاجتماعي

تلعب أنظمة حقوق الملكية دورا هاما في منح الحرية للإنسان من خلال توفير وسائل عيش مريحة مع تضاؤل المجهود العضلي بدرجة كبيرة، ولإحقاق الحقوق دور حاسم في رفع الظلم ، وبالتالي تسهم أنظمة حقوق الملكية في الإرتقاء الاجتماعي والتمتع بالحريات العامة.

وتلعب حقوق الملكية الرسمية دورا في الاندماج في الاقتصاد الرسمي وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي ومن خلال العمل على إقامة نظام فعال لحقوق الملكية يكون قوي ومحمي بقوة القانون ومن خلال إسراتيجيات ترسيم الملكية غير الرسمية الموضحة سابقا و يمكن زيادة الثروة المادية للبلاد في إطار المسعى

[1] THIERRY Mayer, PFISTER Etienne : **Investissement Direct Et Droits De Propriété Intellectuelle Dans Les Pays En Voie De Développement**, Op.cit., p.102.

الأساسي المتمثل في دخول كل ثروات البلاد المادية والبشرية والفكرية في نظام واحد رسمي، وهذا يسلط الضوء على فكرة رأس المال الفكري الموجود في الاقتصاد غير الرسمي الممثل بالاختراعات والابتكارات ودور براءة الاختراع كآلية من آليات حقوق الملكية الفكرية في الاندماج.

المبحث الثالث: براءة الاختراع كآلية للاندماج في الاقتصاد الرسمي

سيتم دراسة علاقة براءة الاختراع ومستوى الاندماج في الاقتصاد الرسمي من خلال تعريف براءة الاختراع وأهميتها كرأس مال خاص و عام، إلى جانب تسليط الضوء على الابتكار في (ق.غ.ر) وكيفية حماية الاختراعات من خلال تحديد شروط نظام حماية الملكية باعتبار براءة الاختراع جزء لا يتجزأ من حقوق الملكية.

المطلب الأول: براءة الاختراع و علاقتها بالنمو الاقتصادي

تشير النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي إلى أهمية رأس المال البشري والوسائل التي تعمل على تحفيزه و يظهر هنا أثر حماية حقوق الملكية كأحد هذه المحفزات، وسنتطرق إلى حماية رأس المال البشري من منظور خاص وعام وذلك بعد تعريف براءة الاختراع وأهميتها الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف براءة الاختراع وأهميتها الاقتصادية

تعتبر براءات الاختراع مؤشرا قويا لقياس أعمال البحث والتطوير و الإبتكار التكنولوجي، كما يمكن إعتبار براءات الإختراع كمؤشر للمقارنة بين المؤسسات الصناعية وكذلك الدول في آن واحد ، ونشيرإلى أن "فكرة حماية المخترعين وتشجيعهم، ظهرت قديمة بحيث كانت بداياتها في القرن الخامس عشر 15 للميلاد، ثم تطورت فيما بعد في القرن التاسع عشر أين اتضحت ملامح نظام البراءات مع تطور التجارة الدولية" [2]، ونتيجة زيادة المبادلات التجارية بين الدول، فرض هذا حتمية ربط و وضع قوانين تنظم وتنسق بين مختلف الأنظمة الخاصة بحقوق الملكية، وعقدت بذلك الإ تفاقيات الدولية وكان من أهم ها: اتفاقية باريس 1883 واتفاقية التريبس المتعلقة بالتجارة وحماية حقوق الملكية الفكرية.

[2] OCDE. « **La Mesure Des Activités Scientifiques Et Technologiques, Les Données Sur Les Brevets D'invention Et Leur Utilisation ,Comme Indicateur De La Science Et De La Technilogie** ,Manuel brevet, disponible sur / http://www.oecd.org/dataoecd/48/02/26651313.pdf consulté le :(22/06/2018 à 11 :43).

وتعرف براءة الاختراع بأنها "الشهادة التي تمنحها الدولة بواسطة هيئة عمومية مختصة للمخترع، كي يثبت له حق احتكار واستغلال اختراعه ماليا ولمدة زمنية معينة في ظروف معينة"[2]. فهي تمثل المقابل الذي تقدمه الدولة و المجتمع للمخترع تقديرا لجهوده ويصبح له حق خاص ومطلق قانونا على الاختراع، وتتم حماية الاختراع من طرف الدولة من خلال فرض عقوبات ردعية على من يقوم بنقل الاختراع أو استخدامه دون موافقة.

ويمكن القول أن براءة الاختراع تسمح بتنشيط الاختراعات فمن خلال الاحتكار المؤقت عليها سيسمح ذلك بإعطاء مردودرية للاستثمارات الموجهة إليها إلى جانب سماحها للمخترعين بتطوير وتسويق اختراعاتهم كما تساعد على تحليل مدى الإنتشار التكنولوجي على مستوى الدولة و مؤسساتها الاقتصادية وتعتبر كمؤشر للنشاط العلمي و التكنولوجي في الدولة ومؤسساتها؛ وتشكل مرجعا يمكن أن يعتمد عليه في وضع السياسات والإستراتيجيات المتعلقة بالبحث والتطوير التكنولجي في الدولة.

الفرع الثاني: براءة الاختراع كرأسمال خاص

ركزت النظريات الحديثة على أهمية التكنولوجيا كمتغير داخلي مفسر للنمو الاقتصاي بعد أن كان يؤخذ على أنه متغير خارجي، وهنا تظهر حماية تلك التكنولوجيا والتي تعطي حق الملكية صفة المال الخاص بما يعطي إمكانية بيعها وتحقيق إيرادات عالية والتي تكون وقتية مرهونة بمدة الحماية أو ظهور ابتكارات جديدة[1] و هذا يجعل الحماية تتخذ من التكنولوجيا سلعة خاصة لفترة زمنية على الرغم من كونها سلعة عامة. وفي هذا الإطار تؤكد دراسة أن الحماية القوية لبراءة الاختراع في اقتصاد مفتوح تزيد من معدلات النمو بـ0.6 % في المتوسط.[2]

الفرع الثالث: براءة الاختراع كرأسمال عام

يمكن اعتبار حماية ملكية الاختراع بمثابة رأس مال عام من خلال ما تنفقه الحكومة على الأجهزة و التشريعات اللازمة لحماية تلك الحقوق، ومن ثم يسهم هذا الإنفاق في زيادة إنتاجية القطاع الخاص سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وبالتالي زيادة النمو ، وتمثل حماية الحقوق نوع من أنواع التدخل الحكومي بما قد يسمح بدفع تراكم رأس المال البشري و التكنولوجي وما ينتج عن ذلك من معدلات نمو مرتفعة.

---

[2] بختي ابراهيم ، دويس محمد الطيب ، **براءة الإختراع مؤشر لتنافسية الإقتصاديات "الجزائر ودول العالم العربي"** مجلة الباحث، العدد 4 ، متاح على الموقع https://www.asjp.cerist.dz شوهد بتاريخ (2018/06/19 على الساعة 10:50).

[1] ياسر محمد جاد الله محمود:مرجع سابق، ،ص.157.

[2] European economic review, vol35,Issue 8, December 1991, disponible sur;www.sciencedirect.com. consulté le 20/08/2018 à10:30) p .971.

وفي هذا الإطار فإن الحكومة تملك حق تملك حقوق الملكية من خلال إحداث تعديلات أو تغييرات على هته الحقوق لتكون قابلة للتبادل في الأسواق حتى تتمكن أكثر من ضبط ميكانيزمات السوق لأن الأنشطة غير الرسمية تزدهر بشكل أكبر عندما تكون تحويلات حقوق الملكية لديها تأثير معتبر على توزيع الدخل و الثروة [1] و تدعم حماية الملكية الإيرادات والتي تشجع الإنفاق على البحث والتطوير وبالتالي تقديم منتجات جديدة أو تحسين كفاءة الموجود منها، وكل منتج جديد يضاف إلى رصيد المعرفة البشرية بحيث تتراكم تلك المعرفة وتؤدي حماية الملكية إلى زيادة الابتكار و بالتالي تحقيق النمو.[2]

المطلب الثاني: حماية ملكية الابتكارات في الاقتصاد غير الرسمي

يعد مجال تولد الابتكارات كبيرا و واسعا ولا يرتبط بأشخاص أو أماكن محددة، وتجدر الإشارة إلى أن أدبيات الاقتصاد غير الرسمي لا تشير مباشرة إلى مسائل الابتكار، كما أن أدبيات الابتكار لا تشمل الكثير من البيانات عن (ق.غ.ر) لكن سيتم سرد ما تم التوصل إليه من أدبيات بهذا الشأن وعلاقة ذلك بموذج الدراسة، وسيتم توضيح ذلك من خلال التطرق إلى نموذج شومبيتر الشهير في النمو ثم علاقة حماية الابتكارات بالنمو وكذا الأثر على الفساد.

الفرع الأول: نموذج شومبيتر للنمو الاقتصادي

بين شومبيتر صاحب كتاب نظرية التطور الاقتصادي **(The Theory of Economic Development)** الذي صدر في1911 أن الابتكار بما فيه من طرح لمنتجات وطرق جديدة وفتح أسواق وتطوير موارد جديدة، يدخل في صلب التطور الاقتصادي. وتتطلب الابتكارات مجهودا من أصحاب المشاريع كما أنه ضروري للتخلص من رتابت القواعد الاقتصادية، كما أشار إلى أن المبتكرات الناجحة تطيح بالتقنيات الأدنى مستوى أو ماسماه بالهدم الخلاق (The Process of Creative Destruction) ومن جهة ثانية أشار في كتابه أن معظم المبتكرات تأتي من شركات صغيرة وغالبا فنية تنشط خارج نطاق ما سماه بالدفق الدائري(Circular Flow) للنشاط الاقتصادي"[3] كما يشير كارلوس.م .كوريا في كتابه عن حقوق الملكية الفكرية أن "العديد من الاختراعات والاكتشافات تكون وليدة

[1] BENSON Bruce L: **A Note On Corruption by Public Officials ''The Black Market for Property Rights''**, the Journal of Libertarian Stadies, Vol. V, No. 3 , Summer1981. En line www.heritqge.org consulted(28/09/2017 at 11:30).

[2] ياسر محمد جاد الله محمود،مرجع سابق، ص157

[3] فريديرك م.شرر،مرجع سابق، ص.46.

الصدفة وليست المجهود"[1]. وهذا يقودنا إلى مسألة الابتكارات في الاقتصاد غير الرسمي أو الابتكارات غير الرسمية كما تسميها الباحثة.

الفرع الثاني:الإبتكارات غير الرسمية

إن الابتكار التقليدي المرتبط بأنشطة البحث والتطوير الواسع النطاق في الاقتصاد الرسمي ليس هو المجال الوحيد لاكتشاف جوانب الابتكار، بحيث يوجد مجال كبير لإدراج أنشطة (ق.غ.ر) في الابتكار بمفهومه الموسع، فبإمكان الابتكار أن يوجد في كل مكان بما فيها الوحدات غير الرسمية ، وهذا في سياق البحث عن مصادر وأنواع مختلفة من الابتكارات ضمن المسعى الأساسي المتمثل في ادماج ثروات وموارد الدولة في نظام موحد.

ومن البحوث البارزة والحديثة التي اعتبرت كمنطلق لدراسات مستقبلية معمقة، والتي أفضت إلى ميلاد مصطلحات جديدة للابتكار منها: الابتكار على مستوى القاعدة، الابتكار الحذر، ابتكار قاعدة الهرم، دراسة Sacha Wunsch Vincent والتي نشرت في سنة 2017 من طرف المنظمة العالمية للملكية الفكرية في مجلة كمبردج ، خلصت إلى أن هناك عدة ابتكارات في (ق.غ.ر)، تأخذ أشكالا مختلفة منها ابتكارات لمؤسسات رسمية تم إعادة تصنيعها بطرق و وسائل مختلفة وبتكاليف أقل، ومنها منتجات ذات جودة عالية جديرة بالاهتمام. كما أن أشكالا معتبرة من الابتكارات يمكن أن تولد على نطاق واسع وتشكل مصدرا معتبرا للنمو والتنمية الاقتصادية وأن ممارسة هذه الأنشطة الابتكارية غير الرسمية يميل إلى التركز في مناطق محددة، ممما يترتب عنه ميلاد أقطاب للابتكار في الاقتصاد غير الرسمي (Pôles d'innovations dans l'économie informelle)، وأشارت الدراسة إلى أن العاملين في (ق.غ.ر) لديهم قوانينهم الخاصة فيما يتعلق بالملكية الفكرية. وعن إمكانية استعمال نظم حماية الملكية الفكرية لمساعدة المبتكرين في (ق.غ.ر) في ظل التنوع الكبير للأنشطة الموجودة داخل (ق.غ.ر) وعدم وجود سياسة واحدة تطبق عليه تسمح بدعم وتطوير المؤسسات المبتكرة غير الرسمية[2].

[1] كارلوس .م كوريا ترجمة أحمد عبد الخالق أحمد يونس الشحات، **حقوق الملكية الفكرية منظمة التجارة العالمية والدول النامية اتفاق التريبس وخيارات السياسة**، الرياض، دار المريخ للنشر،2002، ص. 69

[2] Organisation Mondial de la Propriété Intellectuel, **l'économie Informelle Dans Les Payes En Développement « Un Moteur de Croissance Caché** ».OMPI , Toby Boyd , division des communication. Juin2017, p.15.

الفرع الثالث: آليات التملك في الاقتصاد غير الرسمي

يصعب من الناحية النظرية التكهن بمستوى ونوع الابتكارات الموجودة في (ق.غ.ر)، وعمليا تهدف أي مؤسسة مبتكرة إلى الاستفادة من مزايا الابتكار وعوائده عن طريق آليات تمكنها من اكتساب ميزة نسبية من هذا الابتكار، وعلى نحو مماثل يمكن القول أن المقاول غير الرسمي أو الوحدات الانتاجية غير الرسمية تستخدم آليات لتملك ابتكاراتها.

ويمكن تقسيم آليات التملك إلى آليات رسمية وآليات شبه رسمية وآليات غير رسمية[1].

- ✓ **آليات الملكية الرسمية للابتكارات :** تتخذ آليات التملك الرسمية للابتكارات شكل حقوق ملكية فكرية (براءة إختراع، رسوم، علامات تجارية، نماذج صناعية...).
- ✓ **آليات الملكية شبه الرسمية للابتكارات:** تتخذ شكل: المعلومات السرية، اتفاقات وعقود عدم الكشف.
- ✓ **آليات التملك غير الرسمية:** يمكن أن تشمل آليات التملك غير الرسمية: الفترة الزمنية، النعقيد في التصميم، خدمات مابعد البيع، ولاء الزبون.

I. جدلية الاهتمام بتملك آليات الابتكار لدى الوحدات الانتاجية غير الرسمية

تشير الأدبيات القليلة التي تناولت موضوع الابتكارات في الاقتصاد غير الرسمي أن هناك موقفين يعبران عن درجة إهتمام الوحدات غير الرسمية بآليات تملك عوائدها من الابتكار وشرحهما فيما يلي:

1. وحدات انتاجية غير رسمية لا تهتم بآليات تملك عوائدها من الابتكارات.
2. وحدات انتاجية غير رسمية تهتم بآليات تملك عوائدها من الابتكارات.

فالموقف الأول يبرر من خلال أن طبيعة الابتكارات في الاقتصاد غير الرسمي تحدث في شكل مجموعات و بالتالي فإن مكامن قوة الابتكار في (ق.غ.ر) هي الاعتماد على خبرات التعلم الجماعي والتي تقوم على تدفق المعارف بحرية والتي تغلب عليها طابع الثقة والسمعة و الأعراف الاجتماعية والتقاليد وبالتالي فغياب

[1] المنظمة العالمية للملكية الفكرية : **دراسة تصورية عن الابتكار والملكية الفكرية واالاقتصاد غير الرسمي** ، جنيف، 2013، ص 3. متاح على الموقع www.wipo.org/ اطلع عليه بتاريخ (2018/07/23 على الساعة 17:35).

آليات التملك الرسمي يشكل قوة للابتكار في (ق.غ.ر). كما يمكن أن يكون لطبيعة الابتكارات في ق.غ.ر والتي لا تستوفي الحد الضروري لتكون مؤهلة للحماية بموجب آليات للملكية الفكرية الرسمية والتي تستند في الغالب إلى التقليد.

الموقف الثاني على النقيض من الرأي الأول بحيث يبرر من خلال أن غياب آليات التملك الرسمية تشكل نقطة ضعف وعراقيل أمام تزايد الابتكارات أو الأنشطة الابتكارية في (ق.غ.ر) و ذلك لأن المقاولين لا يستطيعون بعد مرحلة معينة، تنمية أعمالهم لأنهم يفتقرون إلى الحق في السيطرة على ابتكاراتهم وبالتالي تكون لديهم حوافز أقل لجني عوائد منها.

ولتقليص الخسائر الممكن أن تتحق من جراء عدم تملك الآليات الرسمية للابتكارات تلجأ الوحدات غير الرسمية إلى الآليات شبه الرسمية أو غير الرسمية.

كما أن غياب الآليات الرسمية للتملك كبراءة الاختراع أو التوسيم و العلامات قد يثبط المقاولين غير الرسميين لأنه يؤدي إلى عدم معرفة المستهلكين لمنتوجاتهم وهذا يؤثر على العوائد التي يمكن أن تتأتى من ذلك وقد يؤثر على الانتاجية.

II. آليات براءة الاختراع في الاقتصاد غير الرسمية ودورها في الاندماج

يمكن أن تلعب براءة الاختراع كآلية رسمية لحقوق الملكية الفكرية على وجه التحديد، دورا في تحفيز المبتكرين في الاقتصاد غير الرسمي على الاندماج في الاقتصاد الرسمي. وفي هذا الإطار أشارت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية إلى أمرين[1]:

1. أن الابتكارات في (ق.غ.ر) لا تستوفي الحد الضروري لتكون مؤهلة للحماية بموجب براءات اختراع بسبب استناد العديد منها على تقليد المنتجات وتكييفها.
2. أن هناك عدم تفاؤل، وتشكيك بشأن قدرة المبتكرين في (ق.غ.ر) على تسجيل براءة الاختراع على الرغم من كثرة التقليد الموجود في (ق.غ.ر) الأمر الذي يهدد من زيادة عوائدهم.

[1] المنظمة العالمية للملكية الفكرية : مرجع سابق، ص4.

3. أن المبتكرين في (ق.غ.ر) ليسوا على علم ولا على دراية بالملكية الفكرية أساسا، ويفتقرون إلى الوعي اللازم بشأن براءة الاختراع وكيفية الحصول عليها (خاصة من ناحية الإجراءات).

وتظيف ذات اللجنة أن أغلبية آليات تملك الابتكار في (ق.غ.ر) لها طبيعة غير رسمية(المهلة الزمنية، جهود البيع أو الخدمة، ولاء الزبون، خدمات ما بعد البيع) كما أن قليل من الدراسات تؤكد تملك ابتكارات باستخدام آليات شبه رسمية من قبيل السرية. كما تشير إلى أن دراسات قليلة جدا تبحث في دور الآليات الرسمية للتملك ومنها (براءة الاختراع) في زيادة أعداد المندمجين في الاقتصاد الرسمي من المخترعين.

وبالرغم مما سبق يمكن القول أن ما دام لا يمكن الجزم بطبيعة ونوع الابتكارات التي توجد في الاقتصاد غير الرسمي علما أن تنوعه وتعقيده دليل على تنوع الابتكارات فيه كما أن النظر لآلية براءة الاختراع وما يترتب عنها من عوائد ترى الطالبة أنها تلعب دورا في اندماج المبتكرين في الاقتصاد الرسمي وهذا بالأخذ بعين الاعتبار (تدابير المتعلقة بالحصول عليها) والتركيز على جانب الوعي بشأن أهمية تسجيل الاختراعات ومراحل وطرق الحصول عليها إلى جانب تكاليف تسجيلها مقارنة بالعوائد التي يمكن أن تتأتى من هذا الاختراع في حال بيعه أو استثماره.

III. براءة الاختراع والتمتع بالحماية وقوة القانون

إن حصول المخترع على براءة الاختراع تجعله بطريقة مباشرة يتمتع بحماية قانونية لمنتوجه من التقليد وذلك بمعاقبة كل من يتعمد استخدام الاختراع دون موافقة المالك سواء بالحبس أو الغرامة. وهذا يدخل في إطار حماية رأس المال الفكري وتنميته من خلال تحفيز (تدابير المرافقة، عوائد) كل مخترع أينما كان مكانه في الاقتصاد سواء الرسمي أو غير الرسمي من الحصول على براءة الاختراع، هذه الشهادة التي تمكنه من التعريف بإختراعه في السوق الوطنية والدولية إذا مادخل حيز التنفيذ.

المطلب الثالث: أهمية توفر نظام لحماية الابتكارات ودوره في الاندماج

يعتبر النشاط الإبتكاري أقرب صلة إلى الناتج الداعم للتنمية ، ويشمل تطوير منتجات وعمليات إنتاج وخدمات جديدة وتطوير تقنيات محدثة لمختلف الإستخدامات . ومؤشر وجود نشاط قوي في الإبتكار هو من خلال إنتشار الإبتكارات في الأسواق الوطنية والخارجية بما يمكن من حصرها وتقييمها. وأمام الدور المحوري الذي يلعبه كل من الابتكارات في المؤسسات الصغيرة في النمو الاقتصادي. فهي بالمقابل لا يمكن أن تزدهر وتخلق ثروة في بيئة فاسدة وفي ظل نظام هش لحماية الحقوق، بحيث تنفر المؤسسات من المناخ الذي لا تكون فيه حقوق الملكية

محمية بشكل جيد [1]، ويقل بذلك الحافز نحو الاستثمار بحيث ترتفع تكاليف التحويلات بسبب عدم وجود الوسائل الكافية لضمان انتقال الأصول وبالتالي يقل تشكل رأس المال.

وتطرح في هذا الشأن مسألة نجدها غاية في الأهمية تتمثل في إمكانية إقامة نموذج موحد لنظام الابتكار يصلح للجميع مادامت هناك علاقة طردية بين حماية حقوق الملكية والنمو الاقتصادي في مدى محدودية أثر و فعالية وجود أنظمة حماية حقوق الملكية على الابتكارات.

الفرع الأول: أثر نظام حقوق الملكية على الابتكار

يعد دعم القدرة على الابتكار والبحث والتطوير جوهريا في أي استراتيجية تنموية خاصة لدعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والدولة معا، مما يفرض الأخذ بقواعد أكثر صرامة وحذر في مجال الملكية ولا يزال الجدل قائما حول الانتشار و القوة اللذين يجب أن تكون عليهما حقوق الملكية [2]، ويرجح أنه من غير المحتمل أن تقدر معظم الدول النامية على تحسين آداء الابتكار عندها بمجرد دعم ومد منطق نظام الملكية الفكرية كونها لا تملك بنية أساسية معقولة من البحث العلمي والتطوير و كشف "إيفنسون"(Evenso) سنة1990 أن حقوق الملكية تلعب دورا في الابتكارات التطويعية وليس الابتكارات الأصيلة الكبرى كما هو الحال في المسائل الزراعية، إلا أن ذلك لا يعني أن براءة الاختراع قد تحفز البحث والتطو ير إلا إذا تم توفير الشروط المؤهلة ، لذلك وبدلا من ذلك يشير "ايفنسون" أنه في معظم الحالات ستكون براءة الاختراع خارج متناول العديد من الدول النامية بسبب صعوبة المعايير الواجب أن تتوافق معها، ومن هنا يكون نظام حماية حقوق الملكية غير محفز على الابتكارات المحلية باستثناء الدول التي تتوفر لديها بنية أساسية علمية وتكنولوجية ذات حجم معقول[3].

وهناك من يشير إلى أن أثر حقوق الملكية الاقتصادي على الاستثمار و الابتكار ونقل التكنولوجيا على القطاعات والدول ذات التنمية المتباينة بأنه غير قاطع ومحدود لأربع أسباب هي[4]:

---

[1] (No authors available),**What Is The Relationship Between Property Rights, Corruption, And Economic Progress**? July2017, disponible sur:www.coursbb.com consulté le (28/09/2017 à 13:00).

[2] صلاح زين الدين، المرجع السابق، ص128.

[3] صلاح زين الدين، المرجع السابق، ص.56 للمزيد من الإطلاع راجع

EVENSON .Robert . :**Intellectual Property Rights, R&D,Inventions , Technoligy Purchase, and piracy in Economic Developement**. Yale economic growth centre, discussion paper,available on www.papers.ssrn.com

[4] كارلوس .م كوريا ترجمة أحمد عبد الخالق أحمد يونس الشحات، مرجع سابق، ص. 42.

I. صعوبة عزل تأثير عامل حقوق الملكية عن باقي المتغيرات فلا يوجد إطار نظري متماسك للتعامل على نحو خاص مع تأثيرات حقوق الملكية.

II. تشعب المسائل المتعلقة بحقوق الملكية فالجزم بأثر حقوق الملكية على نحو عام يشكل تبسيطا يصعب معه فهم الحقيقة القائمة وتوقع الاتجاهات المستقبلية.

III. حتى مع اخذ نوع معين من الحقوق في الاعتبار فإن أهميته الفعلية تختلف على نحو كبير حسب القطاع ونوع المنتجات التي يشملها.

VI. كل بلد مرتبط بثقافته وتاريخه وعاداته التي يجب أخذها في الحسبان ففي مجال الملكية توجد غالبا أعداد كبيرة من الحقوق غير الرسمية والتي لا توجد في أي نص قانوني يجب الانتباه اليها.

وفي ظل هذه العوامل يبدو أن قرار وضع نموذج موحد لحماية الملكية أو ما يسمى "one size fits all" هو قرار غير فعال وهذه الرؤية تتفق معها الباحثة.

الفرع الثاني: شروط فعالية نظام حماية حقوق الملكية لعملية الاندماج

توجد طريقتين لخلق نظام و بيئة ملائمة لحقوق الملكية لضمان فعالية الاندماج باعتبارها مفتاح للنمو الاقتصادي وهما:[1]

I. **الطريقة الأولى:** تعتمد على نهج تطوري مع تدخلات غير مركزية ومرنة وحذرة من طرف مؤسسات الدولة تهدف إلى إحداث تغيير تدريجي في العادات المتعلقة بحماية الملكية في النظم غير الرسمية لتتجه عبر الزمن إلى الملكية الرسمية، وهذه الطريقة تتطلب فهما عميقا للسياق التاريخي و الثقافي والاجتماعي للمنطقة .

II. **الطريقة الثانية** تعتمد على المعيار القانوني بحيث تكون تدخلات الدولة لاضفاء الطابع الرسمي للملكية أكثر مركزية وهدفها إحداث تغييرات جذرية في قلب المؤسسات الرسمية.

[1] IMRE De Habsbourg-Lorraine ,**Les Droits de propriétés :véritable clef du succès économique**. Aout2011 e, line http://www.libreafrique.org/Habsbourg_Lorraine_170811 consulté le(20/09/2017 à09:30).

وبين الطريقتين هناك اتفاق بين الاقتصاديين بأفضلية الدمج بين الطريقتين للحصول على نظام لحقوق الملكية يكون محمي ومحترم من طرف الجميع، كون التغيير الحقيقي يتأتى من جهة من خلال إصلاحات عميقة في المؤسسات القائمة ومن جهة ثانية من سياسة ثقافية تتطلب مشاركة جميع المجتمع بمن فيهم أصحاب الملكيات غير الرسمية التي تعتمد على سيادة الأعراف والممارسات غير الرسمية، التي تخفى على نظم الملكيات الرسمية. وبهذا نحصل على نظام لحقوق ملكية محمي ومحترم من جميع أطياف المجتمع ويستجيب لتطلعات الفرد الطبيعية في الازدهار والشكل الموالي يوضح تأثير حقوق الملكية المحمية على الاندماج .

شكل2-2: تأثير حقوق الملكية المحمية على الاندماج في الاقتصاد الرسمي

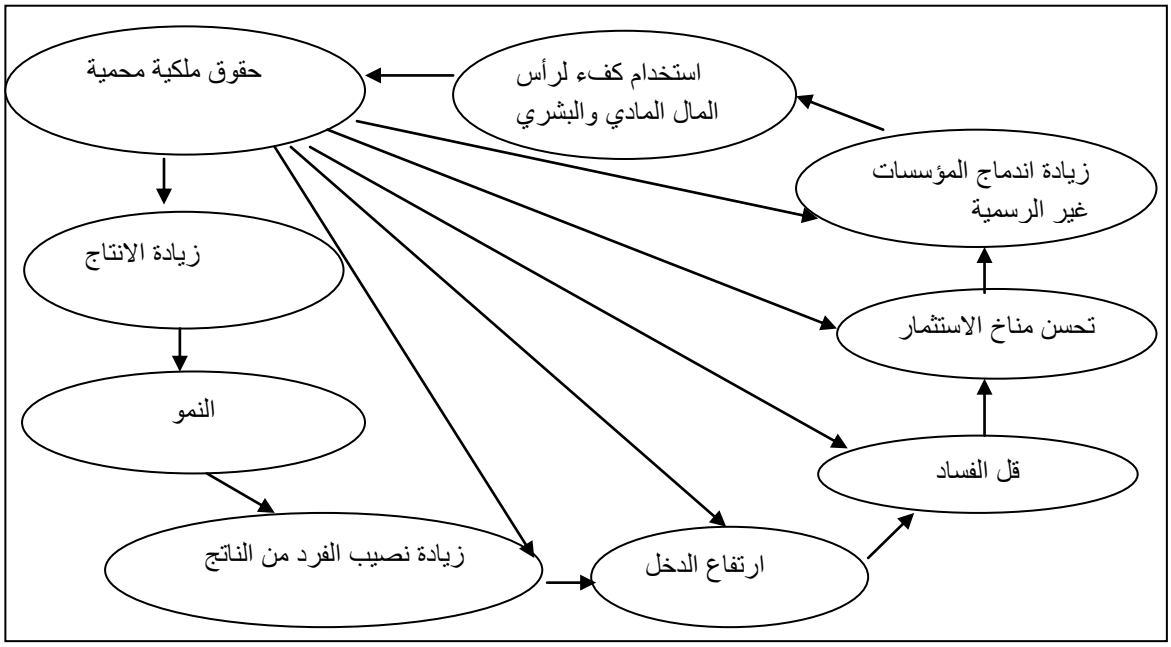

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على ما سبق.

من الشكل 2-2 يلاحظ أن حقوق الملكية المحمية تسمح بزيادة استخدام رأس المال كأحد عناصر الانتاج وبالتالي كلما كانت معدلات حماية براءة الاختراع قوية كلما زاد التوقع في إحداث تحسينات في الانتاج وبالتالي الأنشطة الابتكارية وبالتالي زيادة الانتاج مما يعكس على النمو الاقتصادي من خلال زيادة نصيب الفرد من الناتج فيتحقق بذلك الدخول المرتفعة ويتحسن مستوى المعيشة الاقتصادي والاجتماعي، كما يتحسن على إثرها مناخ الاستثمار بتقليل تكاليف التحويلات ويقل الفساد وتزداد قوة القانون ويزيد الإنتاج وتزيد العوائد ويصبح المناخ أكثر جذبا للمؤسسات الجديدة وتكون هناك قابلية لاندماج المؤسسات غير الرسمية بفعل حقوق الملكية المحمية والعوائد المترتبة من هذه الحماية.

المبحث الرابع: تحليل أداة التكاليف والعوائد ودورها في قرار الاندماج في الاقتصاد الرسمي

في إطار مساعدة صناع القرار على اتخاذ قرارات ملائمة بشأن (ق.غ.ر) أوجدت العديد من الأدوات لذلك، وفي هذا الإطار تعد أداة التكلفة والعائد أحد الطرق التي تستخدم بصورة واسعة في التخطيط و يمكن أن تلعب دورا هاما في المساعدة على فهم آلية الاندماج في الاقتصاد الرسمي. وسيتم في هذا المبحث تحليل هذه الأداة من خلال شرح مفهومها وتحليل تكلفة قرار الدخول ثم البقاء في الاقتصاد الرسمي من جهة ومن ث م تحليل الأداة لقرار البقاء في (ق.غ.ر).

المطلب الأول: مفهوم أداة التكلفة والعائد ودورها في قرار الدخول والبقاء في الاقتصاد الرسمي

ستتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم أداة التكلفة و العائد ثم تحليل هذه الأداة لقرار الدخول ثم البقاء في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي على حد سواء.

الفرع الأول: مفهوم أداة التكلفة والعائد

تعتمد أداة التكلفة والعائد في التحليل على فكرة المفاضلة بين مجموعات مشاريع أو مجموعة أصول بعد حصر كل نفقاتها ومنافعها، ثم المفاضلة بينها على أساس المشروع الذي يحقق أكبر عائد (نسبة المنافع على النفقات) وفي حال المشروع الفردي فإن معدل زيادة المنافع على النفقات التي يتحملها المجتمع يسمى معدل العائد الاجتماعي.[1]

ويمكن أن يتم تعريف أداة التكلفة والعائد بأنها الأداة التي تسمح بتقدير تكاليف وعوائد أي عملية أو إجراء إداري أو نشاط اقتصادي (انتاجي، تجاري، خدمي) مقارنة بعدم القيام به أو القيام به بشكل أقل تكلفة و أكثر عائدا فالأساس في هذه الأداة مقارنة النفقات والمزايا والفرص المترتبة من القيام بأي إجراء أو نشاط مع العوائد والتهديدات المترتبة عنه.

الفرع الثاني: تكاليف الدخول في الاقتصاد الرسمي

في هذا الصدد سيتم توضيح ما قام به الاقتصادي "دي سوتو" بتوظيف آداة التكلفة و العائد في تحليلاته بحيث وضح فيها أن الاقتصاد الرسمي يحوي تكاليف مرتفعة من خلال (إجراءات التسجيل، والتراخيص المختلفة،

[1] PEARC David, ATKINSON Giles,MAROTA Susana: "**Analyse Couts-Benefices et Environnement : Développement Récents**".Edition OCDE,2006,p.16.

لوائح السوق) من خلال الدراسة التي قام بها فريق معهد الحرية والديمقراطية في البيرو التي ابتدأت بمشروع إقامة مصنع لصناعة الملابس وأوضحت نتائج الدراسة التكاليف الآتية:

I. تكاليف تشغيل الوحدة الاقتصادية

من ناحية تكاليف التشغيل بينت نتائج الدراسة أن صاحب مشروع موارده متوسطة لابد وأن يقضي 289 يوما في تنفيذ إجراءات بيروقراطية لاستيفاء أحد عشر(11) اشتراطا لإقامة مصنع صغير، وقدَّر المعهد تكاليف الإمتثال للإجراء الواحد بـ 194.4 دولار، وأن العشرة أشهر اللازمة لبدء المشروع، تؤدي إلى خسارة في صافي الأرباح تقدر بـ 1036.6 دولار، وهكذا يبلغ إجمالي تكاليف الدخول إلى مجال الصناعة بصورة رسمية 12331دولار[1]. ولوحظ أن نفس إجراءات التسجيل تتطلب فقط من 3 إلى 4 ساعات في فلوريدا و أوضحت النتائج مدى القيود الشديدة المفروضة للدخول في مجال الصناعة خاصة لأصحاب الدخول المنخفضة.[2]

II. تكاليف الحصول على العقار

لاحظ فريق معهد الحرية والديمقراطية أنه لامتلاك قطعة أرض في المدينة بصورة قانونية تستغرق العملية في المتوسط 83 شهرا أي 6 سنوات و 11 شهرا. بحيث مدة استصدار حكم قضائي بشأن أرض مملوكة للدولة يستغرق مدة 43 شهرا وهي نتاج 207 خطوة بيروقراطية، يشترك فيها 48 مكتبا حكوميا، وكل خطوة تستغرق أسبوع عمل تقريبا؛ و قدر المعهد تكلفة هذه العملية بما يعادل دفع كل دخل الفرد (الحد الأدنى من الأجر الشهري في تلك الفترة) لمدة أربع ة سنوات وثمانية أشهر. أما المرحلة الثانية المتعلقة بالتصديق على التنمية العمرانية للأرض وتغيير استعمال الأرض حسب اللوائح والمعايير المسموح بها فقد استغرقت 28 شهرا بدءا بالموافقة على الدراسات الأولية للمشروع ثم النهائية ثم دفع رسوم التفتيش على الأعمال. أما مرحلة تراخيص البناء وشهادة مطابقة البناء للخطة المتفق عليها فاستغرقت حسب معهد الحرية والديمقراطية حوالي 12 شهرا ، وقد اعتبر المعهد أن العائق الكبير الذي يجعل السوق الرسمي أمر مكلف جدا هو مرحلة الحصول على الأرض ما يدفع البعض إلى الالتجاء إلى الطرق غير رسمية[3].

[1] هرناندة دي سوتو، **الدرب الأخر "الثورة الخفية في العالم الثالث"**، مرجع سابق، ص.133.

[2] Hernando DE SOTO: **The other path** "The Economic Enswer to Terrorisme", Basic books,2002.p-p. 95

[3] ibid, p. 99

III. تكاليف الدخول في مجال التجارة

درس فريق عمل معهد الحرية والديمقراطية تكاليف الدخول إلى قطاع التجارة الرسمية من ناحية فتح متجر وبناء سوق أو مركز تسوق، وتوصلت الدراسة إلى أنه من يريد فتح متجر صغير بطريقة رسمية يجب عليه أن يمتثل إلى إجراءات تستغرق 43 يوما بتكلفة 590.65 دولار[1]. أما ما تعلق ببناء سوق رسمية فقد أوضح المعهد أن تكاليف الوصول إلى الأسواق الرسمية من ناحية الوقت تبلغ في المتوسط 17 سنة ابتداء من إنشاء سوق صغيرة.

ويمكن القول أن الناظر لمدى طول هذه الإجراءات وتكلفتها تلزم على من لا يملك نفسا طويلا معها بالاستغناء عنها والعمل تحت مظلة الاقتصاد غير الرسمي الذي لا يخلو هو الآخر من تكاليفه.

الفرع الثالث: تكاليف البقاء في الاقتصاد الرسمي

بعد الدخول إلى الاقتصاد الرسمي أو السوق الرسمية تأتي مرحلة اتخاذ قرار البقاء فيه وفي هذا الشأن ركز المعهد على التكاليف المباشرة في قطاع الصناعة معتمدا على تصريح العائد الذي يصرح به رجال الأعمال أنفسهم وقسمت هذه التكاليف إلى ثلاث فئات: هي الضرائب، التنظيمات، والإجراءات البيروقراطية.

I. تكاليف البقاء في الصناعة

تم اختبار عينة من 50 مؤسسة اقتصادية صغيرة تستخدم كل منها مابين عامل وأربعة عمال، تعمل في أنشطة يرتفع فيها حجم الاقتصاد غير الرسمي كالمخابز، صناعة الملابس، صناعة الأحذية، صناعة الأثاث وبعد التحليل تبين أن البقاء في السوق الرسمي يكلف المؤسسة الاقتصادية الصغيرة 347.7 % من صافي أرباحها و11.3 % من تكاليف الإنتاج المباشرة أي إمكانية مضاعفة مدخرات الاستثمار أكثر من أربع مرات لو لم توجد هذه التكاليف ، وأنه في كل 100 دولار تدفعها المؤسسة الصغيرة الرسمية يذهب 22 دولار للضرائب و73 دولار تكاليف إجراءات بيروقراطية أخرى و 5 دولارات للمرافق العامة.[2]

[1] هرناندو دي سوتو، الدرب الأخر، مرجع سابق، ص140.

[2] SAKUHUNI Rose Constancia, **Causes, Benefits And Costs Of Informal Econonomy:Evidence From Zinbabwe(1980-2013),** Researchjournal's Jornal of Commerce.Vol 2, N.4, June 2014.avaible on www.researchjournali.com visted (19/08/2018 at 20:50) .pp.4-5.

II. مصاريف الإجراءات البيروقراطية والتكاليف المباشرة

تظهر الأهمية النسبية للتكاليف المباشرة والمتمثلة في الضرائب وتكاليف الإجراءات البيروقراطية من خلال ما تمثله كنسبة من أرباح المؤسسة، ففي دراسة قام معهد الحرية والديمقراطية على 37 مؤسسة رسمية وجد أن المؤسسات تخصص تقريبا 40% من ساعات عمل موظفيها من أجل الاضطلاع بالإجراءات البيروقراطية بحيث اتضح أن كل عامل يخصص في المتوسط يومين ونصف كل أسبوع لإنجاز هذه المهمة وهو تبديد هائل للموارد[1]. فمن كل 100 دولار لا تستطيع المؤسسة الصغيرة الاستفادة إلا من 23.3 دولار والباقي يصرف للبقاء في الاقتصاد الرسمي.

من الملاحظ أن للاقتصاد الرسمي تكاليف تؤثر على أداء المؤسسة الصغيرة وعلى طريقة عملها وعلى عمليات التشغيل والإنتاج و الناتج، فتغيير تخصيص الموارد يجعل الإنتاج أكثر تكلفة ومرونة عناصر الإنتاج أقل، مع زيادة في تكلفة المعاملات ما يؤثر على ربحية المؤسسة، وتنشغل المؤسسة بتغطية تكاليف تطبيق القوانين والإجراءات واللوائح وبعلاقتها مع مؤسسات الدولة بدلا من تحقيق مزايا في الإنتاج أو تحسين وضعيتها في السوق.

كما وأن هناك من التكاليف في الاقتصاد الرسمي ما يدفع بصاحب المؤسسة الجديدة للقيام بدراسة الجدوى من دخوله والبقاء فيه أو اختيار البقاء في الاقتصاد غير الرسمي. هذه الجدوى تتم بالموازنة بين كل ما تتحمل المؤسسات من تكاليف تطبيق اللوائح التنظيمية و المتمثلة خاصة في قوانين العمل والتعويضات، ومصاريف التكفل الصحي، احترام اللوائح المتعلقة بالتوظيف والفصل، والحق النقابي والمساهمة في الضمان الاجتماعي، وتكاليف حماية المستهلك و البيئة والمساعدات الاجتماعية للعمال وغيرها من التكاليف، وبين العوائد الناجمة من جراء دفع كل هذه التكاليف والالتزام بالقوانين كالمزايا الضريبية والبنكية والتسهيلات في العقار وكذا التصدير والاستيراد.

المطلب الثاني: تكاليف الاقتصاد غير الرسمي وتحديات الاندماج

قد يبدوا في الظاهر أن من لا يختار الدخول في الاقتصاد الرسمي بسبب ارتفاع تكاليف ه، سيتجنب هذه التكاليف بقرار بقائه في (ق.غ.ر) إلا إن الفكرة الرائجة عن الربح السريع أو سهولة الكسب في الاقتصاد غير الرسمي ماهي إلا تصور خاطئ أو كما يسميه دي سوتو(صورة خادعة)، بحيث وجد أنه يتطلب الأمر الكثير من

[1] هرناندو دي سوتو، الدرب الأخر، مرجع سابق، ص ص. 140-149.

الصبر والمخاطرة والعمل والموهبة في بعض الأحيان، حتى يتسنى الحصول على نشاط ذو عائد مقبول ومستمر، ومن يفشل من المقاولين في الاقتصاد غير الرسمي يواجه نفس نوع المصاعب التي يواجهها المقاول الرسمي.[1]

وقد أثبت "دي سوتو" أن الاقتصاد غير الرسمي يتضمن تكاليف باهظة وأن الأفراد العاملون فيه سيحاولون تعويض هذه التكاليف بكل أنواع الطرق؛ انطلاقا من افتراضه أن الأنشطة هي إما رسمية بالكامل أو غير رسمية بالكامل، وتمثلت هذه التكاليف في تكليف تجنب العقوبات وتكاليف صافي التحويلات[2].

الفرع الأول: تكاليف تجنب العقوبات (الرشاوي بديل الضرائب)

تظهر أولى الفوارق بين صاحب وحدة غير رسمية وآخر رسمي في الاستثمار الكبير الذي يتعين عليه القيام به لتجنب اكتشافه، فهو يخاطر دائما باحتمال توقيع عقوبات عليه بسبب عدم الحصول على تراخيص مزاولة النشاط أو عدم دفع الضرائب، وتبين أن هذا هو المصدر الرئيسي لقلقهم.

ويعتمد أصحاب الوحدات غير الرسمية في جذب العملاء على طرق تكاد تقتصر على شهرتهم المنتشرة في الأوساط التي يعرفونها(الأسرة، الجيران، الأصدقاء) وهذا يحول دون تعزيز مشروعاتهم ونموها. وتفيد " إدارة مشروعات الأعمال الصغيرة في الولايات المتحدة أن ثلثي الزبائن يفدون عن طريق لافتات معروضة خارج الورش أو المصانع، وهذه الطريقة في الإعلان تساعد على موازنة عيوب المكان غير المناسب، كما يُعوَّض هذا الأخير بالاتصالات الفعالة، وهتين الميزتين غير متاحتين لأصحاب المشاريع غير الرسمية[3].

وهناك تكلفة أخرى لتجنب العقوبات تتمثل في دفع رشاوي لموظفي السلطات العمومية، وحسب دي سوتو يدفع أصحاب المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية ما بين 10% إلى 15% من دخولهم الإجمالية كرشاوي وعمولات مقابل 1% دفعها أصحاب المؤسسات الرسمية ، ويعتبر دي سوتو "الرشاوي بديل للضرائب" التي لا يدفعها أصاحب الوضع غير الرسمي للحصول على نفس النتائج، كما انها تؤدي وظيفة قريبة جدا إلى وظيفة التأمين، من حيث أنها تحاول إلغاء عدم يقين هؤلاء إزاء الخسائر التي يمكن أن يتحملوها لو تعرضوا للعقوبات من

[1] SYLVAIN Burrau, JACQUELINE Fendt :**L'entrepreneuriat au Sein de L'economie Informelle des Pays Développés :Une Réalité Oubliée ?Op.cit.,** p16.

[2] هرناندو دي سوتو، الدرب الأخر، مرجع سابق، ص .14.

[3] نفس المرجع، ص ص،151-152.

طرف السلطة، فهم بذلك "يشترون الأمان من الاضطهاد". لكنها ظاهرة غير سليمة وخطيرة ولها آثارها على الحكم الديمقراطي الذي يركز على العدالة وليس لها أي جانب من الكفاءة.[1]

الفرع الثاني: تكاليف صافي التحويلات

إن القول بأن النشاط الاقتصادي غير الرسمي يدخل في منافسة شديدة قائمة على أساس التكلفة من خلال عدم دفع الضرائب والاستفادة من المرافق العامة للدولة وغيرها هو كلام عام بحيث توجد هناك ثلاث قنوات رئيسية يحوِّل من خلالها أصحاب الأعمال غير الرسمية الموارد إلى الدولة وهي: الضرائب غير المباشرة والتضخم والفروق في أسعار الفائدة.

I. **الضرائب غير المباشرة** : بلغت تحويلات الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية إلى الحكومة من خلال دفع الضرائب غير المباشرة وضرائب المبيعات (البنزين بالنسبة لسيارات الأجرة) ورسوم الاستيراد في البيرو 716 مليون دولار في سنة 1985 ، وهو ما يمثل 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس السنة و 41.4% من إجمالي عائد الضرائب على المداخيل"[2].

II. **تكلفة التضخم** : بما أن معاملات الوحدات الاقتصادية غير الرسمية تتم نقدا فهذا يعني أنه في فترت التضخم* سيتم التنازل عن جزء من الأصول النقدية لصالح الدولة "وتمثل القوة الشرائية التي يفقدها أصحاب ا لاقتصاد غير الرسمي بسبب احتفاظهم بنقودهم حاضرة؛ تحويلا للموارد إلى النشاط الرسمي الذي يذهب جزء منه إلى الحكومة، وفي تقدير معهد الحرية والديمقراطية فإن إجمالي هذا النوع من التحويلات بلغ عام 1985** ما قدره 554 مليون دولار أي 3.8 % من الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنة[3].

III. **فوارق أسعار الفائدة وتكلفة الفرصة البديلة** : تجري تحويلات من أصحاب المشاريع غير الرسمية إلى المشاريع الرسمية بسب فوارق في أسعار الفائدة المدفوعة عن القروض الائتمانية ويفيد معهد الحرية والديمقراطية في البيرو أن أسعار الفائدة في السوق غير الرسمية للائتمان بلغت في جوان لعام 1985 بـ 22 % في الشهر الواحد مقابل أقصى سعر هو 4.9% في سوق الائتمان الرسمية، ويرجع ذلك اضطرار قبول المشاريع غير

[1] هرناندودي سوتو، مرجع سابق،ص152-153

[2] المرجع السابق، ص.154.

* ذهب الكثير من الاقتصاديين إلى تعريف التضخم على انه ضريبة على النقود تجبيها الحكومة من القطاع الخاص لتمويل إنفاقها الإضافي أو تمويل عجز الموازنة

** الدراسة قديمة لكنها تعتبر أولى الدراسات الميدانية المتطرقة لقيمة التحويلات من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي .

[3] هرناندو دي سوتو، الدرب الآخر، ص.154.

الرسمية بوساطة غير رسمية من أفراد بإمكانهم الحصول على ائتمان رسمي يحول إلى أصحاب المشاريع غير الرسمية ولكن بسعر أعلى. ويرجع الفارق الكبير إلى المخاطر المتوقعة من جراء إبرام معاملات مالية مع مؤسسات عمل غير رسمية، كما أن السوق تنافسية وأسعار الفائدة المقررة تميل إلى أن تعكس بدقة أكبر تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام المورد المالي ووصل الفرق في أسعار الفائدة التي حولها أصحاب الوضع غير الرسمي إلى بقية النشاط الرسمي عام 1985 إلى 501 مليون دولار أي 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة[1].

بناء على ما سبق يمكن القول أن الاقتصاد الرسمي يحوي تكاليف مرتفعة من خلال (إجراءات التسجيل، والتراخيص المختلفة، لوائح السوق)، وفي المقابل البقاء في (ق.غ.ر)، يماثل في صعوبته دخول الاقتصاد الرسمي ، فهو (ق.غ.ر) يضم تكاليف مرتفعة فالهروب من اللوائح والتنظيمات تعرض أصحابها إلى العقوبات المالية وإلى حجز ومصادرة منتجاتهم.

الفرع الثالث: التأثير الاجتماعي والقانوني والتنظيمي لأداة تحليل التكلفة والعائد على الاندماج

يؤثر تحليل التكلفة والعائد من الناحية الإجرائية والقانونية والاجتماعية في قرار الاندماج مثلما سيتم توضيحه.

I. تحليل التكلفة والعائد والتغطية الاجتماعية

إن النظر إلى تكلفة وعوائد التغطية الإجتماعية للمقاول غير الرسمي وللعاملين معه يمكن تحليله من زاويتين هما: قوانين العمل وقوانين الضمان الاجتماعي فالعقوبات والغرامات المترتبة عن عدم التصريح بالعمال ودفع اشتراكات الضمان الاجتماعي إلى جانب الالتزام بقوانين العمل وساعات العمل والراحة والعطل مدفوعة الأجر وكل ما يتعلق بتأمين شروط الصحة والسلامة المهنية للعاملين وما يقابل ذلك من مزايا تتعلق بالتأمين عن الأمراض وصعوبة الحصول على الآليات الرسمية للرعاية الاجتماعية وكثرة الإجراءات الإدارية للاستفادة من نظام التأمين الاجتماعي كل هذه التكاليف والإشتراطات تجعل من المقاول يتردد في الاندماج .

[1] المرجع السابق،ص،ص. 154-155.

II. تحليل التكلفة والعائد وقوة القانون

إن القوانين بطبيعتها تنظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكن يجب الأخذ في الحسبان أن لهذه القوانين أعباء وتكاليف على المؤسسات الموجه إليها هذه القوانين، فالامتثال للقوانين يتطلب وقتا وتكلفة من المفترض أن تستغلهما المؤسسة لتطوير نفسها وزيادة عوائدها فيما يمكن أن يسمى بتكلفة الالتزام بتطبيق القوانين وما العراقيل الإدارية إلا نتاج الطريقة التي تطبق بها القوانين والناتجة عن سوء فهم في النصوص القانونية.

وقوة القانون تترجم بمدى إحترام وتطبيق الجميع له وفي المقابل فرض قوة القانون تظهر في تطبيق العقوبات الناتجة عن عدم الالتزام به وعد تطبيقه، كل هذا يبعث على الإحساس بالعدالة ويفرض احترام الحقوق والواجبات من طرف الجميع و وهو أمر أساسي تراه الطالبة لا يدع مجالا لتفضيل المقاول البقاء في الاقتصاد غير الرسمي

III. على مستوى تدابير المرافقة

إن تبسيط وخفض العوائق الإدارية والتنظيمية له أثر على توفير الوقت والمال والجهد على المقاول تجعله يُقبل على إنشاء مؤسسته بدون قيود تنظيمية معقدة كما أن تدابير المرافقة وما يندرج تحتها من تقليص وثائق إدارية و تقديم إعفاءات ضريبية أو تجنب تطبيق ضرائب بأثر رجعي على الوحدات الاقتصادية ، وخفض عدد مرات دفع الضرائب والرسوم المترتبة عن ممارسة النشاط رسميا أو فرض ضريبة موحدة للنشاط إلى جانب خفض إجراءات التسجيل والحصول على التراخيص إلى أقل ما أمكن، ناهيك عن إمكانية الاستفادة من دورات تدريبية وتكوينية مجانية أو بمبالغ مدروسة وإمكانيات الاستفادة من التمويل، كل هذا من شأنه أن يغلب كفة هذه المزايا والعوائد المترتبة من الاندماج في الاقتصاد الرسمي على كفة البقاء في الاقتصاد غير الرسمي .

ومما سبق يمكن القول أنه على الرغم من أهمية النتائج التي خرج بها دي سوتو من تحليل التكاليف والعوائد في الاقتصادين إلا أن افتراضه بأن أنشطة الاقتصاد هي إما رسمية بالكامل أو غير رسمية بالكامل افتراض لا توافق عليه الباحثة لوجود أنشطة تقع في منطقة تقاطع الاقتصادين (مثلما تم توضيحه في مصفوفة الاقتصاد غير الرسمي في الفصل1) .

كما أنه مهما كان نوع النشاط فقرار البقاء في الاقتصاد غير الرسمي من عدمه يتأثر بتكاليف العمل في الاقتصاد الرسمي، حيث يجب أن تقل عن تكاليف العمل والبقاء في الاقتصاد غير الرسمي، وهنا يجب الالتفات إلى أهمية هذه المقارنة بالنسبة لواضعي السياسات من خلال إعادة النظر في الطرق أو الآليات التي تسمح بتحفيز المقاولين غير الرسميين للاندماج في الاقتصاد الرسمي من خلال مراجعة وإعادة النظر في توليفة العائد و التكلفة في الاقتصاد الرسمي لاستقطابهم وتحفيزهم .

وتشير الباحثة إلى أن بعض التحديات التي تواجه الوحدات غير الرسمية تواجه أي مؤسسة رسمية لذلك فإن الضعف المؤسسي الموجود في الاقتصاد الرسمي من قبيل اللوائح وضعف سيادة وقوة القانون المطبق على الاقتصاد الرسمي يؤثر حجم الاقتصاد غير الرسمي (أعداد الوحدات التي تقرر الاندماج في الاقتصاد الرسمي ، وحجم المعاملا غير الرسمية) لذلك فإن الحرص على أهمية تقوية المؤسسات و تعزيز قوة القانون و إرساء آليات لمكافحة الفساد يمكن أن ينجح في المسعى نحو الاندماج.

المبحث الخامس: مكافحة الفساد الإداري وعلاقته بالاندماج في الاقتصاد الرسمي

في إطار الإجابة عن فرضية إمكانية تأثير مكافحة الفساد الإداري على الاندماج في الاقتصاد الرسمي، وجد أن الكثير من الدراسات تعرضت لدراسة (ق.غ.ر) والفساد ومكافحته بشكل مستقل عن الآخر، لكن قلة منها فقط من بحثت في طبيعة العلاقة التفاعلية بينهما، ويتناول هذا المبحث في بدايته ضبطا لمفهوم الفساد و من ثَم الدراسات التي تناولت هذه العلاقة التفاعلية وكيف يمكن للفساد أن يؤثر في إهدار الموارد وكذا التنمية والتي تتمحور حولها فكرة الاندماج.

المطلب الأول: مفهوم الفساد الاداري والدراسات النظرية حول علاقته بالاقتصاد غير الرسمي

يأخذ الفساد أشكالا متنوعة إلا أنه سيتم التركيز على الفساد الاقتصادي ممثلا في الرشاوي حسب ما سيتم توضيحه في الفقرات الآتية.

الفرع الأول: تعريف الفساد الإداري

يعرف الفساد الإداري بأنه"التأثير غير المشروع في القرارات العامة" وجاء في تعريف منظمة الشفافية العالمية على أن الفساد الإداري هو"كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لتفسه أو جماعته"[1].

كما ويعرف الفساد الإداري بأنه استغلال منصب ما، من أجل القيام بأعمال وخدمات لمجموعة أشخاص، بشرط الحصول على مقابل مادي ويرتبط عادة بقبول الرشوة.

وعموما فإن مصطلح الفساد الإداري مصطلح عام وله تعاريف عدة إلا أن جميعها تتفق على أن الفساد الإداري هو'' سوء استخدام المنصب أو الوظيفة للحصول على كسب خاص، وهو يشمل القطاعين الخاص و العام أوما يصطلح على تسميته بالفساد الاقتصادي الممثل بالرشاوي"[2].

I. تعريف الرشوة

تعتبر الرشوة جريمة يعاقب عليها القانون[3] ولا تقف عند حد الاتجار بالوظيفة واستغلالها وإنما تمتد إلى إثراء البعض دون وجه حق و إهدار لثقة ونزاهة الإدارة العامة.وتعتبر الرشوة من أكثر مظاهر الفساد انتشارا خاصة في الإدارة العامة التي يتعامل معها مختلف أصحاب المؤسسات، وأحد السلوكات المخلة بحسن سير مؤسسات الدولة.

;أجمعت معظم التعريفات على اختلافها على أن الرشوة تمثل إنحراف الفرد وتنط وي على اتجار الموظف بوظيفته واستغلالها على نحو يحقق له فائدة خاصة، لذلك متى أعطيت السلطة لأي موظف سيكون هناك مجال للرشوة.

ويشار إلى أن الأنظمة التشريعية تفرق بين الرشوة السلبية التي يرتكبها الموظف العام حين يأخذ مقابل أو يطلبه أو يعد به، وبين الرشوة الإيجابية التي يرتكبها صاحب الحاجة حين يعطي للموظف العام المقابل أو يعده به أو يعرضه عليه[4].

[1] CAIDEN end caiden :**Administrative Corruption,**Public administration review**, vol 37,1977.**P.159.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة العدل، **قانون رقم 06-01 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته**، الديوان الوطني للأشغال التربوية ، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006. ص 12،11.

[3] زوزو زوليخة: **جرائم الصفقات العمومية وآلية مكافحتها في التشريع الجزائري**، الطبعة الأولى،عمان، دار الراية للنشر و التوزيع،2016، ص140.

[4] نفس المرجع، ص141.

وانطلاقا من التعريفات السابقة يمكن أن نعرف الرشوة بأنها طلب الموظف العمومي أو تقديم صاحب المؤسسة لمقابل مادي (أموال، هدايا، مزايا) مقابل آداء خدمة أو الحصول على خدمة.

ومن كون الرشوة أكثر مظاهر الفساد انتشارا في الإدارة العامة وفي اطار علاقة هذه الظاهرة بالاندماج، ظهرت عدة دراسات تناولت علاقة الفساد بالاقتصاد غير الرسمي.

الفرع الثاني: علاقة الفساد بالاقتصاد غير الرسمي

يمكن تقسيم الأدبيات التي تعرضت لدراسة الفساد وعلاقته بالاقتصاد غير الرسمي إلى قسمين:

I. الدراسات النظرية الأكاديمية عن العلاقة التفاعلية بين الاقتصاد غير الرسمي و الفساد

II. الدراسات التطبيقية عن العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي و الفساد.

I. العلاقة التكاملية بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي

من الدراسات التي تناولت العلاقة التكاملية بين الفساد الإداري والاقتصاد غير الرسمي نذكر مايلي:

1- دراسة جونسون وآخرون 1997 (Johnson et al): من خلال نموذجهم عن التوظيف الكامل، بين جونسون أن العمل يمكن أن يمارس في الاقتصاد الرسمي أو في الاقتصاد غير الرسمي،فالزيادة في التوظيف في أحدهما يؤدي إلى نقصان في الآخر، كما ويعمل الفساد كنوع من الضرائب الإضافية التي تضاف إلى جملة الأعباء التنظيمية في الاقتصاد الرسمي، والذي بدوره يزيد من رغبة المقاولين للعمل في الاقتصاد غير الرسمي. وعليه فالفساد والاقتصاد غير الرسمي متكاملين فالزيادة في الطلب على الرشاوي من قبل موظفي الحكومة يقود إلى المزيد من الأنشطة في الاقتصاد غير الرسمي [1].

2-**دراسة هندريكس وآخرون 1999(Hindriks et al):** في هذه الدراسة تمت الإشارة إلى أن مفتش الضرائب يقوم بالإبلاغ عن التزامات ضريبية منخفضة للمكلفين بالضريبة، في مقابل الحصول على رشوة، ما يسمح له من الحصول على فرص مربحة.وفي هذا السياق يكون كل من الفساد والاقتصاد غير الرسمين مكملين لبعضهما.[*]

[1]BUEHN Andreas,SCHNEIDER Freidrich: **Corruption and the Shadow Economy 'Like Oil and Vinegar, Like Water and Fire ?"**International Tax Public Finance**, february2012, Volume19,p.p172-194.**

[*]يمكن الرجوع إلى الأوراق البحثية التالية التي بحثت في العلاقة التكاملية بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي وهي :

AJIT Mishra, RANJAN Ray.**Informality,Corruption, and Inequality**.JEL classification.O15O17.october2011.

II. العلاقة البديلة بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي

بينت هذه الدراسات وجود علاقة بديلة بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي وتمثلت في:

1. **دراسة شوا وتوم 2004 (Choi,Thum)**:في سنة2004 قدم كل من شوا وتوم نموذجا عن العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفساد، وفيه أظهرا أن اختيار المقاولين للتوجه إلى الاقتصاد غير الرسمي هو بسبب تصادمهم مع تقديم رشاوي سيطلبها منهم موظفون حكوميون، فالاقتصاد غير الرسمي يثبط ويكبح من رغبة أولئك البروقراطيون الذين يودون الحصول على أرباح شخصية وبالتالي كلما زاد التوجه إلى الاقتصاد غير الرسمي قل دفع الرشاوي و بالتالي قل الفساد.

2. **دراسة دراهر وآخرون 2009(Dreher et al)**: قاموا بتوسيع حقل دراسة شوا وتوم السابقة، ولكن بتسليط الضوء ليس على المقاولين في الاقتصاد غير الرسمي وإنما بتوضيح خصوصية ونوعية المؤسسات الحكومية، فوضح أن (ق.غ.ر) والفساد هما بديلين عن بعضهما البعض لأن الاقتصاد غير الرسمي يضع معوقات على البيروقراطيين وهي نفس النتيجة التي خلص إليها شوا و توم.

وحسب فريديرك شنايدر فغالبا ما ينظر (ق.غ.ر) والفساد على أنهما كالتوأم أين يحتاج أحدهما للآخر وقد يحارب أحدهما ضد الآخر[1].

مما سبق يمكن القول أن علاقة الفساد بالاقتصاد غير الرسمي علاقة غير ثابتة بإمكانهما أن يكونا إما مكملين أو بديلين عن بعضهما البعض.

المطلب الثاني: الدراسات التجريبية عن العلاقة بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي

من بين أهم الدراسات الميدانية في إطار دراسة العلاقة بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي دراسة فريديريك شنايدر وأكسل دراهر في سنة 2006 (Schneider Dreher) .

DUTTA Nabamita, KAR Saibal, **Informal Sector and corruption:An Empirical investigation fo India,**Forschungsinstitut.IZA N 5579,Bon . , March2011

OUEDRAOGO Idrissa M.**Governance, Corruption, and The Informal Economy**,Scientific Research Publishing,vol 8 .2017.pp.256-271.avaibla on https://doi.org/104236/me.2017.82018.

[1]SCHNEIDER Freidrich :**Shadow Economies and Corruption all over the world**, Op., Cit. p.22." *Quite often shadow economy and corruption are seen as "twins", who need each other or fight against each other. This means for a social scientist that, theoretically, corruption and the shadow economy can be either complements or substitutes"*

الفرع الأول: العلاقة التكاملية والبديلة بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي

قام كل من فريديريك شنايدر وأكسل دراهر في سنة 2006 (Schneider Dreher) بـإختبار الفرضيتين التاليتين[1]:

فرضية1: علاقة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي بالفساد في البلدان ذات الدخل المنخفض(علاقة تكاملية)

فرضية2: علاقة الاقتصاد غير الرسمي بالفساد في البلدان ذات الدخل المرتفع، (علاقة بديلة).

على 120 دولة وكان هذا ما بين 1994و2002 [2] وقسمت العينة إلى مجموعتين حسب الدخل وفق المعادلتين التاليتين:[3]

$Y_{it}=\alpha+\beta_1 x_{it}+\beta_2 Z_{it+}\varepsilon_{it}$.....(1)

$X_{i=\gamma 1 Ii+\varepsilon i}$.....(2)

Y: يعبر عن الاقتصاد غير الرسمي،

X: الفساد،

Z: يعبر عن اتجاه المتغيرات

وفي سنة 2011 قام كل من فريديريك شنايدر واندرياس بوهن (AndreasBuehen, Freidrich Schneider) بنشر دراستهما التجريبية لدراسة العلاقة النظرية عن الفساد والاقتصاد غير الرسمي حيث يعتبران العلاقة غير ثابتة، لوجود عدة أسباب منها: إرتفاع أو انخفاض دخل البلدا ن و مست الدراسة 51 دولة من مختلف انحاء العالم لفترة الممتدة بين 2000 و 2005 بحيث اختارا كل من (ق.غ.ر) و الفساد كمتغير كامن باستعمال مؤشر الديميمك المشار إليه في الفصل الأول والشكل المبين أدناه يشرح طبيعة التأثيرات المتبادلة بين المتغيرين وأسبابهما وكذا مؤشراتهما.

[1] DREHER Axel, SCHNEIDERr Friedrich : **Corruption And The Shadow Economy An Empirical Analysis** ,Public choice,2010,p.p118-119.

[2] SCHNEIDER Freidrich :**Shadow Economies and Corruption all over the world: New Estimation for 145 Countries**, Op.cit., pp. 29-31

[3] AXELDreher, FRIEDRICH Schneider: Op. cit. , p.222.

شكل رقم 2-3 طبيعة التأثيرات المتبادلة للفساد والاقتصاد غير الرسمي

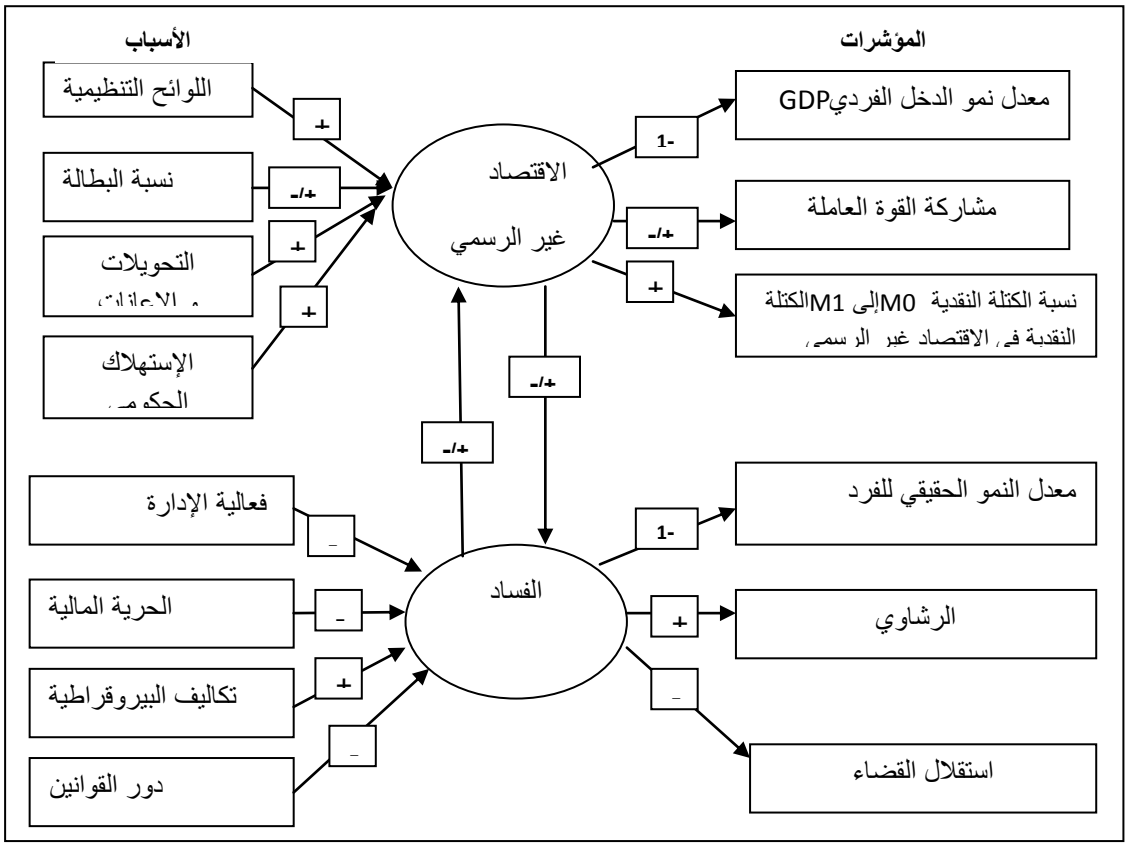

SOURCE: Andreas Buehn, Freidrich Schneider: **Corruption and the shadow economy 'like oil and vinegar, like water and fire ?"**International Tax Public Finance, february2012, Volume19,p185.

من الشكل2-3 نلاحظ جملة التأثيرات المؤثرة والمتأثرة على كل من الفساد والاقتصاد غير الرسمي حيث يتضح من الشكل أن العلاقة غير ثابتة. حيث التأثيرات عكسية ومتبادلة من الإتجاهين، فعلى سبيل المثال يظهر أنه كلما زاد الفساد قل معدل النمو الحقيقي للفرد وزادت الرشاوي وتراجعت استقلالية القضاء بتراجع دور القوانين وتزداد تكاليف البيروقراطية وتقل معها فعالية الإدارة.

الفرع الثاني: نتائج دراسة شنايدر وعلاقتها بالاندماج في الاقتصاد الرسمي

خلصت دراسة شنايدر إلى جملة من النتائج عن الدول مرتفعة ومنخفضة الدخل [1]:

[1]SCHNEIDER Freidrich :**Shadow Economies and Corruption all over the world: New Estimates for 145 countries**, Op,cit.,p31.

I. البلدان مرتفعة الدخل

– أوجد واقع انتشار الخدمات العامة واحترام المعاملات، وتوثيق العقود والحقوق والملكيات المحفوظة في هذه الدول، أوجد قلة من أصحاب الحرف أو المؤسسات المصغرة تفضل البقاء في الاقتصاد غير الرسمي، وبالتالي لا توجد رشاوي مهمة تدفع بهدف الاختباء من الاقتصاد الرسمي.

– انخفاض مستويات الفساد في البلدان مرتفعة الدخل ذلك أن أصحاب المشاريع الذين يواجهون موظفين حكوميين يطلبون رشاوي أثناء قيامهم بمهامهم، يمكنهم ببساطة أن يرفعوا عليهم قضايا وينالون بذلك جزاءهم ، وبالتالي تنحصر دائرة الفساد الى أقل نطاق.

– تتجلى صور الفساد في الدول مرتفعة الدخل من خلال رشوة مسؤولين للحصول على عقود ضخمة من القطاع العام مثل قطاع البناء والتشييد، ويكون أصحابها أصلا يعملون في الاقتصاد الرسمي. ويشار إلى أن الفساد في هذه البلدان يمكن أن يكون آداة لتحقيق بعض المزايا في الاقتصاد الرسمي تجعل منه أكثر سهولة من ناحية المعاملات مثل الحصول على عقود من السلطات العامة و/أو الحصول على تراخيص لتقديم خدمات وهذا لممارسة النشاط في الاقتصاد الرسمي أي من أجل مزيد من المشاركة في تنمية الاقتصاد الرسمي.

II. البلدان منخفضة الدخل

في البلدان ذات الدخل المنخفض هناك مؤسسات تنشأ مباشرة لتعمل في الاقتصاد غير الرسمي مثلا مطاعم، حلاقين، وحتى مؤسسات إنتاجية، ويرجع أحد الأسباب في ذلك إلى نوعية الخدمات العامة المقدمة في تلك البلدان، وتقوم هنا المؤسسات التي يسهل التعرف عليها من طرف السلطات العمومية، وبهدف التملص من دفع الضرائب وتجنب العقوبات برشوة موظفين حكوميين وبالتالي يزيد الفساد.

إن المقاول غير الرسمي يكون متأكد ا من عدم كشف أمره لدى السلطات من خلال الرشوة التي يدفعها، ففي الوقت الذي يكون فيه الفساد مطلوبا لتوسيع أنشطة الاقتصاد غير الرسمي تتطلب أنشطة الاقتصاد غير الرسمي الفساد، ويستفيد بذلك الموظفون الحكوميون من دخل اضافي من سوق الاقتصاد غير الرسمي وهنا تكون العلاقة بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي علاقة تكاملية وهذا يتوافق ونموذج (Johanson et al) وأشار كل من "فريديريك شنايدر ودومينيك انستي" أن ثلثي(2/3) الدخل المكتسب في الاقتصاد غير الرسمي ينفق على الفور في

الاقتصاد الرسمي وبالتالي قد يكون كلا الاقتصادين مكملين لبعضهما البعض و الجدول 2-1 الموالي يبين علاقة الفساد بالاقتصاد غير الرسمي.

جدول2-1: علاقة الفساد بالاقتصاد غير الرسمي

الفساد			الاقتصاد غير الرسمي			المتغير التابع
الاقتصاد غير الرسمي			الفساد			المتغير المستقل
مرتفع	منخفض	المجموع	مرتفع	منخفض	المجموع	تقنيات التقدير
الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG						
-0.07 (3.75)***	0.01 (1.14)	0.00 (0.41)	-0.84 (0.97)	3.75 (1.34)	1.88 (1.20)	OLS
-	-	0.00 (0.43)	-	-	1.32 (0.82)	معامل الانحدار

*** دال عند 1%.

Source : SCHNEIDER Freidrich :**Shadow Economies and Corruption all over the world: New Estimation for 145 Countries**, july 2007 disponible sur.http://www.lawrence.edu/fast/finklerm/shadeconomycorruption_july2007.pdf, p. 32.seen 04/07/2016at 19:00. P. 32

البيانات عن الاقتصاد غير الرسمي أخذت من قياسات شنايدر بالاستعانة بنموذج الديميمك والطلب على النقود عبر 145 دولة ولقياس الفساد استعمل مؤشر ICRG(international country risk guid) والمتكون من (0إلى6) درجات حيث يعبر الصفر عن أكبر قدر ممكن من الفساد أما 6 فيدل على عدم وجود فساد وتوفرت المعلومات عن كلا المتغيرين في 120 دولة كما يوضحه الجدول 3-1 وتظهر العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% فمعامل الإرتباط في الدول المنخفضة الدخل موجب 3.75 أي أن الاقتصاد غير الرسمي و الفساد متكاملين أو كما شبهها فريديرك شنايدر بعلاقة الخل و الزيت، ويبلغ معامل الإرتباط - 0.84 في البلدان مرتفعة الدخل دليل عن وجود علاقة سلبية بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي أو ما شبهه بعلاقة النار بالماء.

المطلب الثالث: علاقة الفساد الإداري بالاندماج وطرق الوقاية منه

يعتبر الفساد بصفة عامة العائق الأساسي أمام عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والتي تتمحور حولها فكرة الاندماج، وسنتناول في هذا المطلب علاقة الفساد بالنمو وطرق الوقاية منه.

الفرع الأول: الفساد الاداري والنمو الاقتصادي

تبين الإحصائيات عن تأثير الفساد (الرشاوي) على النمو أن ما قيمته ألف مليار دولار يقدم سنويا في شكل رشاوي، وأن ما نسبته 5% من حجم الناتج الإجمالي الخام يصرف في شكل رشاوي[1]

وفي نفس السياق يتوقع المنتدى الاقتصادي العالمي ارتفاع متوسط تكلفة النشاط الاقتصادي الناتج عن الفساد بـ 10% مما يكبح من عملية التنمية، ويحد من اندماج القطاع الخاص لأنه يمثل ضريبة مخفية أو تكاليف عامة غير مشروعة وبالتالي تقل الاستثمارات وتتزعزع ثقة المؤسسات خاصة الصغيرة و المتوسطة في مؤسسات الدولة وتقل مناصب الشغل وينغلق البلد في دائرة الفقر[2]. كما ويؤثر الفساد على النمو الاقتصادي من خلال إهداره للموارد والمهارات الضرورية للاستثمار مما يؤدي بالمؤسسات الاقتصادية للعزوف عن الاستثمار بسبب التكاليف المرتفعة للنشاط الاقتصادي باعتبار الفساد نوع من أنواع الضرائب التي تضاف إلى جملة الأعباء التنظيمية في الاقتصاد الرسمي. كما أن عزوف المؤسسات عن الاستثمار بسبب ارتفاع تكاليف النشاط يحد من قدرتها على خلق وظائف وبالتالي بطالة أكثر.

الفرع الثاني: الفساد الإداري والسياسة الاجتماعية

إن تأثير الفساد الإداري على الجانب الاجتماعي يبرز في جانبين أولهما أن الفساد الإداري ينتشر بشكل واسع في الدول الفقيرة وفي جانب أخر نسب التغطية الاجتماعية في هذه الدول ضعيف جدا. و في دراسة ميدانية عن تقييم آثار الفساد على النمو والرفاه والفقر في دولة السنغال توضح الدراسة، أن ثغرة بنسبة 10% من حجم الاستثمارات العامة بفعل الفساد، يمكنها أن تسبب بخسارة 2.6 نقطة مئوية من معدل النمو في السنة، كما أن رفاهية الأسر تتقلص بـ 0.64 نقطة مئوية في السنة، وهذا التحول في الموارد الموجهة للإستثمارات العامة يزيد من معدل الفقر بـ 0.51 نقطة مئوية على المتوسط في السنة ما يعني زيادة 61136 فقير جديد كل سنة في السنغال.[3]

ويمكن القول أن الفساد الإداري يؤثر على السياسة الاجتماعية تأثيرا كبيرا من خلال زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي وبالتالي تزيد الأعباء الاجتماعية على عاتق الدولة مما ينعكس على الوضعية الاجتماعية للبلد فيما يتعلق بالصحة والتعليم والتأمين وأنظمة المعاشات والتقاعد. وكذلك تزيد من الخسائر في حصيلة الدولة

[1] WEF-PACI: "**Corruption et Développement** "disponible sur www.weforum.org/docs. consulté le(24/09/2017 à18 :00)
[2] Ibid.,p2.
[3] CABRAL François Joseph :**Corruption, Croissance et Pauvreté''Le Cas du Sénegale''**, Groupe de recherche en Economie et develloppement International, Cahier de recherche,2013,p.1.

المترتبة عن جراء عدم تسجيل الوحدات غير الرسمية في أنظمة التغطية الاجتماعية وما يترتب عن ذلك من ارتفاع معدلات الأمراض المهنية والأخطار المهنية بشكل واسع.

الفرع الثالث: مؤشر مدركات الفساد

يعتبر مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية في تقاريرها السنوية من المؤشرات الهامة عن الفساد و يتراوح بين 0 و 100 نقطة، بحيث كلما اقترب المؤشر إلى الصفر دل على كثرة الفساد في الدولة، وكلما اتجه نحو 100 كان دليل على وجود نسب منخفضة من الفساد، ويوضح مؤشر مدركات الفساد بجلاء أن الدول الأقل فسادا حسب المؤشر هي الدول الأكثر تقدما وعموما هي نفسها الدول التي تضم أقل نسبة من الاقتصاد غير الرسمي، والجدول 2-2 يوضح مؤشر مدركات الفساد لدول مختارة من2012-2017.

جدول2-2:مؤشر مدركات الفساد لدول مختارة من2012-2017

الدولة	ترتيب من (180دولة)	2017	2016	2015	2014	2013	2012
نيوزيلندا	01	89	90	91	91	91	90
سنغفورة	06	84	84	85	84	86	87
الدنمارك	02	88	90	91	92	91	90
الجزائر	112	33	34	36	36	36	34
تونس	74	42	41	38	40	41	41
الإمارات العربية المتحدة	21	71	66	70	70	69	68
المغرب	81	40	37	36	39	37	37

Source :www.trancparency.org/cpi2017 consultée le 28/05/2018 à10 :00.

من الجدول2-2 يمكن ملاحظة التضارب الصارخ في درجات الفساد في دول تتمتع بالنزاهة والشفافية كنيوزيلندا وسنغفورة والإمارات العربية المتحدة التي تصدرت المركز الأول عربيا وبين دول لم تصل بها درجة المؤشر إلى 50 درجة كأقل تقدير مثل الجزائر وهذا حسب تحليل خبراء المنظمة دليل على تأخرها في مجال مكافحة الفساد.

وبهذا يتضح أن الفساد يدفع بالأعمال للهروب إلى الاقتصاد غير الرسمي، ويضع العقبات أمام دخول المؤسسات الجديدة إلى السوق، ويرفع تكلفة القيام بالأعمال فهو يعتبر ضريبة مخفية، مما يؤدى إلى تقليل فرص

العمل والاستثمارات في الاقتصاد الرسمي، ويقلل فرص المؤسسات في النمو ما يحتم تفكير هذه الدول المتذيلة الترتيب بإقامة عناصر الحكم الراشد ووضع استراتيجة لمكافحة الفساد.

الفرع الرابع: طرق مكافحة الفساد و الوقاية منه

عمليا من المفترض أن تشجع وتزيد آليات مكافحة الفساد من ثقة الوحدات غير الرسمية في الإدارات العامة، وتحفزهم للاندماج في الاقتصاد الرسمي [1] وذلك من خلال:[2]

I. وضع وتنفيذ استراتيجية عامة لمكافحة الفساد تشمل وضع أنظمة وقوانين صارمة لمعاقبة المتورطين في قضايا الفساد، وإنشاء لجنة عليا للتحقيق في الملابسات وقضايا الفساد.

II. إشراك الجمهور في تشخيص الظواهر الفاسدة لأنه الأكثر معرفة بمواقع حدوث الفساد وبالتالي التمكن من الإخطار بالمَوَاطن التي تحدث فيها شبهات حول ممارسة الفساد.(آلية الإخطار بالشبهة).

III. الرقابة الإدارية على العمل وعلى المال العام ما يفرض التزام من طرف الموظف العام بالعمل وفق لما تم تحديده الوظيفة (ألية الرقابة الإدارية)

IV. نشر الوعي بمخاطر الفساد وآثاره في كل الوسائل الاعلامية وكذا في أوساط المؤسسات التربوية حتى تنتشر ثقافة مكافحة الفساد في كل أوساط وفئات المجتمع)آلية الإعلام.

وفي دراسة قام بها الاقتصادي دنيال كوفمان (Daniel Kaufman[*]) 1997 على طرق مواجهة الفساد من وجهة نظر الموظفين والمجتمع المدني من جهة ومن وجهة نظر المقاولين غير الرسميين ومنظمات غير حكومية وبرلمانيين من جهة ثانية، و الشكل2-4 الموالي يوضح مختلف هذه الطرق.

[1] OCDE(2008) : Op,cit.,p94.

[2] أوراق اليوم الثاني من الملتقى الوطني الثاني حول **الفساد وآليات معالجته**، مخبرا التغيير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر و اثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، بالتعاون مع القيادة الجهوية الرابعة للدرك الوطني، يومي 4 و 5 أفريل 2012.جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012.

[*] دانيال كوفمان (Daniel Kaufman): اقتصادي من جنسية شيلية من بين أكبر الاقتصاديين في مجموعة البنك الدولي للبحث والتطوير.

شكل2-4: طرق مكافحة الفساد حسب دانيال كوفمان

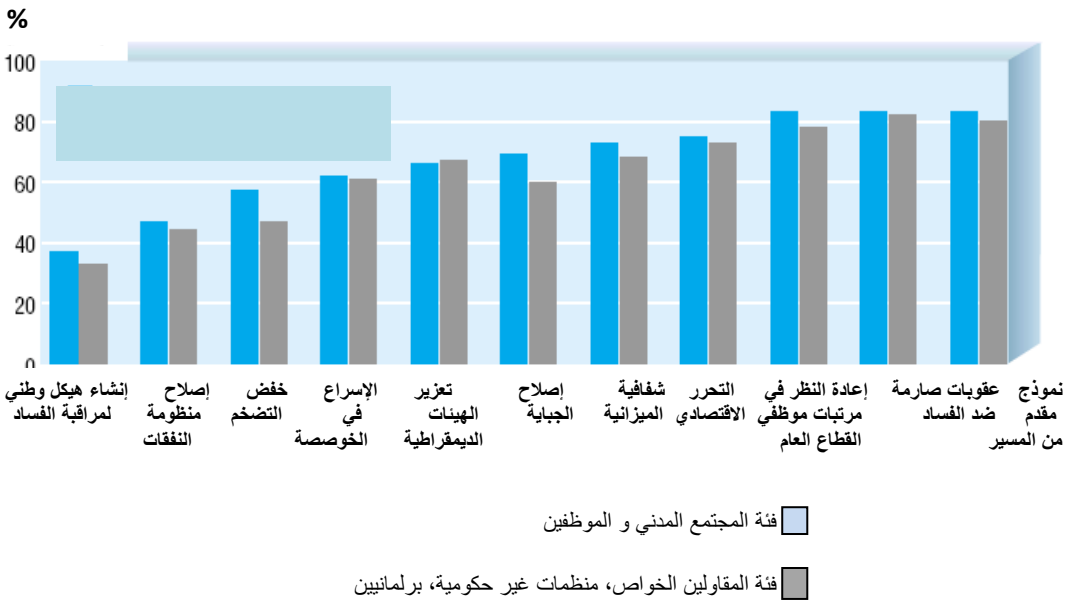

Source : KAUFMAN Daniel * : **corruption et développement,** finances&Développement, Mars, 1998.p.10

من الشكل 2-4 يتضح ان اكثر الطرق جذبا لهؤلاء لفئة المقاولين والمجتمع المدني تمثلت في إعادة النظر في مرتبات وأجور وموظفي القطاع العام وتسليط عقوبات صارمة ضد المفسدين وذلك بنسبة أكثر من 82% [1] وهنا يبرز خطر الرشاوي المدفوعة لموظفي القطاع العام والذين يشكون من تدني أجورهم ما يساعد على تفشي ظاهرة الفساد مجسدة في الرشاوي. ويضاف إلى جملة الآليات لمكافحة الفساد آليات اقترحها مركز المشروعات الدولية الخاصة في سبيل التقليل من تحديات اندماج الوحدات غير الرسمية ركزت على تقوية المعلومات الأساسية للجميع وتوافق القوانين واللوائح مع قدرة المقاولين والمبادرين على الالتزام إلى جانب إصلاح وتقوية أنظمة حقوق الملكية[2].

يمكن القول أن الفساد الإداري يعتبر عائق كبير أمام عملية اندماج الوحدات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي فهو يؤثر على النموالاقتصادي والاجتماعي باعتباره تكلفة اضافية تزيد من التحديات المتعلقة بتكلفة الدخول في الاقتصاد الرسمي و التي تقف أما م هذه الوحدات في عملية الاندماج لذا تدعو الضرورة لإرساء آليات الاندماج بمشاركة القطاع الخاص والعام مجتمعة خاصة تلك المتعلقة باحترام القانون والعمل بالتخطيط التشاركي في ظل إدارة تقوم على الحكم الراشد.

[1] KAUFMAN Daniel : **Corruption Et Développement**, finances&Développement, Mars, 1998.p.10

[2] هلبلينج كاثرين كوتشا:**حواجز مشاركة القطاع غير الرسمي في الديمقراطيات الناشئة، مجلة الإصلاح الاقتصادي**، مركز المشروعات الدولية الخاصة(على الخط)،2005، العدد14 متاح على الموقع www.cipe-arabia.org/files/pdf/art1408.pdf تاريخ الاطلاع:(2014/04/22/على الساعة 30: 16) ص45.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التعرض إليه في هذا الفصل يمكن أن نخلص إلى جملة النتائج الآتية:

- تطرح مسألة الاندماج في الاقتصاد الرسمي نفسها بسبب أهمية ووجوب استغلال كل الموارد والطاقات الموجودة في الاقتصاد ككل، والاقتصاد غير الرسمي وإن كان يحل في المدى القصير إلا أنه ليس هو الحل على المدى البعيد وليس هو الأساس الذي تقوم عليه التنمية الحقيقية.
- يجب أن يكون هناك حصد لنتائج عملية الاندماج والذي تقف أمامه عدة عراقيل من جهة المقاولين غير الرسمي ومن جهة صناع القرار.
- تعددت الآليات نحو الاندماج والتي شملت مشاركة القطاع الخاص الرسمي وآليات شملت مشاركة القطاعين الخاص والعام وآليات التي شملها القطاع العام أو المتخذة على المستوى الكلي وكل منها محاذيرها عند تنفيذها.
- فيما يتعلق بآلية حقوق الملكية ف كلما كانت حقوق الملكية قوية ومحمية كان ذلك حافزا للاندماج في الاقتصاد الرسمي، يتطلب الأمر وقتا طويلا حتى تتحول هذه الملكيات إلى الاقتصاد الرسمي ولأن نتائج هذا التحول مهمة جدا يجب البدء فيه وبسرعة. من خلال استراتيجيات لإضفاء الطابع الرسمي الملكية ومن الضروري أثناء عملية الاندماج في الاقتصاد الرسمي الالتزام بأهمية الحفاظ على فرص العمل عن طريق تزويد الوحدات الاقتصادية بوسائل الحصول على الاعتراف بملكيتهم القائمة ووسائل التثبيت الرسمي لحقوق الملكية والحصول على الأرض تحسين سبل الوصول إلى حقوق الملكية والترويج لمزاياها.
- لا يمكن الجزم بطبيعة ونوع الابتكارات الموجودة في الاقتصاد غير الرسمي وبالنظر لآلية براءة الاختراع وما يترتب عنها من عوائد يمكن أن تلعب دورا في اندماج المبتكرين في الاقتصاد الرسمي وهذا بالأخذ بعين الاعتبار (التدابير المتعلقة بالحصول عليها) والتركيز على جانب الوعي بشأن أهمية تسجيل الاختراعات ومراحل وطرق الحصول عليها إلى جانب تكاليف تسجيلها مقارنة بالعوائد التي يمكن أن تتأتى من هذا الاختراع في حال بيعه أو استثماره. وأهمية التعمق أكثر في إيجاد نظم ملكية رسمية لحماية الابتكارات في الاقتصاد غير الرسمي وأي آلية من آليات التملك هي الأنسب.

- فيما يتعلق بأداة التكاليف و العوائد قرار البقاء في الاقتصاد غير الرسمي من عدمه يتأثر بتكاليف العمل في الاقتصاد الرسمي، حيث يجب أن تقل عن تكاليف العمل والبقاء في الاقتصاد غير الرسمي، وهنا يجب الالتفات إلى أهمية هذه المقارنة بالنسبة لواضعي السياسات من خلال إعادة النظر في الطرق أو الآليات التي تسمح بتحفيز المقاولين غير الرسميين للاندماج في الاقتصاد الرسمي من خلال مراجعة وإعادة النظر في توليفة العائد و التكلفة في الاقتصاد الرسمي وبغية تشجيع الاندماج في الاقتصاد الرسمي يجب تخفيض تكاليف التسجيل وطول الإجراءات، من خلال تكنولوجيا المعلومات وتحسين سبل الحصول على التدريب على تنظيم المؤسسات، تحسين سبل الحصول على التغطية الاجتماعية، وضع نظام فعال لمعالجة الشكاوي والطعون

- فيما يتعلق بالفساد الإداري فهو بصفة عامة عائقا أمام عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والتي تتمحور حولها فكرة الاندماج. ويمثل ضريبة مخفية تضاف إلى جملة الأعباء التنظيمية في الاقتصاد الرسمي، والذي بدوره يزيد من رغبة المقاولين للعمل في الاقتصاد غير الرسمي ، ويمكن أن تشجع وتزيد آليات مكافحة الفساد من ثقة الوحدات غير الرسمية في الإدارات العامة وبالتالي تزايد أعداد المندمجين في الاقتصاد الرسمي ومهما يكن من أمر فللصرامة في تطبيق العقوبات والعمل في ظل مبادء الشفافية والحكم الراشد أمر لا بد منه لزياد هذه الثقة.

ويمكن القول أن التشخيص الدقيق للاقتصاد غير الرسمي يسمح بتصميم وتنفيذ القوانين والإجراءات الرامية لضمان اندماج في الاقتصاد الرسمي مع إمكانية تطبيق استراتيجيات مدمجة لتسهيل هذا الاندماج في ظل تنسيق وإشراك فعال بين طائفة كبيرة من المستويات الحكومية والجهات المختصة بغية تحقيق الأهداف المرجوة من عملية الاندماج التي يجب أن ترتبط بالفعالية من خلال تحقيق النمو وزيادة الإنتاجية والتمتع بالحقوق والتغطية الاجتماعية. وصفوة القول أنه يمكن لنظام حقوق ملكية قوي ومحمي يراعي الخصوصيات الموجودة في الاقتصاد غير الرسمي من أعراف ونظام للشبكات أن يحفز المقاولين غير الرسميين العاديين أو المبتكرين للاندماج في الاقتصاد الرسمي، مع ضرورة الدراسة الحذرة لإيجاد ذلك التوازن الملائم في توليفة التكاليف والعوائد الخاصة بهذا الاندماج وأثر القوانين المتعلقة بهذه العملية على الفئة المستهدفة، في أطار بيئة مؤسسية ملائمة تتميز بالشفافية وبعيدة عن مظاهر الفساد.

وفي ظل هذه الشروط نتساءل عن واقع المؤسسات الاقتصادية في الجزائر في ظل وجود حجم معتبر للاقتصاد غير الرسمي، وهذا ماسيتم تسليط الضوء عليه في الفصل الثالث الموالي.

الفصل الثالث:

واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحديات الاقتصاد غير الرسمي

تمهيد

تعاني الجزائر على غرار باقي دول العالم من وجود (ق.غ.ر)، وتشكل معرفة حجمه ومقدار ما تمثله الوحدات غير الرسمية فيه، وأهم القطاعات التي تنشط فيها من التحديات الكبيرة لواضعي السياسات. ولأن وجود أي نشاط غير رسمي يعتبر بمثابة مؤشر على وجود ثغرات في التسيير القائم . ولأن الطبيعة لا تكره فقط الفراغ بل أيضا تكره عدم الفاعلية، فإنه عندما لا يكون هناك نموذج اقتصادي واضح المعالم أو سيء التصميم ستظهر مباردات تصحيحية كردة فعل طبيعية على سوء هذا النموذج، لذا يقوم (ق.غ.ر) على استغلال جميع العيوب والتصدعات لممارسة أنشطته، والتي تظهر في أحد أشكالها بزيادة العرض من المنتجات والمنافسة غير المشروعة التي تدمر نسيج المؤسسات الصغيرة الرسمية، وفي المقابل حاولت الدولة شراء السلم الاجتماعي و إطلاق مبادرات لإنشاء مؤسسات جديدة للشباب بصفاتها المتعددة. وفي هذا السياق يشير الاقتصادي "دي سوتو" على أن المقاولين غير الرسميين لا يفضلون وضعهم غير الرسمي، وأن مشكلة الاقتصاد غير الرسمي تكمن في الاقتصاد الرسمي في حد ذاته.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم قراءة نقدية لمختلف المبادرات التي قامت بها الجزائر خاصة من دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحد من انتشار الاقتصاد غير الرسمي وتشجيع بيئة الأعمال وهذا لتقريب فهم واقع هذه المؤسسات من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: الوضع الاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية الرسمية الجزائرية والاقتصاد غير الرسمي.

المبحث الثاني: اتجاهات الإصلاح لتحسين مناخ المؤسسات المصغرة والحد من الاقتصاد غير الرسمي.

المبحث الثالث: تقييم جهود الإصلاحات الرامية للاندماج.

المبحث الأول: الوضع الاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية الرسمية الجزائرية والاقتصاد غير الرسمي

سنسلط الضوء في هذا المبحث على تدهور الوضع الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية وكذا تنامي (ق.غ.ر)، وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر اهتمت بالاقتصاد غير الرسمي في بداية سنوات الألفي ات، ولعل قدوم الخبير الاقتصادي "دي سوتو" إلى الجزائر سنة2012 يعد بادرة لمحاولة حل المشكل في الجزائر.

المطلب الأول : تدهور الوضع الاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية منتصف الثمانينات

منذ سنة 1982، تاريخ بداية تفكيك المؤسسات الوطنية بدأ الاقتصاد الجزائري رحلة البحث عن نموذج ملائم للتنمية، خلفا لنموذج الصناعات المصنعة المبني على الاستثمارات الكبرى للدولة، وسنوضح خلفية هذا التدهور من خلال عرض الوضعية الاقتصادية للمؤسسة الاقتصادية لمواجهة هذه الأوضاع.

الفرع الأول: عدم الجاهزية لآلية السوق

على خلفية الأزمة التي أصابت عمق مالية الدولة سنة 1986 ، أين " وصل سعر البرميل من البترول 13 دولار مقابل 27.5 دولار في 1980"[1] ، تبنت الجزائر آلية السوق، دون توضيح لماهية النموذج الاقتصادي الجديد. و" أدى العجز الكبير الذي مس الخزينة العامة إلى إصدار كتلة كبيرة من النقود لتمويل عجز الميزانية، ومع ضعف النظام المصرفي و قلة الإدخارات وعدم تحكم النظام المصرفي في مراقبة الصرف ونظام الاستيراد، نشأت و اتسعت أسواق موازية للعملة الصعبة"، وأصبحت المؤسسات المحلية تعاني من عدة مشاكل و على كافة الأصعدة، مما أدى إلى حل وتصفية العديد منها حيث بلغ عدد المؤسسات العمومية المحلية المنحلة 679 مؤسسة عمومية كان أكثر من نصفها ينشط في الصناعة 56.40%[2]. واستمر الوضع في التدهور خاصة مع اعتماد سياسة التقشف و اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون.

الفرع الثاني: نتائج إعادة الجدولة

خلال الفترة 1995-1998 أسهمت إعادة الجدولة في إحداث نوع من الهدنة الاقتصادية في البلاد لكن بنتائج كانت باهظة التكاليف ، فتحرير الأسعار وتخفيض الدينار أدى إلى تضخم بلغ 29% سنة1995، وتسريح أكثر من 250000 عامل، وفي غياب تهيئة مناسبة للمؤسسات المحلية على المنافسة، وجدت هذه الأخيرة

---

[1] بودرامة مصطفى، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة أيام 08/07أفريل2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، ص. 1060

[2] براق محمد،: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، 13-14 أفريل2008 سكيكدة،جامعة 20أوت1955، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية،ص.14

نفسها في مواجهة منافسة عالمية لم تتهيأ لها[1] ، وربما هذه الأوضاع تفسر تزايد وكبر حجم الاقتصاد غير الرسمي في هذه الفترة أنظر الشكل3-1.

شكل 1.3: تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الحزائر بطريقة الطلب على الكهرباء (1997-1990)

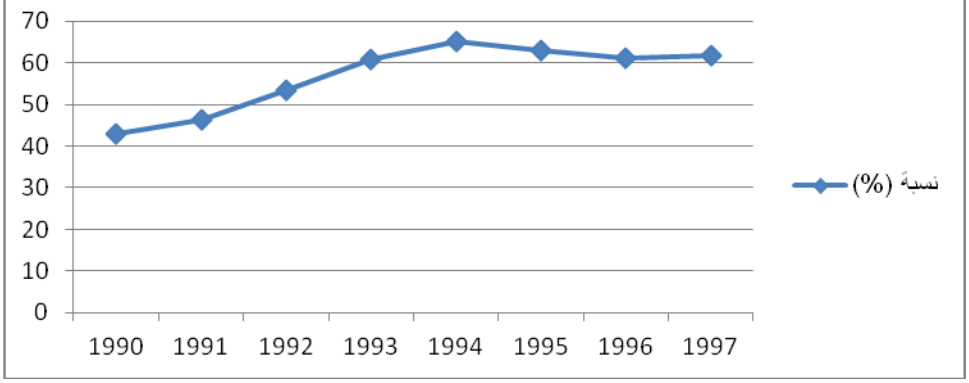

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول KACEM anis, BENSALAH Mohamed, et autre : Liberalisation commerciale, économie informel et capitale social vers un regard critique et application au pays de Magreb, disponible sur le site www.ps2d.net/media/Haddar_PEV_08pdf, consulté le : 21/01/2016, p.18.

يلاحظ من الشكل 3-1 أن تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي من 40 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 1990 إلى 60 % في 1997. يفسر بنتائج التي تمخضت عن تطبيق إعادة الجدولة وما رافقها من تسريح للعمال وحل للمؤسسات الاقتصادية العمومية. وفي مقابل ذلك "زادت مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة الاجمالية حيث بلغت 47.5 سنة 2001 على خلفية انسحاب الدولة التدريجي من الانتاج المباشر للمواد والخدمات والأطر التشريعية الجديدة وما شملته من تشجيعات للقطاع الخاص، كما إنه " بعكس القطاع العام فإن أزمة 1986 لم تؤثر بشكل كبير على القطاع الخاص الذي يلجأ إلى طرق متعددة في تمويل وتموين مؤسساته"[2]

الفرع الثالث: تعاقب مخططات الإنعاش 2000-2019

دخلت الجزائر بعد سنة 2000 فترة بحبوحة مالية غذتها أسعار البترول، وتم اختيار الإنعاش الاقتصادي كإستراتيجية على النمط الكينزي لتحسين النتائج الاقتصادية الكلية وأعتمد في هذه الفترة على ثلاثة مخططات.

[1] لعميري عبد الحق ، **عشرية الفرصة الأخيرة الاقتصاد الجزائري، الإزدهار أو الإنهيار**، ترجمة :مسعود جناح، باتنة، منشورات الشهاب، 2015، ص.79.

[2] بونوة شعيب، مولاي لخضر عبد الرزاق:**متطلبات تنمية القطاع الخاص في الدول النامية'دراسة حالة الجزائر'** ، مجلة الباحث، المجلد7، العدد7، ص399 متاح على www.asjp.cerist.dz تاريخ الاطلاع2018/04/13 على الساعة11.10.

I. **مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي(2000-2004)**: خصص له في الأصل غلاف مالي قدر بـ 7 مليار دولار، كان قطاع الفلاحة المستفيد الرئيس منها. وكان يشمل أيضا النقل و السكن والري والهياكل القاعدية والتنمية المحلية. وكانت الفكرة تتمثل في مرافقة الاستثمار المنتج ، من خلال دعم القطاعات التي يجب عصرنتها.

II. **المخطط التكميلي لدعم الاقتصادي(2004-2009)**: خصصت له ذا المخطط اعتمادات بمبلغ 150 مليار دولار، وشمل جميع القطاعات خاصة السكن (مليون وحدة سكنية)، الهياكل القاعدية: الطريق السيار، السدود، خط السكك الحديدية، الهياكل البيداغوجية و الترفيه وهي القطاعات التي تلقت أغلبية الموارد.

III. **المخطط التكميلي لدعم النمو(2010-2014)**: وقد خُصص لهذا البرنامج الجديد غلاف مالي قدر بـ286 مليار دولار، منها 130مليار دولار موجهة لإنهاء المشاريع التي لم يكتمل إنجازها. وشمل قطاعات الأشغال الكبرى الطريق السيار للهضاب العليا، الترامواي، المطارات والموانئ . وتركز هذه الإستراتيجية إجمالا على تطوير و عصرنة الهياكل الاجتماعية والاقتصادية ، وتم تدعيم القطاع الإنتاجي في هذا المخطط بمبلغ 2000مليار دينار جزائري كقروض ميسرة للإنعاش الصناعي، ووضع 150مليار دينار تحت التصرف من أجل تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. والشكل الموالي يوضح تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة والعامة الجزائرية في الفترة الممتدة بين 2003-2014.

شكل3-2: تطور الموسسات المصغرة والمتوسطة في الجزائر2003-2014

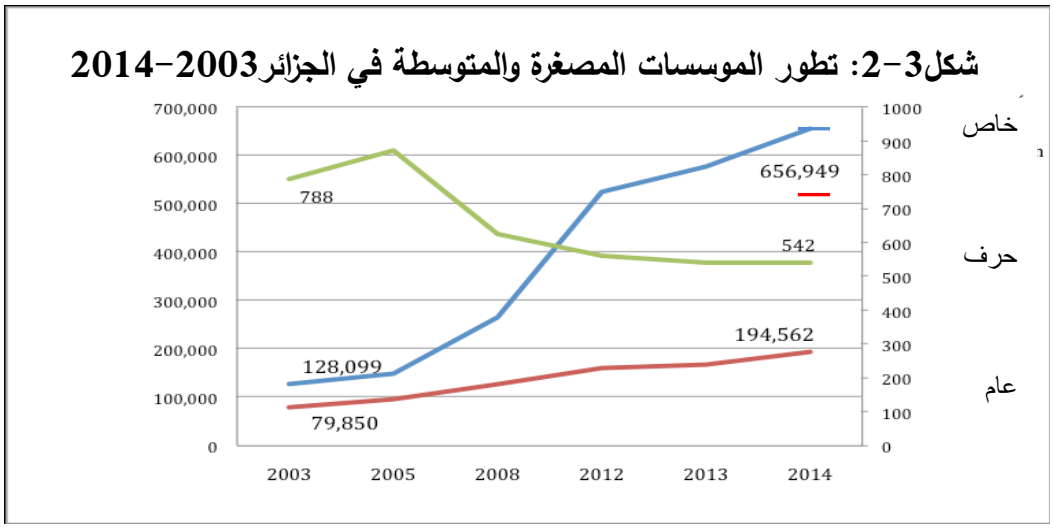

Source : CNES : **Rapport national sur le développement humain en Algérie 2013-2015 ".Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algerie** " conseil national économique et social et PNUD. P.105

ويظهر من الشكل3-2 تزايد عدد المؤسسات الخاصة من 128099 في 2003 إلى 686949 سنة 2014 بشكل جد ملحوظ ومتزايد مع انخفاض في عدد المؤسسات العامة وتزايد عدد المؤسسات الحرفية .

وتجدر الإشارة إلى أنه إلى غاية 30جوان 2016 بلغ عدد المؤسسات الخاصة الوطنية 168927 مؤسسة ويمكن القول إن برامج تأهيل ودعم المؤسسات كان السبب وراء هذا الارتفاع.

IV. إستراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني(2015-2019)

هدفت إستراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني الممتدة من 2015-2019 إلى تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و يمكن توضيح هذه الإستراتيجية من خلال النسيج الكلي لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. النسيج الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سجل النسيج الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا من2015 إلى 2017 كما يوضحه الجدول 3-1 الذي يبين تطور النسيج الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين2015-2017.

جدول3-1: تطور النسيج الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين2015-2017

السنوات	2015	2016	2017*
النسيج الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	934569	1022621	1060289

المصدر: عقون مقداد [⊗]:**سياسات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تنفيذ إستراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني**، ندوة علمية بعنوان السياسات الصناعية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 14ماي2018، جامعة محمد خيضر بسكرة، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. 2018

2017* عثماني زين الدين: **مهام الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(ANDPME)** بين الواقع والآفاق، ندوة علمية بعنوان السياسات الصناعية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 14ماي2018، جامعة محمد خيضر بسكرة، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. 2018.

من الجدول 3-1 يلاحظ التطور المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بزيادة قدرت في 2016 بنسبة .9.42% بزيادة88052 مؤسسة وقدرت في 2017 نسبة الزيادة بـ 3.6% بزيادة37668 مؤسسة جديدة ، وعلى المستوى الوطني وحسب المناطق تتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق ا لما جاء به المخطط الوطني لتهيئة الإقليم حسب المناطق التالية كما يوضحه الجدول 3-2 الموالي.

[⊗] مقداد عقون: مدير الدراسات بالمديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وزارة الصناعة والمناجم الجزائرية..

جدول3-2: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب المناطق إلى غاية2016/12/31

المنطقة	عدد PME الخاصة	نسبة التركز (%)
الشمال	400615	69.56
الهضاب العليا	125696	21.83
الجنوب	49595	8.61
المجموع	**575906**	**%100**

المصدر: عقون مقداد:سياسات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تنفيذ إستراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني، ندوة علمية بعنوان السياسات الصناعية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 14ماي2018، جامعة محمد خيضر بسكرة، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

من الجدول3-2 يلاحظ بأن منطقة الشمال تسيطر على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بنسبة 69.56% ونجدها في الجنوب بنسبة8.61% وهذا يطرح مشكلا في التنمية الإقليمية و تركز الأنشطة في الشمال والسعي إلى إيجاد تقسيم متوازن للأنشطة الاقتصادية في مختلف المناطق الجغرافية بالتركيز على الجنوب بصفة أساسية. وهذا يطرح في نفس الوقت المشاكل التي تعاني منها المؤسسات في هذه المناطق ، وبلغت كثافة المؤسسات حسب المناطق السالفة الذكر 19 مؤسسة لكل1000ساكن في الشمال و 13مؤسسة لكل1000 ساكن في الهضاب وبلغت 15 مؤسسة لكل 1000ساكن في الجنوب.

2. نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار إستراتيجية تنويع الاقتصاد2015-2019

تنوعت المؤسسات المنشأة في إطار إستراتيجية تنويع الاقتصاد2015-2019 وفق ما يوضحه الجدول الموالي

جدول 3-3 يوضح حصص المؤسسات الصغيرة والموسطة حسب النوع.إلى غاية 2016/12/31

نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	العدد	الحصة%	عدد العمال
شخص معنوي	575906	56.32	
شخص طبيعي منها:	446325	43.64	
مهن حرة	211083	20.64	
صناعات تقليدية	235242	23.00	
المجموع	1022231	99.96	2.511.674
مؤسسات اقتصادية عمومية(EPE)			
شخص طبيعي	390	0.04	
المجموع	390	0.04	29024
المجموع الكلي	**1022621**	**%100**	**2540698**

المصدر:من إعداد الباحثة بالاستعانة ببيانات مداخلة السيد: . عقون مقداد:سياسات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تنفيذ إستراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني، ندوة علمية بعنوان السياسات الصناعية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 14ماي2018، جامعة محمد خيضر بسكرة، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

من الجدول 3-3 يلاحظ بأن المؤسسات الصغيرة المتوسطة أخذت نصيب الأسد من مجموع المؤسسات بالمقارنة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية(EPE) ، سواء من ناحية العدد أو من ناحية نسبة التشغيل وهذا يدل على أن مستقبل التنمية وتنويع الاقتصاد الوطني يكمن في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكي نعرف من من هذه المؤسسات يمثل نسبة أكبر من المؤسسات الخاصة الوطنية نورد الجدول التالي:

جدول 3-4 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب معيار عدد العمال إلى غاية2016/12/31

النوع	عدد العمال	عدد المؤسسات	النسبة(%)
مؤسسات مصغرة(TPE)	9-1	993170	97.12
مؤسسات صغيرة(PE)	49-10	26281	2.57
مؤسسات متوسطة(ME)	250-50	3170	0.31
المجموع		**1022231**	%100

المصدر: عقون مقداد: **:سياسات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تنفيذ إستراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني،** ندوة علمية بعنوان **السياسات الصناعية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، 14ماي2018، جامعة محمد خيضر بسكرة، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

من الجدول 3-4 يلاحظ أن نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر مكون من مؤسسات جد مصغرة تتراوح من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال على الأكثر وهذا يدعو بنا إلى التركيز على هذا النوع من المؤسسات بالتحديد ودعمه.

بعد ما تم التطرق إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري عبر مختلف مراحل مخططات التنمية ونظرا لأهمية ووزن المؤسسات المصغرة في الاقتصاد الوطني سنقوم في هذا المبحث كخطوة تالية بتسليط الضوء على الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

المطلب الثاني : الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

تميزت فترة الثمانينات بظاهرة تنامي (ق.غ.ر)، حيث بلغ الحجم الكلي لأنشطة (ق.غ.ر) في الجزائر حسب آخر إحصائية متاحة 31.2% من حجم الناتج المحلي الإجمالي سنة 2007، وبلغت الأموال المتداولة داخل هذا الاقتصاد حوالي 6 مليار يورو من إجمالي الدخل الوطني[1] وسنلقي في هذا المبحث الضوء على سوق العمل غير الرسمي.

[1]Sans auteur , **Le Marché Informel Avoisin Les 6 Milliard d'Euro**, [en line] disponible sue site : <http://www.algerie360.com/economie/algerie-le-marche-informel-avoisine-les-6-milliards- /> consultée le :13/02/2017 à 21 :50.

الفرع الأول: سوق العمل غير الرسمي

سنتناول تطور سوق العمل غير الرسمي في الجزائر ثم علاقته بالبطالة، وأهم أشكال العمل غير الرسمي.

I. السوق العمل غير الرسمي

تطور سوق العمل غير الرسمي بشكل ملفت للانتباه في الجزائر في السنوات الأخيرة، ويتركز في القطاع الفلاحي وقطاع البناء والأشغال العمومية والتجارية غير الرسمية. كما أن "[1](ق.غ.ر) في الجزائر لايقتصر على الأنشطة الصغيرة أو الحرف غير المصرح بها مثلما يوجد في دولا كتونس والمغرب بل هو أكثر عمقا واتساعا وأكثر افتراسا بحيث ينخر الاقتصاد الوطني" وتنتشر في سوق العمل الجزائري ظاهرة التداخل بين السوق الرسمية وغير الرسمية، بحيث نجد في الكثير من الوظائف أن العاملين في الإدارات العمومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية يزاولون في وظائف في السوق غير الرسمي بالموازاة مع وظائفهم ، كما يلاحظ التداخل بين العمل غير الرسمي بحيث نجد أن الفرد لديه مجموعة وظائف في القطاع الفلاحي وفي قطاع التجارة[2].

وتميزت الفنرة من 2000إلى2007 بتطور فرص العمل التي ولدها (ق.غ.ر) وهذا حسب ما يبرزه الجدول3-5 الذي يوضح تطور فرص العمل حسب قطاعات النشاط من 2000-2007 .

الجدول3-5 تطور فرص العمل حسب قطاعات النشاط من 2000-2017 الوحدة(1000)

القطاع/السنوات	2000	2001	2003	2004	2006	2007	2010	2015	2017
الاقتصاد غير الرسمي	88	135	82	533	211	9	غ.م	غ.م	غ.م
التجارة/خدمات/إدارة	36	2.8	99	102	86	91	5377	6524	6417
البناء والأشغال العمومية	38	22	47	73	110	98	1886	1776	1847
الصناعة	6	4	6	13	2	3-	1337	1377	1493
الزراعة	/	143	127	52	97	72	1136	917	1102

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير حول حالة تنفيذ برنامج الحكامة في الجزائر : آلية التقييم من قبل النظراء، مرجع سابق ص. 277.و

Office national des statistiques(ONS) **:L'Algérie En Quelques Chiffres Resltat 2011 -2013**,Vol N°44, Edition 2014.pp-14-15disponible sur.www.ons.dz consulté le (19/05/2017à21 :24).
Office national des statistiques(ONS) **:L'Algérie En Quelques Chiffres Resltat 2015 -2017**,Vol N°48, Edition 2018.pp14-16disponible sur www.ons.dz consulté le(19/06/2019.à15 :30).

غ.م: غير متاحة

[1] BOUZIDI Abdelmadjid : **Economie Algérienne « Eclairages** »,ENAG Editions, Alger,2011,p.249
[2] مدني بن شهرة: مرجع سبق ذكره، ص-ص، 202- 203.

من الجدول 3-5 يلاحظ أن (ق.غ.ر) تصدر قطاعات الزراعة والصناعة والبناء والتجارة بحيث وفر أكثر عدد من فرص العمل في كل القطاعات خاصة في سنة 2004، حيث بلغ عدد الأعمال الموفرة 533000 فرصة عمل وبلغت أدناها في 2007 بـ 9000 فرصة عمل ويفسر هذا التراجع في دور برامج وأجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب تركيز مخططات الدعم في تلك الفترة على الفلاحة والأشغال العمومية، في حين بقيت الأرقام عن التشغيل في ق.غ.ر غير متاحة لدى الجهات الرسمية بعد2007 . لكن ما العلاقة التي تربط سوق العمل غير الرسمي بالبطالة؟

II. علاقة سوق العمل غير الرسمي بالبطالة

يمثل سوق العمل غير الرسمي السوق الرئيس الثاني للعمل، وتزداد حركيته إذا قلت في السوق الرسمية، كما أن نمو العمل في الاقتصاد غير الرسمي يتحدد حسب الدورة الاقتصادية، حيث ينمو عند ما تتجه الدورة الاقتصادية نحو الهبوط والعكس صحيح[1].

وازدادت معدلات البطالة في فترة الجيل الأول من الإصلاحات قبل سنة(2000) بسبب إعادة الهيكلة بحيث زاد من 19.8% إلى 29.5% وهذا قد يكون مرده عدم الاهتمام بالقطاع الخاص وتسريح العمال في المؤسسات العمومية و بعد 2001 الذي صادف إصدار القانون المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد لوحظ تناقص في معدلات البطالة بالمقارنة مع حجم (ق.غ.ر) أنظر الشكل 3-3 الموالي.

شكل 3-3 تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر كنسبة من الناتج الجمالي حسب طريقة الديميمك (2000-2007)

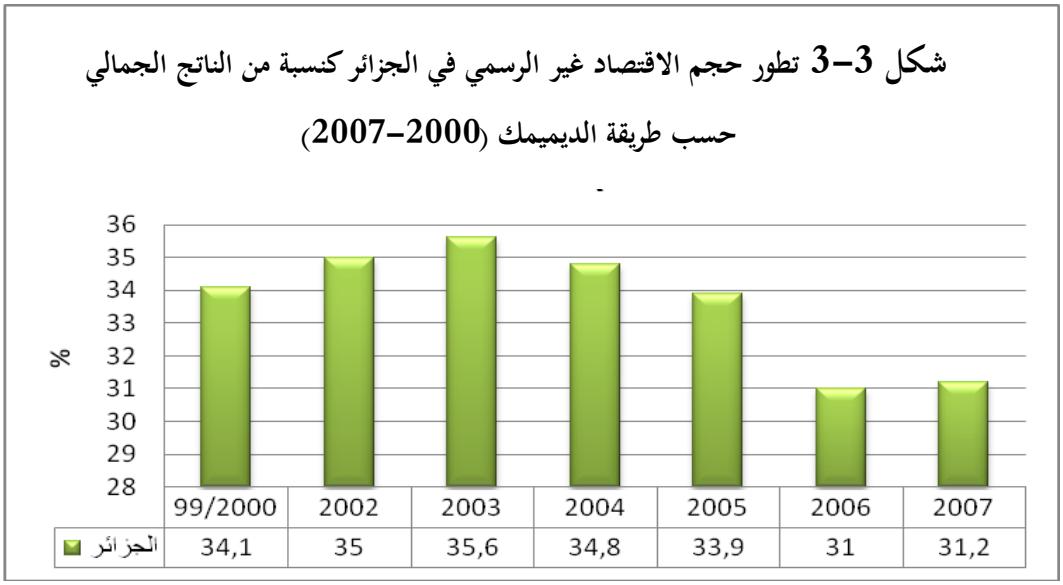

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول3.1 الفصل الأول من رسالة الماجستير للطالبة. 2013 ص45.

[1] HUGON Philipe, PAGES Naima, **Ajustement Structurel Emploi Et Role Des Partenaire Sociaux En Afrique Froncophone,** Les Cahiers de l'emploi et de la formation N°28, CERDE/forum.Office internationale du travail, 1998, p.44.

انطلاقا من الشكل 3-3 يلاحظ تراجعا لحجم الاقتصاد غير الرسمي بعد سنة 2003 التي شهدت أكبر نسبة تقدر بـ 35.6% و انطلاقا من المعطيات السكانية والتوظيف الرسمي قدرت مصالح التخطيط نسبة التشغيل غير الرسمي في الجزائر بـ: 14.% سنة 1996 وهذا خارج قطاع الفلاحة، ولوحظ تزايد حصة التشغيل حيث ارتفع من 13.8% سنة 1992 إلى 17.2 % سنة 2003 وهذا يفسر بأن تزايد معدلات البطالة الرسمية يصاحبه زيادة في التشغيل في (ق.غ.ر) أي أنه يستوعب الداخلين الجدد ما يعكس مرونته في خلق الوظائف مقارنة بالاقتصاد الرسمي. كما تتوقع الباحثة زيادة حجم (ق.غ.ر) بشكل ملفت خاصة منذ 2014 بسبب انهيار أسعار البترول "من113 دولار للبرميل إلى 31.3 دولار في 2016 واستمراره فيالتراجع والتأرجح الى غاية ثباته عند مستوى 60 دولار (2018) وانعكاس ذلك على الإيرادات الجبائية واحتياطات الصرف بتراجعها إلى النصف وبالتالي تراجع الناتج الوطني الاجمالي و زادت البطالة من 10.5% إلى 26.7 % "[1]

III. أشكال العمل غير الرسمي

تتعدد وتتنوع أشكال العمل في (ق.غ.ر) حيث يشغل قطاع التجارة ما يقارب 900000 عامل منهم 66 % يعملون في (ق.غ.ر) أي 594000 عامل، إلى جانب العمال اليوميون والمقدر عددهم ب411000 عامل منهم 87 % في (ق.غ.ر)، بناؤون ب 02000 بناء بنسبة 77%، حرفة الخياطة 180000 خياط بنسبة 96% إلى غير ذلك من المهن والحرف [2] ويمتد إلى التخصصات التي تتطلب تكويناً عالياً، حيث نجد 18 % من أطباء الأسنان في السوق غير الرسمية ، و16 % من المهندسين المعماريين، 15% من المهندسين في الإعلام الآلي، و14 % من المحامين، و9 % من الخبراء المحاسبين، و5% من الأساتذة، و4 % من المختصين في الصحة. وتؤكد الأرقام نفسها أن عدداً كبيراً من عمال (ق.غ.ر) والعمال المؤقتين بما نسبته 49% غير مصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي، ويتوزع العمال في القطاعات القانونية على: التجارة والإدارة العمومية والخدمات بـ 53.4 % و الزراعة18.1 %، و البناء والأشغال العمومية14.2 %، والصناعة 14.2 % [3] .

[1] www.trésor.economie.gouv.fr consulté le 26/02/2019 à11 :20)

[2] [2] Forum Des Chefs D'entreprises, **Pour une Politique Globale Cohérente Pregnant en Charge les Problématiqus liées a Louverture De l'économie informel et a la distribution**, Edittion FCE 2009 disponible sue www.fce.dz consulté le (15/04/2018 à22 :45) , p45.

[3]. عبد الوهاب بوكروح، **عوائد القطاع الموازي في الجزائر**، مجلة الرؤية الاقتصادية، متاح على الموقع : http://www.alrroya.com/node/15415 شوهد بتاريخ (2015/03/02 على الساعة21:10).

الفرع الثاني: بطالة الشباب والاقتصاد غير الرسمي

تجدر الإشارة إلى أن فئة الشباب الأقل من 20 سنة هم الأكثر عرضة للبطالة ثم تأتي الفئة بين 20 و24 سنة، ويرجع هذا إلى غياب التأهيل لدى هذه الفئة من الشباب، كما تصيب البطالة فئة حاملي الشهادات الذين يمثلون 20% من البطالين[1]، والشكل3-4 يوضح نسبة البطالة حسب الشهادات المتحصل عليها من الجنسين سنة2014.

شكل3-4:نسبة بطالة الشباب بين 25-29 سنة حسب الشهادة المتحصل عليها (2014)

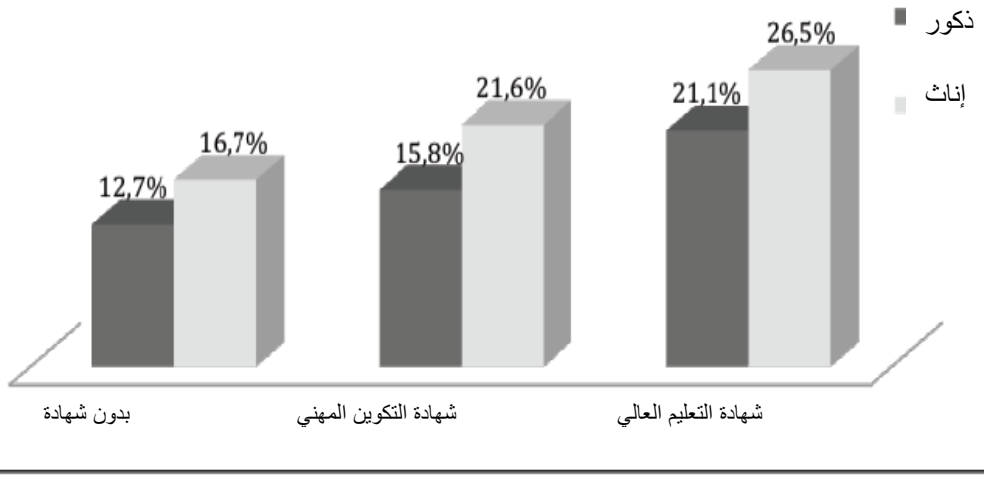

Source : CNES : **Rapport National Sur Le Développement Humain En Algérie 2013-2015 ".Quelle place pour les jeunesdans la perspective du développement humain durable en Algerie** " conseil national économique et social et PNUD. P.105.

من الشكل 3-4 يتضح أن الإناث ما بين 25 و 29 سنة في جميع المستويات هن الأكثر عرضة للبطالة خاصة المتحصلات على شهادات التعليم العالي بنسبة 26.5%، يليها الذكور من نفس المستوى بنسبة 21.1% ويلاحظ انخفاض البطالة لدى الشباب دون مؤهلات أو شهادات مقابل الشباب حاملي الشهادات الجامعية ومن الجنسين . ويمكن تفسيره بضعف قدرة القطاع الخاص أمام عجز القطاع العام على التوظيف بسبب الهبوط الحاد في أسعار المحروقات إضافة إلى عدم توافق مخرجات المؤسسات التعليمية والتكوينية مع متطلبات سوق العمل. مما يفتح المجال واسعا للعمل في القطاعات غير الرسمية بشكل أساسي.

وتتفاقم حدة مشكل البطالة في الجزائر مع تفاقم ظاهرة التسرب المدرسي بحيث يحصى سنويا 500000 متسرب مدرسي وهذا العدد كبير خاصة وأن النظام التعليمي يغذي سوق العمل، ويلاحظ بأن الفئات الأقل من

[1]CNES : **Rapport National Sur Le Développement Humain En Algérie2011-2013**. Op.cit., p.34

20سنة تبلغ نسبة البطالة فيها أقصاها كما أن الذكور هم الأكثر عرضة لهذه الظاهرة [1] والشكل 3-5 الموالي يوضح تطور البطالة بين الشباب من 2004-2015.

شكل3-5 : تطور البطالة بين الشباب من 2004-2015

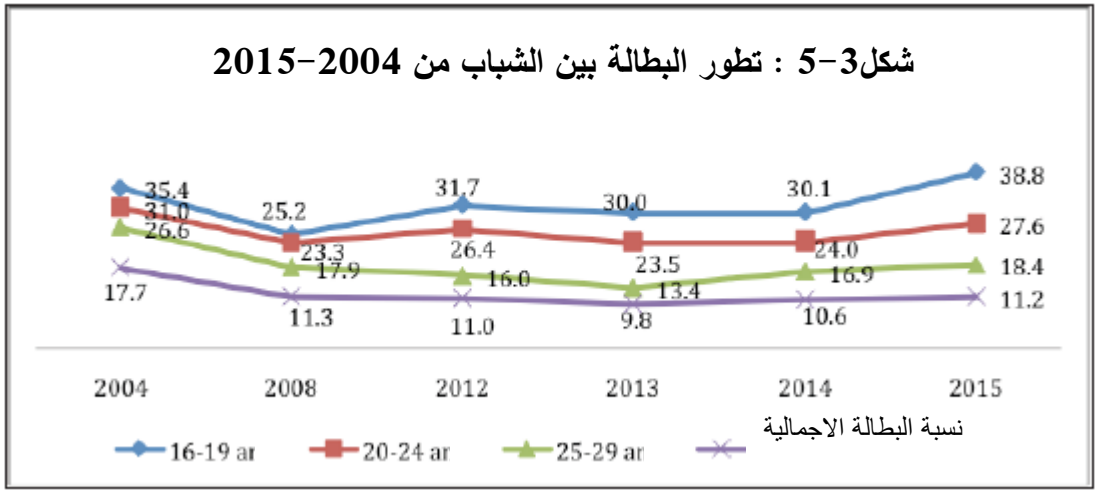

Source : CNES : **Rapport national sur le développement humain en Algérie 2013-2015 "**.Quelle place pour les jeunesdans la perspective du développement humain durable en Algerie " conseil national économique et social et PNUD. P.105.

من الشكل3-5 يتضح أن اتجاه تطور نسبة البطالة أخذ بالتراجع إلى غاية سنة 2013 ثم بدأ بالزيادة بعد هذه السنة ويرجع ذلك تأثيرات ترجع أسعار البترول وضعف آداء الاقتصاد الارتباطه بالمحروقات وارتفاع عدد طالبي العمل ويلاحظ أن أكبر نسبة بطالة بين الشباب هم من فئة16-19 سنة، في حين استقرت نسبة البطالة الإجمالية عند 11.2% سنة 2015 *

المطلب الثالث: تحديات الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري

سبّب (ق.غ.ر) عدة انعكاسات على الاقتصاد جزائري وتمثل بدورها تحديات يجب أن تراعيها السياسات للحد منها، فلقد انحسرت حصة الشركات المحلية في السوق، من جراء النشاطات الصناعية والتجارية غير الرسمية وكذا ارتفاع ظاهرة المنتجات المقلدة وما رافقها من عمليات تزوير للفواتير وخسارة الخزينة العامة لمداخيل من جراء التهرب الضريبي وكذا خسائر في حصيلة الضمان الاجتماعي.

الفرع الأول: المنافسة غير المشروعة و تراجع تنافسية المؤسسات المحلية

سجل القطاع الصناعي نسبة نمو سلبية قدرت بـ2.2% نتيجة المنافسة غير القانونية وعدم تنافسيته مما فتح المجال لـ(ق.غ.ر) ليغطي الطلب المتنامي على المنتجات الصناعية التي تراجعت أسعارها في السوق غير

[1] Ibid. p.58.

* مع الأخذ في الاعتبار للاختلاف الحاصل بين أرقام ONSالديوان الوطني للإحصاء والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES.

الرسمية، مستفيدة من رداءة نوعيتها و إلغاء الرسوم الجمركية، وهي الممارسات التي امتدت لتشمل القطاع التجاري، المتسم بغياب الفوترة [1] و حسب دراسة قامت بها وكالة "ECOtochnics*" لصالح وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2007 أوضحت أن المنافسة غير القانونية هي العائق الأول الذي يعترض عمل المؤسسات التجارية والصناعية الجزائرية بحيث أن 66% من المؤسسات التجارية و 45 % من المؤسسات المصغرة تعتبر المنافسة غير المشروعة في (ق.غ.ر) كعائق جد خطير على وجودها[2].

الفرع الثاني: تزايد الخسائر في حصيلة الضمان الاجتماعي و الضرائب

تنوعت الخسائر الناتجة عن (ق.غ.ر) منها التي مست حصيلة الضمان الاجتماعي، و ومنها من مس الضرائب وبيانهما في الآتي.

I. الخسائر في حصيلة الضمان الاجتماعي

تتكبد هيئات الضمان الاجتماعي خسائر كبيرة نتيجة عدم التصريح بالعمال تصل إلى 20 %من إيرادات صندوق الضمان الاجتماعي قدرت هذه الخسائر سنة 2012 ما بين 60 إلى 120 مليار دينار جزائري. وأمام ضخامة هذا الخطر قام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بإجراء تحقيق في السداسي الأول لسنة 2001 على مستوى 05 ولايات تعلقت بـ 6096 رب عمل، وأوضحت المعلومات المستخلصة من هذا التحقيق إحصاء عدد كبير من المخالفات إزاء الضمان الاجتماعي، فبينت الدراسة أن حوالي نصف أرباب العمل لا يمتلكون المحلات التي يمارسون فيها نشاطاتهم، ووجود نسبة عالية جدا من تشغيل العمال المؤقتين بنسبة (5%)، كما أن ثلثي أرباب العمل يدفعون أجورا متدنية دون الأجر الوطني المضمون. كما بينت معاينات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أهمية وحجم مقدار الأموال المتهربة من دفع الاشتراكات، وكبر نسبة التشغيل في السوق غير الرسمية[3].

ووصل عدد الأشخاص غير المنخرطين في الضمان الاجتماعي إلى 4.272.000 منها 1.021.000 في قطاع الزراعة ما يمثل 49.7% من التشغيل الكلي[4].

[1] عبد الوهاب بوكروح، **عوائد القطاع الموازي في الجزائر**، مجلة الرؤية الاقتصادية، مرجع سابق.

[*] معهد أبحاث اقتصادي جزائري أنشأ في(1989).

[2] Forum Des Chefs D'entreprises, Op.cit.,, ,p.15.

[3] بودلال علي، مرجع سابق، ص.9..

[4] Forum Des Chefs D'entreprises ,Op.cit., p.43.

II. الخسائر في الضرائب

فيما يتعلق بالخسائر في الضرائب وبشكل أساسي الضريبة على الدخل بلغت الخسائر 7% من مجموع الدخل أي ما يتراوح بين 21 مليار دينار و 42 مليار دينار.[1] وقدرت الخسائر التقريبية في حصيلة الضريبة على القيمة المضافة الناتجة عن وجود (ق.غ.ر) بين 11 مليار إلى 22 مليار دينار جزائري.[2] .

و في مجال التهرب الضريبي بلغت نسبة أرباب العمل المتهربين من دفع الضريبة بشكل كلي 66.3% ، كما أن عدم السداد خص بشكل أساسي أصحاب الأعمال الحرة بنسبة 74%. وتزداد نسبة الذين يتهربون بشكل جزئي وكلي من الضرائب لتصل إلى90.8% [3].

III. عدم التسجيل في السجل التجاري

وصل عدد أرباب العمل المستقلين غير المسجلين في السجل التجاري حسب دراسة قام بها الديوان الوطني للإحصائيات عام 2006 (64.5%) من أصل 2.846.000[4] وهو رقم ضخم جدا.

الفرع الثالث: تزايد عوائد الاقتصاد غير الرسمي

أظهرت دراسة لمنتدى رؤساء المؤسسات، أن عوائد (ق.غ.ر) في الجزائر قدرت بـ8.5 مليار دولار، وتشكل 17 % من عوائد الأسر الجزائرية المنتجة وتراوحت بين 300 مليار و 600مليار دينار جزائري ، وما يعادل 13 % من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات (2007)[5].إضافة إلى حجم معاملات تجارية بلغ حجمها 40% من تعاملات السوق الرسمية(2011).[6] فيما تجاوزت المبيعات غير المفوترة قيمة 35مليار دولارحسب ما صرحت به مصالح المراقبة(2001-2005)[7] و الكتلة النقدية الموجودة والمتداولة في الاقتصاد غير الرسمي والتي تم تقديرها ب31مليار دولار(2016).[8]

---

[1] Ibid., p.44.
[2] Ibid., p43.
[3] BELLACHE Youghourta, **L'économie Informelle En Algérie**, une approche par enquete auprès des ménages- le cas de Béjaia, Thèse de doctorat En Co-tutelle, Université de Béjaia et Université Paris-Créteil(France),Faculté des Sciences Economiques, des Science de Gestion et des Science Commerciales, Béjaiapp,76-78. les.archives- ouverts.fr/doc/0059/38/12/Bellache2010 .pdf..consultée le23/02/2012 à15 :00
[4] Ibid., p77.
[5] Forum Des Chefs D'entreprises.Op.,cit,,pp.40-.41
[6] مصيطفى بشير، **حريق الجسد"مقالات في الاقتصاد الجزائري**، المحمدية، دار جسور للنشر والتوزيع، 2011، ص30.
[7] BOUZIDI Abdelmadjid, Op.cit.,p.250.
[8] جريدة الوسط شوهد على الموقع www.elwassat.com بتاريخ 2016/10/14.

ما يمكن قوله فيما يتعلق بآثار (ق.غ.ر) الثقيلة على الاقتصاد الوطني وصعوبة إيجاد نموذج للنمو يقلع بالمؤسسة المصغرة التي تعد ركيزة التنمية، هو ما ذكره الاقتصادي بشير مصيطفى في محاولات الدولة لانقاذ الاقتصاد الجزائري المتسم بالتناقض والضبابية حيث ذكر "إن تناقضات الاقتصاد الوطني بين إكراهات السوق الواسع الذي مازالت الحكومة تمارسه من خلال الموازنة العامة نتيجة اختيارات اقتصادية غير محسومة، ونشاطات محتكرة، ومؤسسات عائلية تائهة بين فرص النشاط، وشفافية ناقصة في المعلومات، ومركزية وبيروقراطية شديدة، سوق تتداخل فيه عناصر المدرسة الكينزية ممثلة في الإنفاق الحكومي وبعض ملامح الليبيرالية ممثلة في اقتصاد سوق محتشم يشبهه البعض باقتصاد البازار. هذه الضبابية في تعريف نموذج نمو واضح هي نفسها العامل الذي مازال يقلل من جدوى المبادرة وانسياب رأس المال المنتج ومازال أيضا يحد من ميل المتعامل الاقتصادي إلى المخاطرة في اقتصاد يتسم باختيارات مترددة وتشريعات اقتصادية غير مستقرة." [1] هذا التصريح يقودنا إلى تسليط الضوء على بيئة الأعمال التي تنشط فيها المؤسسة الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الرابع: بيئة الأعمال في الجزائر وعلاقتها بظهور المؤسسات غير الرسمية

نظرا لما تلعبه بيئة الأعمال في أي بلد من تطور للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الاستثمارات، تمت الاستعانة بتقارير ممارسة أنشطة الأعمال التي يصدرها البنك الدولي من خلال مؤشر ممارسة الأعمال الذي يقيس الإجراءات الحكومية والإجراءات البيروقراطية ذات الصلة بدورة حياة منشآت الأعمال المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم، من جهة ومن جهة ثانية يقيس مجموعة العوامل التي تساعد في تفسير أسباب ظهور أنشطة(ق.غ.ر). وسيتم في هذا المطلب عرض مؤشرات الوقت والحركة كواحدة من ضمن مجموعة مؤشرات ممارسة الأعمال وهذا لارتباطها بالدراسة.

الفرع الأول: مؤشر البدء في النشاط(عدد الإجراءات –الوقت)

فيما يلي تحليل لمؤشر البدء في النشاط الذي يضم أربع ة (04) مؤشرات فرعية هي : مؤشر عدد الإجراءات والتي تعتبر مستوفية بمجرد تسليم المستند النهائي، ومؤشر الوقت و مؤشر الحد الأدنى لرأس المال المدفوع ومؤشر التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل بحيث لا يتم إدراج الرشاوي.

I. عدد إجراءات البدء في النشاط (تسجيل الملكية)

تم أخذ عدد إجراءات تسجيل الملكية لعلاقتها المباشرة بالدراسة، و يعكس هذا المؤشر تسجيل الأنشطة اللازمة لقيام مؤسسة الأعمال بشراء عقار من مؤسسة أخرى ونقل سند الملكية، لتمكين المؤسسة المشترية من

[1] مصيطفى بشير: **حريق الجسد ،مرجع سابق**، ص ص.117-118.

استخدامه بطريقة آمنة في توسعها أو بيعه أو كضمان للحصول على قرض بنكي. [**] وقد بلغ عدد إجراءات تسجيل الملكية 14 إجراء حسب تقرير 2009 ثم تراجع إلى 10 إجراءات وبقي العدد ثابتاً حتى تقرير 2018 والجزائر هي أكثر الدول تأخرا في تسجيل الملكية وأكثرها عددا من ناحية الإجراءات إذا ما تمت مقارنتها ببعض الدول كمصر 7 إجراءات والمغرب 6 اجراءات وتونس 4 إجراءات فقط. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2018، أما في تقرير 2017 فقد استغرق الوقت اللازم لتسجيل الملكية 55 يوما وبلغت تكلفة تسجيل الملكية بـ7.1 والشكل الموالي يبرز عدد إجراءات البدء في النشاط التجاري في الجزائر وبعض الدول.

شكل3-6 يوضح عدد إجراءات البدء في النشاط التجاري وتسجيل الملكية واستخراج تراخيص البناء 2018-2004

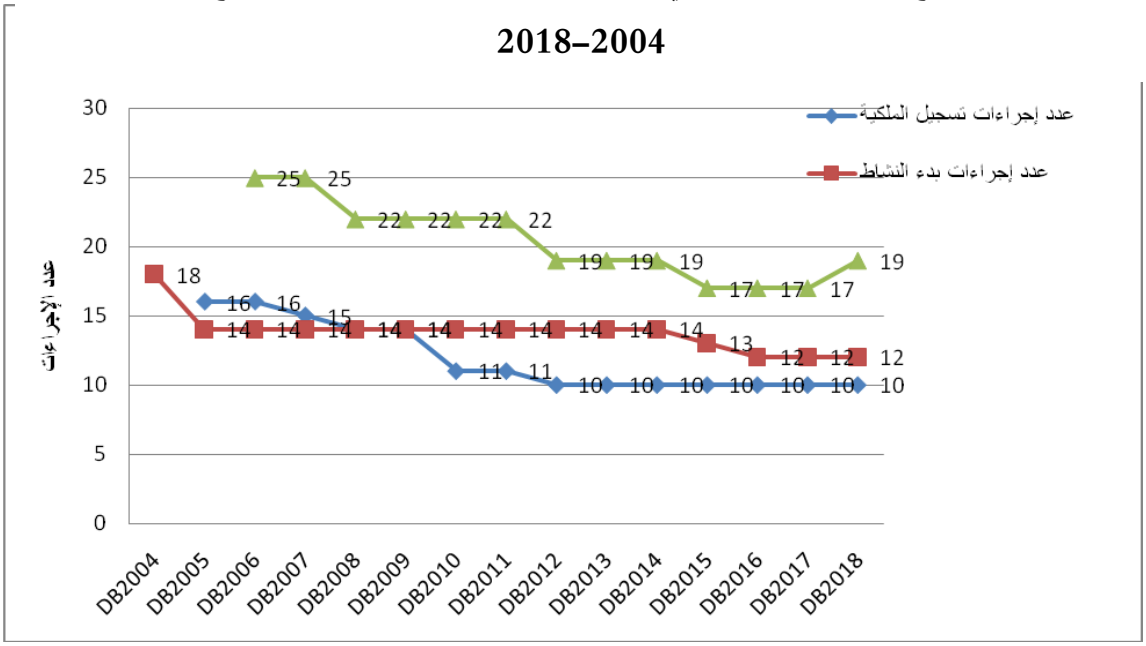

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات سنوات صدور تقرير ممارسة الأعمال أنشطة الأعمال (2004-2018) متاح على الموقع: www.doingbusiness.org/data أطلع عليه بتاريخ 2018/02/22 على الساعة: 10:15.

من الشكل 3-6 أعلاه يلاحظ أن الجزائر هي الأكثر عددا في مجال عدد إجراءات البدء في النشاط بحيث بلغ 14 إجراءا والملفت للانتباه أن هذا العدد بقي ثابتا إلى غاية تقرير أنشطة الأعمال لسنة 2018، حيث تقلصت الإجراءات إلى 12 أي طيلة 13 سنة (من 2006 إلى 2018) تم تقليص إجرائين فقط ونشير إلى أن سنغفورة تفرض 3 إجراءات فقط لبدء النشاط، كما يلاحظ من الشكل أن عدد إجراءات استخراج تراخيص البناء في الجزائر بلغ 19 إجراء ولا يزال عدد الإجراءات نفسه في تقرير 2018 في حين بلغ 9 إجراءات في إيرلندا و 8 إجراءات في

[**] عملا باحكام القانون 04-08 المؤرخ في 14غشت2004 المتعلق بشروط ممارسة النشاط التجاري المع
ل والمتمم سيما المادة 21 أمكن للمستثمر القيد في السجل التجاري دون إلزامية تبرير وجود محل تجاري ابالحديثة للإعلام والقيد في السجل التجارفي
20أوت2019 أصدرت وزارة التجارة بلاغ

سنفغورة ، وهذا نظرا لوجود قواعد مسجلة عن كل الأراضي و العقارات [1] وتعتبر عدد إجراءات استخراج تراخيص البناء أو العقار مشكلا نظرا لاتسامها بالتعقد والطول والصعوبة وتتعلق هذه الإجراءات بـ (موافقات البناء والتوصيل بخدمات الكهرباء والماء والصرف الصحي والاتصالات) ويشار إلى أن 60 إلى 80% من مشاريع البناء في البلدان النامية هي بدون تراخيص بناء بسبب التعقيد و لشدة التقصير في الإشراف والرقابة، كما وجد أن مؤسسات الأعمال تواجه عددا كبيرا من قضايا الفساد في البلدان التي يعتبر استخراج تراخيص البناء فيها أمرا صعبا[2].

II. الوقت اللازم لبدء النشاط

يحسب هذا المقياس متوسط المدة الزمنية لاستيفاء أحد الإجراءات بأقل قدر من المتابعة مع الهيئات والمصالح الحكومية، ودون أية تكاليف إضافية .ويُفترض أن أقل وقت لاستيفاء كل إجراء هو يوم واحد ويُعتبر الإجراء مكتملاً بمجرد حصول الشركة على المستند النهائي ذي الصلة. وإذا كان من الممكن تسريع إكمال إجراء مقابل تكلفة إضافية، يتم اختيار الإجراء الأسرع[3]والشكل 3-7 الموالي يبين الوقت المستغرق لكل من بدء النشاط وتسجيل الملكية واستخراج تراخيص البناء مقدر بعدد الأيام.

الشكل3-7: الوقت المستغرق لكل من بدء النشاط وتسجيل الملكية واستخراج تراخيص البناء [1]

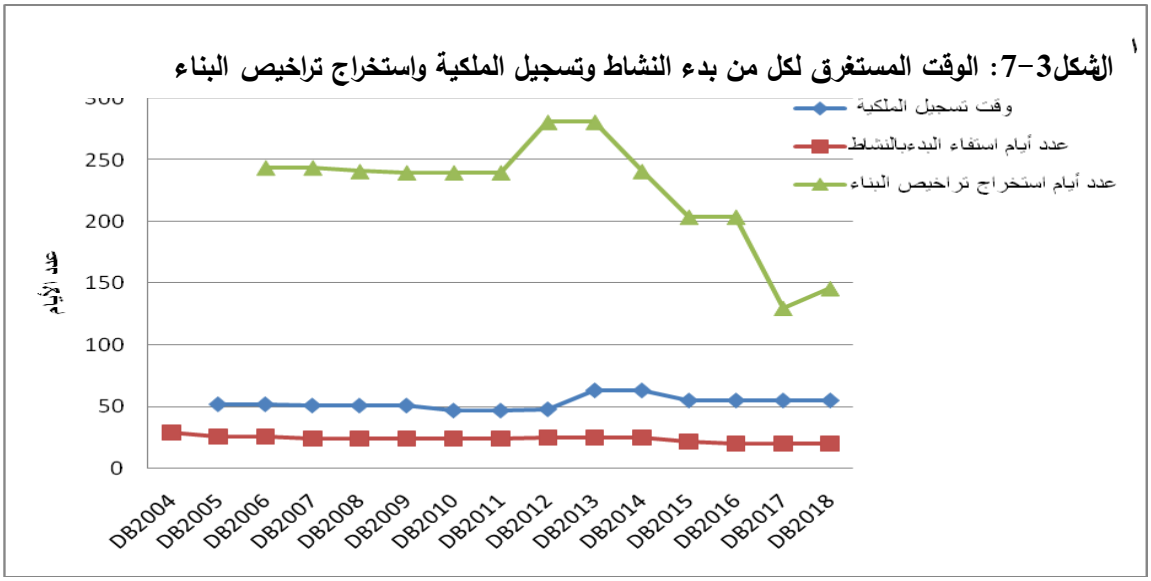

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات سنوات صدور تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (2004-2018) متاح على الموقع: www.doingbusiness.org/data أطلع عليه بتاريخ 2018/02/22 على الساعة: 12:00.

من الشكل 3-7 يلاحظ أن الوقت اللازم لبدء النشاط في الجزائر بقي نفسه منذ بداية صدور تقارير أنشطة ممارسة الأعمال والمقدر بـ 25 يوم وتقلص إلى 20 يوما في تقرير 2018 وهذا دليل على جمود الإجراءات

[1] قاعدة بيانات سنوات صدور تقرير ممارسة أنشطة الأعمال(2004-2018) متاح على الموقع: www.doingbusiness.org/data أطلع عليه بتاريخ 2017/02/22 على الساعة: 10:15.

[2] البنك الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010**، مؤسسة التمويل الدولية، مجموعة البنك الدولي، 2011. ، ص. 17.

[3] البنك الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011**، "من اجل مساندة أصحاب الأعمال"، مؤسسة التمويل الدولية،2012، ص. 5.

المرتبطة بهذا الإجراء ويلاحظ تسجيل انخفاض واضح فيما يتعلق بعدد أيام استخراج تراخيص البناء خاصة بعد سنة 2014 وذلك لصدور القانون المنظم للبناء في 2015 إذ تراجعت مدة الإجراء من 250 يوما إلى 150 يوما.

وَجدت دراسة أن تخفيض الوقت اللازم لبدء النشاط بواقع عشرة أيام في البلدان الفقيرة ذات الحوكمة الجيدة يرتبط بتحقيق زيادة بنسبة 0.4 نقطة مئوية في معدل النمو و 0.27 نقطة مئوية في معدل الاستثمار[1]. وهناك علاقة ارتباط بين ارتفاع إجراءات بدء النشاط من جهة وارتفاع معدلات الفساد وزيادة حجم (ق.غ.ر) من جهة أخرى. وتؤثر هذه الحواجز والعوائق بصورة خاصة على فئة الشباب والنساء نظراً لأن معظمهم يعملون في (ق.غ.ر).[2]

الفرع الثاني: تكلفة البدء في النشاط

لأن الوقت وحده لا يكفي للحكم على الإجراءات نستعين بمؤشر التكلفة والجدول الموالي يوضح التكلفة اللازمة لاستيفاء كل إجراء و الحد الأدنى لرأس المال المدفوع.

جدول:3-6 التكلفة اللازمة لاستيفاء كل إجراء و الحد الأدنى لرأس المال الدفوع

(الوحدة: % مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد)

سنوات تقارير ممارسة الأعمال	التكلفة	الحد الأدنى لرأس المال المدفوع	متوسط دخل الفرد(طريقة الأطلس بالأسعار الجارية للدولار أمريكي)*
2004	16.3	73.2	2240.00
2005	14.6	65.5	2700.00
2006	12.4	55.1	3090.00
2007	13.4	46.0	3580.00
2008	13.2	45.2	4200.00
2009	10.8	36.6	4270.00
2010	12.1	31.0	4460.00
2011	12.9	34.4	4580.00
2013	12.1	27.2	4470.00
2014	12.4	28.6	4110.00
2015	11.0	24.1	5290.00
2016	10.9	23.6	5340.00
2017	11.00	00.00	4870.00
2018	11.1	00.00	3960.00(2017)

المصدر: من إعداد الباحثة استعمال قاعدة بيانات سنوات صدور تقرير ممارسة أنشطة الأعمال متاح على الموقع: www.doingbusiness.org/data
أطلع عليه بتاريخ 2018/05/20 على 12:00. .45: 13à consulte le :03/11/2018 https://data.albankaldawli.org/indicators/

[1] World Bank Group, **Doing Business2018' Reforming to Create Jobs**, world bank publications, washington, USA , available on(www.worldbank.org viseted 22/02/2018 at 15 :30)p.149

[2] البنك الدولي ، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (2010)**، مرجع سابق، ص. 11.

من الجدول3-6 يلاحظ أن التكلفة اللازمة لاستيفاء كل إجراء من الإجراءات القانونية اللازمة لتأسيس مؤسسة الأعمال بلغت 16.3% من متوسط الدخل الوطني للفرد في الجزائر متضمنة بذلك جميع الرسوم المتعلقة بالخدمات القانونية وهذه النسبة في تراجع حتى وصلت 11.1% في تقرير 2018.

أما بالنسبة للحد الأدنى لرأس المال المدفوع فبلغ 34.3 % من متوسط دخل الفرد الجزائري وهي النسبة التي يتعين على صاحب منشأة الأعمال أن يودعها لدى البنك أو مصلحة الشهر العقاري، والتوثيق قبل إجراءات التسجيل، ولمدة تصل إلى ثلاثة (03) أشهر بعد التأسيس و وصلت هذه النسبة إلى الصفر في تقرير 2018 والشكل 3-8 يوضح تكلفة التسجيل واستخراج التراخيص.

شكل 3-8: تكلفة التسجيل واستخراج التراخيص

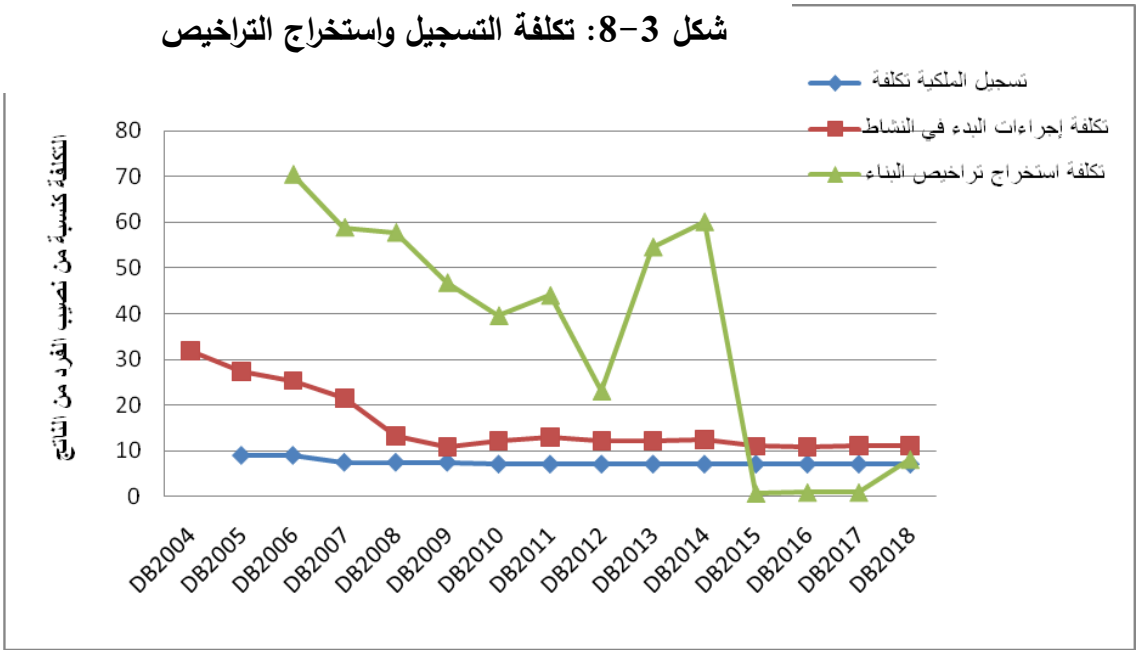

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على www.doingbusiness.org/data أطلع عليه بتاريخ 2018/11/03 على 14:00

من الشكل 3-8 يلاحظ من حيث تكلفة تسجيل الملكية والبدء في النشاط وجود تراجع بطيء وبقيت ثابتة في الفترة من 2008 إلى 2018 مع تسجيل تراجع واضح في تكلفة استخراج تراخيص البناء ويرجع ذلك إلى تقليص آجال معالجة طلبات رخص البناء، من خلال وضع آجال قانونية تتعلق بعمليات طلب التراخيص، وفي مجال التوصيل بالكهرباء توجهت نحو النجاعة في التموين وتحسين شفافية التوصيل بالكهرباء عن طريق نشر جداول متعلقة بتسعيرات الاستهلاك على مستوى مواقع المصالح المتخصصة إلا أن ذلك لم يؤثر على التكلفة الكلية للنشاط بدليل بقائها ثابتة مع انخفاضها ما يفسر بأن تكلفة تراخيص البناء مقارنة بالتكلفة الإجمالية لبدء النشاط قليلة جدا.

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر منذ بداية صدور تقارير أنشطة ممارسة الأعمال سنة 2004 وهي تتذيل ترتيب الدول والشكل التالي يوضح ترتيب الجزائر حسب سنوات صدور تقارير أنشطة الأعمال من 2006إلى2018 مع بعض الدول.

شكل 3-9 ترتيب الجزائر حسب تقارير ممارسة أنشطة الأعمال من 2006إلى2018 مع بعض الدول

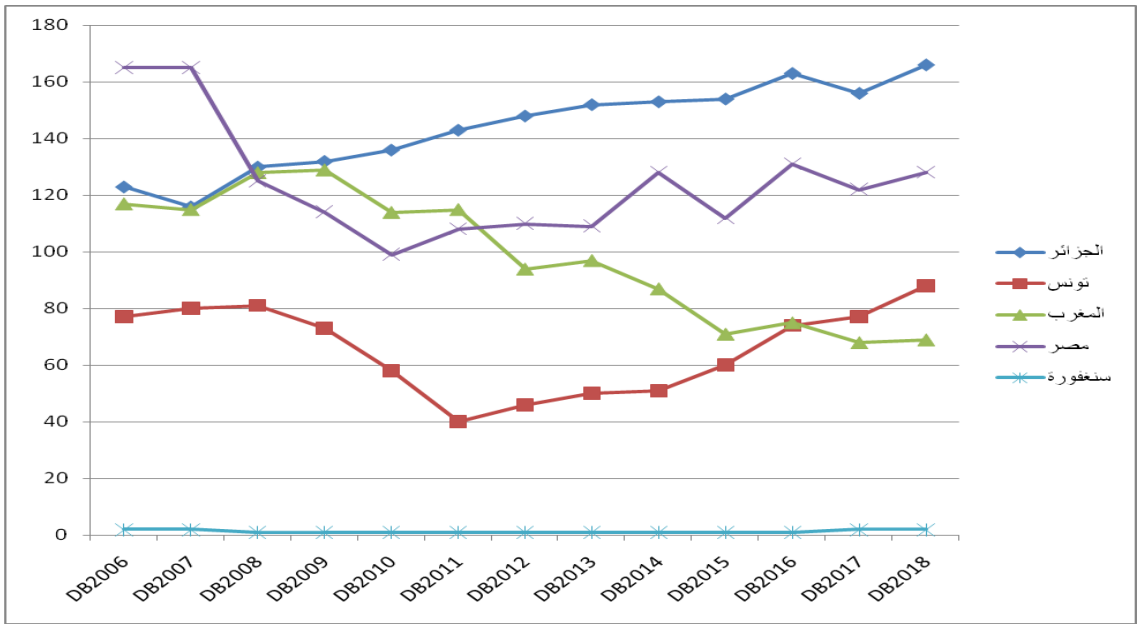

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستعانة بتقارير ممارسة أنشطة الأعمال من 2006 إلى 2018 على الموقع:www.doingbusiness.org/data

من الشكل 3-9 يلاحظ التراجع الواضح في ترتيب الجزائر السنوي فيما يتعلق بمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال بالمقارنة مع نظيرتها كتونس و المغرب ومصر وهذا يدل على أن الإصلاحات التي تقوم بها الجزائر في مجال تحسين مناخ الاستثمار لم تأت بالنتائج المنشودة وما زال مناخ الاستثمار صعب ا في الجزائر حين نجد أن سنغفورة تحتل المراتب منذ بداية صدور التقارير.

الفرع الثالث: نظرة عن تكلفة عوامل الانتاج التي تتحملها مؤسسة اقتصادية رسمية

من المفيد من الناحية العملية معرفة تكلفة عوامل الانتاج التي تتحملها أي مؤسسة اقتصادية جزائرية رسمية وسنرى ذلك من خلال تسليط الضوء على أسعار الإستهلاك الوحدوي لكل من الغاز والكهرباء و الوقود و الماء حسب ما يوضحه الجدول 3-7 المدمج.

جدول 3-7-1: تكلفة الغاز

التعيين	الإتاوة دج/شهريا	سعر القوة دج/شهريا/كيلواط/ساعي	سعر الطاقة المستهلكة كيلو دج/حراري
الصناعات المتوسطة المستهلكة للغاز ذو الضغط المتوسط	788.23	3.02	42.83
المنازل المستهلكة للغاز ذو الضغط المنخفض	28.50	1.188	33.87

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz/index.php/ar/couts عن شركة الوطنية سونلغاز بتاريخ: 2018/02/18على الساعة:11:00 .

جدول3-7-2: تكلفة الكهرباء

التعيين	الإتاوة دج/شهريا	سعر القوة دج/شهري/كيلواط ساعي المعد للاستهلاك	سعر الطاقة المستهلكة كيلو دج/حراري
الطاقة ذو الضغط اللمتوسط	38673.35	25.38	872.02

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz/index.php/ar/couts عن وزراة الطاقة والمناجم أطلع عليه بتاريخ:2018/02/18 على الساعة:11:00

جدول 3-7-3: تكلفة الوقود

المنتوج	الوحدة	سعر البيع للمستهلك دج كل الرسوم
البنزين الممتاز	لتر	35.72
البنزين العادي	لتر	32.69
البنزين دون رصاص	لتر	35.33
الغاز المميع	لتر	9.00
المازوت	لتر	20.42

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz/index.php/ar/couts عن وزراة الطاقة والمناجم أطلع عليه بتاريخ: 2018/02/18على الساعة:11:00

جدول رقم:3-7-4:تكلفة الماء

فئة المستهلكين	معاملات التعريفة*	سعر المستخدم(دج/م^3)
العائلات	1.0	1.0
الحرفيين	3.25	3.25
الوحدات الصناعية والسياحية	6.5	6.5

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz/index.php/ar/couts عن وزراة الطاقة والمناجم أطلع عليه بتاريخ: 2018/02/18على الساعة:11:00

* تجدر الإشارة أنه لكل منطقة إقليمية تعريفة خاصة بها

وتمت الإشارة إلى هذه الجداول لمعرفة ما يمكن أن يتحمله صاحب مؤسسة رسمية كأعباء بالتكلفة الوحدوية من خدمات البنية التحتية وكيف يلاحظ استفادة الوحدات الاقتصادية غير الرسمية إذا كانت تمارس نشاطها في البيوت؟ كيف لها أن تستفيد من هامش الإتاوة أو التعريفة خاصة ما تعلق بتكلفة الماء والكهرباء؟.

مما سبق يمكن القول أن التفاعل بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي جعل من السياسات المخصصة للمؤسسات الاقتصادية الرسمية تؤثر على توجه المؤسسات الموجودة في الاقتصاد غير الرسمي.

المبحث الثاني: اتجاهات الإصلاح لتحسين مناخ المؤسسات الصغيرة والحد من الاقتصاد غير الرسمي

اهتمت الجزائر بالاقتصاد غير الرسمي في بداية سنوات الألفي رات، ولعل قدوم الخبير الاقتصادي دي سوتو إلى الجزائر سنة 2012 يعد بادرة لمحاولة حل المشكل في الجزائر، كما عزمت الجزائر على اتخاذ جملة من التدابير لتحسين مناخ الأعمال والتقليل من المعاملات غير الرسمية من خلال العمل على تقليص السوق غير الرسمية وتطوير المنافسة وتبني إستراتيجية في مجال مكافحة الفساد ومحاربة الرشوة وإقامة هياكل داعمة واستراتيجيات لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: تقليص السوق غير الرسمية وتطوير المنافسة ودعم النمو

لتقليص السوق غير الرسمية وتطوير المنافسة ودعم النمو اتخذت الجزائر جملة من الإجراءات والمبادرات والتي تعتبر جريئة إلى جانب العمل على إلزامية استخدام وسائل الدفع الكتابية بقوة القانون وسيتم شرحها في الآتي.

الفرع الأول: تقليص السوق غير الرسمية

بهدف تأطير الأسواق غير الرسمية ، قامت السلطات العمومية بالتعاون مع السلطات المحلية بإدراج فضاءات في إطار منظم يتوافق مع التشريعات السارية وكان من ضمن الإجراءات الإستعجالية الواجب المبادرة بها[1]:

I. إحصاء وبدقة الأماكن التي تمارس على مستواها النشاطات التجارية غير الرسمية مداخل العمارات، الشوارع، الأزقة، الساحات والأرضيات الواسعة، مواقف السيارات، محيطات المساجد، داخل الأسواق المنظمة وخارجها، محطات المسافرين).
II. تقدير مساحة أماكن الفضاءات غير الرسمية.
III. معرفة أهم النشاطات التجارية غير الرسمية الممارسة وطبيعة المنتوجات المسوقة.

[1] كلمة وزير التجارة"بختي بلعايب" أمام اللجنة الاقتصادية بمجلس الأمة متاح على www.comerce.gov.dzتاريخ التحميل:2016/08/27 على الساعة 17:20

IV. إحصاء وتحديد، إن أمكن، هوية المتدخلين الذين يمارسون النشاطات التجارية غير الرسمية وفي حالة عدم التمكن من ذلك، تقدير عدد المتدخلين الناشطين يومياً على مستوى هذه الأماكن .

عند الانتهاء من هذه العمليات، يستوجب على المجالس الشعبية البلدية القيام بإجراءات جريئة بهدف:

1. إجلاء الفضاءات المشغولة بطريقة غير رسمية بدعم من مصالح الأمن الوطني والدرك الوطني، حسب الحالة؛
2. إدماج، وفقاً للإمكانات المتاحة، المتدخلين على مستوى هذه الأماكن في الفضاءات التجارية الشرعية بعد قيدهم في السجل التجاري.
3. الصرامة في التعامل مع التجار الذين يملكون مربعات للعرض داخل الأسواق المغطاة ويفضلون عرض سلعهم في محيطها و بالموازاة مع هذه الإجراءاتأشير إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات المهنية وجمعيات حماية المستهلك في إنجاح هذه العملية.

ودائما وبهدف تنظيم الأسواق غير الرسمية في الجزائر والقضاء عليها زار الاقتصادي دي سوتو مجددا الجزائر سنة 2015 بدعوة من نادي CARE[*] في إطار ندوة بعنوان رسملة الاقتصاد غير الرسمي" Formaliser l'économie informelle" والتقى مع وزير التجارة الجزائري "يختي بلعايب" أين تمت مناقشة قضية إضفاء الطابع الرسمي وتنظيم الأسواق غير الرسمية، بحيث أشار إلى أن ليس لديه أرقام محددة عن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لكن بالمقارنة مع الدول المجاورة كتونس وليبيا فيبلغ 70 إلى 85% وأن الأقلية هي التي تمثل الصفة الرسمية وبالنسبة للأسواق الفوضوية فإن إزالة هذه الأسواق يجب أن يواكب مدة إقامة أسواق جديدة إلا أن هذه العملية تتم بشكل بطيء بسبب مشكلين: أولهما يتمثل في العقار والثاني يتمثل في إقامة الأسواق الرسمية خارج المناطق الحضرية، وهو ما يدفع للدخول من جديد في حلقة بناء أسواق غير رسمية[1].

وتجدر الإشارة إلى أن خصوصية بعض الأسواق غير المنظمة تجعل من الأفضل تقبلها كما هي ، فبدل من غلقها يتم مثلا تنظيمها من خلال تصريحات تقدمها البلديات مثلا لأصحاب هذه الأسواق [2] وحسب ممثل وزارة التجارة فإن هناك 14000 سوق غير رسمية في الجزائر نظم منها 872 سوق أين تم إنشاء 676 سوق

[*] CARE اختصار لـ : Cercle d'Action et de Réflexion autour de l'Entreprise

[1] Interview avec l'economiste Hernando de Soto,interrogé par Ihsan El Kadi et Hassan Haddouch 15/12/2015,Alger, **, Radio.Meghreb** , disponible sur youtub téléchargé le :04/01/2016.

[2] قناة النهار TV حصة تلفزيونية :**تأطير ومراقبة الإقتصاد الموازي**، .حسان منور: رئيس الفيديرالية الجزائرية للمستهلكين شوهدت بتاريخ: 2015/02/27 على الساعة 19:00.

مجاور و291 سوق مغطى بكلفة إجمالية بلغت 22 مليار دينار جزائري. كما تم إحصاء 42000 تاجر غير رسمي تم تسوية وضعية 19000 تاجر[1].

الفرع الثاني: إقامة سوق للعقار وتسوية وضعية البنايات غير الرسمية لحل مشكل الملكية

بغرض حل مشكل العقار الذي يعتبر أهم عقبة تعترض طريق الاستثمار تم إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (**ANIREF**) تابعة لوزارة الصناعة والمناجم بهدف إقامة سوق للعقار وترقية وتسيير الممتلكات الموجهة للاستثمار بحيث يزود سوق العقار في الجزائر بمختلف المعلومات حول العرض العقاري الاقتصادي ويقدم مؤشرات بشأن الطلب المتوقع حوله[2].

وللحد من فوضى العمران ومن البنايات غير المشروعة في الجزائر قامت الدولة بإصدار قانون 08-15 المؤرخ في 20يوليو2008 والذي يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها، ويهدف بالأساس إلى وضع حد لحالات عدم إنهاء البنايات وتحقيق مطابقة البنايات المنجزة أو التي في طور الإنجاز قبل سنة 2008 إلى جانب تحديد شروط شغل واستغلال البنايات وتأسيس تدابير ردعية في مجال احترام قواعد العمران، كما يدخل في مفهوم هذا القانون كل منشأة يوجه استعملها للتجهيز أو النشاط التجاري أو الإنتاج الصناعي والتقليدي أو الإنتاج الفلاحي أو الخدمات. ويمنع القانون تشييد أي بناية دون الحصول على رخصة للبناء ولتسوية وضعية المبنى المشيد قبل سنة2008 على صاحب البناية أو المنشاة حسب نص هذا القانون بالتصريح عن البناية غير المشروعة من خلال تشكيل ملف مرفق بطلب تحقيق المطابقة يقدم إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا أين تقوم المصالح التقنية التابعة للبلدية بعد التحقيق الميداني بإرسال محضر من التحقيق مع ملف التصريح إلى لجنة الدائرة المكلفة بالبت في تحقيق مطابقات البنايات وكيفيات سيرها، أين تقوم بمنح سندات التسوية. وتجدر الإشارة إلى أن آجال تطبيق هذا القانون كانت محددة بخمس سنوات ابتداء من 2008 ثم مددت إلى 3 سنوات أخرى.[3]

كما تم إصلاح المنظومة التشريعية التي تخضع لها شروط وترتيبات الحصول على الامتيازات والأراضي التابعة لأملاك الدولة الموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية في إطار قانون المالية التكميلي لسنة2015.

هذا في إطار تأطير الأسواق غير الرسمية أما في مجال التعاملات المالية والتجارية فقد قامت الدولة بإلزام المتعاملين باستخدام وسائل الدفع الكتابية.

---

[1] نفس المرجع عن تصريح السيد: حجي عبد النور:مدير الدراسات و الاستشراف بوزارة التجارة.

[2] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري: www.aniref.dz/index.ph اطلع عليه بتاريخ : 2018/05/118 على الساعة: 14:23.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **القانون رقم08-15 المحدد لقواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها**، الجريدة الرسمية العدد44، 20يوليو2015، متاح على www.joradp.dz أطلع عليه بتاريخ: 2018/05/12 المواد-01-02-04.

الفرع الثالث: استخدام وسائل الدفع الكتابية للحد من تداول العملة خارج القنوات الرسمية

سعيا للحد من تداول العملات الورقية خارج القنوات الرسمية ومكافحة تبييض الأموال، تم سن تشريعات منها القانون رقم 01-05 المؤرخ في 6 فبراير 2005 و المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما حيث هدف إلى تحديد الحد المطبق على عمليات الدفع التي يجب أن تتم بوسائل الدفع وعن طريق القنوات البنكية و المالية، حيث تم إلزام المتعاملين العموميين والخواص بتسوية التبادلات والفواتير والديون بواسطة وسائل الدفع التالية: صك، التحويل، بطاقة الدفع، الاقتطاع، السفتجة، سند لأمر وكل وسيلة دفع كتابية أخرى. بحيث شملت في البداية العمليات التي تتجاوز خمس ين ألف(50000 دج) دينار جزائري حسب ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 442-05 المؤرخ في 14نوفمبر2005 لتفوق قيمتها خمسمائة ألف(500000)دج في المرسوم التنفيذي رقم 181-10 المؤرخ في 13 يوليو 2010 لتشمل عمليات الدفع الجزئي للدين ، ثم في المرسوم التنفيذي رقم135-15 المؤرخ في16يوليو2015 تم تحديد الحالات التي يكون فيها الدفع إلزاميا وهي :

- شراء العقارات التي تكون قيمتها تساوي أو تفوق خمسة ملايين دينار.
- شراء بعض المنقولات التي تفوق قيمتها مليون دينار
- كل عملية دفع تساوي أو تفوق واحد مليون دينار التي تتم لتسديد الخدمات التي يقدمها كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاط غير ذلك النشاط الذي تمارسه المؤسسات المالية.

الفرع الرابع : الامتثال الجبائي الإرادي لتعبئة الموارد المالية الموجودة في الاقتصاد غير الرسمي

بهدف تعبئة الموارد الموجودة في الاقتصاد غير الرسمي وتشجيع المقاول غير الرسمي على بدء نشاطه في السوق الرسمي أوجد برنامج الامتثال الجبائي الإرادي واستحدثت الضريبة الجافية الوحيدة.

I. برنامج الامتثال الجبائي الإرادي

يهدف برنامج الامتثال الإرادي أساسا إلى تعبئة الموارد المالية الموجودة في الاقتصاد غير الرسمي قصد تمويل الاستثمارات المنتجة وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين والمواطنين على الانضمام بصفة تدريجية إلى الاقتصاد الرسمي.[1] وانطلق هذا البرنامج بتاريخ 02 أوت 2015 على أن ينتهي بتاريخ 31ديسمبر2016 وتمدد إلى نهاية 2017. بحيث يتعين على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين إيداع أموالهم لدى البنوك مع دفع رسم جزافي محرر بمعدل7 % وفي المقابل يتم تقديم شهادة تسوية جبائية للمكتتب.

[1] وزارة المالية، المديرية العام للضرائب"**برنامج الإمتثال الجبائي الإرادي**": أبوب مفتوحة حول الإدارة الجبائية بسكرة، من 27 إلى31 مارس2016.

وبلغ عدد المواطنين الذين تم استقطابهم في إطار هذا البرنامج 250ألف مواطن ويعتبر رقم ا ضعيفا [1] ويرجئ البعض ضعف هذا الرقم إلى فقدان ثقة المواطن في البنك في ظل البيروقراطية وغياب الضمانات المصرفية وتم التفكير في هذا البرنامج نظرا لتراجع مداخيل عائدات الجزائر من البترول ما أدى إلى التفكير في الاستدانة الخارجية كحل ، أو امتصاص كل الموارد الموجودة في الداخل خاصة الكتلة النقدية الموجودة والمتداولة في الاقتصاد غير الرسمي والتي تم تقديرها ب31مليار دولار،كما أن هناك من اقترح تغيير العملة.[2]

وعن مدى فعالية عملية سحب الكتلة النقدية الموجودة في السوق غير الرسمي بفائدة تقدر ب 7 % يشير "دي سوتو" أن الحكم على فعالية هذا الإجراء يكون من خلال الاتصال بأصحاب هذه الأموال (contacter les informelles) لأنهم هم من يملك الحلول التي يرونها مناسبة، والتي يمكن على أساسها صياغة قوانين أو إجراءات إدارية ملائمة وناجعة في نفس الوقت.[3]

II. الضريبة الجزافية الوحيدة(IFU)

جاءت الضريبة الجزافية الوحيدة محل الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات وتغطي زيادة عليهما الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني . و يطبق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة على كل شخص طبيعي أو معنوي، شركة أو تعاونية ، يمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو مهنة غير تجارية، بحيث لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي ثلاثين مليون دينار 30.000.000 دج.

و يخضع للضريبة الجزافية الوحيدة المستثمرون الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع، و المؤهلون للاستفادة من دعم "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" أو "الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر" أو "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة و الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين مليون دينار 30.000.000 دج و يخضع المكلفون بالضريبة الجدد لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة ابتداء من تاريخ انطلاق نشاطهم. [4]

و يمكن القول إن هذا القانون يعبر عن رغبة الدولة في ضبط التعاملات التجارية التي يغلب عليها التعامل النقدي، والذي يفتح الباب واسعا للفساد.

---

[1] قناة النهار TV حصة تلفزيونية :**تأطير ومراقبة الإقتصاد الموازي** ، .عبد القادر تاج الدين، مسؤول الشؤون القانونية والتشريعات في وزارة المالية حصة تلفزيونية 2015/02/27

[2] جريدة الوسط متاح على الموقع www.elwassat.com شوهد بتاريخ 2016/10/14على الساعة11:00.

[3] Interview avec l'economiste Hernando de Soto,interrogé par Ihsan El Kadi et Hassan Haddouch 15/12/2015,Alger, , Radio.Meghreb , visiter sur youtub le :04/01/2016.

[4] وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العلاقات العمومية والاتصال"الضريبة الجزافية الوحيدة مجال التطبيق، نشرة 2017 .

المطلب الثاني: الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد ومحاربة الرشوة

إن أي إستراتيجية فعالة لمكافحة الفساد، لا بد أن تبدأ بالاعتراف الصريح بوجود الظاهرة، وتجلى ذلك في الجزائر من خلال قانون رقم 01-06 المؤرخ في 20فيفري 2006 المعدل والمتمم، المتعلق بالوقاية من والفساد ومكافحته.

الفرع الأول: قانون رقم 01-06 المتعلق بالوقاية من والفساد ومكافحته في القطاع الخاص

يهدف القانون رقم 01-06 المتعلق بالوقاية من والفساد ومكافحته، إلى دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته وتعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص [1] ، وقد تم في إطاره إنشاء الهيئة الوطنية المكلفة بالوقاية من جرائم الفساد ومكافحته. بموجب مرسوم رئاسي رقم 06-413 كهيئة إدارية مستقلة تجسد مبادئ القانون وتقدم التوجيهات باعتبارها هيئة استشارية لكل شخص وهيئة عمومية وتتعاون مع جميع القطاعات العامة والخاصة في إعداد قواعد أخلاقيات المهنة وكهيئة رقابية ووقائية من خلال استغلال كل معلومة تسهم في الكشف عن أعمال الفساد و الوقاية منه[2] .

ولمنع ضلوع القطاع الخاص بشكل أساسي في الفساد اتخذت تدابير وجزاءات تأديبية وردعية تنص على وضع إجراءات ومعايير للحفاظ على النزاهة بما في ذلك مدونات قواعد السلوك للوقاية من تعارض المصالح، إلى جانب تدقيق داخلي لحسابات المؤسسات الخاصة، والعمل بالمعايير المحاسبية التي تمنع مسك حسابات خارج الدفاتر وإجراء حسابات، دون تدوينها وتسجيل نفقات وهمية أو الإتلاف العمدي لمستندات محاسبية قبل انتهاء الآجال المنصوص عليها.[3]

بالإضافة إلى الجانب التشريعي والتنظيمي لمكافحة الفساد تم تحديد وتعريف المخالفات الممثلة في: الاختلاس، استغلال النفوذ، الرشوة في الصفقات العمومية، الابتزاز، رشوة أعوان عموميين أجانب وموظفين في الهيئات العامة، استغلال منصب، الإثراء غير المشروع، عرقلة السير الحسن للعدالة[4].

وتجدر الإشارة إلى أنه في دستور 2016 وفي المادة التاسعة منه تمت الإشارة إلى اختيار مؤسسات غايتها حماية الاقتصاد من أي شكل من أشكال التلاعب أو الاختلاس أو الرشوة، أو التجارة غير المشروعة أو التعسف، أو الاستحواذ، أو المصادرة غير المشروعة.[1]وبالتالي فالرشوة حاربها الدستور في المقام الأول.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة العدل، **قانون رقم 06-01 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته** ، الديوان الوطني للأشغال التربوية ، الطبعة الأولى، 2006، ص. 3 وص. 9.

[2] زوزو زوليخة، مرجع سبق ذكره، ص ص253-254.

[3] الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، **الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في الجزائر** ، الطبعة الثانية، الجزائر،2014،ص129.

[4] المرجع السابق، ص-ص، 13-16

الفرع الثاني: في مجال محاربة الرشوة

اتجه المشرع الجزائري إلى تجريم الرشوة لما ينطوي عليها من إهدار للثقة ونزاهة الإدارة بينها وبين القطاع الخاص وأصحاب المؤسسات الاقتصادية، وجاء في نص المادة 25 من قانون مكافحة الفساد على أنه يعاقب كل موظف طلب أو قبل بشكل مباشر او غير مباشر مزية غير مستحقة سواء لنفسه أو لصالح شخص آخر أو كيان آخر لآداء عمل، أو الامتناع عن أداء عمل من واجباته بحيث يعاقب الموظف العمومي بالحبس من سنتين(02) إلى عشر(10) سنوات وغرامة من 200.000دج إلى1.000.000دج.[2]

كما ويتعرض الشخص المعنوي المدان بجريمة الرشوة المقدرة في المادة 18 من قانون العقوبات إلى غرامة تساوي مرة(01) إلى خمس(05) مرات الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة عندما يكون مرتكبها الشخص الطبيعي أي مابين 1.000.000إلى 5.000.000دج[3] إلى جانب غلق المؤسسة أو فرع من فروعها والمنع من مزاولة النشاط المهني أو الاجتماعي لمدة لا تتجاوز 5 سنوات، ومصادرة الشيء الذي استعمل في ارتكاب الرشوة، ناهيك عن تعليق ونشر حكم الإدانة، ووضع تحت الحراسة . كما أن جريمة الرشوة لا تسقط بالتقادم[4]

وبهذه الإجراءات يمكن القول أن المشرع الجزائري لم يبخل بسن النصوص التشريعية التي تحارب كل أشكل الفساد ومكافحة الرشوة التي يمكن أن تعيق عمل المؤسسات الاقتصادية خاصة المصغرة والصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: التدابير القانونية والتنظيمية الداعمة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حظي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاهتمام منذ بداية التسعينات، وتدعم هذا الاهتمام من الخلال القوانين التي تهدف لترقية هذه المؤسسات باعتبارها عصب التنمية، ويتناول هذا المطلب التدابير القانونية الخاصة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذالك مختلف التدابير اللازمة لدعمها وكذا الآليات المخصصة لذلك.

الفرع الأول: التدابير القانونية الخاصة بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة

بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من الأهمية التي حظي بها منذ بداية التسعينات والتي كانت بإنشاء أول وزارة خاصة بالقطاع سنة 1993، إلا أن الإطار القانوني لها لم يدخل حيز التنفيذ إلا سنة 2001 وهذا بمقتضى القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001 المتضمن توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعد الأول الذي يولي أهمية واضحة لهذه المؤسسات ، حيث أعطى تعريفا محددا لهذه

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 16-01 يتضمن تعديل الدستور**، الجريدة الرسمية، العدد 14، 07مارس2016 متاح على الخطwww.joradp.dz أطلع عليه يوم2018/06/30 المادة9.

[2] زوزو زوليخة، مرجع سابق، ص158-159

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون العقوبات، المادة رقم18.

[4] زوزو زوليخة، مرجع سابق، ص.162.

المؤسسات وأرسى تدابير كفيلة بتطوير وتوسيع نسيج هذه المؤسسات مع العمل على تحسين مناخ الأعمال الذي تنشط فيه. وحسب المادة الرابعة من القانون تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها تشغل من 01 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، وتستوفي معايير الاستقلالية. ويندرج ضمنها المؤسسات الصغيرة والتي تشغل من 10 إلى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار، أما المؤسسات المصغرة فهي تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار[1].

وفي إطار تحسين الخدمة العمومية نص القانون على وجوب تشجيع تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتوسيع مجال منح الامتياز عن الخدمات العمومية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يجب في مجال إبرام العقود والصفقات العمومية السهر على تخصيص حصة من هذه الصفقات للمنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق شروط تحدد عن طريق التنظيم، كما وتقوم الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه الأخيرة بوضع برامج تأهيل مناسبة بغرض ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية وتطوير تنافسية المؤسسات[2].

الفرع الثاني: القانون رقم17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جاء هذا القانون بعد مشاورات كبيرة مع الجهات المعنية في إطار الإستراتيجية الوطنية لتنويع الاقتصاد الوطني(2014-2019) على إثر تقييم نقاط القوة والضعف في القانون رقم 01-18، تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورها الكامل في عملية تنويع الاقتصاد الوطني. ويهدف هذا القانون إلى تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتحديد التدابير اللازمة للدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق ب.:الإنشاء والإنماء والديمومة، وذلك لبعث النمو الاقتصادي وتحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إنشائها لا سيما المبتكرة منها والحفاظ على ديمومتها.إلى جانب:[3]

I. تحسين معدل الاندماج الوطني وترقية المناولة.

II. تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدراتها في مجال التطوير.

III. ترقية ثقافة المناولة.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 01-18 المؤرخ في 12ديسمبر2001 المتضمن **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، العدد77، ص.4.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المواد 14، 15، 16،17، 18 من القانون 01-18،العدد 77، 2001، ص.7.

[3] الجمهورية الجزائرية، **قانون توجيهي رقم17-02 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية ، العدد02، 11يناير2017، متاح على www.joradp.dz: اطلع عليه بتاريخ: 2018/05/15 على الساعة : 17:30.المادة2.

IV. تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لما له ا من دور استشرافي للمساعدة على اتخاذ القرار.

وعلى إثر هذا القانون تم إصدار مرسوم تنفيذي رقم 17-194 المؤرخ في 11يونيو2017 المتضمن مهام المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتنظيمه وسيره، إلى جانب المرسوم التنفيذي رقم 17-193 المؤرخ في 11يونيو2017 يتضمن تعديل القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأ بموجب مرسوم تنفيذي رقم02-373.[1]

المطلب الرابع: البرامج والسياسات الداعمة للمؤسسات المصغرة على التنافسية والاندماج في الاقتصاد الرسمي

من أجل تدعيم وجود المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(ANDPME)كما أنشئت فروع للوكالة على مستوى كل من ولايات :الجزائر، وهران، سطيف، عنابة، غرداية، وتعمل جميع هذه الفروع على تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودمجها في الاقتصاد العالمي وفق ما يمليه البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: والبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(Programme National de Mise à niveau pour une PME compétitive ، يهدف هذا البرنامج إلى إحداث 200000 مؤسسة على مدى خمس سنوات، بتكلفة إجمالية تقدر بـ 385736000.00دج مصدرها صندوق التخصيص الخاص 124-302 تحت عنوان الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية تنافسية المؤسسات الصناعة (مرسوم تنفيذي16-123)، وتضمن متابعة البرنامج من قبل لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هيئة المراقبة والمتابعة و التقييم، ويهدف البرنامج إلى مرافقة نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيم وجودها في الأسواق المحلية والخارجية ، ومن شروط التأهيل للبرنامج: [2]

I. كل مؤسسة جزائرية موجودة في النشاط منذ سنتين.

II. توظف من 05 إلى 250 عاملا لهم صفة الديمومة.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم17-193 يتضمن **تعديل القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، الجريدة الرسمية ، العدد 36، 14 يونيو2017، متاح على www.joradp.dz: اطلع عليه بتاريخ: 2018/05/15 على الساعة:14:25.المواد 2، 3 .

[2] عثماني زين الدين: **مهام الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(ANDPME)** مرجع سابق.

III. تتمتع بمؤشرات اقتصادية إيجابية.

جدول 3-8 :توزيع الملفات حسب الولايات التابعة لفرع سطيف إلى غاية 31 مارس2018

الولاية	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
باتنة	132
بجاية	149
بسكرة	340
برج بوعريريج	112
الوادي	126
جيجل	162
مسيلة	143
ميلة	147
المجموع	1822

المصدر: زين الدين عثماني: **مهام الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(ANDPME)** بين الواقع والآفاق، ندوة علمية بعنوان" السياسات الصناعية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 14ماي2018، جامعة محمد خيضر بسكرة، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. 2018

من الجدول 3-8 تجدر الإشارة أنه من أصل 1822 مؤسسة أو ملف مودع على مستوى وكالة فرع سطيف توجد 800 مؤسسة جد مصغرة (TPE) و 837 مؤسسة صغيرة. و ,يلاحظ تصدر ولاية بسكرة لعدد المؤسسات المنشأة ب340 مؤسسة صغيرة ومصغرة.

الفرع الثاني: التدابير المساعدة والداعمة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تهدف التدابير المساعدة على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى[1]:

1. نشر وترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والقانوني والاقتصادي والمالي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. تشجيع كل مبادرة تسهل للمؤسسات الحصول على العقار.
3. العمل على وضع أنظمة جبائية مكيفة مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
4. تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها.

[1] الجمهورية الجزائرية، **قانون توجيهي رقم17-02 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، المادة15.

5. تعزيز التنسيق بين أجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين المركزي والمحلي.

I. ترقية المناولة

تعتبر المناولة الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم تأسيس مجلس وطني مكلف بترقية المناولة يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يقوم باقتراح كل ما من شأنه أن يحقق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني، وتشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتيار العالمي للمناولة، وترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل أجانب كانوا أو محليين[1].

II. تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فيما يتعلق بتزويد منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف المعلومات والمحينة المتضمنة في البطاقيات التي تحوزها، ويتعلق الأمر ببطاقيات الديوان الوطني للإحصاء، المركز الوطني للسجل التجاري، والصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء، والإدارة الجبائية، وإدارة الجمارك ، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، جمعية البنوك والمؤسسات المالية وتحوي هذه المعطيات كل التفاصيل حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمتعلقة بـ

1. تعريف المؤسسات وتحديد موقعها وحجمها
2. تعريف قطاعات النشاط التي تنتمي إليها المؤسسات وفقا للقائمة المعمول بها.
3. ديمغرافية المؤسسات بمفهوم التأسيس وانتهاء النشاط وتغييره.
4. مختلف المؤشرات الاقتصادية التي تميز المؤسسات.

وفي هذا السياق يعتبر الابتكار في المؤسسة من المؤشرات التي تميز استمراريتها وتزيد من معدلات اندماجها في الأسواق الوطنية والدولية.

[1] ا الجمهورية الجزائرية، **قانون توجيهي رقم17-02 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية لمرجع السابق، المادة 30.

الفرع الثالث: السياسات الوطنية للابتكار

نظرا لأهمية المعرفة ودور رأس المال البشري في عملية خلق الابتكارات وبالتالي زيادة معدلات التنمية وإيمانا من الجزائر بأهمية حماية رأس المال الفكري تم إصدار قوانين متعلقة بحماية الاختراعات وتدعيمها بوكالات متخصصة.

I. حماية الاختراعات

تم إصدار المرسوم التشريعي رقم 93-17 المؤرخ في 07 ديسمبر 1993 المتعلق بحماية والاختراعات و كذا الأمر رقم 03-07 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق ببراءة الاختراع بحيث هدف هذا الأخير إلى تحديد شروط حماية الاختراعات وكذا وسائل هذه الحماية وآثارها.وحددت المادة 3 منه نوع الاختراعات التي يمكن أن تحمى بواسطة براءة الاختراع بحيث تتمثل في تلك الاختراعات الجديدة الناتجة عن نشاط اختراعي والقابلة للتطبيق الصناعي وقد يكون الاختراع يتضمن منتجا أو طريقة صنع.

وحددت المادة 11 من الأمر 03-07 الحقوق التي يستأثر بها مالك الاختراع منها منع أي شخص من صناعة المنتوج أو طريقة صنع المنتوج أو استعماله أو بيعه أو عرضه أو استيراده دون رضى المالك.

كما حددت المادة 61 من نفس الأمر كل عمل متعمد يتم دون موافقة المالك للبراءة بكونه يقع تحت طائلة جنحة التقليد بحيث يعاقب بالحبس من ستة(6) أشهر إلى سنتين وبغرامة من مليونين وخمسمائة ألف دينار (2.500.000دج) إلى عشرة ملايين دينار (10.000.000دج) أو بأحدى هاتين العقوبتين. ويقع تحت نفس الجنحة كل من يتعمد إخفاء شيء أو عدة أشياء مقلدة أو يبيعها أو يعرضها أو يدخلها إلى التراب الوطني.[1] وذلك بعد أن كانت تقدر ب40.000دج إلى 400.000دج في مرسوم 93-17.

II. إجراءات براءة الاختراع

في إطار توضيح كيفيات إيداع براءات الاختراع تم في سنة 2005إصدار مرسوم تنفيذي رقم05-275 المؤرخ في 02 أوت2005 و نصت المادة 3 من المرسوم أنه يتضمن طلب براءة الاختراع الوثائق التالية:

1. طلب التسليم يحرر على استمارة تسلم من الإدارة المختصة.

[1] الجمهورية الجزائرية ، الأمر 03-07 المتعلق ببراءة الاختراع، الجريدة الرسمية ، العدد 44 ، 2003، متاح على www.joradp.dz اطلع عليه بتاريخ : 2018/05/16 على الساعة:10:50المواد 01-11-16.

2. وصف الاختراع في نسختين بالعربية ولغة أخرى ، لا يتجاوز الوصف250 كلمة.

3. وصل دفع أو سند دفع رسوم الإيداع والنشر.

4. وثيقة الأولوية.

5. تصريح يثبت حق المودع في براءة الاختراع.

وحددت مدة براءة الاختراع بعشرين(20) سنة، كما ويسقط الحق في امتلاك البراءة تلقائياّ إذا لم يدفع صاحبها الحقوق المنصوص عليها. كما أن هناك جملة من التكاليف لإيداع المخترع لبراءته.

III. تكلفة إيداع براءة الاختراع

هناك جملة عناصر تدخل في مكونات تكلفة إيداع براءة الاختراع تتمثل في: [1]

1. تكلفة الإجراءات المتعلقة بإيداع الطلب وتكلفة البحث والاختبار.
2. في حال الاستعانة باستشاري في مجال حقوق الملكية الصناعية فسيترتب عنه تكاليف أتعاب في الغالب تكون باهظة.
3. دفع الرسوم السنوية المترتبة عن إيداع الطلب.
4. تكاليف ترجمة البراءة إلى لغات مختلفة في حال كان الاختراع موجها لعدة دول.

و للتقليل من عبء هذه للتكاليف على المخترعين في القطاع الخاص استحدث أجهزة مرافقة في مجال الاختراعات منها الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث و التنمية التكنولوجية.

IV. الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية(ANVREDET) كجهاز داعم للمخترعين

من أجل تثمين نتائج البحث العلمي، أنشأت الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية(ANVREDET) في إطار مرسوم تنفيذي رقم98-137 المؤرخ في 03ماي 1998 وتتمثل أهم مهامها في[1]:

1. التعرف على واختيار نتائج البحث الواجب تثمينها؛

[1]OCDE **« LA MESURE DES ACTIVITES SCIENTIFIQUES ET TECHNOLOGIQUES, OCDE/GD(94)114 ,** disponible sur : http://www.oecd.org/dataoecd/48/02/26651313.pdfOCDE, consulté le 06/01/2019 à 15 :25

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرسوم تنفيذي رقم 98-137 المتعلق بإنشاء وتنظيم الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية** ، الجريدة الرسمية ، رقم 28، ،التاريخ الاصدار ، 03 ماي 1998. متاح على www.joradp.dzأطلع عليه بتاريخ:2019/01/04.

2. المساهمة بفعالية أحسن لاستغلال نتائج البحث وتنظم أنظمة وطرائق تثمينه بغرض ترقية وتطوير الإبداع التكنولوجي.

3. تطويروترقية التعاون والتبادل بين قطاعات البحث والقطاعات المستعملة لضمان تثمين ونقل التقنيات، التكنولوجيا والمعارف الجديدة بالخصوص في اتجاه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

4. مساعدة المخترعين وذلك بالتكفل بأعباء الخدمات لإنجاز نموذج ودراسة سوق والبحث عن شركاء للمخترعين والحماية لبراءة الاختراع الخاصة بهم.

الفرع الرابع: تطور المؤسسات والوظائف المنشأة في إطار أجهزة دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة

سيتم عرض تطور المشاريع والوظائف من خلال جهازا المركز الوطني للسجل التجاري والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

I. المركز الوطني للسجل التجاري

تجدر الإشارة إلى أنه على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري بلغ عدد الأشخاص الطبيعيين المسجلين في السجل التجاري سنة2016 بلغ144276 شخص جديد وبلغ مجموع التسجيلات في السجل التجاري1717382 شخص مسجل[1] كما أن نسبة 96.7% عبارة من النساء المسجلات في السجل التجاري يمثلن مشاريع فردية مقابل 3.3 % فقط مؤسسات معنوية. كما ويحصي المركز الوطني للسجل التجاري أزيد من 1.9 مليون متعامل اقتصادي مسجل في السجل التجاري إلى غاية نوفمبر2017 .[2]

II. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

في إطار الوظائف المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يوضح الجدول التالي حصيلة هذه الوظائف من 2005إلى2016.

[1] www.commerce.gov.dz consulté le 04/12/2017 à12 :30.
[2] Loc.cit.

جدول:3-9حصيلة الوظائف المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2005إلى2016

السنة	قطاع النشاط		
	صناعات جد صغيرة(TPI)	خدمات	حرف
2005	1898	300	1198
2008	13785	15932	18494
2010	18350	18764	22265
2013	78864	32724	17663
2014	72608	37416	31083
2015	54005	25911	22428
2016	12248	7197	5025

Source : Office national des statistiques(ONS) **:L'Algérie en quelques chiffres resltat2011 -2013**,Vol N°44, Edition 2014.p14disponible sur.www.ons.dz consulté le 19/05/2017à21 :24
Office national des statistiques(ONS) **:L'Algérie en quelques chiffres resltat2015 -2017**,Vol N°48, Edition 2018.p13disponible sur www.ons.dz consulté le 19/06/2019.à15 :30.
TPI :Très petite industrie.

ويظهر من الجدول 3-9 أن أكبر عدد من الوظائف قد أنشئ في إطار الصناعات الجد صغيرة إذ انتقل من 1898 عامل إلى أزيد من ثمانية وسبعين ألف عامل ما يبرز حركية هذا القطاع تليه الخدمات قطاع الحرف.

III. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة : سجل الصندوق الوطنية لتأمين عن البطالة تطور ا في عدد المشاريع الممولة والمنجزة وفق ما وضحه الجدول التالي.

جدول رقم:3-10 تطور المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC) من 2004-2016

السنة	2004	2005	2008	2010	2013	2014	2015	2016
عدد المشاريع الممولة	13	1901	2429	7465	21412	18823	15449	8902

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على Office national des statistiques(ONS) **:L'Algérie en quelques chiffres resltat2011 -2013**,Vol N°44, Edition 2014.p14disponible sur.www.ons.dz consulté le 19/05/2017à21 :30
Office national des statistiques(ONS) **:L'Algérie en quelques chiffres resltat2015 -2017**,Vol N°48, Edition 2018.p13disponible sur www.ons.dz consulté le 19/06/2019.à15 :40
TPI :Très petite industrie.

من الجدول3-10 يلاحظ أن عدد المشاريع الممولة في إطار الصندوق في تزايد مستمر وهذا يفسر بسهولة الصيغ التمويلية إلى جانب رفع سن الحصول على التمويل وكذلك ومنح الأولية لخريجي الجامعات حاملي

الشهادات. ويمكن أن يفسر التراجع في عدد المشاريع الممولة في إطار الصندوق بسبب تشديد الإجراءات لتمويل بعض المشاريع دون أن ننسى مشكل تراجع أسعار النفط وتأثير ذلك على مخصصات ميزانية الصندوق.

إضافة إلى الشق التمويلي والاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية يجب أن نشير إلى الشق الاجتماعي من ناحية تسليط الضوء على نظام الضمان الاجتماعي كأحد أبعاد المتغير التابع لدراستنا الممثل في مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي.

الفرع الخامس: نظام الضمان الاجتماعي

يعتمد نظام تحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي على النظام التصريحي لصاحب العمل الذي يشغل شخصا واحدا على الأقل، ويخضع نظام التحصيل لأحكام القانون 17-04 المعدل والمتمم للقانون رقم 14-83المؤرخ في 2يوليو 1983 المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي. بحيث يقوم صاحب العمل بتقديم تصريحات عن النشاط وعن الأجراء وعن الاشتراكات تتم هذه التصريحات وفقا الآجال الموضحة أدناه.

I. **تصريحات النشاط:** تكون في غضون عشرة (10) أيام التي تلي تشغيل أول أجير.

II. **تصريحات عن الأجراء:** تكون في غضون عشرة (10) أيام التي تلي تشغيل أول أجير.

III. **تصريحات عن الاشتراكات :** وتدفع في ظرف ثلاثين(30) يوما التي تلي انتهاء السنة المدنية إلى هيئة الضمان الاجتماعي، وكذا تصريح اسمي بالأجور والأجراء يبين الأجور المتقاضاة بين أول يوم وآخر يوم من ثلاثة أشهر وكذا مبلغ الاشتراكات المستحقة ، كما يقع دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي على ذمة صاحب العمل في ظرف خمسة عشر (15) يوما التالية لمرور كل 3 أشهر مدنية بالنسبة لكل صاحب عمل يشغل أقل من عشرة (10) عمال. وفي ظرف خمسة عشر (15) يوما التالية لمرور كل شهر(01) إذا كان صاحب العمل يشغل أكثر من تسعة عمال.

وتنص المادة 22 من القانون 07-14 أن اشتراكات الضمان الاجتماعي تكون محل دفع سنوي للأشخاص غير الأجراء.ونشير أن الاشتراكات المطبقة على العمال الأجراء هي 34.5% موزعة كالتالي:25% على نفقة صاحب العمل و9% حصة الأجير.

وفي مجال العقوبات نصت المادة 7 من القانون 17-04 أنه يترتب عن عدم التصريح بالنشاط من طرف المكلف دفع غرامة قدرها خمسة آلاف (5000دج) دينار جزائري تضاف إليها 20% عن كل شهر تأخير ، كما

ويترتب عن عدم تقديم التصريح وفق الآجال المحددة دفع غرامة تقدر ب .15% من مبلغ الاشتراكات المستحقة و5 % تضاف عن كل شهر تأخير. وفي إطار تنفيذ أحكام القانون المتعلق بمراقبة وتوظيف العمال، ألزم صاحب العمل على إيداع عروض العمل الخاصة به لدى شبكة مكاتب الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)؛

وفيما يلي جدول يوضح تطور المؤمنيين اجتماعيا حسب صندوقي التأمين للعمال الأجراء وغير الأجراء.

جدول رقم3-11: تطور المؤمنين اجتماعيا والمنخرطين في صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء (cnas) وغير الأجراء (casnos) من 2001-2017

		2001	2005	2008	2011	2013	2015	2017
CNAS	عدد المؤمنين العمال الأجراء%	4873699 76.46	6756271 52.80	7800320 52.69	8819160 57.27	9917243 57.21	11342779 54.01	12316693 47.69
CASNOS	عدد المنخرطين	558473	765940	877329	1123932	1287463	1493629	1806124

Souce :Office national des statistiques(ONS) :**L'Algérie en quelques chiffres resltat2011 -2013**,Vol N°44, Edition 2014.pp-22-24.
Office national des statistiques(ONS) :**L'Algérie en quelques chiffres resltat2015 -2017**,Vol N°48, Edition 2018.p19..

من أرقام الجدول 3-11 يلاحظ تطور عدد المؤمنين إذ ا زاد بنسبة الضعف من 2001 إلى 2013 ف بنسبة زيادة تقدر ب 49.14% مع تراجع في نسب العمال الأجراء المؤمنين منذ 2015 مقابل زيادة في المنخرطين الغير الأجراء.

وفي مجال العقوبات نصت المادة 59 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 على أنه يعاقب كل مستخدم لم يقم بالعمل على انتساب العمال الذين يوظفهم إلى الضمان الاجتماعي في الآجال المنصوص عليها بموجب التشريع المعمول به، بغرامة تتراوح بين مائة ألف دينار (100.000دج) إلى مائتي ألف دينار(200.000دج) عن كل عامل غير منتسب وبعقوبة من شهرين (2) إلى ستة(6) أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين.

إلى جانب عقوبات وغرامات فيما يتعلق بتوظيف القصر إلا في حالة عقد التمهين وعقوبات متعلقة بعلاقات العمل في حال دفع المستخدم للعامل أجرا يقل عن الأجر الوطني الأدنى المضمون أو الأجر المحدد في الاتفاقية الجماعية.

كما أسهمت المادة 60 من القانون التكميلي لسنة 2015 السماح لكل مكلف في مجال الضمان الاجتماعي الانتساب بصفة إرادية إلى الضمان الاجتماعي لدى نظام الأجراء للاستفادة من الآداءات العينية للتأمين على المرض والأمومة مقابل اشتراك شهري تحدد نسبته 12% من الأجر الوطني الأدنى المضمون [1] والجدول 3-12 يوضح ما أنجز على مستوى ولاية بسكرة فيما تعلق بتطبيق المادة60 من قانون المالية التكميلي لسنة2015.

الجدول3-12 عدد المنتسبين إراديا في الضمان الاجتماعي في ولاية بسكرة إلى غاية2016/12/31

الفترة	عدد المنخرطين إراديا	عدد المحصلين	قيمة التحصيل
2016/12/31	1484	796	15556683.00

المصدر: نيابة مديرية المالية والتحصيل ،الصندوق الوطني للضمان الاجتماعية للعمال، وكالة بسكرة، 2017/02/15

يلاحظ من الجدول 3-12 أن قيمة تحصيلات الضمان الاجتماعي ارتفعت بسبب إجراء التصريح أو الانتساب الطوعي لغير المنخرطين في السجل التجاري ما يمكن من تحسين التغطية الاجتماعية لهذه الفئة والاستفادة من التأمينات على المرض والأمومة التي كانوا محرومين منها. وحسب رئيس مصلحة المالية والتحصيل ب Cnas بسكرة فإن من ضمن 1484 منتسب إرادي هناك 1370 منتسب ناشط (Affiliés Actifs) و 114 مشطوب.

ويمكن القول إن الجزائر في إطار إعداد البرامج وسن القوانين المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتدابير الداعمة لها ماليا ومن ناحية توفير المناخ الملائم لنشاطها وبالرغم مما تحقق من زيادة لأعداد المؤسسات المنشأة إلا أن ذلك لا يكفي، وهذا بسبب بقاء حجم كبير من المعاملات الاقتصادية والتجارية لهذه المؤسسات يتم خارج الإطار الرسمي للدولة وخارج رقابتها إلى جانب أن مبادرات الجزائر في خلق مؤسسات جديدة، بقى بعيدا وضعيفا عن الهدف من خلال إنشاء 70 مؤسسة في السنة لكل 100.000 ساكن، في حين يدور المعدل العالمي حول350 مؤسسة و أكثر[2]. إلى جانب ضرورة لفت الانتباه إلى النسب المرتفعة للمؤسسات التي تقرر أن تشطب نشاطها أو تغادر السوق نهائيا ويمكن توضيح ذلك في الجدول 3-13 الموالي.

جدول3-13 يوضح نسبة الشطب وزوال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2016

	إنشاء	زوال/شطب	النمو
شخص معنوي	41635	11686	38005
شخص طبيعي	66903	22785	50189
المجموع	108538	34471	88194

المصدر: مقداد عقون: **سياسات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تنفيذ إستراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني** ، ندوة علمية بعنوان السياسات الصناعية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 14ماي2018، جامعة محمد خيضر بسكرة، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. 2018

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **قانون المالية التكميلي سنة2015**، الجريدة الرسمية العدد40، 23يوليو2015، متاح على www.joradp.dz أطلع عليه بتاريخ: 2018/12/12 المواد-60 59 و54.

[2] عبد الحق لعميري، **عشرية الفرصة الأخيرة الاقتصاد الجزائري، الإزدهار أو الإنهيار**، ترجمة :مسعود جناح، باتنة، منشورات الشهاب، 2015، ص244.

من الجدول 3-13 يلاحظ أن ما نسبته 28.06% من المؤسسات المعنوية يكون مصيرها الزوال أو الشطب وتزيد النسبة إلى 34.05% من مجموع المؤسسات الطبيعية، وهي نسب مرتفعة تشير إلى أهمية دراسة هذا الجانب، والجواب عن السؤال لماذا الشطب؟ لأن حسب مدير الدراسات فإنه إذا وصلت النسبة 15% فيجب دراستها ولا يمكن تجاهل مسببات هذا النسبة . وبالمقارنة مع المؤسسات المنشأة بلغ نسبة المؤسسات المشطوبة 21 مؤسسة لكل 100 إنشاء وهي نسبة مرتفعة.

"ومن الناحية النظرية يعتبر وجود القوانين المعنية بالمعالجة الفعالة للمؤسسات المتعثرة (قوانين الإفلاس) مساعدا على جلب مؤسسات جديدة فالخروج السهل من السوق يعني أيضا دخولا سهلا"[1].

يمكن القول أن الجزائر سعت من خلال مختلف البرامج والسياسات إلى تحسين مناخ المؤسسات الرسمية وبالمقابل زيادة أعداد المؤسسات المنشأة في إطار مختلف الصيغ المستحدثة وبالرغم مما قدم من سياسات تتعلق بضبط السوق غير الرسمي وتحسين الملكية والعقار واستراتيجيات مكافحة الفساد ومحاربة الرشوة والسياسات والاجهزة المستحدثة لدعم الابتكارات والموجهة بالأساس لتحسين وترقية المؤسسات وبيئتها في إطار الاقتصاد الرسمي والتي تستهدف في مضمونها السياسات الموجهة للاقتصاد غير الرسمي والتي لن تعمل من دون تحسين السياسات في الاقتصاد الرسمي إذ بالرغم مما أنجز لا تزال التحديات قائمة فيما يتعلق بالاقتصاد غير الرسمي.

المبحث الثالث: تقييم جهود الإصلاحات الرامية للاندماج

على الرغم من المجهودات والقرارات التي اتخذتها الجزائر طيلة فترة الإصلاحات خاصة بعد سنة 1999 إلا أن ما ميزها من إخفاقات ونقاط ضعف جلية. سيتم تسليط الضوء عليها في هذا المبحث الذي يتناول النقائص على مستوى القرارات والهيئات ومكافحة الفساد وترقية المؤسسات الصغيرة ومناخ الأعمال.

المطلب الأول: القصور فيما تعلق بالقرارات والسياسات الموجهة للاقتصاد غير الرسمي

سيتم في هذا المطلب توضيح مختلف الانتقادات الموجهة للبرامج والإصلاحات التي قامت بها الجزائر والتي مست قطاع المؤسسات الصغيرة بصورة مباشرة والاقتصاد غير الرسمي بصفة غير مباشرة.

الفرع الأول:غياب النظرة الاستراتيجية للتنمية المحلية ودورها في رسم سياسة للاقتصاد غير الرسمي

تجسد غياب نظرة الدولة للتنمية المحلية في الاقتصاد غير الرسمي من جهة وفي قطاع المؤسسات الصغيرة من جاهة ثانية من خلال :

[1] البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ، **مقارنة اللوائح التنظيمية في 178 بلد** ، البنك الدولي، 2008،متاح على www.doingbusiness.org تاريخ التحميل2019/02/12على الساعة:14.30.

I. الإفراط في المركزية وغياب شبه تام للتنمية المحلية و الجهوية فديناميكية التطور تقوم على تفاعل ثلاث مستويات (محلي، جهوي، وطني) ما يفسر بوجود مخططات تنموية وفق هذه المستويات لأن الأمر يتعلق بتنفيذ إستراتيجية وطنية. كما يلاحظ قصور فيما يتعلق بانسجام الإستراتيجية الوطنية مع السياسات القطاعية، ما أفضى إلى وجود عدة مخططات قطاعية تفتقد إلى آليات انسجام فعالة.[**] كما أن طبيعة السياسات على المستوى الوطني لا تتناسب في الغالب مع السياسات المحلية ولا تتناسق معها ، فالسياسات الموجهة للاقتصاد غير الرسمي يجب أن تكون في صميم اهتمامات القضايا المحلية.

II. المسؤولية عن اندماج وحدات (ق.غ.ر) وتنظيمه تتركز على المستوى المحلي كما أن السياسات تستهدف في الغالب الاقتصاد الرسمي وتنسى أو تتناسى الاقتصاد غير الرسمي في كثير من الأحيان.

II. ركزت السياسات الموجهة للاقتصاد غير الرسمي على قطاعات محددة كالتجارة غير المشروعة ومع تعلق بها من تنظيم للأسواق غير الرسمية وكذا قطاع العمران لتنظيم المدن.

III. خلصت تحاليل على مدار 25 سنة لمختلف هيئات الدولة، إلى أن الجزائر بلد منظم بطريقة لكي يبقى متخلفا، فالطريقة التي يتم بها تنظيم مسار اتخاذ القرارات وتدفق المعلومات والمسارات التسييرية للدولة تجعل من أي برنامج حكومي قوي وفعال ينتهي به المطاف للانحرافات بسبب التداخل الكبير بين القرارات السياسية والتقنية، ما يتطلب إعادة تنظيم أقل مركزية مع وجود هيئة تلعب دور الوسيط بين السياسة الكلية والقطاعية .

هذا ما يفسره حسب الباحثة بعدم وضوح إستراتيجية للتنمية الصناعية[*] في الجزائر فعندما تملك الدولة هيئات منظمة ومسيرة بعقلانية من طرف كفاءات، ستتجسد على يدها أي سياسة اقتصادية، ويمكن أن نعبر عنه بلغة الاحصاءات من خلال الانتظام في احتلال ترتيب أواخر الدول في مختلف التصنيفات الدولية(مناخ أعمال، تنافسية، مؤشرات التنمية، محاربة الرشوة....) و في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2017 احتلت المركز 156 من أصل 190 دولة.

الفرع الثاني: القصور في الملكية والعقار

تسير عملية نقل الملكية بخطوات بطيئة ومتثاقلة فإذا علمنا أن ¾ ثروة معظم الدول تتمثل في الأراضي والمباني، فصكوك الملكية تسمح بالتمويل فضلا عن بدء مزاولة النشاط التجاري. لذا يجب تسجيل صكوك الملكية

[**] لعبت وزارة التخطيط في الجزائر دورا في تصور وتنفيذ ومراقبة مختلف البرامج والمخططات القطاعية في سنوات 70 و80 ويمكن القول أن تنظيم الدولة كان منسجما بعض الشيء.

[*] كمثال على ذلك التدرج في تسمية مديرية الصناعة والمناجم من مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سنة 2003 إلى مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار سنة 2011 إلى مديرية التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار 2014 ثم مديرية الصناعة والمناجم سنة2015.

على نطاق واسع من خلال تبسيط تسجيل الملكية (إدماج أو تخفيض عدد الإجراءات) وتسريع وتيرتها وجعل نقل الملكية أرخص تكلفة وأسرع وتيرة (باستخدام النظام الالكتروني إجراءات آلية ومعالجتها على الانترنيت) وفرض رسم ثابت ومحدد في تسجيل الملكية، لأن فرض الرسم كنسبة مئوية من قيمة العقار يشجع على الاحتيال والغش والتدليس في الإقرارات الخاصة بقيمة الممتلكات[1].

ويعتبر مشكلة العقار في الجزائر مسألة حساسة، فـعل الرغم من تعليق كل أحكام القانون 08-15 و تمديد الحكومة لأجال إيداع ملفات التصريح بالبناية غير المشروعة إلى غاية 2019 إلا أن "استجابة أصحاب البنايات للقانون كانت ضعيفة جدا، بسبب عدم وجود ملكية الأرض، وعدم مطابقة رخصة البناء لدفتر الشروط الموجود لدى الشباك الموحد التابع للمصالح التقنية التابعة للبلدية. مما يترتب عليه الحرمان من حقوق البيع والإيجار ك بتعات لعدم تطبيق هذا القانون، وعلى الرغم من تحمل الجهات المختصة(شرطة العمران رئيس البلدية والوالي) لجزء كبير من مسؤولية هذا الفشل بسبب غياب الصرامة في الرقابة، فالفشل في تطبيق القانون تتحمله الإدارة والمواطن معا، ومن أسباب سوء الاستجابة لهذا القانون، البيروقراطية المسجلة للحصول على سندات التسوية. "[2].

الفرع الثالث: القصور في تنظيم التجارة ومكافحة الأسواق الموازية

بذلت الجزائر جهدا من أجل مكافحة السوق الموازية، من خلال ترسيم قطاع تجاري ومعاملات غير قانونية بلغ حجمها 40% من حجم السوق سنة 2011، بهدف استعادة الموارد المالية المتداولة خارج الاقتصاد الرسمي وتثمين الجباية العادية والكتلة النقدية ، من خلال استعادة 25 مليار دينار جزائري كتهرب ضريبي سنوي وإصدار قرارات متعلقة بترسيم الأسواق من خلال الدفع بالصك والتعامل بالفواتير.

وعلى الرغم من أن الفكرة كانت جيدة إلا أنها لم تكن ناجعة حسب الخبراء بسبب سوء تقدير ردود أفعال أصحاب المصلحة (ردة فعل التجار) ، وعدم قدرة الدولة على احتواء عوامل المقاومة التي أدت إلى ارتفاع تركيبة الأسعار في الأسواق الوطنية، والذي نتج عنه إلغاء عزم الحكومة على مكافحة الأسواق الموازية[3].

ومن جهة ثانية ومن زاوية العنصر الرقابي فأعوان الرقابة التابعين لمديريات التجارة يتركز عملهم حول أصحاب المحلات فقط بسبب ما تعرضوا له من مواجهة وحتى التهديد من الذين يحتلون الأرصفة خاصة في بداية سنة 2015 حين حاولت الحكومة تنظيم عمل هؤلاء التجار، مما اضطرها إلى تكليف مصالح الأمن بهذه المهمة،

[1] البنك الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ، مقارنة اللوائح التنظيمية في 178 بلد** ، البنك الدولي، 2008، ص27.

[2] كورتل عبد الحفيظ، **مصير بناء بناية دون رخصة**، حصة 90دقيقة أخبار، قناة النهار tv، مضاف على اليوتيوب بتاريخ 2016/11/16.شوهد في:2019/05/05.

[3] مصيطفى بشير، **حريق الجسد"مقالات في الاقتصاد الجزائري**"،المحمدية، دار جسور للنشر والتوزيع، 2011، ص30.

لكن في مرحلة معينة أصبح حتى الأمن لا يتدخل ، وغضت السلطات البصر عن أنشطة هذه الفئة لاعتبارات اجتماعية وسياسية "وأصبح غير الرسمي لا يقترب نحوه"مما زاد من انتشار التجارة غير الرسمية.[1]

الفرع الرابع : فيما يتعلق بإلزام المتعاملين بوسائل الدفع الإلكتروني

تواجه عملية إلزام المتعاملين بوسائل الدفع الإلكتروني ، العديد من التحديات بسبب استفحال السوق غير الرسمية تتمثل في:

– امكانية البيع والشراء على مراحل لتجنب بلوغ القيمة المالية المحددة قانونا بـ مليون دينار جزائري لمختلف المعاملات وخمس مليون دينار للعقار والسكنات، أو تسجيل المعاملة على أنها هبة ليتم التخليص بعدها بين البائع والمشتري بشكل غير رسمي وغير معلن.

–عدم جاهزية البنوك وأجهزة الرقابة كمنظومة مالية لمثل هدا النوع من التعاملات.

–نقص ثقة المواطن بإيداع أمواله في البنوك وتفضيل اِدخارها في البيوت مع تجذر ثقافة اِستخدام السيولة النقدية في المعاملات.

الفرع الخامس: فيما يتعلق بمكافحة الرشوة والفساد

كي توضع الأمور في سياقها الطبيعي يجب الاعتراف أنه لا يوجد بلد يدعي القضاء كليا على ظاهرة الرشوة، لكن حينما تصبح الرشوة ظاهرة مجتمعية طاغية على الحياة الاقتصادية يعتمد عليها كاستراتيجية للمواجهة وكفعل يأتي بنتائج ملموسة. وفي هذا الصدد يقول الخبير عبد الحق لعميري أن 90% من المواطنين يتخذون مواقف سلبية بمنح الرشوة أو قبولها كما أن أغلبية الأفراد يتخذونها كسلوك يشكل رد فعل على النظام وليس كرد فعل ناجم عن قيم ذاتية ويضيف إلى أن الجزائر قامت بترقية جميع الترتيبات التي تشجع على الرشوة (توزيع سكنات مجاني، منح قطع أراضي، تكفل طبي) [2] ويقول الخبير الاقتصادي بشير مصيطفى أنه قد "أثبتت تجربة الجزائر القانونية في مجال مكافحة الفساد فشلها عندما تأكد للجميع أن المشاريع الكبرى التي أطلقها برنامج دعم النمو قد طالتها الممارسات المسمومة بشكل أو بآخر حتى باتت الصفقات العمومية أكثر عرضة من غيرها لعقود مشكوك فيها"، ومما زاد التجربة فشلا الملاحظات اليومية للمواطن و المتعامل الخاص عن عمليات الرشوة"[3] .

وهذا يفسر نقص التدابير القانونية أو عجز إرادة الدولة أو نقص الأخلاق العامة أو تقاعس في تطبيق القوانين أو كل من هذ وفيما يتعلق بالقانون 01–06 يقول يقول الخبير القانوني والحقوقي مصطفى بوشاشي "أن

[1] عبادلي كريمة،**رئيس مصلحة المنازعات ، مديرية التجارة** ولاية بسكرة،تاريخ المقابلة2019/01/07 على الساعة:15:30 زوالا.

[2] لعميري عبد الحق ، مرجع سابق، ص ص218-219.

[3] مصيطفى بشير، حريق الجسد،مرجع سابق، ص123.

قانون محاربة الفساد 01-06 هو قانون شجع أكثر على الفساد حين تحولت جريمة الفساد من جناية عقوبتها السجن المؤبد إلى مجرد جنحة وعقوبتها من سنتين إلى عشر سنوات.[1]

الفرع السادس: القصور فيما يتعلق بالابتكارات

بما أن الابتكار وحقوق الملكية يمثلان مجالا حيويا لنشوء المؤسسات الاقتصادية ونموها يبقى السؤال إلى أي مدى يمكن اعتبار براءات الاختراع و الابتكار التكنولوجي أولوية من أولويات السياسة الوطنية فيما له صله بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن الخبراء من يشير إلى أن مشكلة القطاع الخاص الجزائري لم تنتهي حتى يتفرغ للإبتكار فيها ؟[2]

و الباحثة لا تتفق مع هذا الرأي فشروط الاقلاع تبدأ بالتركيز على الابتكارات إذ لا بد من جعل الابتكار أولوية ضمن السياسة الوطنية كمطلب لا مفر منه وكحل للقطاع الخاص. إلا أنه ومن زاوية الابتكار في الاقتصاد غير الرسمي المشار إليه في نموذج الدراسة فإن كما سبقت الإشارة إليه فالموضوع فتي والسياسات المنتهجة فيما يتعلق بالابتكار في الجزائر بالكاد بدأت تهتم بالاختراعات على مستوى الاقتصاد الرسمي وتبقى السياسات الابتكارية الوطنية لا تعير اهتماما بالاقتصاد غير الرسمي ولا يعتبر الاقتصاد غير الرسمي هدفا لسياسات الابتكار في الجزائر.

المطلب الثاني: أهمية توفر الشروط لضمان عدم فشل عملية الاندماج في الاقتصاد الرسمي

لضمان نجاح عملية الاندماج في الاقتصاد الرسمي، لابد من توفر جملة من الشروط وسيتناول هذا المطلب هذه الشروط والمتمثلة في.

الفرع الأول: توفر الوقت الكافي للتحضير للاندماج

فيما يتعلق بحجم الاقتصاد غير الرسمي هناك العديد من النقاشات تدور حول الطريقة المثلى للتصرف وتقديم مختلف أشكال الدعم من أجل إدماج الوحدات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي، وفي ظل عدم تهيئة شروط امتصاص هذا الاقتصاد من طرف الاقتصاد الرسمي والتي يجب خلقها بداية لكي يتم الامتصاص التدريجي لأنشطة هذا الاقتصاد ، والتي يقول عنها الدكتور لعميري عبد الحق إنها غير متوفرة الآن، فلا يجب التسرع في إدماجها وإلا سيكون مصير العملية الفشل، فاستعمال القمع أو الإجراءات السلسة يؤديان إلى نفس النتيجة والمتمثلة في خلق الكثير من الاضطرابات الاجتماعية، بدون إدخال تحسينات ملموسة على الوضع، فالاندماج يحتاج إلى تحضير طويل.

---

[1]:قناة BEURTV ، حصة بتوقيت الجزائر،لقاء مع الحقوقي والناشط السياسي الأستاذ: مصطفى بوشاشي،شوهد على youtub، بتاريخ:2019/03/11 على الساعة 14.00.

[2] مصيطفى بشير ، حريق الجسد، المرجع السابق، ص 81.

الفرع الثاني: خلق هندسة إدارية معدة وفقا للخصوصية الجزائرية

إن خلق نمو هام على مستوى الاقتصاد المنتج و استدراك التأخر المسجل لخلق أكثر من مئة ألف (100000) مؤسسة في السنة، وتمويل تلك المؤسسات الناجحة خاصة أو عامة، يفرض هندسة جد خاصة من خلال خلق نسيج من المحاضن و تكوين وتوجيه شباب بهدف خلق مؤسسات جديدة إلى جانب تنمية الاعتماد على الذات وتحمل المخاطر من الطور الابتدائي (إدماج المقاولاتية) في البرامج البيداغوجية و التعليمية. ونشر ثقافة استعمال وسائل الدفع الكتابية في أوساط المجتمع والمتعاملين الاقتصاديين وتعميمها في المعاملات التجارية[1].

هذا ومازال القطاع الخاص في الجزائر غير فاعل ونشط في الحياة الاقتصادية بالرغم من الديناميكية التي شهدها في السنوات الأخيرة خاصة إذا علمنا أن مساهمته كقيمة مضافة لا تتعدى 50% من اجمالي الناتج في الوقت الذي يسهم فيه بنسبة85% في معظم الدول النامية[2].

الفرع الثالث: الإدارة كشريك ومستشار للمقاول

على بيئة الأعمال الجزائرية أن تعرف تحسنا كبيرا بانتقال الإدارة من كيان بيروقراطي إلى كيان من الخبراء حيث يصبح الإداريون شركاء ومستشارين للمقاولين، بدلا من أن يكونوا خصوما وللأسف فهم كذلك في اقتصادنا الجزائري,. كما ستكون الدولة بحاجة إلى حد أدنى من الضغط لإرغام المترددين على الإنصياع للقانون وستكون العملية أكثر سهولة لوجود التسهيلات السابقة، وبالتالي سينتج حد أدنى من القوة العمومية، وستطرح بالضرورة مسألة العفو الجبائي، فهي مسألة ذات طابع اقتصادي و أخلاقي ويقول الخبير الاقتصادي الجزائري عبد الحق لعميري في نفس السياق "لا الإجراءات السلسة ولا القوة بإمكانهما إدماج أو تسوية الاقتصاد غير الرسمي لعدم توفر شروط التحكم فيه، إذ يجب التعاطي مع الجذور العميقة التي يغذيها.[3]

وما دام الاقتصاد لم يبلغ هذه الديناميكية حسب الباحثة فبمجرد اندماج فاعل من الاقتصاد غير الرسمي سيعوضه على الفور فاعل آخر وهنا نطرح مشكلة الاستمرار في سياسة ملء الفراغ وكيف نمنع رغبة الفاعل القادم من أن يعوض مكان زميله في الاقتصاد غير الرسمي؟.

[1] لعميري عبد الحق ، مرجع سابق، ص ص245-246 (بتصرف).
[2] بنوة شعيب، مولاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سابق،ص399.
[3] لعميري عبد الحق لعميري، مرجع سابق ، ص245-246..

المطلب الثالث : عرض النموذج الفرضي لإشكالية اندماج المؤسسات غير الرسمية الجزائرية

بعد التطرق لواقع المؤسسات الاقتصادية المصغرة في ظل تحدي الاقتصاد غير الرسمي يمكن اقتراح نموذج يعالج اشكالية اندماج المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي من خلال عرض النموذج الفرضي للدراسة وشرح متغيرات والعلاقة بينها، وماهي تحديات هذا الاندماج.

الفرع الأول: النموذج الفرضي للدراسة

يمثل النموذج الفرضي للدراسة توضيح ختلف المتغيرات والأبعاد المشكلة لكل متغير على حدة وفقا لما سيتم عرضه في الشكل3-10 الآتي

شكل 3-10: النموذج الفرضي لآليات اندماج المؤسسات غير الرسمية الجزائرية ومزايا هذا الاندماج

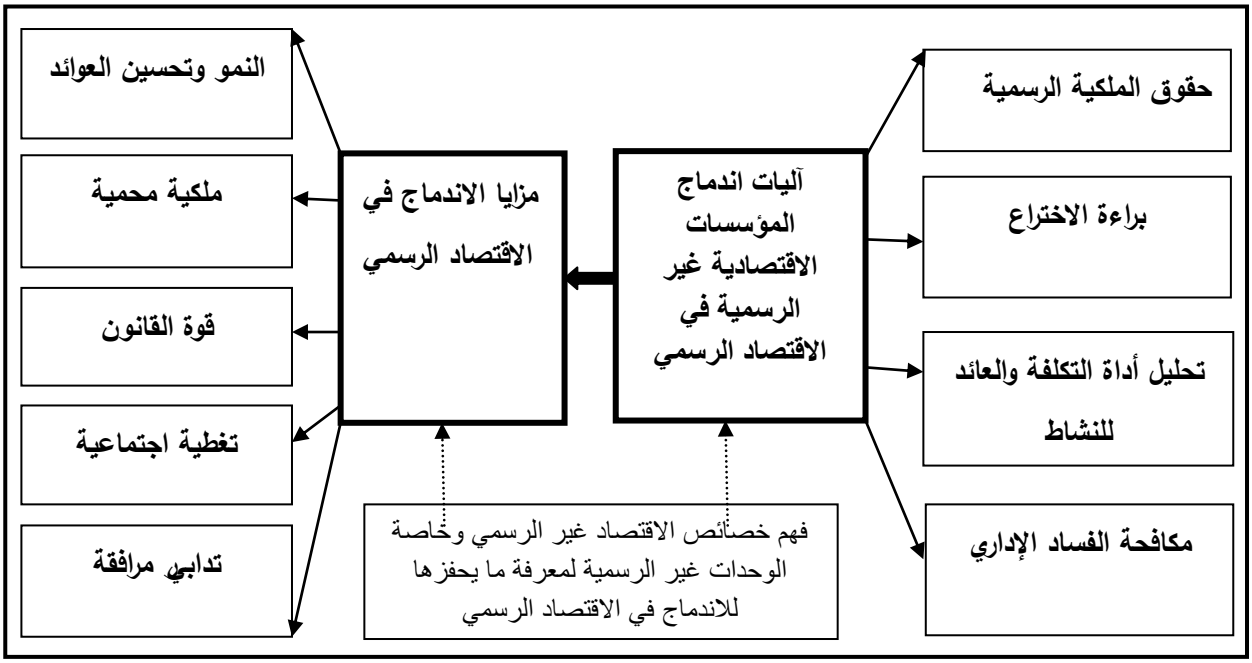

المصدر: من إعداد الباحثة

يوضح الشكل 3-10 متغيري الدراسة الذين تم اعتمادهما للاجابة على إشكالية الدراسة بحيث يعبر المتغير المستقل عن الآليات التي ترى الباحثة أنها تؤثر في قرار اندماج الوحدات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي في الجزائر وتم تقسيم هذه الآليات إلى أربعة أبعاد أساسية تمثلت في حقوق الملكية الرسمية و براءة الاختراع تحليل أداة التكلفة والعائد للنشاط ومكافحة الفساد الإداري ، أما المتغير الثاني في الدراسة فهو المتغير المتأثر بهذه الآليات وهو المتغير التابع ممثلا في مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي من وجهة نظر الوحدات الانتاجية غير الرسمية فمن خلال آليات الاندماج تجد الوحدات غير الرسمية مزايا مترتبة عن عملية الاندماج وهذه المزايا قسمتها الباحثة إلى الأبعاد الخمسة الآتية: ميزة النمو وتحسين العوائد ميزة التمتع بملكية محمية وميزة قوة القانون وميزة التغطية الاجتماعية، ميزة الاستفادة من تدابير المرافقة .

إلى جانب هذين المتغيرين الأساسين يلعب الفهم الجيد لطبيعة الاقتصاد غير الرسمي والوحدات غير الرسمية وخصائصهما دورا مفصليا في تحقيق آلية هذا الاندماج وبالفعالية المطلوبة في ظل التحديات التي تقف أمام عملية الاندماج. ويمكن القول أن بعض الآليات هي تحديات في النفس الوقت خاصة إذا تعلق الأمر بحقوق الملكية الرسمية وبمكافحة الفساد الإداري إلى جانب:

- عدم وجود سياسة واضحة للاندماج في الاقتصاد الرسمي فالسياسات القائمة تستهدف فقط الاقتصاد الرسمي أو جزءا من القطاعات غير الرسمية كالاهتمام بإدارة التجارة غير الرسمية التي تم السعي إليها بنشاط. إلى كيفية توعية الوحدات غير الرسمية بأهمية الاندماج في الاقتصاد الرسمي.
- الملكية غير الرسمية تحدي كبير في الجزائر فالملكيات غير واضحة ولا يعرف أصحابها كما أن هناك بطء شديد فيما يتعلق بإجراءات تسجيل الملكية الرسمية ونقلها .
- عدم وضوح ثقافة المقاول الجزائري
- تفشي الفساد بكل صوره وعدم احترام القوانين والامتثال لها.

الفرع الثاني: تفسير النموذج الفرضي وتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة

يقدم النموذج حلولا للمشاكل التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية لاندماجها في الاقتصاد الرسمي الجزائري وهذه الحلول تبدأ قبل كل شيء بضرورة توفر استراتيجية واضحة لاندماج الوحدات غير الرسمية على المستوى السياسي تبدأ أولا بالفهم العميق للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وخصائص الناشطين فيه. إلى جانب القناعة بأهمية إدخال كل ثروات البلاد في نظام رسمي واحد للملكية.

I. حقوق الملكية الرسمية

العمل على تعميم ترسيم حقوق الملكية خاصة الملكيات غير الرسمية من خلال تسهيل الحصول على سندات الملكية الرسمية وتسهيل إجراءات الحصول على تراخيص البناء ونقل الملكية كما تبرز أهمية الاستعانة بتجارب ناجحة في هذا الشأن بشأن ترسيم الملكيات غير الرسمية.

وتسهم حقوق الملكية الرسمية من معرفة أصحابها وبالتالي الاستفادة من فرص التمويل لدى البنوك وتعرض أصحابها للمساءلة بما في ذلك من ضمان للحقوق كما وتسمح بالاستفادة من فرص توسع النشاط من خلال ابرام العقود وبالتالي زيادة الأرباح.

التسجيل الرسمي للنشاط يترتب عنه حقوق اجتماعية تتعلق بالحق في الاستفادة من التغطية الاجتماعية وما تنطوي عليه من: تأمين عن المرض والعلاج والاستفادة من التقاعد.

فوة القانون تؤمن لأصحاب الملكيات المسجلة رسميا حماية قوية تعرض كل منتهكيها إلى عقوبات صارمة هذه العقوبات فيما إذا طبقت على الجميع تجعل هناك احترام وامتثال للقوانين من طرف الجميع مما يولد شعور بالعدالة والمساواة لدى الجميع مؤسساتا وأفرادا.

يسهم التسجيل الرسمي للملكيات من استفادة المؤسسات الاقتصادية من مختلف تدابير المرافقة التي تمنحها الدولة لكل ممارس للنشاط بصورة رسمية وفي إطار قانوني تتعلق هذه التدابير (في تسهيل الحصول على الوثائق الإدارية، الاستفادة من امتيازات ضريبية ومالية ، الاستفادة من برامج تكوين).

II. براءة الاختراع

تعتبر براءة الاختراع جزء من حقوق الملكية الفكرية ومن منطلق قناعة الباحثة بوجود اختراعات في الاقتصاد غير الرسمي يمكن لبراءة الاختراع كآلية تملك رسمية أن تشجع المخترعين في الاقتصاد غير الرسمي على الاندماج من خلال العوائد المتأتية من بيع أو الاستثمار في الاختراع، وهذا من خلال إتاحة الوصول إلى كيفية إجراء تسجيل الاختراع وتخفيض تكاليف طلب تسجيلها.

III. تحليل أداة التكلفة والعائد للنشاط

إن تفضيل المقاول غير الرسمي البقاء في الاقتصاد الرسمي أو اندماجه في الاقتصاد الرسمي يأتي حسب الباحثة بعد قيامه بتحليل العوائد والتكاليف الموجودة في كل من الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي من مطلق بحثه عن تعظيم العوائد، إن النظر إلى تكلفة وعوائد التغطية الإجتماعية للمقاول غير الرسمي وللعاملين معه يمكن تحليله من زاويتين قوانين العمل وقوانين الضمان الاجتماعي فالعقوبات والغرامات المترتبة عن عدم التصريح بالعمال ودفع اشتراكات الضمان الاجتماعي إلى جانب الالتزام بقوانين العمل وساعات العمل والراحة والعطل مدفوعة الأجر وكل ما يتعلق بتأمين شروط الصحة والسلامة المهنية للعاملين وما يقابل ذلك من مزايا تتعلق بالتأمين عن الأمراض وصعوبة الحصول على الآليات الرسمية للرعاية الاجتماعية وكثرة الإجراءات الإدارية للاستفادة من نظام التأمين الاجتماعي.

إن قوة القوانين تنعكس من خلال امتثال الجميع لها ، و الامتثال للقوانين يتطلب وقتا وتكلفة وما العراقيل الإدارية إلا نتاج الطريقة التي تطبق بها القوانين والناتجة عن سوء فهم في النصوص القانونية.

إن تدابير المرافقة وما يندرج تحتها من تقليص وثائق إدارية و تقديم إعفاءات ضريبية أو تجنب تطبيق ضرائب بأثر رجعي على الوحدات الاقتصادية ، وخفض عدد مرات دفع الضرائب والرسوم المترتبة عن ممارسة النشاط رسميا أو فرض ضريبة موحدة للنشاط إلى جانب خفض إجراءات التسجيل والحصول على التراخيص إلى أقل ما أمكن، ناهيك عن إمكانية الاستفادة من دورات تدريبية وتكوينية مجانية أو

بمبالغ مدروسة وإمكانيات الاستفادة من التمويل، كل هذا من شأنه أن يغلب كفة هذه المزايا والعوائد المترتبة من الاندماج في الاقتصاد الرسمي على كفة البقاء في الاقتصاد غير الرسمي. بالاستناد إلى تحليل أداة التكلفة والعائد.

IV. مكافحة الفساد الإداري

يؤثر وجود الفساد الإداري يؤثر على قرار المؤسسات غير الرسمية في الاندماج في الاقتصاد الرسمي الرسمي و مكافحته تعتبر أمرا لا بد منه لتحفيز تلك المؤسسات على الاندماج وبالتالي التمتع بفرص النمو فلا يمكن أن تزدهر وتخلق ثروة (مادية بشرية) في ظل بيئة فاسدة وفي ظل نظام هش لحماية الحقوق والملكيات ما يعكس أهمية مكافحة الفساد الإداري والتمتع بالحماية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بقوة القانون. هذه القوة التي تستمد من خلال إقامة نظام عادل تحفظ فيه الحقوق وتحترم فيه الواجبات إلى جانب أهمية توفر منظومة قانونية صارمة تطبق على الجميع فالمنظومة الأخلاقية لوحدها لا تكفي حتى يشعر المقاول غير الرسمي بأنه في حال تعدي على حقوق الغير أوفي وضعية اكتساب أو استفادة من مداخيل غير رسمية. وتلعب هنا الرقابة الى جانب المشاركة في إعداد السياسات والقوانين وعدم تهميش ومشاورة المتعاملين في الاقتصاد غير الرسمي في أهم الإجراءات التي تمسهم بصورة مباشرة بما يضمن الإلتزام وشعور كل طرف بمسؤليته ودوره في تحقيق التنمية.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم تحليله لواقع المؤسسات الاقتصادية في الجزائر في ظل الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن نخلص إلى جملة النتائج الآتية:

- ✓ قامت الج زائر بجهود معتبرة في مجال التشريعات المتعلقة بترقية المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وكذا في مجال استحداث هياكل لضمان تنفيذ مختلف السياسات في مجال تطوير القطاع الخاص وتشجيع الابتكارات ومكافحة الرشوة وتحسين الحماية الاجتماعية وتأطير الأسواق الموازية. وتشجيع المنافسة لاستدراك التأخر المسجل في استحداث المؤسسات المصغرة .
- ✓ على الرغم مما انجز لم أو الجذور العميقة للمشكل المتمثلة في الملكية والعقار وانتشار الفساد والرشوة وتزايد الأنشطة في الاقتصاد غير الرسمي فخلق مناخ مناسب لاندماج المؤسسات غير الرسمية من جهة ومن جهة اخرى مناسب لنشوء مؤسسات جديدة ونموها يتطلب معالجة هذا المسائل العميقة وليس الالتفاف حولها، وهي مسائل يتوقف عليها نمو القطاع الخاص بشكل أساسي.

على الرغم من النقائص والقصور الذي اعتري الإصلاحات في مجال ترقية المؤسسات الاقتصادية من وكل ما من شأنه أن يحد من تنامي الاقتصاد غير الرسمي، تستدعي الضرورة توفير جملة من الشروط لضمان عدم فشل اندماج المؤسسات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي أهمها:

- ✓ التحضير والإعداد المدروس والمحكم لعملية ا لاندماج في الإطار الرسمي تسخير الوقت الكاف له كونه يتطلب تحضيرا طويلا لأنه يقام على توفير شروط امتصاص أنشطة الاقتصاد غير الرسمي لضمان عدم فشل عملية الاندماج،
- ✓ فهم خصوصية المقاول والإدارة الجزائرية على حد سواء، وإعادة النظر في الدور المنوط بكل منهما مع اقامة هندسة إدارية معدة وفقا للخصوصية الجزائرية .
- ✓ لن تعمل السياسات المستهدفة للاقتصاد غير الرسمي إلا بالتظافر مع السياسات الرامية إلى تحسين سير المؤسسات الرسمية وعلى هذا الأساس يعتبر تحدي توعية الوحدات غير الرسمية بأهمية الإندماج بالغ الأهمية إلى جانب كل ما من شأنه أن يعيق النفاذ إلى نظم الملكية
- ✓ وبناء على ما سبق ذكره في هذا الفصل سنحاول في الفصل الموالي معرفة هذا الواقع بشكل أقرب من خلال شرح الإطار الميداني للدراسة.

الفصل الرابع:

الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد

ينتقل الباحث في الدراسة الميدانية، من سؤال الدراسة العام والمجرد إلى التطبيق في حد ذاته والذي يمثل الجانب الملموس والدقيق للبحث العلمي، وهو ما يعكس الواقع المتعلق بكيفية اندماج المؤسسات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي، حيث يتطلب ذلك تحديد طبيعة و خصوصية المسار المتبع في هذه الدراسة.

يهدف هذا الفصل إلى توضيح منهجية الدراسة عن طريق تبيان تصميم الدراسة، ومصادر وطرق جمع البيانات وكذلك وحدات القياس إلى جانب مجتمع البحث من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: منهجية الدراسة والخيارات البديلة للبحث

المبحث الثاني: الاختبارات المستخدمة لتحليل البيانات الكيفية والكمية

المبحث الثالث: مدخل تمهيدي للتعريف بميدان الدراسة

المبحث الأول: منهجية الدراسة والخيارات البديلة للبحث

إن عملية انتقال الباحثة من المعالجة النظرية للدراسة إلى المعالجة الميدانية في ظل تعدد طرق البحث يعد أمرا ضروريا، فإذا ما تم تحقيق ذلك بنجاح وبتتبع أسس البحث العلمي يمكن بلوغ نتائج مضبوطة، وإلا تحقق عكس ذلك تماما، لذلك من الأهمية بمكان شرح كل ما يتعلق بالمسار البحثي و المعاينة والأدوات المستخدمة لجمع البيانات والاختبارات الإحصائية القبلية وقابلية اعتماد أدوات الدراسة.

المطلب الأول: تحديد طبيعة المسار البحثي

يعد البحث العلمي أرقى العمليات العقلية فهو "بحث منظم منهجي ناقد في أسباب المشكلات وحلولها. ويقوم على أساس من سؤال أو مشكلة تتطلب حلا وينتقل من الملاحظة إلى التحليل، فالتجريب فالتعميم وأخيرا التطبيق".[1] وسيتم توضيح طبيعة المسار البحثي من خلال تحديد التموقع الابستمولوجي للدراسة وأنماط الاستدلال ثم المقاربات المختارة.

الفرع الأول: التموقع الابستمولوجي للدراسة

يمكن أن تعرف الابستمولوجيا بأنها "الميدان الفلسفي الذي يهدف إلى بناء أساسيات العلم، وعلى هذا الأساس فالابتسمولوجيا تبحث عن خصائص العلم بهدف تقدير القيمة المعرفية للمعارف التي تنتجها ، لتقرير فيما إذا كان يمكن تعميم هذه المعارف والاقتراب من الحقيقة المطلقة والمثبتة" [2]، ومع تعقد المعارف تطور هذا التعريف لتصبح الابستومولوجيا عبارة عن نشاط انعكاسي يركز على الطريقة التي تنتج بها المعارف وتفسر. فهي"دراسة البناء المعرفي الجيد" وعليه فالابستملوجيا يمكن أن تنعكس في أربعة أبعاد[3]:

I. بعد وجودي (Dimension Ontologique) : وهو يسأل عن طبيعة الحقيقة التي يتوجب البحث عنها.

II. بعد معرفي(Dimension Epistimique): يبحث عن طبيعة المعرفة المنتجة.

III. بعد منهجي(Dimemsion Méthodologique): يركز على الطريقة التي تنتج وتبرر بها المعرفة.

IV. بعد قيمي(Dimension Axiologique) : الذي يبحث عن القيم التي تحملها المعرفة

إذا فالابتسمولوجيا تجيب عن الأسئلة الآتية : ما هي الحقيقة التي نبحث عنها؟ ما طبيعة المعرفة المنتجة ؟ كيف تتكون المعرفة؟ كيف تقدر قيمة المعرفة ؟ وبناء عليه أوجدت ثلاثة نماذج تعتبر رائدة ومعتمدة بكثرة في مختلف

---

[1] قدي عبد المجيد:**أسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية و الإدارية –الرسائل والأطروحات** الطبعة الأولى، الجزائر: دار الأبحاث للترجمة و النشر و التوزيع، 2009، ص 12.

[2]THIETART Raymond-Alain. et al. , **Méthodologie de Recherche en Management**,(en line) 4ème Edit, Paris : DUNOD, 2014, disponible sur :medias.dunod.com , consulté le 07/03/2019 à 11 :10)P.15.

[3]Loc. cit.

المجالات البحثية وتمثل أقسام الابستملوجيا ؛ وهي النموذج الاسترشادي الوضعي والنموذج الاسترشادي التفسيري والنموذج الاسترشادي البنائي، وبيانها في التالي[1].

1. **النموذج الاسترشادي الوضعي:** يقوم النموذج الاسترشادي الوضعي على فرضيتين أساسيتين هما :الفرضية الواقعية والفرضية اليقينية، حيث تمثل الأولى حقيقة أساسية للواقع الموجود، فالمعرفة التي تشكل تدريجيا العلم هي معرفة الواقع، ومصمم النماذج أو الباحث يعلم أن لديه بعض الأساليب التي تمكنه من التحقق، أو تأكيد أو رفض هذا الواقع أو الفرضية أما اليقينية فتمثل السببية، وكل أثر للواقع ينتج عن بعض الأسباب، فاعتماد هذه الفرضية لا يقودنا لتبني إمكانيات الوصف، وإنما الشرح بطريقة دقيقة ما يعكسه الواقع الذي نلتمس وجوده.
2. **النموذج الاسترشادي التفسيري والنموذج الاسترشادي البنائي:** يقوم هذان النموذجان على فرضيتين وهما الفرضية النسبية والفرضية القصدية، حيث تفترض الأولى حالة من عدم قابلية انعكاس الإدراك أي أنه لا يمكن الوصول إلى منشأ موضوع المعرفة وقد لا يوجد أصلا لأن المعرفة تبنى، أما الفرضية القصدية فلا يفسر فيها السلوك الإدراكي للباحث فقط، إنما تفسر الأسباب النهائية بالأسباب الإيجابية، بناء على الفرص المتاحة للباحث الذي يكون له الدور الحاسم في بناء المعرفة.

وبشكل أكثر تحديدا يتم في النموذج الاسترشادي الوضعي اِختبار الفرضيات(أي هل هذا المتغير هو سبب لهذه الظاهرة أم لا؟) ودراسة التسلسل (الأسباب /النتائج) على المدى القصير ، وكذا إمكانية عزل وتحديد الحقائق. أما النموذجان الاسترشاديين التفسيري والبنائي فتُعتمد فيهما أسئلة كيف؟ ولماذا ؟ وذلك من أجل البحث عن الدوافع كما في النموذج الاسترشادي التفسيري، حيث نعتمد على التعقيد البسيكولوجي في التفكير في موضوع المعرفة، وهذا ما يتطلبه البقاء بالقرب من أقوال الفاعلين التي نبحث عن تحليلها .أما النموذج الاسترشادي البنائي فهو يبحث عن غايات أعمال معينة ، أي أنه يعتمد على التعقيد المنظمي في العلاقات التنظيمية المتداخلة[2].

ونشير إلى أن كلا من النموذجين(التفسيري والبنائي) قلّ ما تستخدم فيهما أساليب البحث الكمية، وعادة ما يتم التوجه نحو الأساليب الكيفية من أجل فهم ظواهر معينة.

من منظور التحليل السابق فالباحثة تعالج موضوع الدراسة باعتماد النموذج الاسترشادي الوضعي، لمعرفة حجم ومدى الدور لذي تلعبه آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي ممثلة في كل من بعد حقوق الملكية الرسمية وبراءة الاختراع و تحليل أداة عوائد وتكاليف النشاط ، وكذا الفساد الإداري على عملية اندماج المؤسسات

[1] THIETART Raymond-Alain. et al. , **Méthodologie de Recherche en Management**, 2ème Edit, Paris : Dunod, 2003,pp.14-15

[2] Loc.cit.

الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي والمزايا التي يراها هؤلاء أكثر جذبا بالنسبة لهم وتمثلت في النمو الاقتصادي، الملكية المحمية، قوة القانون، التغطية الاجتماعية، تدابير المرافقة.

الفرع الثاني: نمط الاستدلال

يقوم الاستكشاف في البحث العلمي على المنطق الاستقرائي الذي يبدأ بملاحظة الواقع لاستنتاج قوانين ونظريات عامة أي من الخاص إلى العام، ويمكن أن يتم عن طريق التمثيل أو تصور الواقع لاستخراج هذه الملاحظات ومناقشتها وصولا إلى استنتاج فرضيات أو نماذج أو نظريات تشكل الإطار ألمفاهيمي فيما بعد .

أما الاختبار فهو يقوم على المنطق الاستنباطي الذي ينطلق من نظريات وفرضيات أولية إلى قضايا أخرى تنتج عنها دون تجربة باعتبار أن العلاقات بين الظواهر المختلفة يمكن تفسيرها في الواقع أي من العام إلى الخاص ويمكن أن يتم عن طريق ما يعرف بالإجراء الافتراضي– الاسرتنتاجي أو الانتقال من نظرية ذات قبول عام ومحاولة وضع فرضيات تخص الموضوع المدروس ليتم في الأخير اختبارها بالنفي أو الإثبات[1].

و بناء على النموذج الاسترشادي الوضعي الذي تم اختياره في الدراسة، وكذلك المسار البحثي المعتمد لمعالجة الموضوع، فان نمط الاستدلال الذي يتفق مع ذلك هو الإجراء الافتراضي الاسترتاجي، حيث يتم الانطلاق من الفرضيات المتعلقة بدور حقوق الملكية الرسمية و براءة الاختراع وأداة تحليل العائد والتكلفة وكذا الفساد الإداري ودور كل منها في اندماج الوحدات الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي والمزايا المترتبة من عملية الاندماج، ومقابلتها مع الواقع المعبر عنه بآراء عينة من المؤسسات غير الرسمية في ولاية بسكرة ، ليتم اختبارها واختبار نموذج الدراسة عموما في الفصل الخامس.

الفرع الثالث: المقاربات المختارة

يستخدم في البحث العلمي مقاربا ت كمية وكيفية لدراسة وتحليل الظواهر ، كما انتشرت بكثرة البحوث التي تعتمد على دمج الأسلوبين وسيتم شرح هذه المقاربات فيما يلي:

I. المقاربة الكمية

يقوم البحث الكمي على استخدام الأرقام، فالباحث في المجالات الكمية إنما يركز على الأرقام أكثر من أي شيء آخر، لأنها تمكن من تمثيل القيم ومستويات البناء النظري و ألمفاهيمي، باعتبارها أدلة علمية قوية تظهر كيفية عمل ظاهرة معينة، ومن أمثلة الأساليب الكمية المستخدمة في العلوم الاجتماعية :المسح الميداني، التجارب المختبرية النماذج الرياضية. و أما البحث الكيفي فيركز على تحليل النصوص، ومصادر البيانات الكيفية قد تشمل:

[1]THIETART Raymond-Alain. et al. Op., cit.p15.

الملاحظة، الملاحظة بالمشاركة(العمل الميداني)، المقابلات، الوثائق والنصوص، وانطباعات الباحث وردود الأفعال. إلا أن المقابلات تعتبر المصدر الأكثر شيوعا. فالمقاربة الكمية تميل أكثر إلى استخدام الأرقام من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة مثلما يتم في العلوم الطبيعية.

II. المقاربة الكيفية

تستند المقاربة الكيفية على البيانات الكيفية أو الوصفية التي تساعد على معرفة علامات مادية حول ظاهرة معينة من خلال: الكلمات، العبارات، النصوص، الصور، التسجيلات الصوتية[1].

III. المقاربة المختلطة

تم اختيار منهجية لتصميم بحثنا العلمي تمثلت في المنهج المختلط(La Méthode mixte)، إذ يعد هذا المنهج من أحدث طرق البحث العلمي التي لاقت اهتماما كبيرا في السنوات السابقة وهي الأحدث التي تدخل في تصميم البحث العلمي، وهو عبارة عن دمج كل من المنهج الكمي والمنهج الكيفي في نفس الدراسة ومن بين مبررات استخدام الباحثة لهذه المقاربة [2]:

1. يسمح المنهج المختلط بإثراء تصميم الدراسة سواء من ناحية الإعداد للأسئلة وسيرها أو من ناحية إثراء النتائج أو الاثنين معا.
2. عدم كفاية مصادر المعلومات لدراسة الأسباب المؤدية لارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي باستعمال أحد المنهجين الوصفي أو الكمي وبالتالي لإيجاد الحلول وعليه يتم إجراء توأمة بين المنهج الكمي والنوعي.
3. قد لا يكفي منهج واحد للوصول إلى نتائج مفيدة للدراسة، وقد تحتاج النتائج التي خرج بها الباحث إلى تأكيد ومنها يتم اللجوء إلى الدمج بين المنهجين لزيادة الثقة في النتائج المتوصل إليها.
4. يمكن من خلال المنهج المندمج الحصول على كم هائل من البيانات. من خلال تعميم النتائج الاستكشافية فقد يجهل الباحث عددا من الأمور المتعلقة ببحثه كضيق وخصوصية عينة الدراسة، عدم كفاية الدراسات حولها لذا قد يقوم الباحث بدراسة استكشافية باستخدام المنهج النوعي بعدها يستخدم المنهج الكمي وذلك لفهم أعمق للدراسة.

---

[1] MYERS Michael D., **Qualitative Research in Business and Management**, Sage Publications Ltd, 2nd Edit., London, 2013, pp. 07-08.

[2] .....: **المنهج المختلط وأهميته في البحث العلمي** :متاح على الخط www.BTS-academy.com أطلع عليه بتاريخ 2018/07/16 على الساعة 18:30.

واعتمدت الباحثة في هذا المنهج على التصميم الاستكشافي (***Le design exploratoire***) والذي يعتمد على جمع وتحليل البيانات النوعية (Qualitative) لاكتشاف المواضيع التي تشكل أسئلة، ثم استعمال هذه المواضيع لتكوين أداة تسمح بتحليل البيانات بصورة كمية (Quantitative) في مرحلة لاحقة [1]. بحيث قامت الباحثة بداية بجمع البيانات من قطاع الأسر في ولاية بسكرة ثم من خلالها استخرجت الوحدات غير الرسمية. للحصول على البيانات الكمية للعينة التي تود الباحثة دراستها.

المطلب الثاني: مجتمع البحث والمعاينة والأدوات المستخدمة

إن اختيار عناصر مجتمع البحث التي ستمثل العينة تعد مرحلة مهمة في البحث، لذلك قبل القيام بتحليل بيانات الدراسة وتفسيرها وجب توضيح و بدقة المجتمع الذي يستهدفه البحث والمعاينة التي ستمكن من تحديد الحجم الضروري للعينة وكذا الأدوات المستخدمة في جمع البيانات.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة وتقنيات المعاينة

سيتم بداية تقديم شرح لماهية مجتمع الدراسة وكذا المجتمع لمستهدف حتى يتمكن من التفريق بينهما.

I. مجتمع الدراسة والمجتمع المستهدف

يعرف مجتمع الدراسة بأنه: "مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا والتي ترتكز عليها الملاحظات"، ولا يعرف مجتمع البحث إلا عن طريق مقياس يجمع بين الأفراد أو الأشياء ويميزهم عن غيرهم من الأفراد أو الأشياء الأخرى. فالمقياس يجعل من العناصر ذات خاصية مشتركة أو ذات طبيعة واحدة." [2] يمثل مجتمع الدراسة ما تريد الباحثة أن تصل بواسطته إلى نتائج الدراسة، أو بعبارة أخرى يمثل مجموعة الأفراد، المنظمات، أو كل الوحدات التي يمكن أن تطبق عليها الدراسة، أما المجتمع المستهدف فهو تحديد نوع الوحدات التي تعتبر كعناصر من المجتمع المدروس[3].

وفي بحثنا مجتمع البحث يمثل المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية الجزائرية و بالتحديد المؤسسات غير الرسمية المنتجة لـ (سلعة/خدمة) وكذا المبتكرة منها أما المقياس الذي يجعل من المؤسسات الاقتصادية غير

[1] BENEDICTE Aldebert ,AUDREY Rouzies, **Quelle Place Pour Les Méthodes Mixtes Dans La Recherche Francophone En Management ?** Management International,2014 , janvier, Vol19, numéro1 disponible sur **https://id.erudit.org**/ iderudit/1028489 ar, consulté le 07/09/2019 a12 :00. pp44.45.

[2] أنجرس موريس:**منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية(تدريبات عملية)**، ترجمة: صحراوي بوزيد، بوشرف كمال، سبعون سعيد، الطبعة الثانية، الجزائر، دار القصبة للنشر،2006،ص ص.298-299.

[3]BLANKENSHP Diane C., **Applied Research and Evaluation Methods in Recreation**, w e.Human Kinetics., USA, 2009, p. 82

الرسمية و التي تمثل مجتمع البحث ذات خاصية مشتركة أو ذات طبيعة واحدة فهي خاصية عدم التسجيل في السجل التجاري، والتي تقتصر عليها الدراسة. وفي بحثنا اقتصرنا على الوحدات غير الرسمية الموجودة في ولاية بسكرة وبالتحديد في مقرات البلديات الرئيسية وعددها 12 بلدية.

II. العينة والمعاينة

تمثل العينة مجموعة فرعية من عناصر مجتمع البحث تمكننا من الوصول إلى تقديرات تعمم على كل مجتمع البحث الأصلي، وتسمى عملية اختيار العينة بالمعاينة، وهي عملية ضرورية في البحث العلمي. ولأن الكمال في البحث العلمي هو أن نستعلم لدى كل عناصر مجتمع البحث الذي نهتم بدراسته، إلا أن ذلك يصعب كلما تجاوز العدد الإجمالي بعض المئات من العناصر، وقد يستحيل عندما يصل إلى الملايين بسبب ما يقتضيه البحث من موارد ووقت وتكلفة، لذلك تسمح المعاينة بانتقاء مجموعة فرعية من مجتمع البحث من خلال المرور بمجموعة من العمليات تهدف إلى بناء عينة تمثيلية لمجتمع البحث المستهدف، وهنا يجب التفريق بين خطأين أثناء اختيارنا للعينة هما خطأ المعاينة وخطأ الملاحظة[1].

1. خطأ المعاينة

يحدث هذا الخطأ من كون المعلومة المحصل عليها لا يمكن أن تعكس تماما كل مجتمع البحث، وهذا الخطأ لا مفر منه لأن دراستنا تتوقف على عينة فقط لهذا يشار في تقارير سبر الآراء أن هامش الخطأ مثلا يقع في حدود5%، إلا أنه كلما رفعنا عدد العناصر المنتقاة من مجتمع البحث الأصلي كلما قلصنا خطأ المعاينة .

2. خطأ الملاحظة

يأتي هذا الخطأ من تقصير الباحثة أثناء تعريف عناصر مجتمع البحث أو ينتج عن قاعدة مجتمع البحث غير التامة أو الغامضة، وحاولت الباحثة تقليصه قدر الإمكان من خلال حصر مقاييس الاختيار وإتمام قاعدة مجتمع البحث الأصلي حتى لا تمس بسلامة النتائج.

الفرع الثاني: حجم العينة الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة ما تريد الباحثة أن تصل بواسطته إلى نتائج الدراسة أما المجتمع المستهدف فهو تحديد نوع الوحدات التي تعتبر كعناصر من المجتمع المدروس، والتي تقتصر عليها الدراسة، ولما نتكلم عن دراسة

[1] أنجرس موريس:**مرجع سابق**،ص301.

ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في ولاية بسكرة يكون المجتمع المستهدف محصورا في كل الوحدات الاقتصادية غير الرسمية التي تنشط في ولاية بسكرة .

I. كيفية اختيار العينة

لأن مجتمع الدراسة غير معروف العدد لجأت الباحثة إلى تحديد مجتمع معروف ممثل في عدد الأسر في ولاية بسكرة حسب آخر إحصائية متاحة لإحصاء السكان لسنة 2008 بِاعتبار الأسر تمثل مجموعة الأفراد الذين يمكن أن تنطبق عليهم الدراسة، وأن الناشطين في الاقتصاد غير الرسمي لا بد وأن يتواجدوا ضمن هذه الأسر، اعتمدت الباحثة على الطريقة التي حددتها "أوما سيكاران" لتحديد حجم العينة، علما أن عدد الأسر في ولاية بسكرة حسب إحصاء السكان 2008 بلغ: 144666 أسرة ، وبالرجوع إلى الجدول الذي أعدته "سيكاران" نجد أن 384 عائلة[1] تم التمكن من الوصول إلى الفئة المستهدفه من خلاله ا والذي قدر بـ 210 مؤسسة غير رسمية، وتذكر "أوما سيكاران " أنه توجد عدة نقاط يمكن الاعتماد عليها من أجل تحديد حجم العينة المطلوبة وهي :

1. أن حجم العينة الذي يتراوح بين 30 و500 مفردة يعد ملائما لمعظم أنواع البحوث.
2. عند استخدام العينة الطبقية فإن حجم العينة لكل فئة يجب أن لا يقل عن 30 مفردة؛ و أكدت أنه في بعض أنواع البحوث التجريبية التي يكون فيها حجم الضبط والرقابة عاليا فإن حجم عينة مقداره 10 إلى 20 مفردة قد يكون مقبولا وهذا ما نبرره في بعض الطبقات التي استعملناها والتي لم يتجاوز عددها 10 مفردات أو عائلات نظرا لحساسية الموضوع الأنشطة غير الرسمية وصعوبة الحصول على معلومات من طرف أصحابها. كقاعدة فإن حجم العينة الذي يتراوح بين 30 و500 يكون مقبولا في كثير من الحالات اعتمادا على نوع تصميم المعاينة المستخدم وعلى مشكلة أو سؤال البحث الذي يتم وصفه[2]

وترى الباحثة أن 210 وحدة معاينة (وحدة غير رسمية) التي تم الحصول عليها من أصل 384 استمارة موزعة نسبة مقبولة مقارنة بطبيعة وخصوصية الموضوع المعالج وكذا صعوبة استجواب الناشطين في الاقتصاد غير الرسمي كما توصلنا لنفس حجم العينة بمعادلة : معادلة ستيفن ثامبسون:[3]

$$n = \frac{N*p(1-p)}{[\,[\,N-1*(d^2/z^2)]+p(1-p)]}$$

[1] أوما سيكاران، ترجمة إسماعيل علي بسيوني"**طرق البحث في الإدارة مدخل لبناء المهارات البحثية**"، ب.ط، الرياض: دار المريخ،2006، ص421.

[2] أوما سيكاران ، المرجع السابق، ص423.

[3] ايمان حسين الطائي: **كيف نحدد حجم العينة**، بغداد، ب.ط،2012، ص.6

$$=384 \left(\frac{144666*0.5(1-0.5)}{14666-1(0.05^2/1.96^2)+0.5(1-0.5)} \right)$$

وحيث d أو α : حدود الخطأ هو 5 % لمستوى ثقة 95%

Z: مستوى الدلالة 1.96.

N: حجم المجتمع،

n: العينة.

إن مستوى المعنوية المعتمد من قبل الباحثة هو(α= 0.05) يعني أنه إذا تكررت التجربة لعدد كبير جدا من المرات فمن المحتمل أن نرفض الفرضية الصفرية ، وهي في الواقع صحيحة خمس مرات في كل مئة مرة ، فإذا كانت نتائج الاختبار الإحصائي أقل من قيمة α نرفض الفرضية الصفرية.

نظرا لخصوصية موضوع الدراسة فالباحثة اتبعت أولا طريقة توزيع الاستبيان على عينة مكونة من 384 عائلة من ولاية بسكرة تم اختيارها بطريقة العينة الطبقية العشوائية، بحيث وقع الاختيار على 12 دائرة أساسية تمثل طبقات تشترك في خاصية كونها دوائر رئيسية،

وتعد العينة الطبقية العشوائية أفضل أنواع العينات وأكثرها دقة في تمثيل المجتمع الإحصائي غير المتجانس بحيث يتم تشكيل الطبقات على أساس خصائص مشتركة ثم أخذ عينة من كل طبقة من الطبقات في عدد يتناسب مع حجم الطبقة بالمقارنة مع السكان، ومن ثم يتم تجميع هذه المجموعات الفرعية من الطبقات لتشكيل عينة عشوائية.[1] واعتمدت الباحثة على الطريقة التالية للوصول إلى الشريحة المقصودة من الدراسة وهي الوحدات الاقتصادية غير الرسمية .

- **في المرحلة الأولى :** تم توزيع استبيانات على القطاع العائلي (384) وفي داخل الاستبيان الذي قسم إلى قسمين تجيب كل عائلة في القسم الأول على البيانات العامة عن الأسرة، ومن خلال البيانات العامة نكتشف الأشخاص أو الممارسين للأنشطة غير الرسمية إن وجدوا.
- **في المرحلة الثانية :** تتم الإجابة على القسم الثاني من الاستبيان الذي خصص للوحدات غير الرسمية والتي برزت من خلال إجابات الأسر. في حال تواجد في الأسرة الواحدة أكثر من شخص ممارس للنشاط غير الرسمي تكتفي الباحثة بإجابة عنصر واحد من العائلة حتى لا تقع في مشكل تكرار البيانات العامة لنفس العائلة الواحدة. وبهذه الطريقة تم الوصول إلى الوحدات غير الرسمية في ولاية بسكرة. لتغطية مقرات البلديات

[1] أنجرس موريس ، مرجع سابق، ص305.

12 تمت الاستعانة بفريق عمل مكون من سبعة(7) أشخاص هم ستة (6) رجال و إمراة (2 مستوى ما بعد التدرج، و2مستوى ثانوي و2 مستوى تعليم متوسط، و 01 أستاذ متقاعد) ونظرا لانشغالات كل واحد من هؤلاء لم تتمكن الباحثة من جمعهم في وقت واحد وشرح كيفية سير العمل والإجابة عن أسئلة الاستبيان، بل تم ت مقابلة كل واحد منهم على حد ة ، وشرح الهدف من كل محور من محاور الاستبيان إلى جانب توضيح الأسئلة الغامضة بالنسبة إليهم.

II. وحدة المعاينة

وحدة المعاينة عبارة عن عنصر واحد من أعضاء العينة كما أن العنصر عبارة عن فرد من أفراد المجتمع وفي دراستنا وحدة المعاينة تمثل كل شخص أو فرد من أفراد العائلة يمارس أو يملك نشاطا غير رسمي أي غير مسجل. والمفردة تحت الدراسة هو الشخص أو الجهة التي ستقوم بإعطاء المعلومات أو البيانات المطلوبة لإجراء البحث، أو تلك المفردة التي ستقوم بالإجابة عن الأسئلة المعروضة وفي دراستنا تتمثل في أصحاب المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية أو المقاولين غير الرسميين.

من خلال ما تقدم عرضه حول طريقة اختيار العينة وتوزيع الاستبيان تم الشروع في توزيع الاستبيانات على 384 عائلة لـ12 مقر بلدية رئيسية واستغرقت عملية توزيع واسترجاع الاستبيانات مدة شهر ونصف وذلك من 10 مارس 2019 إلى غاية 25 أفريل 2019 ونورد في الجدول 4-1 الموالي نتائج توزيع الاستبيان ونسبة الاستجابة له.

جدول4-1-توزيع الاستبيان على العينة ونسبة الاستجابة

البلدية	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المسترجعة	الاستبيانات المعنية بالدراسة (UPI)	نسبة UPI من مجموع الاستبيانات المسترجعة	الاستبيانات المستبعدة من الدراسة	الاستبيانات الفارغة	الاستبيانات المقصية
بسكرة	165	165	71	%43.03	86	03	05
لوطاية	09	09	04	%44.44	05	00	00
جمورة	9	09	09	%100	00	00	00
القنطرة	10	10	05	%50	05	00	00
سيدي عقبة	27	27	26	%96.29	01	00	00
زريبة الوادي	17	17	14	%82.35	01	02	00
مشونش	8	08	01	%12.5	07	00	00
طولقة	44	44	23	%52.27	19	02	00
فوغالة	10	10	06	%60	00	03	01
أولاد جلال	49	49	20	%40.81	15	09	05
سيدي خالد	30	30	25	%83.33	05	00	00
أورلال	6	06	06	%100	00	00	00
المجموع	**384**	**384**	**210**	**%54.68**	**144**	**19**	**11**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج تجميع الاستبيان. خلال الفترة 2019/03/10 إلى 2019/04/25.

Upi : unité de production informelle وحدة إنتاجية غير رسمية

نسبة الاستبيانات المقبولة إلى الموزعة =عدد الاستبيانات المستبعدة +عدد الاستبيانات المعنية بالدراسة على مجموع الاستبيانات الموزعة النتيجة ضرب (100)

وعليه: نسبة الاستبيانات المقبولة إلى الموزعة =(144+210)/384=92.18%.

يلاحظ من الجدول 4-1 أن عدد الوحدات الإنتاجية غير الرسمية تمثل أكثر من نصف العينة المختارة 54.68%وهي نسبة مرتفعة لإجراء الدراسة ميدانيا بالمقارنة مع صعوبة استقصاء الوحدات غير الرسمية بشكل مباشر.

الفرع الثالث: الأدوات المستخدمة لجمع البيانات

تمثل الأدوات المستخدمة لجمع البيانات أو تقنية البحث مجموعة من وسائل التقصي يلجأ إليها بهدف إقتراح أداة يتم من خلالها الوصول إلى الواقع بهدف التحقق من الفرضيات، واعتمدت الباحثة لهذه الدراسة تقنية من تقنيات التقصي المباشرة والمتمثلة في تقنية الملاحظة والمقابلة والاستبيان كما ستتم الإشارة إلى مقياس الدراسة المتبع.

I. **الملاحظة:** تعد الملاحظة عن مشاهدة الأنماط السلوكية للأفراد في بعض الحالات للحصول على بيانات حول الظاهرة المراد دراستها ويميز عادة بين نوعين من الملاحظة، المباشرة والتي تتعلق بملاحظة سلوك معين من خلال الاتصال المباشر بما تقوم عليه الدراسة(أشخاص، فرق ، مؤسسات، هيئات... الخ)، وغير المباشرة والتي تتعلق باتصال الباحث بالوثائق(سجلات، تقارير، مذكرات) التي أعدها باحثون آخرون وفي الدراسة طبعا تم اعتماد كلا النوعين فقد كانت الملاحظة المباشرة تتعلق بسلوك التجار غير الرسميين والباعة وكذا الممارسين لأنشطة إنتاجية غير رسمية إلى جانب ملاحظة سلوك من تمت مقابلتهم بصفة رسمية وكذا ردود أفعالهم حيال بعض أبعاد الدراسة إلى جانب ملاحظة مختلف التقارير والسجلات ذات العلاقة بالدراسة والهدف منها المساعدة على فهم الظاهرة من وجهة نظر الباحثة.

II. **المقابلة:** تستخدم المقابلة في مساءلة المبحوثين فرديا أو جماعيا لجمع البيانات الكيفية الأولية، حيث تفرق "أوما سيكاران" بين نوعين أساسين من المقابلات المهيكلة أو التي يتم إجراؤها بواسطة شخص يعلم بدقة ما المعلومات المطلوبة، ولديه قائمة محددة مسبقا بالأسئلة التي سوف يوجهها للمستجيب شخصيا أو عن طريق الهاتف أو الانترنيت، والمقابلة غير المهيكلة أو التي لا يعتمد فيها الباحث على خطة لترتيب الأسئلة التي سيوجهها للمستجيب"[1].

وفي هذه الدراسة تم اعتماد المقابلات المهيكلة وذلك لجعل المستجيب يتقيد أكثر بمتغيري الدراسة (مشاكل اندماج المؤسسات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي ومزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي)، بداية تم تصميم قائمة من ثلاثين سؤالا(الملحق رقم 1)، لدليل المقابلة وبعد المراجعة والتمحيص، تضمن دليل المقابلة النهائية ستة(6) أسئلة جامعة (الملحق رقم 2)، وتعلق السؤال الأول بأسباب عزوف المؤسسات غير الرسمية عن الاندماج في الاقتصاد الرسمي والسؤال الأخير بالحلول نحو الاندماج أما الأسئلة المتبقية فتعلقت ب أبعاد المتغير المستقل للدراسة وهي حقوق الملكية الرسمية و براءة الاختراع و مكافحة الفساد الإداري و أداة التكلفة والعائد في الاقتصاد غير الرسمي وذلك للربط بين الأسباب التي نراها من وجهة نظرنا كعوائق للاندماج في الاقتصاد الرسمي.

[1] أوما سيكاران: **طرق البحث في الإدارة مدخل لبناء المهارات البحثية**، ترجمة إسماعيل علي بسيوني الرياض، دار المريخ ،2006، ص ص،223-224

وعلى مستوى المؤسسات الرسمية وقع اختيارنا على الجهات الرسمية التالية كأطراف رسمية متخصصة لها علاقة مباشرة بموضع الدراسة أو بأحد متغيراتها وهي لجمع البيانات الكيفية فأردنا معرفة المشكل والحلول من الجهات الرسمية من خلال تقنية المقابلة ومعرفة المشاكل والحلول من جهة المؤسسات غير الرسمية من خلال تقنية الاستبيان فتم التوصل إلى مقابلة ثمانية جهات مسؤولة وهي موضحة في الجدول 4-2 .

جدول 4-2: الجهات المعنية بالمقابلة المهيكلة من أوت 2018إلى جانفي2019

الرقم	المؤسسة	الوظيفة
01	المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية	مدير عام
02	مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بسكرة	مدير ولائي
03	محضنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بسكرة	مدير ولائي
04	مديرية التجارة لولاية بسكرة	مدير ولائي
05	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية بسكرة	مدير ولائي
06	المركز الوطني للسجل التجاري لولاية بسكرة	**رئيس مصلحة تسيير السجل التجاري**
07	مديرية ترقية وتطوير الصناعة لولاية بسكرة؛	**مدير**
08	المنظمة الوطنية لحماية الثروة الفكرية لولاية بسكرة؛	**أمين عام**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المقابلات المهيكلة في الدراسة

وتجدر الإشارة إلى أنه تمت مقابلة المستجوبين وجها لوجه وتسجيل كل الأجوبة عن الأسئلة موضوع المقابلة. كما تم استخدام المقابلة غير المهيكلة مع بعض المسؤولين وفق ما يوضحه الجدول الآتي.

جدول4- 3: الجهات المعنية بالمقابلات غير المهيكلة (ولاية بسكرة)

الرقم	المسؤول	تاريخ المقابلة
01	المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء	2017/03/07
02	رئيس مصلحة المناعات بمديرية التجارة	2019/01/07
03	رئيس مصلحة المالية والمحاسبة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	2017/03/22

المصدر: من إعداد الباحثة

و باستخدام المقابلات المهيكلة وغير المهيكلة تم جمع البيانات الكيفية عن الدراسة من وجهة نظر الجهات الرسمية للموضع.

III. **الاستبيان** : يشير عمر أكتوف (Omar Aktouf) أن الاستبيان لا يمثل مجرد قائمة بسيطة من الأسئلة أو مجرد امتحان كتابي يمكن لأي كان صياغته بالرجوع لأي شيء، بل يجب أن تكون الأسئلة المطروحة واضحة ومختارة بدقة و يكون من الصعب تصميم استبيان في مرحلة واحدة بل يتم عبر عدة مراحل[1].

ويمثل الاستبيان نقطة التلاقي بين البناء المفهومي لمشكلة البحث من جهة والواقع المراد دراسته من جهة ثانية، و يسمح للباحثة من التوجه نحو الواقع لجمع المعلومات الضرورية عن مشكلة البحث المتمثلة في الكيفية التي يمكن بها للمؤسسات الاقتصادية غير الرسمية أن تندمج في الاقتصاد الرسمي. وتم اختيار أداة وثيقة الأسئلة (الملحق رقم3)لجمع المعطيات وتمت مراعاة الدقة والحذر في تصميمه ليظهر بالشكل الصحيح والمناسب لأغراض الدارسة. وذلك بالأخذ بعين الاعتبار لمزايا وعيوب هذه الأداة.

1. **مزايا الاستبيان**

تم اختيار أداة الاستمارة لتقصي المعلومات للمزايا التالية:

أ يمكن توزيع الاستمارة على عينة مجتمع الدراسة حتى وإن كانوا منتشرين في أماكن متفرقة ودون اللجوء للاتصال بهم شخصيا لشرح مضمون الاستمارة؛

ب -سرعة التنفيذ فالاستمارة قليلة التكلفة والجهد والوقت مقارنة بغيرها من التقنيات، إذ يمكن ملء الاستمارة في وقت قصير نسبيا.

ت -الاستمارة تعطي للمبحوثين الإجابة عن الأسئلة بكل دقة فلا تمنح الاستمارة فرصة صياغة أجوبة إلا في حالات قليلة جدا مادام شكل الإجابات مقترحا مسبقا.

ث تسمح الاستمارة لأفراد العينة بالإجابة عن الأسئلة في الأوقات التي يرونها مناسبة، خصوصا أنهم غير مقيدين بوقت محدد ، وذلك حتى يولون الاستمارة الاهتمام المطلوب، وكذا تسجيل السلوكات الأكثر سرية أو الحرجة بحرية أكثر.

2. **عيوب الاستبيان**

لا تخلو تقنية الاستمارة من عيوب والتي تم أخذ بعين الاعتبار قدر الإمكان تمثلت أساسا في:

أ -التزييف الإرادي لأقوال المبحوثين في محاولة لإعطاء صورة إيجابية عنهم أو إمكانية المبالغة في إعطاء صورة قاتمة عن الوضعية ظنا أن ذلك يقود إلى إصلاحات في الآجال القريبة.

ب رفض الإجابة من منطلق التدخل في الشؤون الخاصة للمبحوث أو تضييع للوقت.

[1]AKTOUF Omar, **Méthodologie des Sciences Sociales et Approche Qualitative des Organisations une Introduction à la Démarche Classique et une Critique**, Les Presses de l'Université du Québec, Sans Edit., Canada, 1987, p. 93

أمام هذا الوضع فإن رفض الإجابة لا يقلل من قيمة النتائج، طالما أن الذين قبلوا الإجابة لا يختلفون في خصائصهم عن أولئك الذين رفض وا الإجابة، من هنا تأتي أهمية تحديد خصائص مجتمع البحث بدقة في هذا المجال.

تم بناء وثيقة الأسئلة كأداة لتقنية الاستمارة المتبعة، على أساس أسئلة مغلقة وأسئلة ومفتوحة ومصاغة بعبارات سلبية وإيجابية وهذا كي يتمعن المجيب في الأسئلة المطروحة ويبتعد عن الإجابة بطريقة آلية. كما أنها أسئلة مستمدة من التحليل المفهوم، ووفقا للمؤشرات المتولدة من التحليل المفهومي كل مؤشر أدى إلى طرح أكثر من سؤال ، وكل محور من محاور الاستمارة تطابق مفهوم أو متغير من فرضية. وقد اشتمل استبيان الدراسة على قسمين القسم الأول ضم بيانات عامة عن العائلات 384 المختارة عشوائيا والقسم الثاني وجه للناشطين في الاقتصاد غير الرسمي ممن يعملون في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات وضم ثلاث ة محاور المحور الأول تناول آليات الاندماج التي تناولتها الباحثة في الدراسة ممثلة في الأبعاد الأربعة التالية: بعد حقوق الملكية الرسمية، وبعد تكاليف وعوائد النشاط الاقتصادي، وبعد مكافحة الفساد الإداري، وبعد الاختراع أما المحور الثاني فضم مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي الممثلة في أربع مزايا رئيسية هي تحسين العوائد وتحقيق النمو، والتمتع بحماية لحقوق الملكية، وميزة الحماية القانونية وميزة التغطية الاجتماعية، مميزة المرافقة.

IV. مقياس الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على مقياس ليكارت (Likert Scale) الخماسي بحيث صمم هذا المقياس للتعرف على قوة موافقة أو عدم موافقة المبحوثين على فقارات كل محور من محاور الاستبيان باستخدام مقياس مكون من خمس فئات كما في الجدول 4-4 الآتي:

جدول رقم 4-4: مقياس ليكارت الخماسي

غير موافق طلاقا	غير موافق	لا أرفض ولا أوافق	أوافق	موافق جدا
1	2	3	4	5

المصدر : أوما سيكاران: ، **طرق البحث في الإدارة مدخل لبناء المهارات البحثية**، ترجمة اسماعيل علي بسيوني، الرياض، دار المريخ ،2006، ص 284.

لاستخدام مقياس ليكارت ولمقارنة النتائج يجب أولا حساب المدى وطول كل فئة بحيث يعبر المدى عن الفرق المطلق أكبر قيمة وأصغر : ويحسب بالعلاقة المدى= | القيمة العظمى –القيمة الصغرى |

وفي حالتنا لدينا المدى= | 5-4 | =4

ثم إيجاد طول الفئة عن طريق قسمة المدى على عدد الفئات، وفي دراستنا الحالية المدى يساوي 4 وعدد الفئات هو 5 بعدد العبارات المعبرة عن الآراء حول كل فقرة.

طول الفئة = المدى ، وعليه : **طول الفئة =5/4=0.8**

عدد الفئات

وبهذا نجد الفئات التالية لمقارنة النتائج ومن ثم أمكن وضع الوزن النسبي للخيارات على النحو التالي:

جدول رقم(4-5): مجالات تقييم الوزن النسبي للمتوسط الحسابي .

مجال الموافقة أو المتوسط المرجح	[1,8-1]	[2,6-1,8]	[3 ,4-2 ,6]	[4,2-3,4]	[5-4,2]
الوزن النسبي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على طول الفئة 0.8

فإذا كان متوسط الإجابة عن محور الاستبيان أو كل فقرة من فقرات المحور داخل المحال 3.4-4.2 مثلا نقول أن المقياس تم إبداء الرأي فيه بالموافقة ، كما أن متوسط الإجابة عن كل فقرة من فقرات المحور هو مجموع الآراء على عدد المتغيرات(عدد فقرات كل محور) .

الفرع الرابع: مصادر المعلومات

تمت الاستعانة في هذه الدراسة بنوعين من مصادر المعلومات هما مصادر المعلومات الأولية ومصادر المعلومات الثانوية.

I. **المصادر الأولية:** تمثلت مصادر المعلومات الأولية في المصادر الالكترونية بشكل أساسي خاصة في جمع المعلومات الاقتصاد غير الرسمي و تحليل لخصائص المؤسسات غير الرسمية ، إضافة إلى نتائج مسوحات ميدانية تعالج خصائص المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية مثل تقارير ممارسة أنشطة الأعمال التي تصدر عن البنك الدولي و قواعد بيانات مؤسسات دولية وإقليمية ومحلية مثل (السجل التجاري ، الضمان الاجتماعي).
II. **المصادر الثانوية :** تتمثل المصادر الثانوية في البيانات والمعلومات الموجودة في الأبحاث والمؤلفات والإحصائيات والمجلات والكتب المنشورة وغير المنشورة .فالبيانات الثانوية تعني البيانات والمعلومات الموجودة فعلا والتي تم جمعها من قبل آخرين وربما تم جمعها لغرض معين، وأهم نقطة عند استخدام المعلومات الثانوية، هو إحداث التعديل عليها بما يتناسب مع هدف دراستنا المتمثل في دراسة أهم الأسباب

من منظور الباحثة و التي تحول دون اندماج مؤسسات الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في الجزائر.

اعتمدت الباحثة في هذه الدارسة على مصادر ثانوية تمثلت بالدرجة الأولى في المقالات العلمية المنشورة في مجلات عالمية محكمة، بالإضافة إلى استخدام الكتب، والاعتماد على المقالات العلمية بدرجة أكبر .

نظرا لما تلعبه الدراسات السابقة في توجيه البحث وتطوير المفاهيم تم إعداد وثيقة الأسئلة بالاستعانة بالدراسات والتي ساعدت الباحثة كثيرا في صياغة أسئلة الاستبيان وتمثلت في:

1-Ballache Youghrta : L'économie Informelle en Algerie :une approche par enquéte auprès des ménages le cas de Béjaia 2010.thèse de doctorat.

2-International labour office (ILO), Generic Questionnaire for survey on Household unincorparated Entreprises2010.

3-Omar Babou, Pahilippe Adair : l'économie informelle à Tizi Ouzou :déterminants, segmentation et mobilité. thèse de doctorat.

الفرع الخامس :التعريفات الإجرائية

قبل إدراج التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة سيتم توضيح نوع المتغيرات المستخدمة من خلال تحديد متغيرات الدراسة المستقلة و التابعة.

I. المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة

يعد التمييز بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة للدراسة على درجة كبيرة من الأ همية، فالمتغير المستقل هو العامل الذي يمكن للباحث التحكم فيه ومراقبته، ومعظم الدراسات تهتم بدراسة الآثار الناتجة عن المتغير المستقل، وقد تشمل الدراسة البحثية عدة متغيرات مستقلة، بينما المتغير التابع هو مقياس للأثر–إن وجد– الذي يحدثه المتغير المستقل عليه.

في دراستنا الحالية المتغير المستقل هو آليات اندماج الوحدات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمى وتم تقسيمها إلى أربعة أبعاد و هي : حقوق الملكية الرسمية وبراءة الاختراع ، أداة تحليل العوائد و التكاليف لقرار البقاء في الاقتصاد غير الرسمي أو الاندماج في الاقتصاد الرسمي، و مكافحة الفساد الإداري، وقد تم تقسيم هذه المفاهيم إلى مجموعة أبعاد والأبعاد إلى مجموعة مؤشرات قابلة للقياس بهدف دراسة العلاقات بطريقة جيدة أما المتغير التابع فهو الاندماج في الاقتصاد الرسمي وما يمنحه من مزايا وتم أخذ المزايا التالية: النمو وزيادة العوائد و التغطية الاجتماعية وقوة القانون وتدابير المرافقة كمحفزات لاندماج الوحدات غير الرسمية .

II. التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة

بالرجوع إلى التعريف الإجرائي فإن وضع التعريفات الإجرائية أو العملية لمتغيرات الدراسة، يعني وضع تعريف للمفاهيم المجردة وجعلها بالتالي قابلة للقياس عن طريق فحص الأبعاد السلوكية، والمظاهر أو الخصائص التي يدل عليها المفهوم المطلوب قياسه، ثم تقسيمها إلى مؤشرات يمكن قياسها. وبالتالي تتم تنمية قائمة بمقاييس المفهوم الذي نرغب في قياسه[1]، والجدول-4 -6 الموالي يوضح التعريفات الإجرائية.

جدول رقم4-6: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

البعد	التعريف الإجرائي	المصدر	عدد العبارات
حق الملكية الرسمية	حق على شيء عيني، يمنح لمالكه حق استعماله واستغلاله و التصرف فيه، مع حماية قانونية يتحصل عليها المالك على من طرف الدولة.	عبد الرزاق السنهوري(بدون سنة نشر). -دي ستو(2002)	12
براءة الاختراع	وثيقة رسمية تعطي لصاحبها الحق في تملك اختراع لمدة معينة، ويتعلق الاختراع بمنتج أو طريقة صنع، وتخول لصاحبها صنع منتج موضوع البراءة واستعماله وتسويقه أو حيازته.	أمر رقم 03-07 مؤرخ في 19يوليو2003، يتعلق ببراءة الاختراع.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد44.ص27 -ابراهيم بختي، محمد الطيب دويس(2006)	04
أداة تحليل العوائد/التكاليف	-تكاليف الدخول للاقتصاد الرسمي تكاليف تجنب العقوبات في الاقتصاد غير الرسمي تكاليف البقاء في الاقتصاد غير الرسمي	De Soto(1997) Sylvain Burrau(2000)	09
الفساد الإداري	الرشوة أو المبلغ من المال أو المزية التي تقدم لصاحب الوظيفة العمومية مقابل حصول على خدمة	Johanson et Al(1997) Hindrikset et Al(1999) Choi Thum(2004) Schneider Dreher(2006) Dreher et Al(2009)	11
النمو الاقتصادي	زيادة حجم عوامل الإنتاج أو التحسين في إنتاجيتها أو الإثنين معا،	فريديريك شنايدير، م شرر(2002)	01
التغطية الاجتماعية	الاستفادة من التأمين على الأمراض و الأمومة والبطالة	منظمة العمل الدولية(2002)	01
قوة القانون	التدابير العقابية من غرامات وحبس ومتابعات قضائية	قانون 06-03 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.	02
تدابير المرافقة	تسهيل الإجراءات الإدارية والقيام بدورات تدريبية لأصحاب المؤسسات المصغرة في طور الإنشاء.	قانون 01-18 ترقية المؤسسات الصغيرة المتوسطة المؤرخ في 2001/12/12	01

المصدر: من إعداد الباحثة.

[1] أوما سيكاران: مرجع سابق، ص256.

هذا عن التعريف الإجرائي لمتغيرات التابعة والمستقلة للدراسة أما عن التحليل المفهومي ومؤشرات كل بعد فبيانها في الجدول4-7 الموالي.

جدول 4-7 مخطط التحليل المفهومي

المفهوم	البعد	المؤشر
حقوق الملكية	- تملك أصل -براءة الاختراع	-عدد وثائق الملكية الرسمية - عدد براءات الاختراع
مكافحة لفساد الإداري	محاربة الرشوة	-عدد مرات دفع الرشاوي -مؤشر الفساد وشفافية المؤسسات
أداة تحليل العوائد والتكاليف	تحليل العوائد في (ق.غ.ر) و تحليل التكاليف في الاقتصاد غير الرسمي	- الدخل المحقق - مبالغ الرشاوي
	عوائد الاقتصاد الرسمي	- الحصول على تمويل -تحسين مستوى المعيشة
	تكاليف الاقتصاد الرسمي	- دفع الضرائب- إجراءات إدارية (وقت-تكلفة)
مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي	النمو وتحسين العوائد حقوق ملكية محمية قوة قانون تغطية اجتماعية تدابر مرافقة	- نصيب الفرد من الناتج - أعداد المنظمين للتأمين الاجتماعي - أثر القوانين. - الحصول على الوثائق اللازمة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة وما جاء في الفصل2 من الدراسة.

المطلب الثالث: الاختبارات القبلية لأدوات الدراسة

تتمثل هذه الاختبارات في اختبار صدق وثبات أدوات الدراسة المختلفة خصوصا دليل المقابلة والاستبيان، وكذا الاختبارات الشرطية لاستخدام الإحصاء المعلمي.

الفرع الأول: الاختبارات الحكمية والإحصائية

يقصد بالصدق اختبار ما إذا كانت الأداة تعكس فعلا محتوى متغيرات الدراسة وتقيس ذلك بفعالية، أما الثبات فيقصد به اختبار درجة الدقة التي تقيس بها الأداة هذه المتغيرات أو بعبارة أخرى درجة استقرار النتائج وثباتها لو تم توجيه هذه الأداة مرة أخرى لنفس الأفراد وفي ظل نفس الظروف، حيث تم اختبار ذلك من خلال:

I. **الاختبارات الحكمية:** استنادا إلى الإطار النظري ونموذج الدارسة الذي أعدته الباحثة إضافة إلى دراسات سابقة تناولت نفس متغيرات الدراسة تم تطوير الاستمارة وتم عرضها على مجموعة محكمين الذين لديهم خبرة في مجال إعداد الاستبيانات و انطلاقا من ملاحظاتهم واقتراحاتهم وتخصصهم (أنظر الملحق 5) ، تم تطوير الاستبيان و تعديله ولأهمية المعلومات التي تتضمنه تم تطويره بطريقة ملائمة، وتم اختيار ألفاظ تسهل عملية الإجابة على فقراته؛ بشكل يسمح بجمع معلومات دقيقة دون إحداث أي إحراج للمبحوثين فهو يحتفظ بسرية الصفة الشخصية للمجيبين، ودون تعريضهم لأي مساءلة فهو لا يؤدي إلى تسريب معلومات سرية عن العينة محل الدراسة. خاصة وأن الموضوع يتعلق بالاقتصاد غير الرسمي (أنظر الملحق 4)،

1 - **مرحلة التجريب الفعلي:** تم تجريب الاستبيان على عينة من 05 من أفرادها المتمثلين في المقاولين غير الرسميين، مع امكانية تغيير المصطلحات والكلمات الصعبة والتي تم الاستفسار عنها بمصطلحات سهلة الفهم ومتداولة حتى تزيد من استيعاب أفراد العينة لأسئلة الاستمارة.

2 - **التطبيق الفعلي:**تم توزيع الاستبيان في صورته النهائية على عينة الدراسة وذلك لإبداء الرأي فيها من قبل المبحوثين عن طريق ملء بياناته .ثم استرداد الاستمارات الموزعة قصد إجراء التبويب والتحليل والتفسير لاختبار مدى صحة الفرضيات المطروحة. قصد ضمان أن يؤدي الاستبيان الغرض الذي طور من أجله، ومن جهة آخرى تم الاعتماد في أغلب أسئلة الاستبيان(خاصة أبعاد حقوق الملكية وأبعاد الفساد الإداري وبعد التكلفة والعائد وبعد الاختراع. وبعد آليات الاندماج) على مقياس المستويات المتماثلة الذي تدرج من: موقف غير موافق بشدة إلى غير موافق إلى محايد ، موافق، موافق بشدة أما مقياس محايد فتمثل بدرجة 0 حتى يستثنى من التحليل لأنه لا يعتبر كإجابة .ويرجع سبب اختيار هذا المقياس لكونه يتيح للمستجوب تقدير درجة الالتزام بمستويات مختلفة وليس بمستويين متغايرين فقط، خاصة وأن طبيعة العبارات تتطلب الإجابة بدرجات مختلفة.

كما تم توجيه أسئلة دليل المقابلة لإحدى الإدارات العمومية المستهدفة بذلك من أجل تجريبها واختبار درجة وضوحها، وبناء على ذلك تأكد :الصدق الظاهري أو وضوح عبارات الاستبيان وأسئلة دليل المقابلة وارتباطها بمتغيرات الدراسة، صدق البناء أو التوازن بين أبعاد الاستبيان ومحاوره وكذا التوازن بين أسئلة دليل المقابلة للتعبير عن متغيرات الدراسة بصفة شاملة،و صدق المحتوى وشمولية هذه الأبعاد والأسئلة لقياس لجميع جوانب المتغيرات.

II. **الاختبارات الإحصائية** :تتمثل هذه الاختبارات في معامل الثبات، معامل الاتساق الداخلي ومعامل التجزئة النصفية، والتي تعطي قيما وتفسيرات مختلفة للصدق والثبات كالآتي:

1. **اختبار الثبات (Alpha de Cronbach) :** هو معامل من معاملات قياس الثبات وهو عبارة عن معامل ارتباط بين عبارات المقياس، حيث يفسر وفقا للقيم التالية(:أكبر من 0,9 ممتاز، أكبر من 0,8 جيد، أكبر من0,7 مقبول، أكبر من 0,6 مشكوك فيه، أكبر من 0,5 ضعيف، أقل من 0,5 غير مقبول[1].

ويعني أنه في حال تطبيق الأداة (الاستبانة) في ظروف مماثلة فإننا سنحصل على نفس النتائج أو الاستنتاجات (ولا يقصد التطابق التام 100%) ويشار إلى معامل "ألفا دو كرونباخ" على أنه مقياس للاتساق الداخلي، ويأخذ معامل الثبات قيما محصورة بين(0 و1)[2].

2. **معامل الاتساق الداخلي** :يستخدم هذا المعامل لقياس صدق أداة الدراسة حيث يقيس درجة الاتساق بين العبارات والبعد الخاص بها من خلال معامل الارتباط سبيرمان (Spearman) الذي يستخدم في حالة البيانات الرتبية، ويأخذ قيما تفسر كالتالي: من 0 إلى 0,19 ضعيف جدا، من 0,20 إلى 0,39 ضعيف، من 0,40 إلى 0,59 متوسط، من 0,60 إلى 0,79 قوي، من 0,80 إلى 1 قوي جدا.

أما الإشارة الموجبة فتحدد طبيعة العلاقة طردية والإشارة السالبة تعد عن علاقة عكسية وعلى العموم يلجأ الباحثين إلى درجة المعنوية لتحديد ما إذا كان الارتباط معنوي (أكبر من α) أو غير معنوي (أقل من α)[3].

الفرع الثاني: اختبارات صدق وثبات أداة الدراسة

يمكن التعرف على صدق وثبات الاستبيان المستخدم في الدراسة ، باستخدام عدة اختبارات ندرجها فيما يلي:

I. **صدق أداة الدراسة :** سيتم التأكد من صدق المحتوى والصدق البنائي لأداة الدراسة كما يلي:

1. صدق المحتوى: تم التأكد من صدق المحتوى لأداة الدراسة الممثلة في الاستبيان بعرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين في مجال الاقتصاد والاقتصاد غير الرسمي على وجه التحديد والتقيد بالملاحظات المفيدة التي قدمها هؤلاء لتحسين جودة العبارات المدرجة في الاستبيان زيادة دقة المجيبين ع نه، والملحق رقم (05) يوضح قائمة بأسماء هؤلاء المحكمين.

---

[1] شرقي خليل: **دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين آداء مؤسسات التعليم العالي دراسة لأراء عينة من الأساتذة في كلية الاقتصاد بالجامعات الجزائرية** ، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016، ص181.نقلا عن Joseph A. Gliem & Rosemary R. Gliem, **Calculating, Interpreting, and Reporting Cronbach's Alpha Reliability Coefficient for Likert- Type Scales**, Midwest Research to Practice Conference, Ohio State University, USA 2003 p. 87

[2] السواعي خالد محمد: **مدخل إلى تحليل البيانات باستخدام SPSS**، الطبعة الأولى، أربد، عالم الكتب الحديث، 2011، ص138.

[3] شرقي خليل، مرجع سابق، ص181.

2. الصدق البنائي لأداة الدراسة

بهدف التمكن من معرفة الصدق البنائي لأداة الدراسة تم حساب مصفوفة الارتباط بين عبارات الاستبيان و الدرجة الكلية لأداة الدراسة حسب ما يوضحه الجدول4-8 الآتي :

جدول رقم 4-8: نتائج معامل الاتساق الداخلي لمحاور الاستبيان

المحاور	معامل بيرسون	مستوى الدلالة
المحور الثاني: آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي	0.923	0,000
البعد الأول : حقوق الملكية	0.825	0,000
البعد الثاني :تكاليف وعوائد النشاط	0.776	0,000
البعد الثالث: مكافحة الفساد الإداري	0.843	0,000
البعد الرابع :براءة الاختراع	0.843	0,000
المحور الثالث: مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي	0.969	0,000
البعد الأول : النمو وزيادة العوائد	0.861	0,000
البعد الثاني : حماية الملكية	0.833	0,000
البعد الثالث : قوة القانون	0.773	0,000
البعد الرابع: التغطية الاجتماعية	0.807	0,000
البعد الخامس: المرافقة	0.866	0,000

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنام ج.Spss v22

يبين الجدول 4-8 أعلاه نتيجة معامل الارتباط ات المعنوية بين المحاور والدرجة الكلية للأداة، حيث كانت جميعها أقل من مستوى الدلالة المعتمد وهو 0.05 ما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بينهم، حيث تراوحت قيم معامل الارتباط بين 0.773 و 0.969 وهي تؤكد على الارتباط البنائي للاستبيان.

II. اختبار ثبات أداة الدراسة

استعملت الباحثة في الدراسة اختبار "ألفا كرونباخ" لمعرفة درجة ثبات الاستبيان والجدول التالي 4-9 يبين لنا نتائج قياس هذا المعامل.

جدول 4-9 : معامل الثبات ألفا كرونباخ(Alpha de Cronbach)

المتغير	قيمة الاختبار	مستوى القياس
المحور الثاني: آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي	0,976	ممتاز
البعد الأول : حقوق الملكية	0,976	ممتاز
البعد الثاني :تكاليف وعوائد النشاط	0,976	ممتاز
البعد الثالث :مكافحة الفساد الإداري	0,976	ممتاز
البعد الرابع :براءة الاختراع	0,976	ممتاز
المحور الثالث: مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي	0,977	ممتاز
البعد الأول: النمو والتحسين	0,976	ممتاز
البعد الثاني: حماية الملكية	0,976	ممتاز
البعد الثالث: قوة القانون	0,976	ممتاز
البعد الرابع: التغطية الاجتماعية	0,976	ممتاز
البعد الخامس: المرافقة	0,976	ممتاز
الاستبيان ككل	**0.977**	**ممتاز**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS22

يبين الجدول4-9 أعلاه معاملات الثبات الجزئية، حيث حققت نتائج ممتازة في كل المحاور والأبعاد، إذ بلغ اختبار "ألفا كرونباخ" قيما تراوحت ما بين 0.967- 0.977 ، أما ثبات الأداة ككل فقد قدر قيمة "ألفا كرونباخ" بـ 0.977، وتدل على ثبات أو استقرار نتائج آليات الاندماج ومزايا الاندماج فيما لو أعيد الاختبار مع نفس الأفراد وفي نفس الظروف، وهي تدل على الثبات الممتاز لأداة الدراسة .وعليه يمكن القول إن شرط الثبات محقق وبقوة.

المبحث الثاني: الاختبارات المستخدمة لتحليل البيانات الكيفية والكمية

يوجد عدد هائل من الاختبارات الإحصائية التي لا يمكن حصرها ومن الضروري اختيار ما هو أنسب منها بحيث يتوافق مع الفرضيات الموضوعة وطبيعة البيانات المتاحة لتحقيق أهداف الدراسة. وفيما يأتي توضيح الاختبارات الإحصائية المعتمدة في كل من التحليل الكيفي والكمي.

المطلب الأول: الاختبارات الإحصائية المعتمدة في التحليل الكيفي

تعتمد معالجة البيانات الكيفية على تحليل النصوص، ومكن التقدم الحاصل في مجال البرامج الإحصائية من تطوير برامج متخصصة في مجال تحليل البيانات النصية ويأتي برنامج التحليل الكيفي NVivo من ضمن هذه البرامج.

الفرع الأول: برنامج التحليل الكيفي "NVivo"

يدعم برنامج التحليل الكيفي " **NVivo"** طرق البحث الكيفي والهجين، حيث يتيح جمع وتنظيم وتحليل المحتوى للمقابلات، والمناقشات الجماعية، الدراسات الاستقصائية والملفات الصوتية، ومع نسخته العاشرة بالإمكان القيام بذلك حتى مع وسائل الإعلام الاجتماعية وصفحات الويب و اشتهر مؤخرا استخدامه في البحوث الكيفية ذلك أنه يوفر تشكيلة من الأدوات المختلفة والتي تساعد على ربط الأفكار ببعضها البعض وتنظيمها حول عقدة أو فكرة أساسية وإيجاد التشابه بينها وربط الدلالات التي تصب في فكرة معينة للتعمق أكثر في التحليل الكيفي بطريقة منظمة.

تم استخدام النسخة العاشرة لهذا البرنامج في هذه الدراسة بغية القيام بالتحليل الكيفي لبيانات المقابلات الثمانية، وحتى يتم ربط أفكار المستجوبين بمتغيرات الدراسة وأسئلتها الجوهرية والفرعية، وذلك باستخدام جملة من الأدوات من بينها معاملات التشابه النصي.

الفرع الثاني: معاملات قياس التشابه النصي

لتحديد التشابه بين سلسلة الأحرف المستخدمة في المصطلحات والتشابه بين تكرار الكلمات المستخدمة بين ملفين اثنين، ولقياس ذلك يتيح برنامج NVivo مجموعة معاملات إحصائية وهي (Sørensen & Dice معامل Paul Jaccardمعامل ، Karl Pearson) والتي تحسب وتفسر وفقا للعلاقات الآتية[1]:

[1] NEGRE Elsa, Cahier du Lamsade, **Comparaison de textes quelques approche, laboratoire d'analyses et Modélisation de Système pour l'aide à la Décision**,(En line) Université Dauphine, paris, 2013.disponile sur : https://hal.archives-ouvertes.fr/cahier338.pdf. téléchargé le 14//05/2019) pp 8.10

I. معامل كارل بيرسون:يقيس التشابه بين ملفين مختلفين d1وd2 باحتساب جيب تمام زاوية تمثيلها الاسقاطي للوسط المختزل: $Sim_{pearson}(d_1, d_2) = sim_{cosinus}(d_1 - \overline{d_1}, d_2 - \overline{d_2})$ ينحصر هذا المعامل بين 1و-1 وكلما اقترب من 1 دل على تشابه الملفين والعكس صحيح،

II. معامل بول جاكارد: يسمح بتقييم التشابه بين الملفين d1وd2 وينحصر هذا المعامل بين القيمتين 0 و 1 فكلما اقترب من1 دل ذلك على تشابه الملفين والعكس ويقاس وفقا للصيغة التالية:

$$Sim_{jaccard}(d_1, d_2) = \frac{\| d_1 \cap d_2 \|}{\| d_1 \cup d_2 \|}$$

III. معامل سورنسون: يقيس التشابه بين ملفين d1وd2 بالاعتماد على عدد المصطلحات المشتركة بينهما وفقا للصيغة التالية :

$$Sim_{Sørensen\ \&\ Dice}(d1, d2) = \frac{2\,N_c}{N_1 + N_2}$$

حيث N_C: عدد المصطلحات المشتركة بين d1وd2، أما N_1 و N_2 عدد المصطلحات للملف d1 و d_2 يتراوح هذا المعامل بين القيمتين 0و1 ويكون التشابه بين الملفين كبيرا كلما اقترب المعامل من الواحد.

المطلب الثاني: الاختبارات الإحصائية المستخدمة في التحليل الكمي لاختبار الفرضيات

يواجه اختبار الفرضيات بالكم الهائل من الطرق أو الاختبارات الإحصائية التي لا يمكن حصرها إلا من خلال اختيار ما هو مناسب منها لتأكيد أو نفي هذه الفرضيات، وسنورد الاختبارات الإحصائية المناسبة لفرضيات الدراسة والتي تم استخدامها لتحليل البيانات الكمية .

الفرع الأول: البرامج الإحصائية المستخدمة في التحليل الكمي لاختبار الفرضيات

هناك العديد من البرامج التي يمكن الاعتماد عليها كتقنيات حديثة في تحليل البيانات الكمية، حيث تسهل احتساب الاختبارات الإحصائية بطريقة سليمة ، وفي دراستنا تم الاعتماد على**برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package For Social Sciences) SPSS** ، بحيث يعتبر نظام SPSS من الأنظمة المتقدمة والمهمة للباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل عام والعلوم الاقتصادية والإدارية بشكل خاص لفائدته الهامة في التطبيقات الإحصائية المختلفة [1] ويعتبر من أفضل الأنظمة في تحليل الاستبيانات والدراسات الاستطلاعية [2]، حيث يستخدم في إجراء التحليلات الإحصائية المختلفة من إدخال البيانات وتلخيصها وعرضها بأشكال بيانية

[1] الداعمة ابراهيم مراد ، الباشا مازن حسن: **أساسيات في علم الإحصاء مع تطبيقات SPSS**، الطبعة الأولى، عمان: دار المناهج للنشر، 2013، ص 49.

[2] السواعي خالد محمد ، **مدخل إلى تحليل البيانات باستخدام SPSS**، الطبعة الأولى، أربد، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2011، ص11.

وحساب مقاييس النزعة المركزية والتشتت والالتواء والتفلطح ومعامل الارتباط ومعادلات الانحدار واختبارات الفروض الإحصائية .[1]

الفرع الثاني: اختبارات الإحصاء الوصفي لتحليل البيانات الكمية

إضافة إلى التكرارات والنسب التي تحدد درجة الإجابة عن كل خيار بالنسبة لعبارات الاستبيان، تم استخدام مقاييس النزعة المركزية مقاييس التشتت:

I. **مقاييس النزعة المركزية:** هي عبارة عن قيم تتمركز حولها باقي القيم وتمثلها أحسن تمثيل ومن أهم هذه المقاييس

- **المتوسط الحسابي:** يعتبر الوسط الحسابي من أكثر مقاييس النزعة المركزية استخداما لسهولته ويمكن حسابه للقيم المنفردة أو القيم المبوبة وجداول التوزيع التكراري وهذا المتوسط يمثل متوسط البيانات بحيث أن مجموع انحرافات القيم عنه يساوي الصفر. والمتوسط الحسابي لمجموعة من القيم هو مجموع هذه القيم مقسوما على عددها ، ويرمز له عادة بالرمز ($\overline{x}$) ومن خصائصه أنه يدخل في حسابه كل قيم المشاهدات دون استثناء لأي قيمة مما يجعله يتأثر بالقيم المتطرفة.[2]

II. **مقاييس التشتت:** تمت الاستعانة بها لأن مقاييس النزعة المركزية لا تكفي لوحدها لإعطاء صورة واحدة عن علاقة البيانات ببعضها البعض، فمقاييس التشتت عبارة عن مقاييس إحصائية هدفها قياس مدى تشتت البيانات وبعدها عن بعضها البعض، ويعرف انتشار القيم حول القيمة المتوسطة بالتشتت، وتعتبر البيانات متجانسة إذا كان التشتت صغيرا والعكس وإذا كان التشتت مساويا للصفر فهذا يعني تطابق جميع قيم المفردات أي تجانس كامل، وللتشتت أهميته لأنه يمكن أن تتساوى المتوسطات لأكثر من مجموعة ولكن هذه المجموعات مختلفة كثيرا من حيث التجانس فنقع في الخطأ عندما نقول أنها متشابهة ومن أهم مقاييس التشتت المدى و الانحراف المعياري والتباين[3].

1. **المدى (Range)** : يعبر المدى عن الفرق المطلق بين أكبر قيمة في البيانات الخاضعة للتحليل وأدنى قيمة، وإذا كان المدى صغيرا تكون بيانات الظاهرة متقاربة أي متجانسة والعكس إذا كان المدى كبير فيدل على أن البيانات مشتتة ومتباعدة عن بعضها البعض[4].

---

[1] العتوم شفيق: **طرق الإحصاء تطبيقات اقتصادية وإدارية باستخدام SPSS**، الطبعة الأولى، عمان، دار المناهج للنشر و التوزيع، 2006، ص67.
[2] الدعمة ابراهيم مراد ، الباشا مازن حسن: **المرجع السابق**، ص 59،ص64.
[3] عامر أحمد السيد ، **الإحصاء الوصفي والتحليلي**، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007، ص63.
[4] نفس المرجع، ص63.

2. **التباين والانحراف المعياري:**يعتبر التباين (variance) أفضل مقاييس التشتت حيث يحسب بقسمة مجموع مربع انحراف البيانات عن متوسطها الحسابي على عدد البيانات مطروح منها الواحد، ولأن مجموع انحرافات القيم عن وسطها الحسابي يساوي الصفر فإنها تربع ليكون لهذا المقياس معنى و للتخلص من الإشارة السالبة، أما الانحراف المعياري(Standard Déviation) فيعرف بأنه الجذر التربيعي للتباين.[1]

$$\left\{ \begin{array}{c} \delta^2=\sum(x_i-\bar{x})^2/n-1 \\ S=\sqrt{\frac{\sum(X_i-\bar{X})^2}{n-1}} \end{array} \right\}$$

الفرع الثالث: طرق الإحصاء الاستدلالي المستخدمة لاختبار الفرضيات

تتعلق مقاييس النزعة المركزية والتشتت بإيجاد مقاييس إحصائية لمتغير واحد، ولأن غالبية البحوث الاقتصادية تبحث في العلاقة بين متغيرين أو أكثر مستقل (X) أو أكثر ومتغير تابع(Y) بحيث يتم تقدير العلاقة من خلال العلاقة التالية Y=f(x)فيتم قياسها من خلال مقاييس أخرى هي مقاييس الارتباط وهما معاملات الارتباط ومعادلة خط الانحدار.

I. **الإرتباط:** يبحث تحليل الارتباط في دراسة العلاقة متغيرين أو أكثر لمعرفة ما إذا كان تغير أحدها مرتبط بتغير الآخر، وهو يعنى بشيئين : قوة العلاقة وإتجاه العلاقة دون التعرض لدراسة العلاقة السببية بينهما وفي دراستنا نفترض وجود علاقة ارتباط بين آليات اندماج الوحدات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي و مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي. ويقسم الارتباط إلى أنواع من حيث قوة الارتباط ومن حيث عدد المتغيرات ومن حيث شكل واتجاه العلاقة. [2] وتوجد عدة طرق لقياس العلاقة كميا وهي معامل ارتباط بيرسون الخطي، معامل ارتباط سبيرمان للرتب، معامل التوافق.

II. **معامل ارتباط بيرسون الخطي :** يلخص في قيمة واحدة اتجاه وقوة العلاقة بين متغيرين تتراوح قيمته بين (−1و+1) فكلما اتجهت قيمته إلى الواحد الصحيح دل ذلك على وجود علاقة طردية قوية تقترب إلى التطابق التام والعكس صحيح.وذلك وفق الصيغة التالية:

[1] الدعمة إبراهيم مراد ، الباشا مازن حسن ، مرجع سابق، ص ص. 121-122.
[2] العتوم شفيق:**مرجع سابق**، ص ص419.418

$$\left\{ r= \frac{(\sum x_i-\bar{x})(y_i-\bar{y})}{\sqrt{\sum(x_i-\bar{x})^2*(\sum y_i-\bar{y})^2}} \right\} .....(1)$$

III. **معامل ارتباط سبيرمان للرتب :** يستخدم في الاختبارات اللامعلمية وهو نسخو لا معلمية لارتباط بيرسون في حال أخذت دراسة العلاقة بين Xو Y شكل رتب وليس قيم يحسب وفقا للعلاقة التالية[1]:

$$\left\{ r_s= 1-6*\sum^{n}_{i=1}d^2 /n(n^2-1) \right\} .....(2)$$

حيث n : عدد أزواج القيم ، d: الفرق بين رتب القيم لكل زوج.

و من خصائص هذا المعامل أنه مشتق من معامل بيرسون ويستخدم في قياس العلاقة بين المتغيرات النوعية ويمكن استخدامه في حال المتغيرات الكمية إذا حولت إلى رتب.

IV. **نموذج الانحدار (Regression):** هو نموذج يستخدم للتعبير عن العلاقة بين المتغيرات رياضيا، ويسمح لنا بالتنبؤ بقيم المتغير التابع مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي إذا افترضنا قيما للمتغير المستقل وهو آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي.

1. **النموذج الخطي البسيط :** تم اعتماد النموذج الخطي البسيط لتقدير وتحليل العلاقة بين آليات اندماج الوحدات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي ومزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي وفق المعادلة التالية:

$$\left\{ Y_i=\beta_0+\beta_1*X_i+ \varepsilon_i \ ...../ i=1,2,3,.....,n \right\} .....(3)$$

تمثل:β_0: مقدار ثابت ويعبر عن معلمة النموذج.

β_1:معامل انحدار YعلىX أو مقدار التغير في Y مقاسا بوحدة واحدة إذا تغيرتX بوحدة واحدة.أو ميل الزاوية المحصورة بين الخط المستقيم والخط الموازي للمحور الأفقي.

ε_i: متغير عشوائي وهو عبارة عن الفرق بين قيم المتغير المستقل التابع الحقيقية وقيمته المقدرة:

$\varepsilon_i = y-(\beta_0+\beta_1*X_i)$، n: عدد أزواج القيم المتناظرة للمتغيرينY. X .

ويعبر ε_i عن الأثر الذي لا يمكن أن نعزوه للمتغير المستقل أو التفسيري وأنما لعوامل أخرى تتعلق بالسلوك الإنساني والتي يصعب قياسها أو تفسيرها أو ضع أيدينا عليها، هذا وإنه يندر أن يتضمن النموذج المقترح

[1] العتوم شفيق ، **مرجع سابق**، ص.431.

جميع العوامل المفسرة للمتغير التابع وتبقى دائما عوامل خارج هذا النموذج يضاف أثرها إلى المتغير العشوائي ε_i [1].

وللحصول على معادلة خط الانحدار يتم تحويل العلاقة إلى معادلة خط الانحدار بحيث نستثني الخطأ ε_i وصيغتها كالتالي: $\hat{y} = \beta_0 + \beta_1 * X$ ..... (4)

في الانحدار المتعدد، يجب أن يكون عدد المتغيرات المستقلة أكبر أو يساوي 2 وأقل ، من عدد المشاهدات، ليكتب النموذج وفقا للمعادلة:

$$\left\{ Yi = \beta_0 + \beta_1 X_{1i} + \beta_2 X_{2i} + \beta_3 X_{3i} + \cdots + \beta_{k3} X_{ki} + \varepsilon_i \right\} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

ويمكن اختبار المعنوية الجزئية للنموذج بمعنى(تأثير كل متغير مستقل لوحده على المتغير التابع) من خلال القيمة الاحتمالية المقابلة لكل معلمة، والتي يجب أن تقل عن 5 %، وفي هده الدراسة تم استخدام معادلة الانحدار البسيط كون الدراسة تضم متغير مستقل واحد.

2. معامل فيشر

تستخدم للحكم على معنوية النموذج المقدر ككل عند مستوى معنوية معين، حيث يتم حساب قيمته المحسوبة وفقا للعلاقة والموجودة[$F_{calculé} = (R^2/k) / [(1 - R^2)/(n - k - 1)]$ والموجودة في جدول ANOVA ومقارنتها مع القيمة الحرجة لـFisher حيث توجد في جدول توزيع**F** عند مستوى معنوية محدد α ودرجات حرية البسط k(عدد المتغيرات المستقلة) ودرجة حرية المقام (n-k-1).المقارنة بين فيشر المحسوبة وفيشر الجدولية، وفي حال تكون القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإننا نرفض الفرض الصفري H_0 ونقبل الفرض البديل H_1.

3. **معامل التحديد R^2 :** هو عبارة عن مربع معامل الارتباط وهو عبارة عن نسبة التغير الذي يمكن تفسيره بالعلاقة بين المتغيرين (X,Y) ويمثل حاصل قسمة إجمالي مربعات الانحدار (SSR) على المربع الكلي للانحرافات(SST). حسب العلاقة التالية:

$$\left\{ R^2 = (SST - SSE)/SST \right\} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

4. اختبار التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة :والمعروفة بمشكلة التعدد الخطي التي تظهر عندما تكون هناك علاقة خطية قوية بين بعض أو كل المتغيرات المستقلة، ويتم اختبار ذلك من خلال معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor VIF) واختبار التباين المسموح Tolerance حيث "يمثل المعامل " tolerance" واحد (1) ناقص معامل التحديد R^2 . ويفسر مقارنة بالقيمة 0.2، فإذا كان أقل من هذه

[1] العتوم شفيق، مرجع سابق، ص444.

القيمة نقول أن هناك مشكلة التعدد الخطي ،التي تؤثر على درجة الدقة في تقدير نموذج الانحدار، وإذا كان يساوي الصفر نقول أن هناك تعدد خطي تام ولا يمكن تقدير نموذج الانحدار، وإذا ساوى القيمة 0,7 مثلا نقول أن 70% من التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل هي مستقلة عن التغيرات في المتغيرات المستقلة الأخرى، أما معامل تضخم التباين(VIF) فهو يقيس مقدار التضخم في التغير الذي يحدث لمعلمة واحدة عند وجود مشكلة التعدد الخطي ويقبل إذا كان أقل من 5 عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة ويساوي مقلوب معامل Tolerance "[1].

5. **إختبار ستودنت(T-Test):** هو اختبار معلمي من شروطه أن تتبع العينة التوزيع الطبيعي، وعشوائية اختيار العينة تهدف الباحثة من خلاله إلى معرفة دلالات الفروق بين متوسطات العينات. في الفرضية الصفرية لا يوجد هناك أي فرق بين متوسطي العينات ($\mu=\mu_0$)والفرضية البديلة تنص على وجود فرق بين متوسطي العينات بمعنى وجود دلالة إحصائية. بحيث تتم مقارنة t المحسوبة مع t الجدولية و إذا كانت t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية بدرجة حرية(df) والذي يساوي ($n-1$) ومستوى معنوية α ومع تجاهل القيمة السالبة إن وجدت، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة التي تنص على وجود فروق بين متوسطات ويفسر على حسب مستوى الدلالة. [2]
6. **اختبار كولموقروف سميرنوف(Kolmogrov-Smirnov) للعينة الواحدة:** صمم هذا الاختبار للتحقق فيما إذا كان توزيع العينة يختلف اختلاف دال إحصائي على توزيع ما في حالتنا التوزيع الطبيعي، حيث تنص الفرضية الصفرية على أن البيانات تتبع توزيع احتمالي طبيعي حيث إذا كانت قيمته أكبر من 5 % نقول أن بيانات العينة تتبع التوزيع الاحتمالي المختار وإذا كانت قيمته أقل من 5% نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرض البديل الذي يقول أن البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي.
7. **اختبار التباين الأحادي one way ANOVA:** يستخدم تحليل التباين الأحادي في التحقق من دلالة الفروق بين المتوسطات لثلاث مجموعات أو أكثر في متغير تابع واحد ، ويتم ذلك بمقارنة بين المتوسطات جميعها في آن واحد باستخدام توزيع فيشر الذي يعتمد على المقارنات بين تباينات المجموعات التي يشترط أن تكون مقدرة ومتساوية، يقوم هذا الاختبار على إجراء اختبار الفرض بأن المتوسطات المجموعات متساوية وفق الفرضية الصفرية التالية: $H_0:\mu=\mu_0$ ، وبالتالي تنسب قاعدة تفسير نتائج هذا الاختبار تبعا

[1] شرقي خليل، **مرجع سابق**، ص193.

[2] المرغيني أسماء ، **دروس .SPSS V23** ، شوهد على اليوتيوب بتاريخ : 2019/04/14 على الساعة :09:53.

لدرجة المعنوية لقيمة F، فإذا كانت أقل من 0,05 نرفض الفرضية الصفرية والنتيجة غير الظاهرة وجود علاقة ، بين المتغيرات بالنسبة لهذه المجموعات[1].

إن الاختبارات سابقة الذكر ضرورية لتحليل البيانات الكمية الموجهة لاختبار الفرضيات، حيث يفيد كل منها في تحقيق هدف فرعي يصب في منحى اختبار فرضية واحدة أو عدة فرضيات، ولتحقيق الهدف الكلي للنموذج الافتراضي فيما يتعلق بمختلف تأثيرات المتغيرات على بعضها البعض يستعان بطرق أخرى من ضمنها التحليل العاملي التوكيدي لاختبار نموذج الدراسة.

الفرع الرابع: التحليل العاملي التوكيدي لاختبار نموذج الدراسة

تعتبر الطرق الإحصائية الخاصة بالتحليل الكمي لاختبار الفرضيات غير كافية لاختبار النموذج الافتراضي للدراسة، ذلك أنها لا تأخذ بعين الاعتبار التقاطع، التداخل والتوسط الذي يمكن أن يحدث بين مختلف المتغيرات والأبعاد في النموذج، وفي هذه الحالة يُلجأ إلى أدوات أخرى تمكن من اختبار النموذج ككل من بينها النمذجة بالمعادلات البنائية والتحليل العاملي التوكيدي، والذي يهدف إلى التأكد من الوجود الفعلي للأبعاد المقترحة وإتباعها مسارا معينا حسب نموذج الدراسة. ويتم ذلك من خلال البرنامج الإحصائي **AMOS** .

I. برنامج آموس (AMOS) لنمذجة المعادلات البنائية

يسمح برنامج آموس(AMOS) بتحديد، وتقدير، وتقييم وتمثيل النماذج لتوضيح العلاقات السببية المباشرة وغير المباشرة بين متغيرات الدراسة بشكل أكثر دقة مقارنة مع التقنيات المعروفة في الإحصاء المتعدد، وهو يساعد على بناء نماذج للمعادلات البنائية التي تهدف إلى المعالجة الإحصائية للعلاقات الافتراضية المتعددة، حيث تسمح بتحليل الآثار الخطية المفترضة لربط عدة متغيرات ضمنية مستقلة وتابعة في آن واحد، إذ يقدم توليفة مختلفة من البيانات والنتائج بطريقة سهلة والتي تفسر العلاقات المعقدة في النموذج الافتراضي للدراسة، وتمت الاستعانة بالنسخة رقم 25 من البرنامج.

II. الطرق الإحصائية المعتمدة لاختبار نماذج المعادلات البنائية

بهدف اختبار تطابق النموذج الافتراضي للدراسة مع البيانات الواقعية تم الاعتماد على مخرجات برنامج **AMOS** والتي تتيح قيما ومؤشرات حول قياس هذا التطابق وتتمثل هذه المؤشرات في[2]:

1. **الارتباط أو التباين** :يتمثل في القيم الموضحة بجانب الأسهم التي تربط الفقرات بالعوامل والمتغيرات ببعضها البعض، هذه القيم يجب أن تنحصر بين 0,2 و 0,9 وتعبر عن ارتباط المتغيرات ببعضها من

[1] العتوم شفيق ، **مرجع سابق**، ص ص.508-509.

[2] شرقي خليل، **مرجع سابق**، ص195.

ناحية وكذا تباينها وعدم تماثلها من ناحية أخرى، وإذا كانت أعلى من 0,9 دل ذلك على تقارب المتغيرين ويجب دمجهما في متغير أو عامل واحد.

2. **تربيع كافchi-square (Cmin):** يقارن هذا المؤشر بين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة لاختبار درجة تطابقها مع بعضها البعض، حيث يتم مقارنة قيمته المحسوبة مع القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 0,05 ودرجة الحرية(df) ويفسر حسب ذلك بعكس ما يمليه برنامج SPSS فإذا كان مستوى دلالته أكبر من 0,05 فيعني ذلك عدم وجود فروق ما بين النموذج المفترض والبيانات الواقعية وإلا فالعكس، وتجدر الإشارة أن قيمته لا تتأثر بدرجة الحرية بل تتأثر بحجم العينة لذلك يفضل اعتماد معايير أخرى(ككاف تربيع المعياري).
3. **كاف تربيع المعياري (Cmindf):**يمثل حاصل قسمة قيمة كاف تربيع على درجة الحرية، يجب أن يكون أقل من 5 ليضمن تطابق نموذج الدراسة مع الواقع؛
4. **مؤشر المطابقة المقارن ومؤشر (Comparative Fit Index(CFI – ومؤشر Tucker-Lewis:** يقارن هذين المؤشرين النموذج الصفري(لا توجد علاقة بين المتغيرات) والنموذج البديل(توجد علاقة بين المتغيرات) مع البيانات الواقعية، تتراوح قيمتهما بين 0 و 1 وكلما اقتربا من الواحد كان ذلك أفضل، فإذا كانت قيمتهما أقل من 0,9 يفسر ذلك بتطابق النموذج الصفري مع البيانات بالتالي لا توجد علاقة بين متغيرات النموذج الافتراضي وعليه يتم تعديل النموذج، أما إذا كانت قيمتهما مساوية لـ 0,9 فهي مقبولة وتفسر بابتعاد النموذج الافتراضي عن النموذج الصفري أي وجود ارتباطات أو علاقات بين متغيرات النموذج، وإذا كانا أكبر من 0,9 وأقل من 0,95 يفسر ذلك بتطابق جيد، أكبر من 0,95 تطابق ممتاز، 1 تطابق تام والنموذج الافتراضي يبتعد تماما عن النموذج الصفري(وجود ارتباطات تامة بين متغيرات النموذج)؛
5. **مؤشر رامسي (Root Mean Square Error of Approximation)RMSEA:** يقيس الاختلاف في مواصفات النموذج أي ما بين العينة والمجتمع، يفضل أن لا يكون أعلى من 0,8 وكلما اقترب من الصفر كان ذلك أفضل، فإذا كان يساوي 0 يفسر بوجود تطابق تام بين النموذج والبيانات، من 0,1 إلى 0,5 ممتاز، أعلى من 0,5 وأقل من 0,8 جيد، 0,8 مقبول، أقل من 1 إلى أعلى من 0,8 لا يزال النموذج مقبول، من1 وأعلى النموذج مرفوض تماما.

وعليه فبرنامج AMOS يتيح نمذجة المعادلة البنائية لاختبار درجة مطابقة النموذج الافتراضي للدراسة مع البيانات والمشاهدات الواقعية، بهدف تقدير العلاقات التي تربط مختلف المتغيرات وفقا لنموذج الدراسة واستنادا للمؤشرات الموضحة سابقا والتي تقيس جودة هذه المطابقة.

و يمكن القول أن اعتماد البرامج من شأنه أن يساعد ويسهل دراسة البيانات الكمية أو الكيفية(الخاصة بدليل المقابلة والاستبيان) وتحليلها بطريقة علمية وموضوعية، وفقا لمجموعة من الاختبارات الإحصائية التي تفسر أكثر هذه البيانات وتعطيها معنا علمي أفضل لاختبار فرضيات الدراسة، وقبل القيام بعرض نتائج هذه الاختبارات يجب أولا التعرف على الميدان الذي أجريت فيه الدراسة.

المبحث الثالث: التعريف بميدان دراسة العينة

ميدان الدراسة هو المكان تم تطبيق نموذج الدراسة فيه ويتعلق الأمر بولاية بسكرة وسنقوم في هذا المبحث بإعطاء لمحة عامة عن ولاية بسكرة من زاوية ديمغرافية واقتصادية

المطلب الأول: لمحة ديمغرافية و اقتصادية عن ميدان الدراسة

سيتم تقديم الولاية محل الدراسة الميدانية وهي ولاية بسكرة ثم سرد الظروف التي تم فيها تحقيق الاستقصاء وتحديد العينة .

الفرع الأول: التقسيم الإداري ولاية بسكرة

تقع ولاية بسكرة في الناحية الجنوبية الشرقية للجزائر، وتتربع على مساحة تقدر بـ 21.509.80 كلمة ^{2}، وتضم 33 بلدية و 12 دائر. يحدها من الشمال ولاية باتنة، ومن الشمال الغربي ولاية المسيلة، ومن الشمال الشرقي ولاية خنشلة ومن الجنوب ولاية ورقلة ومن الجنوب الشرقي ولاية الوادي، ومن الجنوب الغربي ولاية الجلفة.

صنفت بسكرة كولاية أثناء التقسيم الإداري لسنة 1974 وكانت تضم 22 بلدية و 09 دوائر، وبعد التقسيم الإداري لسنة 1984 أصبحت تضم 33 بلدية وأربعة (4) دوائر هي: أولاد جلال، سيدي عقبة، طولقة، لوطاية، وفي 1991 عدل عدد الدوائر ليصبح إثنا عشر(12) دائرة بنفس عدد البلديات 33، التي أعيد توزيعها على الدوائر حسب التقسيم الحالي، وفي سنة 2015 أنشئت بها ولاية منتدبة بموجب مرسوم رئاسي رقم 15-140 مؤرخ في 27 مايو 2015 يتضمن إحداث مقاطعات إدارية داخل بعض الولايات وتحديد القواعد الخاصة المرتبطة بهاو هي أولاد جلال تضم دائرتين:

- أولاد جلال: والبلديات التابعة لها: أولاد جلال و الشعيبة و الدوسن.

- سيدي خالد: والبلديات التابعة لها وهي: سيدي خالد، البسباس، رأس الميعاد.

وبعد إعطاء لمحة عامة عن الولاية وبلدياتها، سيتم سرد الظروف التي تم فيها إنجاز الاستقصاء.

الفرع الثاني: ظروف تحقيق الاستقصاء وتحديد حجم العينة

يخص الاستقصاء المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية لعينة من إثنا عشر(12) بلدية من ولاية بسكرة ، تم سحبها سحبا وهي تخص مقرات دوائر ولاية بسكرة من أصل 33 بلدية، واستبعدنا البلديات الريفية على اعتبار أن الاقتصاد غير الرسمي هو ظاهرة حضرية. تم هذا السحب على أساس معيارين: ديمغرافي و اقتصادي:

ا. المعيار الديمغرافي

لإعداد عينة الدراسة الممثلة في المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية تمت الاستعانة بقاعدة استقصاء مديرية البرمجة والمتابعة و الميزانية لولاية بسكرة والتي حددت عدد سكان الولاية بسكرة إلى غاية 2015/12/31 بـ 869215 نسمة والجدول الموالي يوضح توزيع سكان الولاية حسب الجنس والفئات العمرية

جدول 4-10 توزيع سكان الولاية حسب الجنس والفئات العمرية إلى غاية2015/12/31

الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع	النسبة المئوية(%)
أقل من15سنة	145291	139593	284884	32.77
19-15	51497	49478	100975	11.61
29-20	90458	86913	177371	20.40
39-30	59024	56709	115733	13.31
49-40	42696	41022	83718	9.63
59-50	26661	25614	52275	6.01
69-60	13679	13142	26821	3.08
أكبر من 70 سنة	13985	13453	27439	3.15
المجموع	**443291**	**425924**	**869215**	100
النسبة المئوية(%)	**51**	**49**	**100**	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع الرسمي لولاية بسكرة www.wilayaybiskra.dz/population.aspx شوهد بتاريخ2017/11/16. على الساعة10:48

من الجدول 4-10 يظهر أن 64.78 من سكان ولاية بسكرة أقل من 30 سنة ومن التقسيم حسب الجنس يظهر أن هناك نوع من التوازن بين الجنسين، وتبلغ الفئة السكانية في سن النشاط الاقتصادي من 15 سنة إلى 59 سنة 60.69% من مجموع السكان وتقترب من النسبة الوطنية البالغة 62.5% [1].

[1] الديوان الوطني للإحصاء : ديمغرافيا الجزائر 2016سنة على الموقع www.ONS.dz.consulte شوهد بتاريخ 2017/11/11.

وتم تحديد البلديات محل الاستقصاء بحيث اختارت الباحثة 12 بلدية من أصل 33 وهي تمثل المقرات الرئيسية للدوائر كما سبقت الإشارة إليه وتشكل 531488 نسمة أي ما نسبته 61.14 % من مجموع سكان الولاية والجدول 4-11 يوضح تمثيل مقرات البلديات 12 بالنسبة للمجموع الكلي للسكان.

جدول4-11 نسب تمثيل مقرات البلدبات 12 بالنسبة للمجموع الكلي إلى غاية 2015/12/31.

البلدية	تجمع مقر البلدية*	المجموع الكلي لسكان الدائرة	النسبة المئوية(%)**
بسكرة	243647	256829	94,86
لوطاية	5381	13297	40,46
جمورة	8729	20219	43,17
القنطرة	13150	18080	72,73
سيدي عقبة	35117	76908	45,66
زريبة الوادي	20923	53998	38,74
مشونش	8051	12033	66,90
طولقة	60243	108965	55,28
فوغالة	12365	34400	35,94
أولاد جلال	69621	122895	56,65
سيدي خالد	46415	90518	51,27
أورلال	7846	61073	12,84
المجموع	531488	869215	61.14

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية المتاحة على الموقع: www.wilayabiskra.dz. اطلع عليه بتاريخ (2017/11/16 على الساعة 10:25).

* : توزيع السكان حسب المناطق الحضرية الى غاية 2015/12/31

**الحسابات من إعداد الباحثة

نلاحظ من الجدول 4-11أن أكبر نسبة تمثيل للسكان كانت على مستوى بلدية بسكرة تلتها القنطرة ومشونش، ومن ناحية تمثيل الأسر في البلديات الاثثني عشر فبيانها في الجدول 4-12 الموالي.

جدول 4-12 توزيع الأسر حسب البلديات (عدد الأسر لسنة 2008)

البلدية	عدد الأسر (2008)	النسبة المئوية لأسر مقرات البلدية بالنسبة للعدد الكلي لأسر البلديات 12(%)***	عدد الأسر بالنسبة لحجم العينة المختارة
بسكرة	33962	43.07	164
لوطاية	1890	2.40	09
جمورة	1825	2.31	9
القنطرة	2153	2.73	10
سيدي عقبة	5542	7.03	27
زريبة الوادي	3463	4.39	17
مشونش	1577	2.00	8
طولقة	8926	11.32	44
فوغالة	1999	2.54	10
أولاد جلال	10021	12.71	49
سيدي خالد	6270	7.95	30
أورلال	1220	1.55	6
المجموع الكلي لأسر 12 بلدية	78848	%100	
المجموع الكلي لأسر الولاية (33بلدية)	114666	(%0.33)384	
نسبة الأسر	%68.76		0.33

المصدر: من إعداد الباحثة إحصائيات الولاية والنسب حسب قاعدة النسبة والتناسب .

من الجدول 4-12 يلاحظ أن البلديات 12 التي تم اختيارها تمثل أكثر من ثلث بلديات الولاية الـ33 بنسبة 36.36%، وتغطي قرابة 70 % (68.76) من أسر الولاية المقدر عددهم حسب إحصائية الديوان الوطني للإحصاء 144666 أسرة في سنة 2008 .

II. **المعيار الاقتصادي:** هو نسبة ما تمثله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه البلديات 12 وقبل عرض تمثيل مختلف المؤسسات المصغرة والمتوسطة في الولاية نشير إلى أن ه و إلى غاية 30جوان 2016 بلغ عدد المؤسسات الخاصة الوطنية في ولاية بسكرة 1386 مؤسسة من أصل 168927 مؤسسة بنسبة تصل إلى 0.82% على المستوى الوطني حسب ما يوضحه الجدول 4-13 الآتي :

جدول 4-13 : ترتيب الولايات حسب تركز المؤسسات الخاصة الوطنية إلى غاية 2016/06/30

الولاية	الترتيب	عدد المؤسسات الوطنية الخاصة	النسبة(%)
الجزائر العاصمة	01	57293	33.91
وهران	02	12470	7.38
سطيف	03	8030	4.75
قسنطينة	04	7255	4.29
تيزي وزو	05	6818	4.03
البليدة	06	5856	3.46
بجاية	07	5812	3.44
بومرداس	08	4855	2.87
عنابة	09	3643	2.15
باتنة	10	2996	1.77
بسكرة	25	1386	0.82
إيليزي	48	181	0.1
المجموع		168927	%100

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية www.wilayabiskra.dz

من الجدول 4-13 يلاحظ أن ولاية بسكرة تحتل المرتبة 25 ولائيا و يمكن القول أن نسبة مساهمتها في المؤسسات الصغيرة ضعيفة 0.82 قد ترجعة الباحثة إلى الطابع الفلاحي الذي يغلب على المنطقة.

المطلب الثاني: المؤسسات الاقتصادية المصغرة المسجلة وغير المسجلة في ولاية بسكرة

سنحدد عدد المؤسسات المصغرة في ولاية بسكرة الرسمية وكذا بعض الأرقام عن الأنشطة غير المسجلة.

الفرع الأول:عدد المؤسسات الصغيرة و المصغرة (حسب معيار عدد العاملين) في ولاية بسكرة

حسب أرقام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لولاية بسكرة تحصي الولاية 13674 مؤسسة صغيرة ومتوسطة رسمية تشغل أقل من 50 عاملا منها 13049 مؤسسة مصغرة أي (أقل من 9 عمال) بنسبة 95.42 % تتوزع على البلديات الرئيسة محل الدراسة كما هو موضح في الجدول 4-14 الموالي.

جدول4-14: توزيع المؤسسات المصغرة الرسمية في البلديات الإثنا عشر(12) محل الدراسة

البلدية محل الدراسة	بسكرة	لوطاية	جمورة	القنطرة	سيدي عقبة	زريبة الوادي	مشونش	طولقة	فوغالة	اولاد جلال	سيدي خالد	أورلال	المجموع
عد المؤسسات المصغرة	7243	115	121	220	463	319	98	840	225	861	487	107	11099
مجموع المؤسسات المصغرة على مستوى بلديات الولاية (33)الولاية													13049
النسبة													%85.05

المصدر: من إعداد الباحثة بلاعتماد على قاعدة البيانات المقدمة من طرف رئيس مصلحة المالية والمحاسبة ، بلصندوق الوطني للضمان الاجتماعية لولاية بسكرة إلى غاية 2016/12/31. مقابلة بتاريخ 2017/03/22الساعة14:30.

من الجدول 4-14 يلاحظ أن المؤسسات المصغرة الأقل من تسعة عمال تتركز معظمها في بلدية بسكرة بحكم كونها مقر الولاية ومعظم مناطق النشاط تقع فيها إضافة إلى الكثافة السكانية الكبيرة التي تتركز فيها وتشكل المؤسسات المصغرة مانسبته85.05% من مجموع المؤسسات المصغرة على مستوى الولاية ككل.

الفرع الثاني: أرقام عن الأنشطة غير المسجلة في الولاية حسب مديرية التجارة لولاية بسكرة

تشير أرقام مديرية التجارة لولاية بسكرة في حصيلتها إلى غاية 2018/12/31 بأنه تم ضبط 318 نشاط دون قيد في السجل التجاري على مستوى كل ولاية بسكرة تم على أساسها تحرير 318 محضر وتوزعت هذه الأنشطة في المجالات التالية حسب ما يوضحه الجدول 4-15 الموالي..

جدول:4-15: حصيلة الأنشطة غير المسجلة في السجل التجاري إلى غاية 2018/12/31 حسب خرجات أعوان الرقابة لمديرية التجارة

نوع النشاط	إنتاجي	خدماتي	تجارة الجملة	تجارة بالتجزئة	غير قار	المجموع
العدد	16	110	02	187	03	318

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مقابلة مع السيدة: عبادلي كريمة:رئيس مصلحة المنازعات بمديرية التجارة لولاية بسكرة: 2019/01/07 على الساعة14:30.

من معطيات الجدول 4-15 وحسب حصيلة خرجات أعوان الرقابة لمديرية التجارة لولاية بسكرة يلاحظ أن تجارة التجزئة تقع في خانة أكثر الأنشطة غير المسجلة في السجل التجاري تليها الأنشطة الخدماتية ثم الإنتاجية.

و تجدر الإشارة إلى أن مخالفات عدم القيد في السجل التجاري عبر بلديات ولاية بسكرة و التي كانت محل مراقبة توزعت على النحو الذي يوضحه الجدول4-16 الهوالي:

جدول4-16: توزيع مخالفة عدم القيد في السجل التجاري خلال سنة 2018

البلدية	عدد المخالفات	البلدية	عدد المخالفات
بسكرة	176	مشونش	05
لوطاية	04	طولقة	12
جموره	/	فوغالة	/
القنطرة	03	أولاد جلال	30
سيدي عقبة	13	سيدي خالد	08
زريبة الوادي	01	أورلال	02
الحاجب	03	الشعيبة	05
الدوسن	05	عين الناقة	03
شتمة	03	ليوة	02
بوشقرون	02	ليشانة	02
مليلي	02	مخادمة	01
برانيس	01	أوماش	00
المحموع			**283**

المصدر: مقابلة مع السيدة: عبادلي كريمة:رئيس مصلحة المنازعات بمديرية التجارة لولاية بسكرة: يوم 2019/01/07. على الساعة 14:20..

من الجدول 4-16 نلاحظ أن عدد المخالفات يتركز معظمه في بلد يةٍ بسكرة وهذا راجع كما سبقت الإشارة إلى الكثافة السكانية فيها وما يرافقها من انتشار للأنشطة وللمؤسسات كما نشير إلى أن هذه الحالات تم ضبطها في المحلات أين تم مصادرة البضاعة وتشميع المحل إلى حين تسوية أصحابها لوضعيتهم إزاء السجل التجاري.

مما سبق وبعد توضيح كل ما يتعلق بالمسار البحثي مرورا بالاختبارات الإحصائية الوصفية والاستدلالية المستخدمة لتحليل البيانات ووصولا بالتعريف على الميدان الذي سيتم فيه اختبار نموذج الدراسة الافتراضي تبقى عملية اختبار النموذج والفرضيات

خلاصة الفصل

من خلال التطرق للإطار المنهجي للدراسة والذي استعرض مختلف الخيارات المنهجية المعتمدة والتمهيد لمعرفة استراتيجيات اندماج مؤسسات الاقتصاد غير الرسمي، إنطلاقا من النموذج الاسترشادي الوضعي إلى المقاربة الهجينة(كيفية وكمية)إلى أدوات الدراسة المعتمدة والاختبارات الإحصائية المستخدمة لاختبار البيانات الكيفية والكمية، وأخيرا التمهيد للدراسة الميدانية يمكن القول بأنه:

- ✓ من خلال النموذج الوضعي تقوم الباحثة بوضع مجموعة من الفرضيات أو النموذج الافتراضي (الذي يربط بين حقوق الملكية الرسمية و براءة الاختراع وتحليل أداة التكاليف والعوائد والفساد الإداري كأبعاد للمتغير المستقل المتمثل في آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي و مزايا الاندماج كمتغير تابع) وتحاول اختبارها في الواقع حيث تمت الاستعانة بالمقاربة الهجينة (كيفية + كمية) اعتمادا على مجموعة أدوات هي: الملاحظة،المقابلة والاستبيان كأدوات لجمع البيانات الكيفية والكمية و التي تعكس الواقع لتحقيق مسعى الاختبار وهذا الذي يعرف بالإجراء الافتراضي–الاستنباطي).
- ✓ بهدف اختبار البيانات بشقيها (الكمية والكيفية) تم الاعتماد على مجموعة من البرامج وهي(SPSS ،AMOS،NVivo) والذي يحقق كل منها هدفا محددا بذاته وتتيح في مجملها سهولة التحصل على اختبارات إحصائية، تمكن الباحثة من التحليل المفصل للبيانات الكيفية والكمية بهدف اختبار الفرضيات، لا يعني كثرة استخدام البرامج والاختبارات دقة التحليل، بل إن معرفة أين ومتى يتم استخدامها هو من يجعل التحليل موضوعيا وبمستوى الدقة العلمية المرجوة لاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها.

إن قياس انعكاس تأثير آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي ممثلة في حقوق الملكية وتحليل العائد والتكلفة للأنشطة الاقتصادية وكذا الفساد الإداري وأثر ذلك على زيادة أعداد المقاولين غير الرسميين ليندمجوا في الاقتصاد الرسمي بسبب المزايا التي يمكن أن يحققونها من هذا الاندماج وهي تحقيق نمو الدخل والاستفادة من التغطية الاجتماعية وتدابير المرافقة وذلك وفقا للمنهجية الموضحة أعلاه والنموذج الافتراضي للدراسة، إنما يحتاج لدراسة ميدانية مفصلة آثرت الباحثة على أن تغطي ولاية من ولايات الوطن وهي ولاية بسكرة تأتي نتائجها في الفصل الموالي.

الفصل الخامس:

الإطار الميداني للدراسة واختبار الفرضيات

تمهيـــد

سيتم في هذا الفصل عرض نتائج المقابلة كأحد الطرق التي تم الاستعانة بها لجمع البيانات الكيفية عن الدراسة وكذا تحليلها، إلى جانب تحليل الاستبيان الذي سيتم عرض نتائجه وتحليلها، وبناء على التحليل الكيفي والكمي يتم اختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية وكذلك النموذج الفرضي للدراسة وهذا من خلال العناصر الآتية:

المبحث الأول: عرض وتحليل نتائج المقابلات

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الخاصة بالاستبيان

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات والنموذج الفرضي للدراسة

المبحث الأول:عرض وتحليل نتائج المقابلات

لا تعد المقابلة كأداة لجمع البيانات الكيفية وفقط، بل تعد أيضا أداة للقياس، وذلك إذا ما تم شرح أسئلتها وأجوبتها بدقة ووضوح، بما يمكن الباحث من تبويبها ومن ثم ترميزها[1]، لذلك سيتم في هذا المبحث عرض أجوبة المقابلات الثمانية المتحصل عليها بشيء من التفصيل، ثم توضيح كيفية تبويبها وإدراجها ضمن برنامج NVivo v10 ، ليتم بعد ذلك تحليلها.

المطلب الأول: عرض ومناقشة نتائج أسئلة المقابلة

تعلقت أسئلة المقابلة وعددها ستة (06) أسئلة بتفسير أسباب عزوف المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية عن الاندماج في الاقتصاد الرسمي ، وسلطت الضوء على فرضيات الدراسة كعوامل يمكن أن تسبب هذا العزوف وهي: حقوق الملكية الرسمية وتحليل أداة العائد والتكاليف والفساد الإداري إلى جانب حماية الاختراعات الموجودة في الاقتصاد غير الرسمي ودورها في الاندماج، ناهيك عن الحلول التي يراها المستجوبون كآلية لضمان اندماج سليم في الاقتصاد الرسمي. وسيتم عرض أهم النتائج المتحصل عليها من أسئلة المقابلة فيما يأتي.

الفرع الأول:عرض ومناقشة نتائج السؤال الأول

جاء نص السؤال الأول من دليل المقابلة ك الآتي:"ماهو تفسيركم لعزوف الكثير من حاملي المشاريع عن الاندماج في الإطار الرسمي للاقتصاد الجزائري؟ والهدف منه معرفة الأسباب التي جعلت المؤسسات غير الرسمية تنشط خارج الإطار الرسمي من الاقتصاد وتفضل البقاء فيه.

بداية كان هناك اتفاق من طرف المستجوبين على أن (ق.غ.ر) يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي من خلال عمليات التهرب الضريبي والغش والمنافسة غير المشروعة وأنه يعبر عن ظاهرة غير صحية في الاقتصاد الوطني، كما تمت الإشارة إلى أن وجوده يعود إلى أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مرت بها الجزائر جعلت من السلطات تتغاضى عن أنشطة (ق.غ.ر) لشراء السِلم الاجتماعي.

وذكر المستجوبون أن عزوف المؤسسات غير الرسمية عن الاندماج في الاقتصاد الرسمي يرجع إلى جملة من العوامل:

- الجهل بالقانون لدى هذه الفئة ، الذي يترتب عنه ع دم معرفتهم لحقوقهم الأساسية الناتجة عن الاندماج في الاقتصاد الرسمي إلى جانب العقوبات المترتبة عن المواصلة في ممارسة هذه الأنشطة.

[1] TAYLOR Bill et al., **Research Methodology: A Guide for Researchers in Management and Social Sciences**, Prentice-Hall, Without Edit., India, 2006, p. 75.

- كان هناك إجماع كبير من طرف المستجوبين إلى أن ثقافة صاحب المؤسسة في حد ذاتها تنزع إلى اللارسمية والفوضى والممارسات غير الرسمية .
- الخوف من الإدارة والفكرة الخاطئة المتكونة في أذهان الشباب المقاول عن الإدارات عموما، ومشكل عدم الثقة في ظل غياب التواصل الناجع بين الإدارة والمقاول وعدم وصول المعلومة الاقتصادية إلى أصحابها.
- الاستيراد و عدم حماية المنتوج المحلي، وفي هذا الإطار تمت الإشارة إلى عدم اهتمام السلطات بفئة المخترعين وعدم مرافقتهم، وما يمكن أن تلعبه من دور في الحد من الاستيراد من خلال تجسيد اختراعاتهم.
- عدم وجود رقابة فعالة من طرف السلطات على هذه الأنشطة غير الرسمية.
- سياسة النظام البنكي والقروض الربوية التي تبعد المقاولين عن فكرة الحصول عن القروض وتمويل مؤسساتهم ما يحتم مقاول على تحمل كل تكاليف مشروعه لوحده وهذا امر ليس في المتناول.

وأجمع معظم المستجوبون على أن هناك صنفين أساسين من الناشطين في الاقتصاد غير الرسمي:

- صنف متحايل ثقافته وتفكيره من البداية ينزع إلى النشاط غير الرسمي؛
- صنف جاهل بالقانون أساسا وفي نفس الوقت يخاف من التقرب من الإدارات بسبب مشكل عدم الثقة .

كل هذه العوامل تقود الباحثة للقول إن تبني سياسة السلم الاجتماعي فتحت الباب على مصر اعيه لمواصلة الأنشطة غير الرسمية في النمو إلى جانب طريق ة تفكير المقاول غير الرسمي في ميله الكبير إلى الممارسات غير الرسمية والربح السريع.

الفرع الثاني: عرض ومناقشة نتائج السؤال الثاني

تمت صياغة السؤال الثاني على النحو التالي:"حسب رأيكم ما أهمية حقوق الملكية الرسمية (أصل، عقار، عقد ملكية...) بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية غير الرسمية للدخول للاقتصاد الرسمي؟"والهدف منه معرفة أهمية تملك حقوق الملكية الرسمية وهل لها دور في جذب من يعمل في (ق.غ.ر) للاندماج في الاقتصاد الرسمي. وفي هذا الصدد أكد المستجوبون على:

- أن تملك حقوق ملكية رسمية له فائدة كبيرة في التحفيز على إنشاء مؤسسات لأن معظم أصحاب المؤسسات غير الرسمية حسب أحد المستجوبين يتخذون من منازلهم ورشات فالعقار مرتبط بإنشاء

المؤسسات وقد تعيق الإجراءات الإدارية المتعلقة بالحصول على العقار في بعض الحالات إنشاء مشروع استثماري مما يقود إلى البحث عن طرق أسهل وأسرع للحصول عليه هذا من ناحية إنشاء مؤسسة ، أما بالنسبة للمؤسسات الموجودة بالفعل فإن مواصلة النشاط حسب نفس المستجوب وتطويره مرهون بالمحيط الخارجي الذي يرتبط في بعض عناصره بمشكل العقار مما يعيق تطور المؤسسة .

- كما أن العقود الرسمية محفزة للبنوك وحسب أحد المستجوبين فهي تساعد على ديمومة المؤسسات وتحقيق قيمة مضافة وخلق حيوية اقتصادية ، كما أن رخصة البناء وشهادة المطابقة من الأمور التي تؤرق أصحاب المؤسسات.
- أشار بعض المستجوبين إلى أن العقار الصناعي أو تملكه لا يشكل عائقا على الإطلاق أمام المؤسسات للدخول إلى الرسمية وفي هذا الإطار كان هناك إجماع على أن الدولة سخرت عدة تحفيزات للحصول على ملكية عقار صناعي وكذا عدد هائل من الأوعية العقارية بمحتلف الصيغ للمستثمرين وعملت على تسهيل حيازة العقار الصناعي لكل من يرغب في إنشاء مؤسسة سواء (شراء، كراء، عقود إمتياز) وأن من يتحجج بمشكل إجراءات الحصول على ملكية العقار هم مستثمرون غير جادين، بدليل أن كل من ملك إرادة حقيقية للاستثمار نجح بالفعل.
- أشار البعض إلى أن المشكل ليس في تملك العقار بل في غياب ثقافة الاستثمار وقلة المستثمرين الحقيقين الذي هدفهم هو خلق الثروة وخلق حركية تنموية في المنطقة، فمعظم الشباب الوافدين حسب أحد المستجوبين لا يملكون أي فكرة للمشروع ويأتون بدافع حيازة الأراضي لأغراض تجارية (بزنسة) والغش،
- عدم رقابة الدولة على الأملاك العقارية جعلت من بعض المستثمر ين المستفيدين من الأراضي يحولونها إلى أملاك خاصة. ويشير آخر إلى أن القضايا المتعلقة بمشكل ملكية العقار كثيرة في المحاكم. ويضيف مستجوب آخر إلى أنه هناك صعوبات تتعلق بكراء المحلات المتعلقة بإيجار الجماعات المحلية حيث يعاني صاحب المؤسسة من مشكل صعوبة الحصول على هذه الصيغ من جهة كثرة التدخلات حولها وقلة عددها، ومن جهة ثانية المحسوبية في تأجير هذه المحلات، م ما يدفع المقاول الشاب إلى الإيجار الخاص.
- هناك إجماع على أهمية حقوق الملكية في تحفيز على إنشاء مؤسسات إلا أن مشكل قلة المستثمرين الجادين ورواج ثقافة الاتجار غير الرسمي لدى المقاولين فيما يتعلق بالعقار. وملكية العقار ليس بمشكل فهو متاح، والإجراءات ليست بذلك التعقيد لحيازة المحل أو الأرض.

الفرع الثالث:عرض ومناقشة نتائج السؤال الثالث

جاء نص السؤال الثالث كا لآتي:"حسب وجهة نظركم ما أهمية نظام براءات الاختراع في الجزائر على إنشاء المبتكرين لمؤسسات جديدة؟ والهدف من طرح هذا السؤال هو أولا معرفة مدى وجود مبتكرين في الاقتصاد ككل الرسمي وغير الرسمي وإلى أي مدى يساعد ويشجع نظام براءات الاختراع القائم في الجزائر المبتكرين على تجسيد اختراعاتهم أم أنها تبقى مجرد شهادات تسلم للمخترعين دون تجسيد؟

- كان هناك إجماع عام على أن الأفكار الإبداعية والخلاقة موجودة في كل المجالات لدى الشاب الجزائري ولا يفتقر إليها. أما عن أهمية نظام براءات الاختراع في إنشاء مؤسسات جديدة فكانت إجابة المتخصصين عبارة على أن نظام براءات الاختراع في الجزائر من بين الأنظمة المفتوحة في العالم يرتكز على مبدأ المعاملة بالمثل، وتجسيد براءات الاختراع مرتبط بدرجة النمو الاقتصادي وقابلية المؤسسات الاقتصادية لاستغلال هذه الاختراعات،
- نظام براءة مهم جدا لإنشاء المخترعين لمؤسساتهم، إلا أن عدم دراية المخترعين الكافية فيما يتعلق بحق الحصول على البراءات وبعض التعقيدات في الإجراءات و التي تكتنف عملية تسجيل البراءة والصرامة أثناء عملية التسجيل قد تجعل المخترع يستاء نوعا ما من مواصلة التسجيل، إلى جانب عدم الدراية والجهل بإجراءات التسجيل وكذا خوف المخترع من دق أبوب الإدارة أو النظرة الخاطئة عن الإدارة، وفي هذا الصدد فإن هناك فئة من المخترعين لا يعلمون ولا يسمعون أساسا بالمعهد الجزائري للملكية الصناعية، أما من تحصل على البراءة فقد توجه بها للخارج بسبب عدم التشجيع، و مشكل تجسيد الاختراعات يتقاطع مع التمويل البنكي الذي يرفض أن يكون عن طريق القروض الربوية ما يجعلها غير قابلة للتجسيد.
- ويتفق أغلب المستجوبين على أن أبواب الإدارة مفتوحة لكل مخترع أو لكل صاحب فكرة إبداعية وتعطى له الأولوية في الحصول على مختلف المزايا التي تتيحها الدولة من جانب المرافقة من ناحية (التكفل والدعم أو حتى المساعدة في مراحل الحصول على براءة الاختراع)، لكن يجمع البعض من المستجوبين على أن المخترعين لا يتقدمون أساسا للإدارات للاستفادة من تلك المزايا والتدابير.
- وفي شأن آخر وعن عدم قابلية الاختراعات للتجسيد على أرض الواقع هو في غزو السوق الوطنية بالمنتجات المستوردة، الشيء الذي لا يترك مجالا للابتكارات المحلية أن تنتشر، إلى جانب نقص الإشهار والترويج. ويشير البعض إلى أنه "لا زلنا بعيدين عن تجسيد الاختراعات من خلال

الابتكار". وهناك من يتساؤل أصلا فيما إذا كان هناك إيداع لبراءات اختراع على مستوى المعهد الجزائري للملكية الصناعية.

وما يلاحظ أن مشكلة قلة الأشخاص الذين يحملون الأفكار الجادة والمهمة وأولئك الشغوفين بعملهم وعدم الجدية في التعامل مع أهمية ودور إنشاء المؤسسات الاقتصادية لدى المقاولين تشكل تحدي كبير خاصة وأن جميع المستجوبين يؤكدون على أن الدولة من ناحية الإجراءات والتكاليف المتعلقة بنظام الحصول على براءات الاختراع قامت بما عليها.

الفرع الرابع:عرض ومناقشة نتائج السؤال الرابع

صيغ السؤال الرابع من المقابلة على النحو الآ تي:"حسب رأيكم ما أثر بعض السلوكات الإدارية (طلب هدايا، تقديم أموال، مزايا،.....) على رغبة أصحاب المؤسسات الصغيرة في مواصلة إجراءات إنشائها؟، هدفنا من خلال طرح هذا السؤال معرفة أثر الرشاوي بأشكالها على كبح وتثبيط عملية مواصلة إنشاء المؤسسات الصغيرة وكذا الاستمرار في النشاط، أم أن ذلك الأثر هامشي. بهذا الصدد هناك من المستجوبين من لم يعجبه نص السؤال وأنه كان من المفروض أن لا يطرح خاصة وإن كانت بعض الممارسات التي تميز القلة من المسئولين لا يجوز أن تعمم على باقي الإدارات، وأن المؤسسات الجادة تعمل بسهولة تامة دون المرور على هذه السلوكيات والمستثمر الجاد يواصل إجراءات استكمال مشروعه بسهولة وبالتالي يتستفيد من مزايا الاقتصاد الرسمي وزيادة العوائد عن طريق التسويق والحماية القانونية إلى جانب الامتيازات المتعلقة بالمرافقة (إيجار محلات، تخفيضات ضريبية، تكوين..) .

فيما عدا وجهة النظر هذه، أكد باقي المستجوبون على أن:

- الفساد موجود ولا يمكن إنكاره وأن ظواهر الفساد بمختلف أشكالها تخلق جوا من اليأس لدى المتعاملين وتخلق فوضى في التسيير الإداري، مما يجعل تنظيم النشاط الصناعي تشوبه تعقيدات ومشاكل مختلفة تجعل من الإجراءات الإدارية أكثر تعقيدا وبالتالي تستغرق وقتا وجهدا وتكلفة . و أنقسمت إجابات المستجوبين بين من يُحمّل ضعف شخصية الموظف في الإدارة العمومية وظروفه لطلب الرشوة ، وهذا ما يقبض من رغبة أصحاب المشاريع على المواصلة في إنشاء مؤسساتهم. وبين من يُحمّل أصحاب المؤسسات نفسها مسؤولية زيادة الرشوة ذلك أنها هي من تبادر وتكون مستعدة لتقديم الرش اي والهدايا والمزايا بحيث يعتبرونها شرئا لا بد منه

لأن في اعتقادهم أن العوائق الإدارية تزاح بهذه الطرق وهذا دليل على النظرة السلبية لأعوان الإدارة. ما قد يمنع مقاولين آخرين من الإقبال على إنشاء مؤسساتهم وبالتالي تفضيل النشاط غير الرسمي.

- يشير بعض المستجوبين إلى دور الوازع الديني والمبادئ و أخلاقيات العمل وكذلك دور المسؤول الأول في الإدارة في الحد من الفساد الإداري داخل المؤسسة.

الفرع الخامس: عرض ومناقشة نتائج السؤال الخامس

طرح السؤال الخامس على النحو التالي:"ماذا تقولون عن أهمية دراسة تكاليف وعوائد المشروع على قرار إنشاء مؤسسات صغيرة والدخول إلى السوق الرسمي؟" ويهدف من ورا ء هذا السؤال إلى معرفة هل أن أصحاب المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية لديهم رشادة اقتصادية في قرار الدخول أو البقاء في الاقتصاد غير الرسمي أم يباشرون في أنشطتهم غير الرسمية بدون دراسة العوائد المترتبة عن قرار عدم الدخول في النشاط الرسمي؟ وفي هذا الإطار كان هناك :

- إجماع كلي على أن دراسة عوائد وتكاليف النشاط أيا كان نوعه رسميا أو غير رسمي يعد أمرا بالغ الأهمية في أي مشروع قبل الدخول إلى أي نشاط ، لكن حسب رأي أحد المستجوبين فإن التكاليف التي يراها المقاول في الاقتصاد الرسمي وأهمها (مختلف الضرائب والرسوم والالتزامات إتجاه البنوك) تجعل منه يفضل المخاطرة الموجودة في الاقتصاد غير الرسمي على الاستمرار في دفع هذه التكاليف التي تقلل من أرباحه كما أن الميل إلى كل ماهو ممارسات غير رسمية والربح السريع هو ما يغلب على ذهنية الشباب حاملي المشاريع وليس الاستثمار في حذ ذاته.
- يؤكد بعض المستجوبين أن معظم الشباب المقاول في الولاية لا يملكون أدنى فكرة عن تكاليف مشاريعهم والعوائد التي يمكن أن جنيها منها.

الفرع السادس: عرض ومناقشة نتائج السؤال السادس

تمت صياغة السؤال السادس من دليل المقابلة على النحو الآتي :"ماهي الطريقة التي تقترحونها لضمان اندماج المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي؟ والهدف من طرح هذا السؤال هو معرفة الحلول نحو الاندماج من وجهة نظر الجهات الرسمية التي تمثل الهيئات الإدارية التي يفترض أن تكون داعمة للمبادرات الرامية إلى إنشاء مؤسسات اقتصادية جديدة.

وجود درجة عالية من الوعي لدى أصحاب الجهات الرسمية بأهمية العمل في الاقتصاد الرسمي وفي إطار احترام القوانين المنظمة للنشاط الصناعي وهذا المستوى من الوعي لايكون إلا بـ:

- حملات تحسيسية و توعوية للمتعاملي الاقتصاديين .
- وضع أطر تحفيزية منها جبائية و شبه جبائية لكل مؤسسة تستثمر في الاقتصاد الرسمي.
- خلق تكامل صناعي بين المؤسسات الرسمية بما يعرف بالمناولة sous-traitance.
- وضع إجراءات ردعية لكل المخالفين وقيود على كل نشاط غير رسمي مما يشجع أصحاب المشاريع للعمل في الاقتصاد الرسمي.

إتفق المستجوبون على أهمية تعميم حرية الوصول إلى المعلومات بشتى أنواعها كشرط أساسي للاندماج. وأهمية نشر المعلومات ودور الرقمنة في هذا المجال وسد الثغرة التواصلية وتحسين صورة الإدارة للمقاولين ، وتمت الإشارة إلى أهمية تغيير الذهنيات و بناء ثقافة جديدة تعوض ذهنية عدم حب العمل والكسل في سياق السعي لزيادة أعداد المؤسسات المصغرة والتي تقوم عليها عملية التنمية هذه الثقافة التي تخلق العجز والقصور، كما أن وجه القصور ليس في الدولة لأنها قامت بما عليها من دعم وتحفيزات مالية وبرامج تحسيسية وتدابير مرافقة.

كان التركيز على دور الاستقبال والتوجيه في الإدارت العمومية بحيث يجب أن يكون هناك أشخاص مكونيين يشغلون هذه المناصب وفي نفس الوقت يعرفون كيفية الترويج لمنتجات الإدارات العمومية خاصة تلك الداعمة لإنشاء مؤسسات صغيرة.

وللتعمق أكثر في التحليل الكيفي يأتي فيما يلي تحليل نتائج المقابلات باستخدام برنامج NVivo v10

المطلب الثاني: التحليل الكيفي والتركيبي لنتائج المقابلات

يتيح برنامج **NVivo V10** عملية الربط بين مختلف البيانات أو الملفات الكيفية في عُقَد Noeuds، تمثل أسئلة أو مؤشرات تريد الباحثة تقييمها أو تفسيرها أو شرحها للوصول إلى حقائق معينة، وهذا ما يعرف بالتحليل الكيفي وسيتم إسقاط هذا البرنامج على نتائج المقابلات التي عرضت سابقا.

الفرع الأول: مقاربات التحليل الكيفي و التركيبي للمقابلات

توجد أربع مقاربات أساسية يلجأ إليها في تحليل النص أو ما يسمى بالتحليل الكيفي، تتمثل في: المقاربة المعجمية والمقاربة اللغوية والخرائط المعرفية والمقاربة الموضوعية.

I. **المقاربة المعجمية:** هدفها وصف ما نتحدث به، حيث تستند إلى الإحصاء الترددي أي تكرار أثر المفردات والتشابه بين الكلمات المستخدمة.

II. **المقاربة اللغوية:** وهي تصف كيفية التحدث، وتسمح بإدراك مستويين مختلفين للخطاب، ليس فقط التصنيف والترتيب النحوي، ولكن مطابقة الدلالات بطريقة عملية أي البحث عن الكيف ومع أي أثر.

III. **الخرائط المعرفية :** هدفها هيكلة فكرة معينة وهي تمثيل مادي رسومي (رسم بياني للأفكار والعلاقات بين الأفكار) للتصورات العقلية لموضوع واحد أو عدة مواضيع في زمن محدد.

IV. **المقاربة الموضوعية:** هدفها تفسير المحتوى، حيث تعتمد على قراءة الوثيقة جزءا بجزء، ومن أجل القيام بذلك نقوم بترميز المحتوى إلى فئات يمكن فهمها وتفسير فحواها.

ويتيح برنامج NVivo v10 استخدام خيارات أو مقاربات مختلفة في التحليل الكيفي لنتائج المقابلات، فهو يعطي إحصاءات أو تكرارا لجميع المفردات المستخدمة في كل مقابلة على حدة(المقاربة المعجمية)، كما أنه يمكِّن من ربط مقابلتين مختلفتين ودلالات ألفاظها وحساب معامل الارتباط بينها (المقاربة اللغوية)، ويمكن كذلك من استخراج خرائط أو رسوم بيانية، تربط تصورات مختلفة في مقابلات مختلفة بمصطلح واحد(الخرائط المعرفية)، كما ويتيح تفصيل المقابلات في عقد (فئات أو أسئلة) واستخراج معطيات حولها (المقاربة الموضوعية).

الفرع الثاني: ترميز البيانات الكيفية و إدراجها ضمن برنامج NVivo v10

تم الاستناد إلى ثلاث مراحل رئيسية لترميز نتائج المقابلات التي أجريت على مستوى جهات رسمية عديدة لها علاقة بإنشاء المؤسسات المصغرة والصغيرة ولها علاقة بتطوير القطاع الصناعي و بالمشاريع الاستثمارية والابتكارات، ضمن برنامج NVivo v10 وذلك كما يلي:

I. تمت ترجمة كل المقابلات الثمانية إلى اللغة الإنجليزية، بسبب أن برنامج NVivo V10 يتعامل بمرونة أكبر مع اللغات الأجنبية خاصة وأنها أحد لغات تشغيل البرنامج، مع العلم أنه يتيح استخدام اللغة العربية لكنه لا يعطينا نفس دقة نتائج اللغة الإنجليزية.

II. في المرحلة الثانية تم إدراج المقابلات السبعة(08) ضمن البرنامج في صيغة وورد(Word) كملفات خارجية، لتصبح ملفات داخلية ضمن برنامج NVivo v10.

III. في المرحلة الثالثة تم تشكيل العقدة Noeuds والتي تقسم المقابلات إلى أجزاء، أين تم الاعتماد على الأسئلة الستة لدليل المقابلة فشكل كل منها عقدة واحدة، و تم تحميل الإجابات لمختلف المقابلات في العقد(السؤال) التي تنتمي إليها.

الفرع الثالث:استخراج نتائج الدراسة الكيفية وتحليلها

بينت مخرجات برنامج NVivo v10المتعلقة بالنتائج الكيفية للمقابلات النتائج التالية:

I. **نتائج المقاربة المعجمية:** لوصف ما تحدث عنه المستجوبون ندرج في الجدول الموالي المعبر عن تكرار المصطلحات الأساسية في المقابلات الثمانية كملف واحد، والتي تعلقت بآليات اندماج المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية (والمتمثلة حقوق الملكية، أداة العوائد والتكاليف، والفساد) و مزايا الاقتصاد الرسمي(الممثل النمو، قوة القانون، التغطية الاجتماعية، المرافقة) وكذا تردد المصطلحات المتماثلة من حيث المعنى وبيانها في الجدول 5-1 الموالي.

جدول 5-1: تردد المصطلحات الأساسية في الدراسة

الرقم	المصطلحات والمصطلحات المماثلة	التردد	التكرارات
01	نشاط صناعي غير رسمي،اقتصاد غير رسمي ،الاقتصاد الموازي، تعاملات غير مفوترة، ممارسات غير رسمية.حامل مشروع غير رسمي،أنشطة غير رسمية.	2+1+2+1+2+12+1	21
02	منافسة غير مشروعة، متحايل	1+1	2
03	اندماج،للولوج،الدخول،الاندماج	1+1+1+1	4
04	تسجيل، التسجيل، السجل،	2+2+4	8
05	حماية ،دعم ،تكفل	1+2+3	6
06	،حق،حقوق	1+3	4
07	الملكية، ملكية،امتلاك، ،الامتلاك،أملاك، ،يملكون، حيازة، تملك	1+1+1+1+1+1+3+3	12
08	العقار، العقار الصناعي، أراضي امتياز ،العقارية،العقار،أوعية عقارية، ،وعاء عقاري،محل	3+1+1+2+1+4+2+2	16
09	مزايا،	2	2
10	الرسمي، الرسمية	21+54	65
11	المؤسسات، المشروع، المشاريع، المؤسسة.	13+15+13+32	73
12	الاقتصاد، السوق	16+29	55
13	الاجراءات، الإدارة الإدارية، بيروقراطية، مركزية، عوائق، صعوبات،تعقد	1+1+1+1+1+12+12+13 1+	42
14	الاختراع، الاختراعات،مخترعين،المخترعين،المبتكرين،مبتكرة مبدع، مبدعة،الابتكار ،ابتكارات،المخترع إختراعه.	1+1+1+4+6+1+2+13 1+4+1+1+	36
15	براءة اختراع ،شهادة، رخصة، عقد	1+1+1+4	7
16	سلوكات ،السلوكات	2+4	6
17	محسوبية، رشوة، ،مجاملة، هدايا ،مزايا،الهدايا،الفساد	1+1+1+4+1+1+5+1	15

18	مغامرة، مخاطرة،المخاطرة،	1+1+1	3
19	الغش،الطمع	1+3	4
20	جهل، خوف،جاهل بالقانون،عدم جرأة، خجله، تخاف،عدم دراية، خجل، ضعف شخصية،عدم ثقة*2،عدم ثقته،لايعرفون،عدم جرأة،تخاف	1+1+1+1+1+1+1+1+1+1+1+2+1+1+1+1+1	15
21	ضياع، تغريم	1+1	2
22	متابعات، المتابعات، غلق، غرامات، الغرامات، عقوبات،	1+1+2+2+1+1	8
23	هروب، تهرب،التهرب ،يتهربون،عدم دفع	1+1+2+1+1	6
24	أفكار ، فكرة،افكارهم،الأفكار ،	1+4+4	9
25	ذهنية،ثقافة،عقلية، ،	2+3+5	10
26	الضرائب، الرسوم	2+5	7
27	الزمن، الوقت	1+1	2
28	التكلفة،التكاليف،الالتزامات ،ينفقون	1+2+1+1	5
29	عوائد،ارباحه،الربح،الفائدة،	2+3+1+1	7
30	تمويل،مكافئآت مالية	1+2	3
31	الوازع الديني،المبادئ،أخلاقيات	1+1+2	4
32	المعلومات،إعلامي،المعلومات،المعلومة،الإعلام	2+3+1+4	10
33	النمو ،قيمة مضافة،زيادة الدخل،	1+1+2	4
	المجموع	473	473

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات NVivo v10.

بناء على تردد المصطلحات الموضح في الجدول 5-1 يتضح أن إجابة مسؤولي الجهات الرسمية التي أختارتها الباحثة لتمثل وجهة نظر المؤسسات الرسمية في قضية الاندماج في الاقتصاد الرسمي كطرف مساعد في عملية التحليل والتي كانت على حسب مجال تخصص كل مسؤول ووجهة نظر إدارته في قضية الاندماج وأصحاب الوحدات غير الرسمية فمن أصل 3212 عبارة تمثل إجابات كل المقابلات مدرجة في ملف واحد ، تشمل حروف الربط ومصطلحات ليس لها علاقة بالدراسة تم ذكر 470 مصطلح له صلة وثيقة بموضوع الدراسة أي بنسبة 14.63%،

إن تردد المصطلحات دون الرجوع إلى إجابات دليل المقابلات يقودنا إلى نتيجة مفادها أن تكلم مسؤولوا الجهات الرسمية المختارة عن الاقتصاد غير الرسمي عموما بطريقة محتشمة، فمن جهة يقرون بوجوده لكن لا يحبون التحدث عنه بدليل تردد المصطلحات التي لها علاقة بالرسمية أكثر من تلك المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي فقد تردد مصطلح الملكية وما شابهها من مصطلحات العقار والحيازة بـ 28 مرة، أم مصطلح المؤسسات فتردد: 73مرة ، ومصطلح الرسمي 65 مرة ، الاقتصاد 55 مرة أما الإجراءات فترددت 42مرة و

مصطلح اختراعات 36مرة و التكاليف وما شابهها تردد 43مرة ، وهذا يدل على أهميته هذه المصطلحات لدى هذه الجهات أما مصطلح الاقتصاد غير الرسمي فقد تردد 21 مرة والرشوة فتردد ب 15مرة ، ومصطلح التكاليف وما رادفها تردد43مرة أما العوائد تكررت 7مرات، و النمو تردد 4مرات .وهذا أهم ما يقال عن المتغير التابع وهو الاندماج في الاقتصاد الرسمي والمتغير المستقل والممثل (الملكية، الرشوة، عوائد و تكاليف النشاط)

II. **نتائج المقاربات اللغوية:** لوصف كيف تحدث المستجوبون أو قياس تماثل المصطلحات المستخدمة في الإجابة على أسئلة المقابلة، سنعرض في الجدول الموالي معاملات قياس التشابه النصي.

جدول5-2: معامل قياس التشابه النصي

المصدر الأول	المصدر الثاني	معامل الارتباط بيرسون Pearson	معامل جاكارد (Jaccard)	معامل صورنسون (Sorensen)
مقابلة مديرية الصناعة	مقابلة المركز الوطني للسجل التجاري	0,701382	0,238501	0,385144
مقابلة مديرية الصناعة	مقابلة مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	0,699832	0,253119	0,403983
مقابلة مديرية الصناعة	مقابلة محضنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	0,691928	0,266294	0,420588
مقابلة مديرية الصناعة	مقابلة مديرية التجارة	0,689782	0,236334	0,382315
مقابلة مديرية	مقابلة المنظمة الوطنية لحماية الثروة الفكرية	0,663053	0,247387	0,396648
مقابلة مديرية الصناعة	مقابلة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	0,544235	0,254118	0,405253
مقابلة مديرية	مقابلة المعهد الجزائري للملكية الصناعية	0,541397	0,204698	0,339833
مقابلة محضنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مقابلة مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	0,767018	0,318271	0,482861
مقابلة محضنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مقابلة مديرية التجارة	0,694492	0,242833	0,390773
مقابلة محضنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مقابلة المنظمة الوطنية لحماية الثروة الفكرية	0,676088	0,252747	0,403509
مقابلة محضنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مقابلة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	0,640633	0,278061	0,43513
مقابلة محضنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مقابلة المركز الوطني للسجل التجاري	0,627378	0,247756	0,397122
مقابلة محضنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مقابلة للمعهد الجزائري للملكية الصناعية	0,593244	0,222816	0,364431

مقابلة المنظمة الوطنية لحماية الثروة الفكرية لولاية بسكرة	مقابلة مركز تسهيل المؤسسات الصعيرة والمتوسطة بسكرة	0,692472	0,240351	0,387553
مقابلة المنظمة الوطنية لحماية الثروة الفكرية لولاية بسكرة	مقابلة مديرية التجارة لولاية بسكرة	0,662863	0,2368	0,382924
مقابلة المنظمة الوطنية لحماية الثروة الفكرية لولاية بسكرة	مقابلة المركز الوطني للسجل التجاري بسكرة	0,623716	0,238983	0,385773
مقابلة المنظمة الوطنية لحماية الثروة الفكرية لولاية بسكرة	مقابلة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بسكرة	0,613756	0,266509	0,420857
مقابلة المنظمة الوطنية لحماية الثروة الفكرية لولاية بسكرة	مقابلة للمعهد الجزائري للملكية الصناعية	0,532817	0,215488	0,354571
مقابلة المعهد الجزائري للملكية الصناعية	مقابلة مركز تسهيل المؤسسات الصعيرة والمتوسطة بسكرة	0,606076	0,22031	0,361072
مقابلة للمعهد الجزائري للملكية الصناعية	مقابلة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بسكرة	0,556857	0,259346	0,411874
مقابلة للمعهد الجزائري للملكية الصناعية	مقابلة المركز الوطني للسجل التجاري بسكرة	0,547288	0,19187	0,321965
مقابلة للمعهد الجزائري للملكية الصناعية	مقابلة مديرية التجارة لولاية بسكرة	0,519314	0,205288	0,340645
مقابلة مديرية التجارة لولاية بسكرة	مقابلة مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسكرة	0,683588	0,237785	0,384211
مقابلة مديرية التجارة لولاية بسكرة	مقابلة المركز الوطني للسجل التجاري بسكرة	0,63393	0,224066	0,346939
مقابلة مديرية التجارة لولاية بسكرة	مقابلة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بسكرة	0,565971	0,224066	0,366102
مقابلة المركز الوطني للسجل التجاري بسكرة	مقابلة مركز تسهيل المؤسسات الصعيرة والمتوسطة بسكرة	0,710968	0,248696	0,398329
مقابلة المركز الوطني للسجل التجاري بسكرة	مقابلة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بسكرة	0,482206	0,245455	0,394161
مقابلة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بسكرة	مقابلة مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسكرة	0,672472	0,278049	0,435115

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات NVivo v10.

يلاحظ من الجدول5-2 أعلاه أن التقاطع أو ما يعرف علميا بالتشابه النصي وارد بين المقابلات الثمانية، وعلى الرغم من اختلاف نتيجة معاملات قياسه الثلاثة لاختلاف طريقة حساب كل منها، تبقى النتيجة النهائية واحدة. فمن جهة أولى نجد أن التشابه النصي الأكبر وارد بين مقابلة محضنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ومركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعامل تشابه بلغ 0.76 كأكبر قيمة ومقابلة المركز الوطني للسجل التجاري ومركز تسهيل المؤسسات بمعامل تشابه لا يقل عن 0.71.

وعلى العموم نجد أن الأجوبة في المقابلات الثمانية لا تتشابه خاصة بالنظر إلى معامل بيرسون الذي يبقى أقوى المعاملات التي عبرت عن مدى الارتباط بين إجابات المقابلات والتي كانت أكبرها ومعامل سورنسون بارتباط أقل بلغ 0.19 واللذان يعتمدان في حسابهما على تردد المصطلحات. أما معامل جاكارد فهو عموما أقل من المعاملين السابقين لأنه يحسب بتقسيم المقابلات إلى مجموعات مختلفة تتكون من مصطلحات مماثلة، ويربط كل مجموعة لمقابلتين مختلفتين على حدى وبالتالي اختلاف طريقة الإجابة تؤثر على نقص هذا المعامل .

أما عن التشابه النصي في الإجابة وطريقتها فيوضحه شكل 5-1الذي يبرز التشابه النصي بين المقابلات حسب برنامج NVivo v10.

الشكل رقم:5-1: التشابه النصي بين أجوبة المقابلات

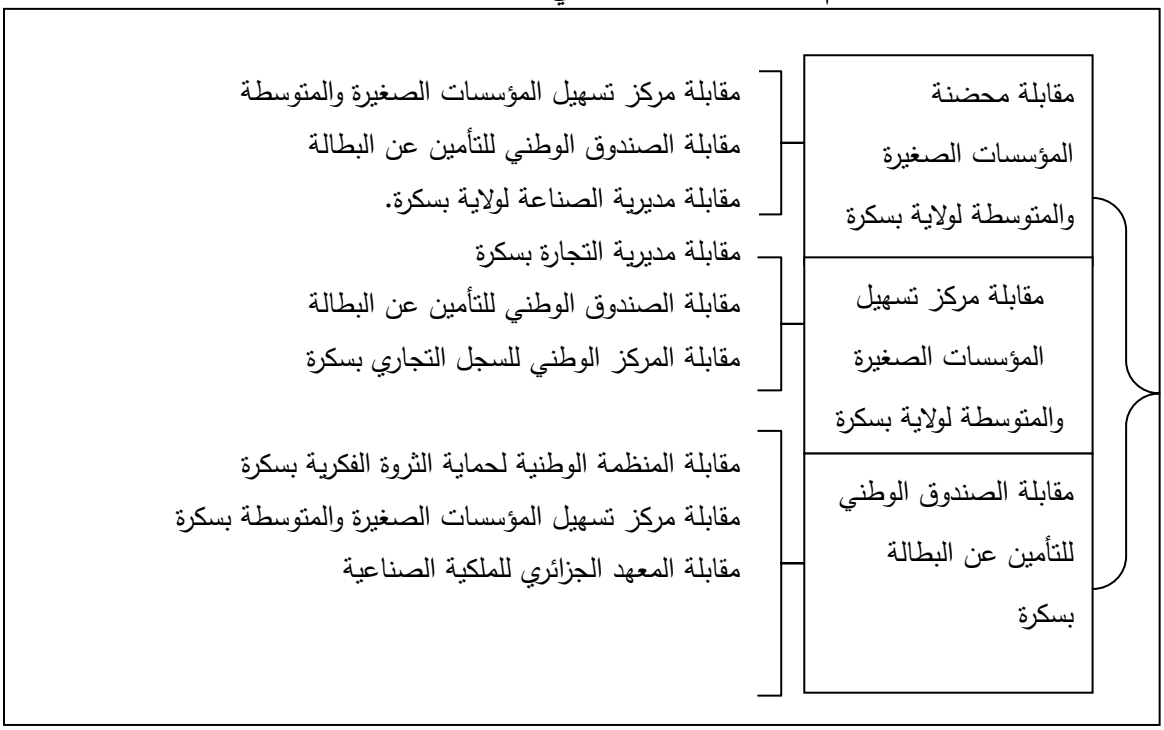

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام مخرجات NVivo v10

ومن الشكل 5-1 يلاحظ أن هناك تشابها في إجابات المقابلات الثمانية منها إجابة مدير مديرية الصناعة مع مدير مركز تسهيل المؤسسات ومدير محضنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

III. **نتائج مقاربة الخرائط المعرفية:** بهدف هيكلة التصورات العقلية والإجابة على أسئلة المقابلة، نورد فيما يأتي الرسوم التوضيحية التي تربط المصطلحات الأساسية للدراسة خاصة: الإندماج، الملكية، الاقتصاد غير الرسمي، الفساد، الرشوة، براءة الاختراع،

شكل 5-2الخارطة المعرفية لمصطلح ملكية

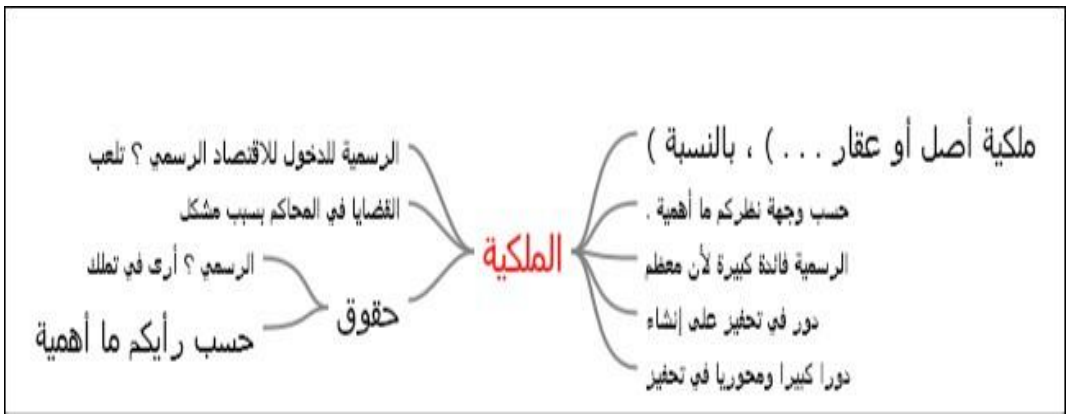

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات NVivo v10

يلاحظ من الشكل 5-2 الذي يبين ترابط العبارات في الخارطة المعرفية لمصطلح الملكية أن مزاولة كل الأنشطة الاقتصادية والاستثمارات تتم في المباني والعقارات وبالتالي فإتاحة تيسير عملية نقل الملكية يساهم في زيادة فرص الاستثمار وبالتالي النمو هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فإن لحقوق الملكية الرسمية دور ا كبيرا ومحوريا في التحفيز على إنشاء المؤسسات للاندماج في الإطار الرسمي وبالتالي تخلق حافزا للتطور والنمو، وهذا ما يظهرهالأثر المباشر لحماية حقوق الملكية على النمو من خلال الاستخدام الكفء لرأس المال البشري بإعتباره أحد عناصر الإنتاج، وهنا يظهر البعد الاقتصادي الثاني للملكية مشكلا في الابتكارات التي غالبا ما تولد لدى المؤسسات المصغرة التي تنشط في الإطار غير الرسمي عن طريق منتجات وأساليب تصنيع جديدة، وهذا ما أشار إليه شومبيتر ومنذ مدة طويلة (1911) في" أن معظم المبتكرات تأتي من شركات صغيرة وغالبا فنية تنشط خارج ما سماه الدفق الدائري للنشاط الاقتصادي"، ومن جهة ثانية الناشطون في الاقتصاد غير الرسمي لديهم قوانينهم الخاصة فيما يتعلق بحماية الملكية وهذا ما أشار إليه كارلوس م.كوريا (2002) "من خلال وجود أعداد كبيرة من الحقوق غير الرسمية والتي لا توجد في أي نص قانوني يجب الانتباه إليها".

شكل 5-3: الخارطة المعرف لمصطلح براءة واختراع

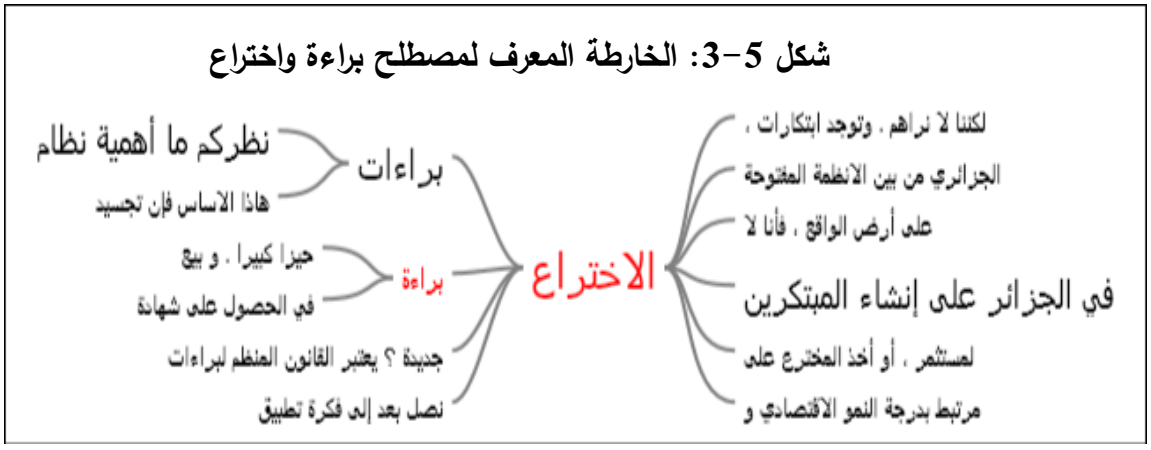

المصدر:مخرجات NVivo v10

من الشكل رقم 5-3 ومن منطلق أن حق الملكية يحمي صاحبه ويدعم إيراداته من خلال إمكانية بيعه في حال ما تم إعتباره سلعة خاصة ويدعم الإيرادات العامة في حال ما تم إعتباره سلعة عامة وبالتالي يشجع على الإنفاق على البحث و التطوير وتقديم منتجات جديدة وعليه يعتبر القانون المنظم لبراءات الاختراع في الجزائر من الأنظمة المفتوحة وعلى هذا الأساس فإن تجسيد براءات الاختراع على أرض الواقع مرتبط بدرجة النمو وفي هذا السياق يؤكد "R.Evenson" أن حقوق الملكية تلعب دورا في الابتكارات التطويعية وليست الابتكارات الأصيلة الكبرى، وأن ذلك لا يعني أن براءة الاختراع قد تحفز البحث والتطوير إلا إذا تم توفير الشروط المؤهلة لذلك وهنا يكون نظام حقوق الملكية غير محفز للابتكار المحلي إلا إذا توفرت للدول بنية أساسية وعلمية ذات حجم معقول"[1]، فهي مرتبطة بدرجة كبيرة بالنمو.

شكل 5-4الخارطة المعرفية لمصطلح الفساد

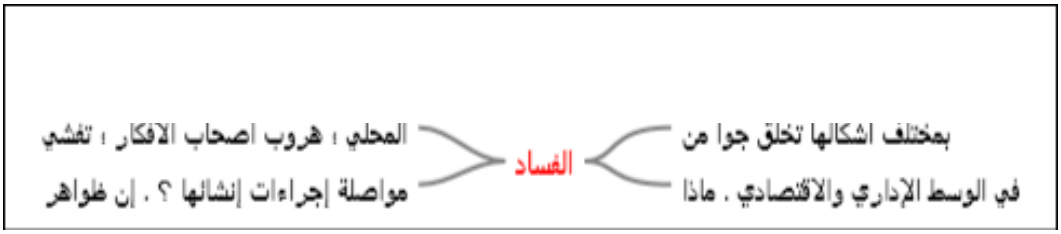

المصدر:مخرجات NVivo v10

من الشكل 5-4 يلاحظ من ترابط عبارات مصطلح الفساد، أن الفساد بمختلف أشكاله وظواهره يخلق جوا في الوسط الإداري يفضي إلى تفشيه وإلى هروب أصحاب الأفكار والمؤسسات من الإدارات لمواصلة إجراءات إنشاء مؤسساتهم. فالفساد عائق أساسي أمام عملية التنمية التي تتمحور حول فكرة الاندماج لأنه يرفع

[1] R.Evenson: **Intellectual Property Rights; R&D**,Op,Cit, p.102.

من تكاليف ممارسة النشاط، لأنه يمثل ضريبة مخفية في وجه من يود الاندماج في القطاع الخاص، ويؤدي لإهدار الموارد والمهارات الضرورية للاستثمار.

وفي المقابل فإنه في ظل نظام هش لحماية الحقوق تنفر المؤسسات من المناخ الذي تكون فيه حقوق الملكية غير محمية لذلك فإقامة نظام للملكية محمي من خلال سن القوانين والتشريعات تكون ملزمة وقوية بحيث تحمي أصحابها وخاصة المخترعين،

شكل5-5 الخارطة المعرفية لمصطلح رشوة

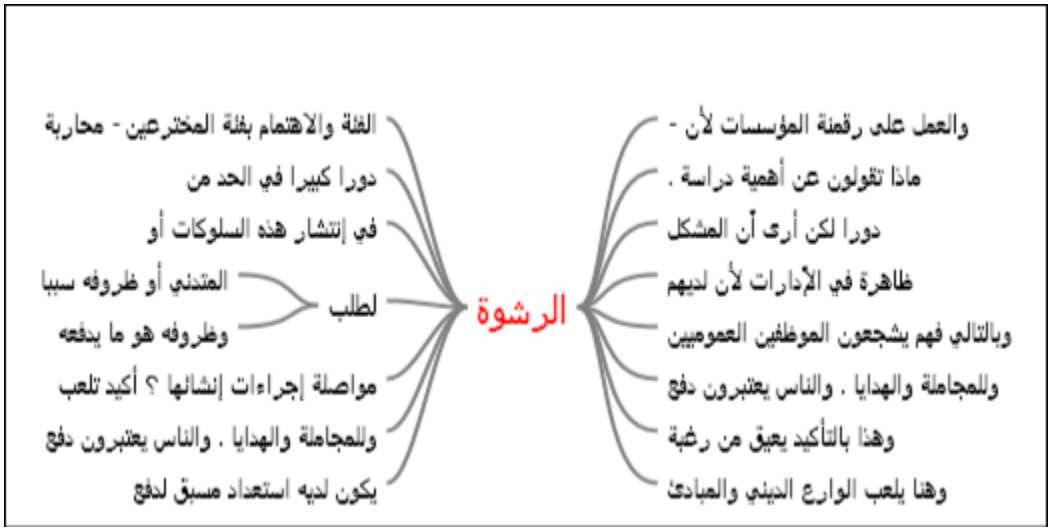

المصدر:مخرجات NVivo v10

من الشكل 5-5 الذي يوضح الخارطة المعرفية لمصطلح الرشوة يظهر أن انتشار بعض السلوكيات كطلب الهدايا أو المجاملات من طرف الموظفين العموميين يلعب دورا كبيرا في الحد من مواصلة إجراءات إنشاء المؤسسة ويعيق من الرغبة في ذلك، كما أن لأصحاب المؤسسات الإستعداد المسبق لدفع الرشوة وبالتالي فهم يشجعون الإدارات والموظفين العموميين عليها وفي هذا الإطار يقترح Daniel Kaufman(1998) أن من بين طرق مواجهة الرشوة والتي تعتبر الأكثر جذبا هي إعادة النظر في أجور موظفي القطاع العام بنسبة 82% من مجموع الآراء " ، خاصة وأن ظروفهم قد تشجعهم على طلبها، وهنا قوة القانون واحترامه يعتبران عاملين أساسين في احترام الملكيات وهذا مصدره الوازع الديني والمبادئ وأخلاقيات العمل. من خلال تعريف الحقوق الأساسية واحترامها والتي تعد الأصل في وجود الملكية يأتي القانون ليحمي هذه الملكية ويفرض احترامها، من خلال الحدود التي يضعها لكل مالك لتعطيه حق التحرك دون مشاكل قانونية أو مجتمعية.

شكل 5-6الخارطة المعرفية لمصطلح النمو

المصدر:مخرجات NVivo v10

من الشكل 5-6 يمكن القول أن أساس النمو الاقتصادي مرتبط بدرجة تجسيد الاختراعات وأن الاقتصاد غير الرسمي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي من خلال التهرب الضريبي كما أن قابلية المؤسسات الصناعية لتجسيد براءات الاختراع على أرض الواقع يلعب دور في النمو الاقتصادي. فلا يمكن أن تجسد اختراعات وخلق الثروة في بيئة فاسدة وغير محمية بقوة القانون وفي ظل نظام هش لحماية الحقوق و الملكيات يقل الحافز إلى الاستثمارات وبالتالي يقل النمو وأشار Froncois Joseph Carbal في دراسته الميدانية التي أجراها في السنغال سنة 2013 أن ثغرة بقيمة10% بفعل الفساد تسبب ضياع بـ2.6% من معدل النمو" .

IV. المقاربة الموضوعية: يأتي فيما يلي تفصيل لنتائج المقابلات الثمانية ولكل سؤال على حدة بهدف تفسير محتواها وعرض نسبة التغطية لإجابة كل سؤال لكل مقابلة، لمعرفة ما هو السؤال الذي أحيط بعناية أكثر من قبل المستجوبين وما هو محتواه كما يبنه الشكل 5-8 الذي يوضح نسبة تغطية أسئلة المقابلات.

شكل 5-7: نسبة التغطية لأسئلة المقابلات

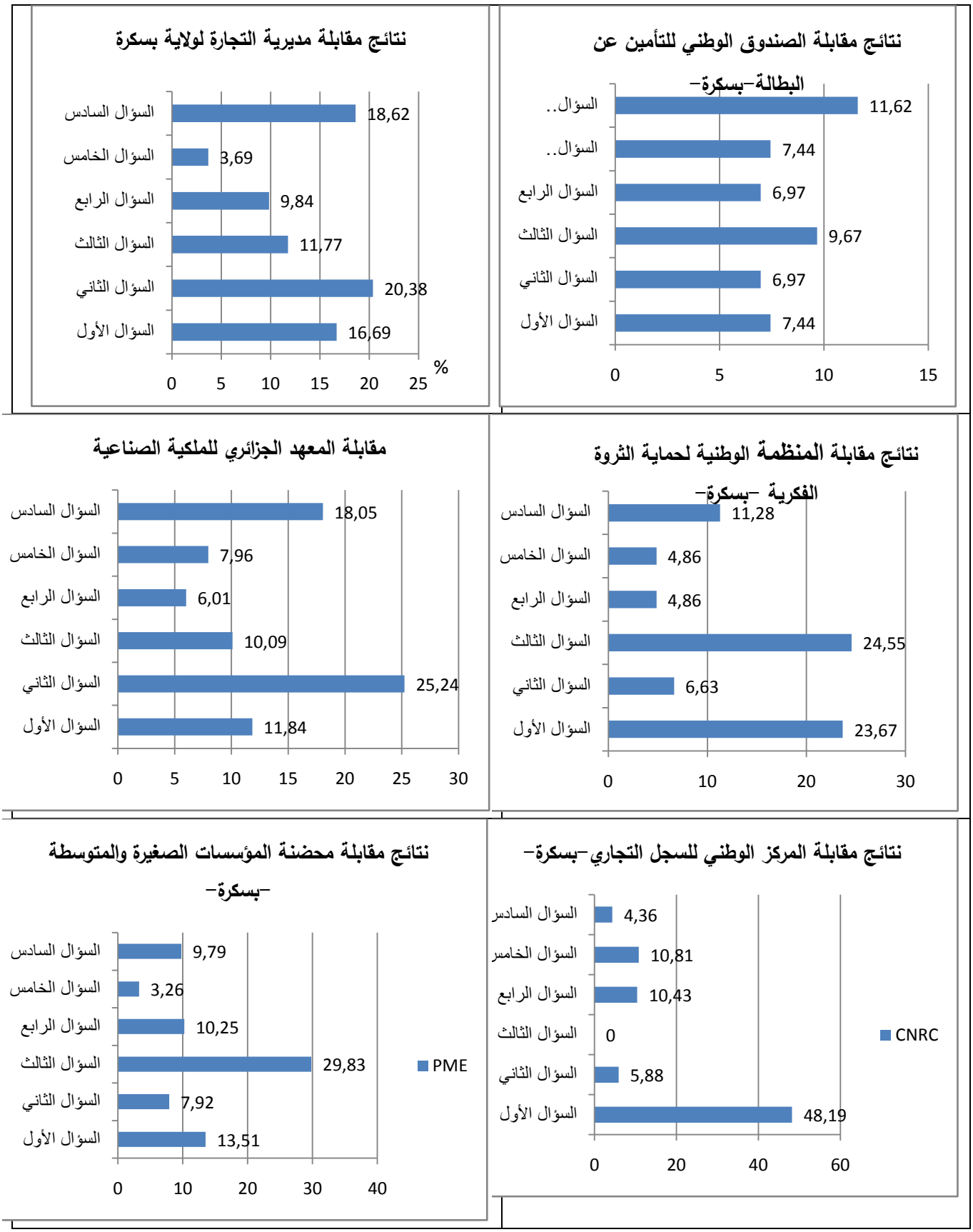

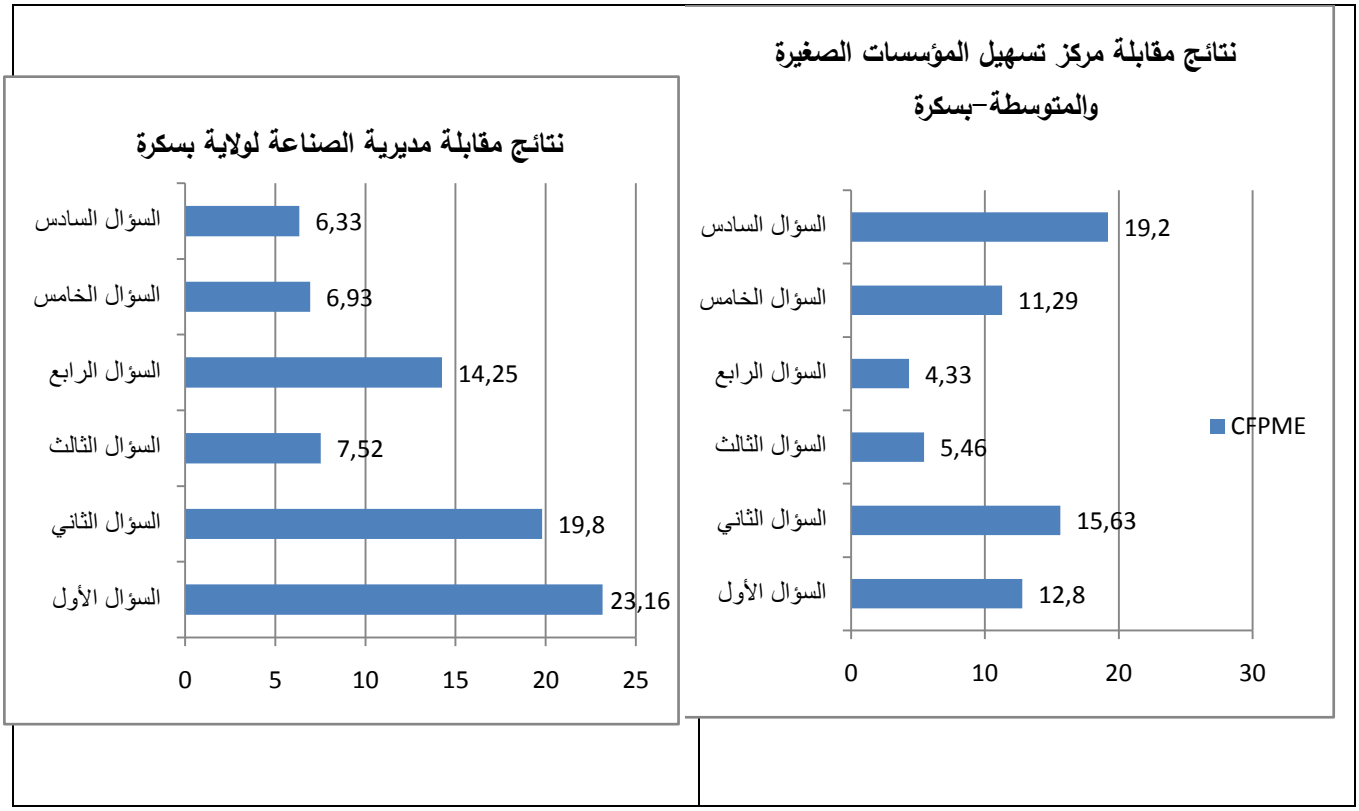

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام مخرجات برنامج NVivo v10.

نسبة التغطية :تمثل نسبة الإجابة على العقدة إلى الملف الواحد أي :عدد أحرف الإجابة على سؤال معين / عدد أحرف الملف الواحد ككل مضروبة في مئة.

يلاحظ من الشكل5-7 أن نسبة تغطية مقابلة مديرية التجارة لولاية بسكرة جاءت في المقام الأول بحيث بلغت نسبة التغطية 80.99% أين أولى اهتمام للإجابة على السؤال الأول والسادس من أسئلة المقابلة لكن حظي السؤال الثاني من المقابلة بنسبة تغطية أكبر قدرت بـ: 20.38 % الذي أشار فيه أن ملكية العقار لا تشكل عائقا بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية غير الرسمية للدخول للاقتصاد الرسمي، بدليل استحداث الدولة لعدة صيغ لحيازة الوعاء العقاري لكل من يرغب في الاستثمار، كما أن من يتحجج بطول الإجراءات المتعلقة بالحصول على عقار كعائق للدخول للاقتصاد الرسمي هم أشخاص لا يرغبون بالعمل والاستثمار ولا يملكون الإرادة الحقيقة لذلك.

وتأتي في المقام الثاني تغطية المركز الوطني للسجل التجاري لولاية بسكرة ومقابلة المدير العام للمعهد الجزائري للملكية الصناعية بنسبة متقاربة قدرت بـ: 79.67% و 79.19 % على التوالي حيث جاءت تغطية المركز الوطني للسجل التجاري للسؤال الأول بنسبة 48.19% أين أكد على أن الأنشطة غير الرسمي ة لها تأثير على الاقتصاد الوطني من ناحية التهرب الضريبي إلى جانب ضياع الحقوق، وأن جهل الناس بالقوانين و الخوف من الإدارة والخوف من دفع الضرائب يجعل الناس تفضل عدم التسجيل وأن الناشطين في (ق.غ.ر) نوعان : نوع

متحايل و نوع جاهل بالقانون وأن على هذه الفئة أن تعي أن إختيار (ق.غ.ر) يفتح بابا كبيرا للمخاطرة والتعرض للمتابعات وغلق المحل و للغرامات، إلى جانب أنه سيحرم نفسه وأفراد عائلته من مزايا كالتغطية الاجتماعية. أما مدير المعهد الجزائري للملكية الصناعية الذي فصل في إجابة السؤال الثاني بنسبة تغطية قدرت بـ 25.24% أشار إلى أن إنشاء مؤسسة يرتبط أساسا بالعقار وبإجراءات إدارية أخرى قد تعيق في بعض الأحيان إنشاء المشروع الاستثماري و في هذه الحالة يمكن القول أنه فعلا يلجأ العديد من المستثمرين إلى مباشرة النشاط من خلال البحث عن طرق سهلة و سريعة.

أما تغطية مديرية الصناعة لولاية بسكرة فقد احتلت المرتبة الرابعة بنسبة تغطية قدرت ب 77.99% إذ فصل في الإجابة على السؤال الأول الذي بلغت نسبة تغطيته 23.16% بالقول إن ظروف الاقتصاد الجزائري جعلت من الدولة تتغاضى عن وجود (ق.غ.ر) واتفق مع إجابة المعهد الجزائر للملكية الصناعية في أن نقص المعلومات لدى المقاول عن الإدارة وخجله من التقرب منها وعدم ثقته فيها ، هما من ساهم ا في التوجه (ق.غ.ر). إلى جانب غياب التواصل ما أوجد عدم وصول المعلومة الإدارية لأصحابها. كما أسهمت ذهنية المقاولين في عزوفهم عن التوجه للرسمية وتفضيلهم البقاء في الاقتصاد غير الرسمي .

أما إجابة أمين عام المنظمة الوطنية لحماية الثروة الفكرية كانت بتغطية قدرت بـ 75.85% تلتها إجابة مدير محضنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 74.56% وتركز جوابهما عن السؤال الثالث بنسبة تغطية 24.55% و 29.83 % وهي تشبه إجابة مدير التجارة للولاية حيث ركز على أن أجهزة الدولة قامت بما عليها من تسهيلات وأعطت الأولوية للمبتكرين إلا أن ذهنية المقاول الجزائري ذهنية تجارية ، وقلة فقط من يحملون أفكارا حقيقية ويرغبون بتجسيدها، كما أشار إلى عدم وجود عنصر الشغف وحب العمل لدى فئة المقاولين الشباب . واتفق في إجابته مع أمين عام المنظمة الوطنية لحماية الثروة الفكرية في أن القروض الربوية هي من تجعل المخترعين في الاقتصاد غير الرسمي والرسمي لا يقومون بتجسيد اختراعاتهم إلى جانب بعض الإجراءات البيروقراطية التي تصعب نوعا ما من عملية تسجيل المخترع لبراءة اختراعه. وأكد على عنصر جهل بعض المخترعين بكيفية وطريقة التسجيل.

وعن مقابلة مدير مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بسكرة والتي تأتي بنسبة تغطية بلغت 68.71% محتلة المركز السابع في نسب التغطية . وتغطية مدير الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة التي احتلت المرتبة الأخيرة بنسبة تغطية للإجابة قدرت ب .50.11% ، حيث تم التفصيل في إجابة السؤال السادس ب19.20% و 11.62% وتتشارك الإجابة مع إجابات مدير المعهد الجزائري للملكية الصناعية ومديرية التجارة

من ناحية الاتفاق على أهمية نشر المعلومة وفتح باب الحوار وتحسين صورة الإدارة لدى أصحاب المؤسسات والتواصل المستمر معهم الى جانب أهمية الترويج الجيد للخدمات الإدارات العمومية كمقترحات يرونها ملائمة للاندماج في الاقتصاد الرسمي.

وكنتيجة لعرض تحليل نتائج المقابلات يمكن القول :

I. إن المسؤلون عن الجهات الثمانية التي تمت مقابلتها، قد أبدوا اهتماما بالإجابة عن أسئلة المقابلة الستة وتجسد ذلك من خلال نسب تغطية الأسئلة المرتفعة م ما يدل في نظر الباحثة على أهمية الموضوع ويلاحظ أن السؤال الأول والسادس حظيا بأكبر نسب تغطية من ضمن أسئلة المقابلات الثمانية
II. أن عزوف المؤسسات غير الرسمية عن الاندماج في الاقتصاد الرسمي راجع إلى النظرة السلبية والخاطئة عن الإدرات العمومية، حسب أجوبة المقابلات وإلى الجهل والخوف وعدم الثقة في الإدارت العمومية وبكل ما تقدمه من تسهيلات و إن من أسباب العزوف كذلك طريقة تفكير الشاب المقاول في نشاطه حيث اتفق الجميع على أن هناك ذهنية سائدة لدى أوساط المقاولين هي ذهنية "البزنسة" وعدم الجدية في العمل أو ما أطلق عليهم بالمتحايلين إلى جانب وجود فئة تجهل بالفعل القانون.
III. هناك إشارة صريحة إلى أن إجراءات الحصول على حقوق الملكية الرسمية ليست سببا رئيسيا في بقاء المؤسسات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي كون الإجراءات أصبحت بسيطة والدولة وفرت كل التسهيلات للحصول على حق ملكية عقار أو براءة. الذي بدوره يحوي مخترعين لكن معظمهم لا يعلمون بطرق التسجيل. وتبقى اختراعاتهم غير مجسدة بسبب التمويل المعتمد على الفوائد.
IV. الفساد ظاهرة موجودة لكن الفكرة المسبقة لدى صاحب المؤسسة عن الإدارة هو الذي يجعله يبادر إليها أولا وليس الموظف العمومي.
V. من عوامل الاندماج في الاقتصاد الرسمي نشر المعلومات ورقمنتها وتقريب الإد ارة للمقاول بكل الوسائل، إلى جانب أهمية الوازع الديني لأن العمل في الاقتصاد غير الرسمي يدخل في إطار هضم لحقوق الغير وكذا العمل بأخلاقيات العمل بالنسبة للموظف وكذا صاحب المؤسسة.

هذا ما وصلت إليه الباحثة من نتائج فيما يخص وجهة نظر الأطراف الرسمية حول الوحدات الاقتصادية غير الرسمية من خلال التقدير الكيفي، ولمعرفة التقدير الكمي من وجهة نظر المعنيين بالأمر وهم الوحدات الاقتصادية غير الرسمية بموضوع عدم الاندماج استعانت الباحثة بأداة الاستبيان وبيان نتائجها من خلال عرض نتائج دراسة الاستبيان ثم التحليل الإحصائي باستخدام الطرق الإحصائية الملائمة لذلك.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الخاصة بالاستبيان

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على مختلف فرضياتها، تم تصميم الاستبيان وتحليل نتائجه من خلال عرض نتائج محور البيانات الوصفية العامة بالوحدات الاقتصادية غير الرسمية، و نتائج محور آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي، نتائج محور مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي ثم القيام بالتحليل الإحصائي والتركيبي لكل هذه النتائج.

المطلب الأول: عرض النتائج المتعلقة بالبيانات الوصفية العامة

من المهم أن يرتبط تحليل البيانات الوصفية بالإضافة لتوصيفها لخصائص العينة، بالتحليل الإحصائي والتركيبي لمتغيرات الدراسة واستخدامها في التحليل، للتمكن من تفسير سبب الاختلاف في الإجابات كلما اختلفت خصائص هذه العينة.

الفرع الأول:عرض نتائج البيانات الوصفية العامة الخاصة بالأسر

إن الهدف من عملية التحليل الإحصائي لفقرات الاستبيان المختلفة هو التعرف على مختلف الإجابات والوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها من الدراسة.

I. خصائص الأسر محل الاستقصاء:

اختلفت خصائص الأسر محل الاستقصاء حسب الخصائص التالية:

1. **متوسط الدخل الشهري** :سيتم عرض الدخل الشهري للعينة المدروسة من خلال الشكل 5-8 الموالي

الشكل رقم (5-8) : توزيع أفراد العينة حسب متوسط الدخل الشهري.

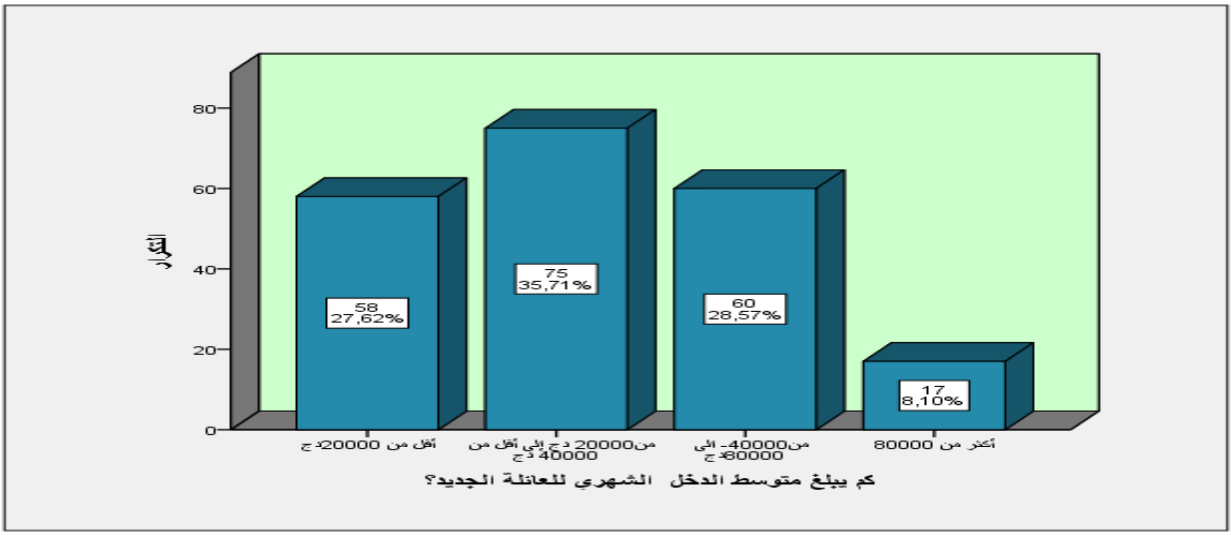

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنام ج.Spss v22

يلاحظ من الشكل5-8 أن متوسط الدخل الشهري للأسر محل الدراسة قد حقق أعلى مستوى له في الفئة من20000دج-أقل من 40000دج بنسبة 35.71% أي ما يقابل 75 أسرة، تلتها الفئة ذات الدخل من 40000دج -80000دج بنسبة 28.57% أي60 أسرة ، كما احتلت الفئة أقل من 20000دج المرتبة الثالثة في العينة المدروسة، أما آخر مرتبة فكانت لصالح الفئة الأكثر من 80000دج بنسبة 8.1% أي ما يوافق 17 أسرة يمكن القول أن الوحدات الاقتصادية المستقصاة تقع في فئة الدخل المتوسط [*]. كما أن التصريح بالدخل غير فعلي بالرغم من وضع مجالات لتجنب التصريح الدقيق بحيث تم الاستدلال على دلك من السؤال عن مصدر تمويل النشاط في الاستبيان الذي كان من مدخرات شخصية وتأجير لعقار إن كان موجود.

2. **توزع أفراد العينة حسب نوع السكن وطبيعة الملكية**

يتوزع أفراد العينة حسب **نوع السكن** كما يوضحه الجدول 5-3 الموالي

جدول5-3 : توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن وملكية العقار

نوع السكن	التكرار	النسبة المئوية	طبيعة ملكية السكن	التكرار	النسبة المئوية
مسكن فردي	116	%55.2	عقد ملكية رسمي	121	%57.6
شقة	62	%29.5	عقد عرفي	58	%27.6
آخر	32	%15.2	عقد ملكية غير رسمي	31	%14.8
المجموع	210	%100	المجموع	210	%100

توزع عينة الدراسة حسب التملك لعقار

ملكية عقار آخر	التكرار	النسبة المئوية	نوع العقد	التكرار	النسبة المئوية	قابلية تأجيره	التكرار	النسبة المئوية
نعم	64	%30.5	عقد رسمي	39	%60.93	نعم	26	%40.63
لا	146	%69.5	عقد عرفي	25	39.06	لا	38	%59.37
المجموع	210	%100	المجموع	64	%100	المجموع	64	%100

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنام ج.Spss v20

من الجدول 5-3 تم التوصل إلى أن ما نسبته 55.2% من الوحدات الاقتصادية غير الرسمية تقطن في مساكن فردية قد تكون مكان لممارسة أنشطتها غير الرسمية، ويلاحظ أن من أصل 210 مسكن يقيم فيها أصحاب الأنشطة غير الرسمية هناك 31 مسكن بعقد ملكية غير رسمي بنسبة 14.8%. كما أن 30.5% من العائلات

[*] تقسيم الدخل حسب وجهة نظر الباحثة.

التي ضمت الوحدات غير الرسمية تلك عقارات آخرى ما يفوق ثلث هذه العقارات (39.6%) بعقود عرفية، كما أن 40.63% من العقارات المملوكة بعقود رسمية مؤجرة لأغراض تجارية وهنا نلحض الدخل الممكن أن يتأتى من هذا التأجير والذي غالبا لا يكون مصرح به وهذا ما دفع الباحثة إلى إضافة خانة الدخل الأكثر من 80000دج في خانة التصريح بمتوسط الدخل .

3. توزيع العينة حسب طلب خدمة الصيانة

يمكن توضيح طلب خدمة الصيانة **لعائلات** الوحدات الاقتصادية غير الرسمية من خلال الشكل5-8 التالي:

الشكل رقم (5- 9): توزيع أفراد العينة حسب طلب أعمال الصيانة

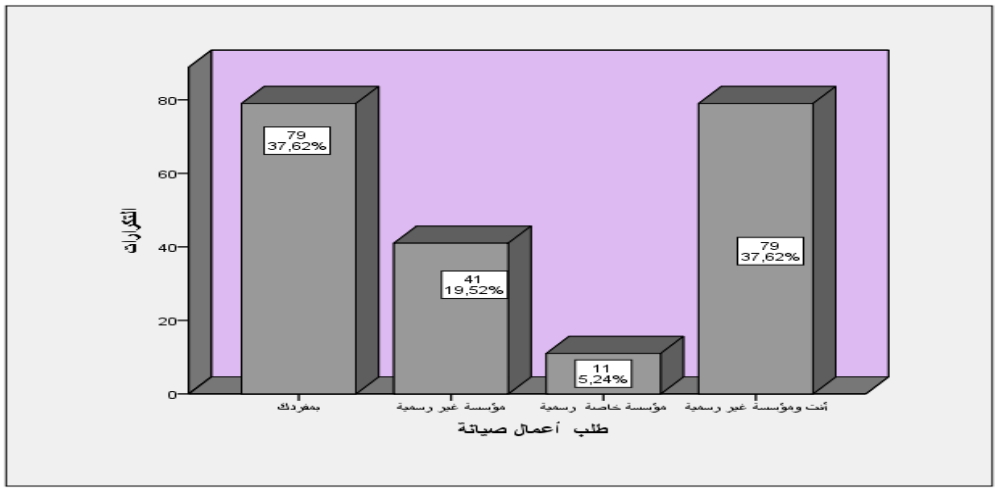

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنام جSpss v22

من الشكل 5-9 الذي يوضح نتائج طلب خدمة الصيانة للعينة. أن أسر أصحاب الوحدات غير الرسمية تفضل إنجاز أشغال الصيانة لمنازلهم بمفرده ا وإما بمساعدة وحدات غير رسمية أخرى وكان ذلك بنفس النسبة 37.62 % وهذا يمكن أن يفسر بـتفضيل أشغال الصيانة بطريقة غير رسمية عوضا عن استدعاء مؤسسات خاصة رسمية للصيانة وهذا منطقي حسب الباحثة لأنهم ينشطون في القطاع غير الرسمي الذي تنتشر فيه شبكة العلاقات غير الرسمية بشكل واسع.

4. توزع العائلات حسب التوجه الاستهلاكي

يمكن توضيح التوجه الاستهلاكي للعائلات التي تضم الوحدات غير الرسمية حسب الجدول 5-4 التالي:

جدول 5-4 : توزيع أفراد العينة حسب أماكن ونوع والغرض من اقتناء بعض المواد الاستهلاكية

المواد	نوع السوق			نوع المنتوج			غرض تجاري	
	محلات ومراكز	سوق غير رسمي	معا	محلي	مستورد	معا	نعم	لا
	%	%	%	%	%	%	%	%
ملابس	39	11.4	49.5	20	11.9	68.1	6.7	93.3
أجهزة كهرومنزلية	64.8	11	24.3	17.6	26.2	56.2	7.1	90.5
مواد التنظيف والتجميل	41.4	12.4	46.2	18.1	17.1	64.8	6.7	91
قطع غيار	57.6	12.4	30	11.4	41	47.6	7.1	92.8
مواد استهلاكية	47.6	12.4	40	19	12.9	68.1	5.7	94.3

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنام جSpss v22

ما يلاحظ من نسب الجدول 5-4 أن حصة السوق غير الرسمية لوحدها من مقتنيات العائلات التي شملتها الدراسة تتراوح ما بين 11 إلى12% وأن أقل من 7 % من هذه المقتنيات موجهة لأغراض تجارية .في حين أن 49.5% ،46.3% من عائلات الوحدات غير الرسمية تقتني الملابس ومواد التنظيف والتجميل على الترتيب من الأسواق المختلطة (معا) في حين أن 64.8% 57.6% ،47.6% من العائلات تقتني الأجهزة الكهرومنزلية وقطع الغيار و المواد الاستهلاكية على الترتيب من السوق الرسمي وبالنوعيتين المحلية والمستوردة ومعظمها تستعمل لأغراض غير تجارية. من الجدول يلاحظ أن عائلات الوحدات غير الرسمية تقتني مشترياتها عموما من المحلات ومراكز الشراء وأن أقل من 10% يشترون المواد لإعادة استعمالها لأغراض تجارية.

الفرع الثاني: عرض البيانات الوصفية لخصائص الوحدات الاقتصادية غير الرسمية

I. وصف البيانات الشخصية

يمكن توضيح البيانات الشخصية للوحدات غير الرسمية المستجوبة والبالغ عددها 210 من أصل 384 أسرة حسب الجدول التالي:

جدول رقم: 5- 5 توزيع البيانات الشخصية للوحدات غير الرسمية

	الجنس		السن			
	ذكر	أنثى	15-25	25- 35	36- 45	أكثر من 45
التكرار	140	70	77	55	49	29
النسبة %	**66.7**	**33.3**	**36.7**	**26.2**	**23.3**	**13.8**

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Spssv22.

من الجدول 5-5 يلاحظ أن أكثر من ثلثي أصحاب الوحدات غير الرسمية هم من فئة الذكور وينتمي معظمهم إلى فئة مابين 15 إلى 25 سنة و 25-35 سنة وهي فئة تقابل أكثر سن إنتاجي في عمر الفرد.

جدول رقم5-6: توزيع الوحدات غير الرسمية حسب الحالة العائلية والمستوى التعليمي

	الحالة العائلية				المستوى التعليمي					
	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	تمهين	بدون مستوى
التكرار	82	112	11	5	23	50	54	54	17	12
النسبة%	39	53.3	5.2	2.4	11	23.8	25.7	25.7	8.1	5.7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSv22.

من الجدول5-6 يلاحظ أن أكثر من نصف أصحاب الوحدات غير الرسمية متزوجون بنسبة 53.3% ولديهم مستوى تعليمي مرتفع بين تراوح الجامعي والثانوي وبنسبة أقل مستوى متوسط فيما مثل أصحاب الوحدات غير الرسمية الذين ليس لديهم أي مستوى تعليمي أقل النسب بحيث بلغ 5.7% . وهذا يمكن أن يفسر بأعداد المتزايدة من الخريجين وهذا ما يوافق تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2015 في كون بطالة الشباب منتشرة في أواسط حاملي الشهادات من الجامعيين ما يفسر توجههم للأنشطة غير الرسمية.

II. وصف مجال النشاط للوحدات الاقتصادية غير الرسمية

يمكن عرض مجال نشاط الوحدات الاقتصادية غير الرسمية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (5- 10): توزيع أفراد العينة حسب نوع النشاط

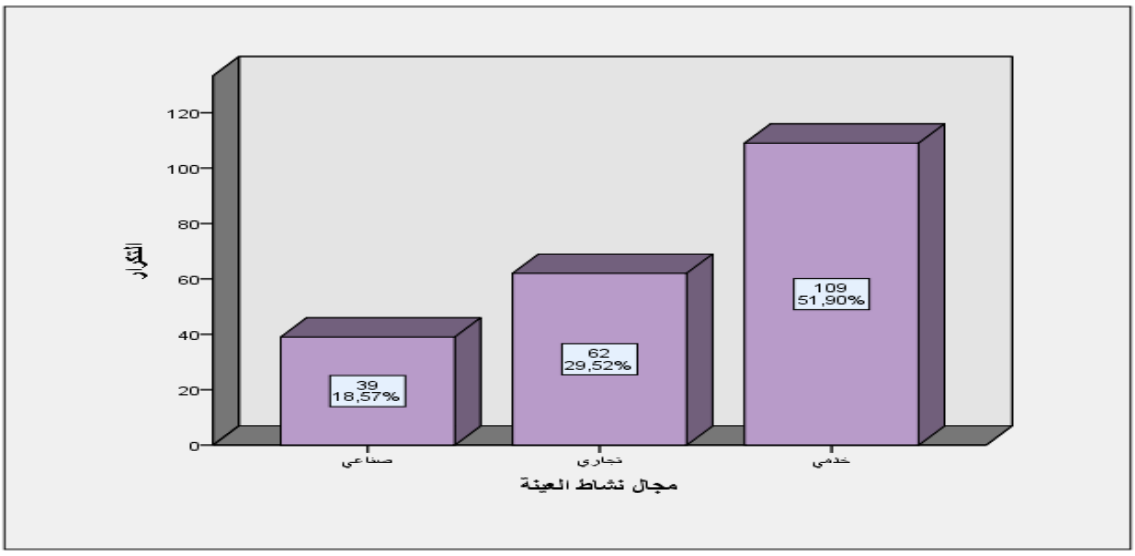

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Spssv22

من الشكل 5-10 يلاحظ أن أكثر من نصف(52.36%) الوحدات الاقتصادية غير الرسمية المستجوبة تشغل قطاعات خدمية بنسبة 51.90% تليها قطاع التجارة بنسبة 29.52% ثم الصناعة بنسبة 18.57% ما يقابل 39 وحدة اقتصادية صناعية تنشط في الاقتصاد غير الرسمي من مجموع الوحدات غير الرسمية المستجوبة.

III. وصف مجال النشاط اذا كان اختراع

يمكن عرض مجال النشاط الذي تنشط فيه الوحدات غير الرسمية في حال ما إذا كان اختراع من خلال الجدول 5-7 الموالي:

جدول 5-7: توزيع أفراد العينة حسب مجال نشاط الاختراع

يدخل في مجال الاختراع	التكرار	النسبة المئوية	
نعم	18	8.6%	55.6% صناعي
			5.6% تجاري
			38.9% خدمي
لا	192	91.4%	
المجموع	210	%100	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss.

ما يلاحظ من نتائج الجدول 5-7 أن 18 وحدة غير رسمية من الوحدات المستجوبة تعتبر أنشطتها تدخل في إطار الاختراعات وهذا تعتبره الباحثة عددا كبيرا. كما أن ما نسبته 55.6% يعتبرون أنشطتهم تدخل في مجال الاختراعات من سبيل تقديم منتج جديد أو طريقة صنع جديدة يشغلون قطاع الصناعة.

IV. **وصف مدة العمل في النشاط** : يمكن عرض سنوات عمل الوحدات غير الرسمية من خلال الشكل التالي:

شكل 5-11 : توزيع الوحدات غير الرسمية حسب سنوات العمل في النشاط

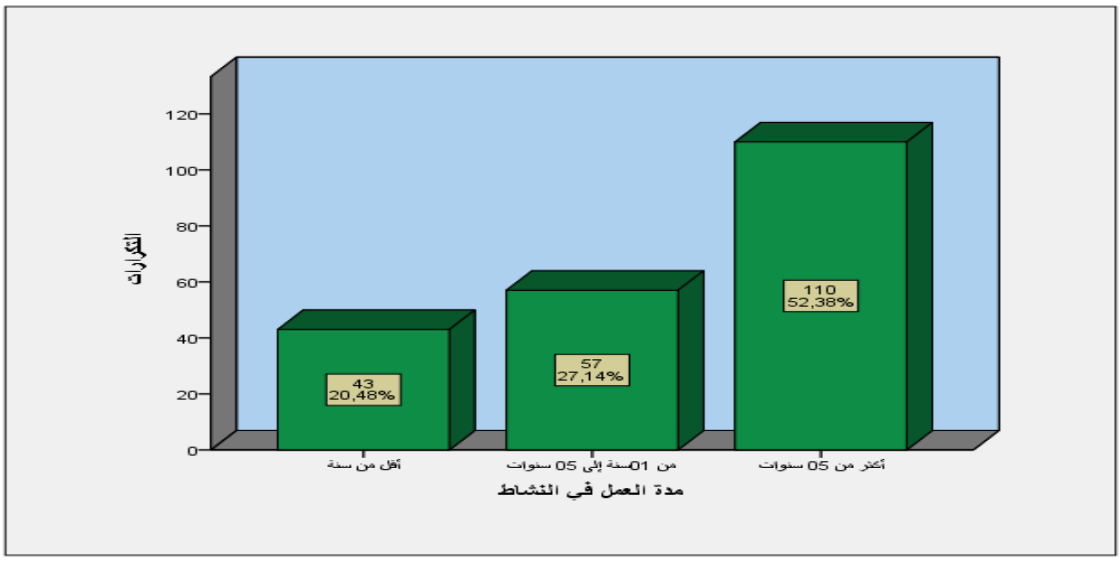

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنام جSpss

من الشكل 5-11 يلاحظ أن أكثر من نصف الوحدات غير الرسمية (52.38%) تمارس نشاطها منذ أكثر من 5 سنوات و20.43% تزاول نشاطها منذ أقل من سنة في الاقتصاد غير الرسمي وهذه نسبة كبيرة بحيث أن في كل 210 وحدة غير رسمية هناك 43 دخلوا السوق غير الرسمي في أقل من سنة (الوافدون الجدد الى السوق غير الرسمية).كما أن أعداد الممارسين للأنشطة غير الرسمية لأكثر من 5 سنوات كبير جدا.

V. وصف سبب الدخول الوحدات غير الرسمية للنشاط غير الرسمي

يمكن عرض الإجابة على سبب الدخول للاقتصاد غير الرسمي من خلال نتائج الجدول الآتي:

جدول رقم 5-8: توزيع أفراد العينة حسب سبب الدخول للنشاط

سبب دخول النشاط غير الرسمي	التكرار	النسبة المئوية	الرتبة
لم أحصل على وظيفة	76	%36.19	1
موروث أب عن جد	27	%12.86	4
أفضل العمل بمفردي	48	%22.86	3
للحصول على دخل أكبر	69	%32.86	2

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنام جSpss22

من معطيات الجدول 5-8 يلاحظ أن أكثر الوحدات التي عبرت عن سبب دخولها للنشاط غير الرسمي كانت بسبب عدم حصولها على وظائف بنسبة 36.19% تلتها 32.86% صرحت أن سبب دخولها النشاط غير الرسمي هو للحصول على دخل أكبر، في حين فضلت نسبة 22.86% العمل بمفردها وكان أضعف سبب للدخول للنشاط غير الرسمي بسبب كون النشاط متوارث أب عن جد بنسبة12.86% . هذا الترتيب والتوجه العام للإجابة يجعل من مشكل التوظيف في ولاية بسكرة وبالتالي فهم مشكل البطالة والنظر في السياسات المتبعة للحد منها خاصة وأن البطالين هم من فئة 15-35 سنة كما سبقت الإشارة إليه.

VI. وصف الإجابات حول عدد العمال وجنسهم وطبيعة الاتفاق المبرم معهم

يمكن عرض الإجابة على هذا السؤال من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 5- 9 : توزيع العينة حسب عدد العمال

الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
أنت فقط	**129**	**%61.4**
من2 إلى5 عمال	**80**	**%38.1**
من 6 إلى 9 عمال	**1**	**%0.5**
المجموع	**210**	**%100**

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنام جSpss22

يلاحظ من نتائج الجدول 5- 9 أن جل 61.4%الوحدات غير الرسمية تعمل بمفردها وأن 38.1 % منها توظف من 2 إلى 5عمال في حين وُجد أن وحدة اقتصادية غير رسمية واحدة يصل عدد العاملين بها إلى 9 عمال وهذا من أصل 210 وحدة غير رسمية ، وعلى الرغم من أنه رقم ضئيل لكن الباحثة تعتبره رقمامهما مما يطرح السؤال حول صفة هؤلاء العاملين وكذا طبيعة الاتفاقات التي يعملون بها. أما فيما يخص أغلبية العاملين في هذه الوحدات غير الرسمية ونوع العقود التي يعملون بها فبيانها في الجدول 5-10 الموالي.

جدول 5-10: توزيع أفراد العينة حسب جنس االعاملين ونوعية التعاقد معهم.

نوعية العاملين	التكرار	النسبة المئوية	**نوع العقد**	التكرار	النسبة المئوية
أغلبهم نساء	20	24.69%	**إتفاق شفوي**	49	%60.49
أغلبهم رجال	61	75.31%	**إتفاق مكتوب**	21	%25.92
			بدون عقد	11	%13.59
المجموع	81	%100	**المجموع**	81	%100

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنام جSpssv22

من الجدول 5-10 بينت نتائج العينة أن 38.57% من الوحدات غير الرسمية صرحت أن 75.31% عمالها أغلبهم من الرجال، مقابل 24.69% صرحوا بأن أغلب اليد العاملة لديها من النساء ، كما أن الاتجاه العام لنوعية العقود المبرمة يميل إلى التعاقد الشفوي بنسبة 60.49% وأن نسبة 13.59% من العمال يشتغلون بدون عقود في حين صرح 25.92% من أصحاب الوحدات غير الرسمية أنها تشغل عمالها بموجب عقود مكتوبة.

VI. وصف الإجابات حول زبائن وأسعار الوحدات غير الرسمية

1. زبائن الوحدات غير الرسمية

- بينت نتائج مخرجات Spss أن 75.71% من زبائن الوحدات الاقتصادية غير الرسمية هم من الأفراد والأسر وأن 13.33% هم وسطاء يعملون لصالح مؤسسات رسمية، في حين أن 18.09% مؤسسات صغيرة ومتوسطة رسمية. وهذا يمكن تفسيره باستعمال شبكة علاقات غير رسمية أو خاصة لهذه الوحدات لتسويق منتجاتها وخدماتها.

2. الأسعار مقارنة مع المنافسين الآخرين

- صرح 42.9% من الوحدات غير الرسمية أن أسعار بيع منتوجهم أدنى مقارنة مع منافسيهم، في حين أن 24.8% لا يعلمون وضعية أسعارهم مقارنة بمنافسيهم فيما وجد 24.3% أن أسعاهم متوسطة في حين

وجد أن ما نسبته 8.1% من الوحدات غير الرسمية تبيع ب أسعار مرتفعة عن منافسيها وهذا يرجع لخصوصية هذه السلع في نظر منتجيها أو مقدميها.

VI. وصف الإجابات المتعلقة بمكان ممارسة النشاط وصيغة الحصول عليه

يمكن عرض إجابة هذا السؤالين في الجدول الموالي:

جدول رقم 5-11: توزيع أفراد العينة حسب مكان ممارسة النشاط وصيغة المحل

	مكان ممارسة النشاط			المجموع	صيغة الحصول على المحل			المجموع
	البيت	محل مخصص	مكان آخر		عقد ملكية	عقد ايجار	عن طريق رخصة	
التكرار	66	95	49	210	26	60	09	95
النسبة	%31.4	%45.2	%23.3	%100	%27.37	%63.16	%9.47	100

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنام جSpssv22

من الجدول 5-11 أعلاه يلاحظ أن 45.2% من الوحدات غير الرسمية تمارس نشاطها في محلات مخصصة وصرحت 60 وحدة غير رسمية (63.16%) أنها استفادت من المحل بصيغة عقد إيجار في حين صرح 27.37% أنها تمارس نشاطها في محل مملوك لها، وصرح 9.47% أنهم يزاولون أنشطتهم غير الرسمية بموجب رخصة وهذا يطرح مسألة تقديم الرخص من طرف السلطات المعنية لمستحقيها من ممارسي الأنشطة المسجلة، وفي نفس السياق صرحت 31.4% من الوحدات غير الرسمية أنها تمارس أنشطتها في البيت وبنسبة أقل 23.3% من الوحدات غير الرسمية تمارس نشاطها غير الرسمي في أم اكن أخرى وبالرجوع إلى إجابات القسم الأول من الاستبيان الذي وجه لعائلات هذه الوحدات غير الرسمية فإنه تم التصريح أن 55.2% يقطنون في مساكن فردية 57.6 % بموجب عقود رسمية وأن 30.5 % من عائلات الوحدات غير الرسمية تملك عقارات أخرى بعقود رسمية بنسبة 60.93%.

VII. وصف الإجابات حول ملكية حساب بنكي و أسبقية تسجيل النشاط

- بينت نتائج العينة حول ملكية حساب بنكي من عدمه أن 69.1% من الوحدات الاقتصادية غير الرسمية لا تملك حسابات بنكية مقابل 30.95% وهذا يعكس تفضيل عدم ادخار السيولة في البنوك. وبالتالي الميل إلى تخزين السيولة خارج القنوات الرسمية لها والتعامل نقدا .
- فيما يخص أسبقية التسجيل في النشاط الرسمي: صرحت 36.2% من الوحدات غير الرسمية أنها قامت بمحاولة تسجيل نشاطها مقابل 61.2% لم يسبق لها وأن سجلت نشاطها لكن بالرجوع إلى افتراضات

النموذج افترضت الباحثة أن الوحدات المستقصاة تعلم بخطوات تسجيل النشاط حتى ولو لم يسبق لها التسجيل.

VIII. وصف الإجابات حول الرغبة في الاندماج في الاقتصاد الرسمي

يمكن عرض نتائج إجابة هذا السؤال في الجدول التالي:

جدول 5-12: توزيع أفراد العينة حسب الرغبة في الاندماج للاقتصاد الرسمي أم لا

الرغبة في الاندماج في النشاط الرسمي		التكرار		النسبة المئوية
ممارسة النشاط بصفة رسمية	صناعي	111	31	%52.9
	تجاري		32	
	خدمي		48	
البقاء في الاقتصاد غير رسمي	صناعي	99	8	%47.1
	تجاري		30	
	خدمي		61	
المجموع		210		%100

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنام جSpssv22

تظهر نتائج الجدول 5-12 أعلاه رغبة 52.9% من الوحدات الاقتصادية غير الرسمية في الاندماج في الاقتصاد الرسمي مقابل 47.1% فضلت البقاء في الاقتصاد غير الرسمي حتى لو أتيحت لهم الفرص في الاقتصاد الرسمي، وهي نسب تراها الباحثة متقاربة لكن التوجه العام يتجه نحو تفضيل ممارسة النشاط بصفة رسمية وقانونية خاصة لمن يعملون في قطاع الصناعة، وفضل معظم العاملين في قطاع الخدمات غير الرسمي البقاء في الاقتصاد غير الرسمي في حين تقارب الآراء حول قطاع التجارة ، وهي نتائج تختلف في تفصيلها عن دراسة منظمة OCDE بهذا أظهرت نتائج هذا السؤال تفضيل الوحدات غير الرسمية عدم ترك النشاط غير الرسمي. ما يؤكد أن نفس التحفيزات لا تؤدي إلى نفس النتائج في الاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الثاني: وصف المحاور الرئيسية للدراسة حسب إجابات الوحدات الاقتصادية غير الرسمية

سيتم في هذا الجز ء وصف كل محور من محاور الدراسة الرئيسية والمتمثلة في آليات الاندماج ومزايا الاندماج.

الفرع الأول: وصف فقرات محور آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي

سيتم التعرف على إجابات الوحدات الاقتصادية غير الرسمية فيما يخص فقرات الأبعاد الممثلة لمحور آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي وذلك كما يأتي :

I. وصف فقرات بعد حقوق الملكية الرسمية

يبين الجدول التالي إجابات أفراد الوحدات الاقتصادية غير الرسمية حول فقرات بعد حقوق الملكية كما يلي:

الجدول رقم :5-13 وصف بعد حقوق الملكية الرسمية

	العبـــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	البعد الأول : حقوق الملكية	**3,55**	**0,609**	**موافق**
1	تسجيل ما أملكه رسميا من أصل(محل، عقار، منزل، أرض) غير مهم بالنسبة لي.	2,79	1,449	**محايد**
2	تملكي الرسمي للعقار أو المبنى أو المحل لممارسة نشاطي عامل رئيسي لممارسة نشاطي الاقتصادي.	3,55	1,216	**موافق**
3	تساهم الملكية المسجلة في زيادة عوائد نشاطي	3,66	1,076	**موافق**
4	تبسيط إجراءات تسجيل حقوق الملكية يدفعني إلى تسجيل ملكية نشاطي رسميا .	3,70	1,038	**موافق**
5	ارتفاع تكلفة تسجيل الملكية (الرسوم الإشهار والتوثيق و ضريبة نقل الملكية،...) تمنعني من تسجيل نشاطي رسميا.	3,44	1,188	**موافق**
6	تخفيض الوقت اللازم لتسجيل الملكية يمكن أصحاب المشاريع من التركيز على ممارسة أنشطتهم.	3,48	1,264	**موافق**
7	تؤدي الملكية الرسمية إلى الرفع من فرص الحصول على التمويل والقروض	3,67	1,178	**موافق**
8	حقوق الملكية المحمية تزيد من فرص توسيع ونمو النشاط الرسمي .	3,79	1,058	**موافق**
9	يحمي ممارسو لأنشطة غير الرسمية حقوق ملكياتهم بطرقهم الخاصة (بالقوة، الاعراف والتقاليد، السر المهني، شبكة اتصالات خاصة..).	3,40	1,193	**موافق**
10	حماية حقوق الملكية تزيد من عوائد النشاط.	3,72	1,038	**موافق**
11	مشكل المقر بالنسبة لممارسي النشاط غير الرسمي من أكبر المشاكل التي تواجههم أثناء آداء نشاطهم.	3,76	1,109	**موافق**
12	عدم امتلاك سجل تجاري من طرف ممارسي الأنشطة غير الرسمية من المشاكل التي تصادفهم مع الهيئات الرسمية ولجان التفتيش	3,83	1,059	**موافق**
13	الصعوبات التي تواجه ممارسي الأنشطة غير الرسمية مع السلطة الرسمية تحل عن طريق التغيير المستمر لأماكن بيع المنتجات وتقديم الخدمات	3,31	1,173	**محايد**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss

تبين معطيات الجدول 5-13 أعلاه أن مستوى استجابة الوحدات غير الرسمية لفقرات بعد حقوق الملكية الرسمية جاءت أغلبها بوزن نسبي "موافق"، مما أدى لبلوغ المتوسط الحسابي لمجموع فقراته قيمة 3.55 بانحراف معياري قدره 0.609 ما يدل على أن هناك اتفاق في إجابات المبحوثين على فقرات البعد الممثل في حقوق الملكية الرسمية، أما فيما يتعلق بالعبارات التي حققت اتفاق بين إجابات أصحاب الوحدات الاقتصادية غير الرسمية فقد حققت عبارة " عدم امتلاك سجل تجاري من طرف ممارسي الأنشطة غير الرسمية من المشاكل التي تصادفهم مع الهيئات الرسمية ولجان التفتيش " أعلى مستوى موافقة بقيمة متوسط حسابي 3.83 ، وهذا يقوي فكرة أن الوحدات غير الرسمية المستجوبة لاقت صعوبات في هذا الشأن مع فرق التفتيش و يفسر من جهة الوحدات الاقتصادية غير الرسمية بعدم رغبتها ربما في تسجيل نشاطها وبالنسبة لفرق التفتيش الرسمية قيامها بعملها ، في حين أظهرت نتائج العبارة التالية: " يحمي ممارسوا الأنشطة غير الرسمية حقوق ملكياتهم بطرقهم الخاصة (بالقوة، الاعراف والتقاليد، السر المهني، شبكة اتصالات خاصة..)." أقل متوسط حسابي بقية 3.40 ، ويمكن أن نرجع ذلك الباحثة إلى أن هذه الطرق ليس هي الطرق المتبعة من قبل الوحدات غير الرسمية في ولاية بسكرة لحماية ملكياتهم.

أما العبارات التي حققت وزنا نسبيا محايدا فهي عبارتا: "تسجيل ما أملكه رسميا من أصل (محل، عقار، منزل، أرض) غير مهم بالنسبة لي" و عبارة" الصعوبات التي تواجه ممارسوا الأنشطة غير الرسمية مع السلطة الرسمية تحل عن طريق التغيير المستمر لأماكن بيع المنتجات وتقديم الخدمات". ويمكن أن يرجع ذلك التغيير المستمر لأماكن بيع النشاط .

أما بالنسبة لقيم الانحراف المعياري فقد بلغت قيمة تراوحت ما بين 1.038 و 1.449 ما يبين تشتت آراء الوحدات الاقتصادية غير الرسمية ،

II. وصف فقرات بعد تكاليف وعوائد النشاط

يمكن التعرف على إجابات الوحدات الاقتصادية غير الرسمية فيما يخص فقرات **تكاليف وعوائد النشاط** من خلال الجدول 5-14 الآتي:

جدول رقم 5-14: وصف متغير تكاليف وعوائد النشاط

	العبـــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	البعد الثاني : تكاليف وعوائد النشاط	**3,54**	**,660**	**موافق**
1	اشتراكات الضمان الاجتماعي المرتفعة تمنعني من البقاء في النشاط الرسمي	3,48	1,146	**موافق**
2	الضرائب المرتفعة تمنعني من البقاء في النشاط الرسمي	3,61	1,144	**موافق**
3	كثرة إجراءات البدء في النشاط الرسمي تكون على حساب الوقت اللازم لممارسة نشاطي.	3,69	1,069	**موافق**
4	طول المدة المستغرقة للبدء في النشاط الاقتصادي الرسمي تؤثر على قرار دخولي في النشاط الرسمي.	3,61	1,149	**موافق**
5	كثرة اللوائح المتعلقة بقوانين العمل(عدد ساعات العمل، الأجر،...) تمنعني من دخول والبقاء في النشاط الرسمي.	3,51	1,121	**موافق**
6	العوائد في الأنشطة غير الرسمية أكبر من العوائد في الأنشطة الرسمية	3,62	1,075	**موافق**
7	المخاطرة (غلق المحل، المتابعة القضائية، مصادرة المنتجات،...)في الأنشطة غير الرسمية كبيرة جدا.	3,77	1,164	**موافق**
8	قرار ممارسة الأنشطة غير المسجلة (غير الرسمية) لا يتطلب أموالا كبيرة.	3,48	1,175	**موافق**
9	قرارا دخول في النشاط الرسمي يتطلب تكاليف كبيرة(رسوم ، إشهار، تكاليف تغطية اجتماعية، أجر أدنى مضمون، رسوم نقل الملكية،...) .	3,73	1,084	**موافق**
10	الصعوبات التي تواجه ممارس ي الأنشطة غير الرسمية تحل عن طريق تقديم بعض المزايا والأموال.	3,40	1,158	**موافق**
11	الصعوبات التي تواجه ممارس ي الأنشطة غير الرسمية مع السلطة الرسمية تحل عن طريق الاستمرار في المخاطرة .	3,23	1,286	**محايد**
12	الرشاوي تلعب دور التأمين على الخسائر التي يمكن أن يتحملها أصحاب الأنشطة غير الرسمية.	3,30	1,264	**محايد**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجSpss

تبين معطيات الجدول 5-14 أعلاه أن مستوى استجابة الوحدات غير الرسمية لعبارات بعد تكاليف وعوائد النشاط جاءت أغلبها بوزن نسبي "موافق"، مما أدى لبلوغ المتوسط الحسابي لمجموع فقراته قيمة 3.54 بلفحراف معياري 0.660 وهذا يفسر بوجود اتفاق في إجابات المبحوثين على عبارات البعد الممثل في تكاليف وعوائد الأنشطة في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي ، أما فيما يتعلق بالعبارات التي حققت اتفاق ا بين إجابات الوحدات الاقتصادية غير الرسمية فقد حققت عبارة " المخاطرة (غلق المحل، المتابعة القضائية، مصادرة المنتجات..)في الأنشطة غير الرسمية كبيرة جدا" اتفاقا 3.77 و أكثر إجابة لاقت إتفاقا بين المبحوثين وبنسبة قريبة منها 3.73

العبارة " قرارا دخول في النشاط الرسمي يتطلب تكاليف كبيرة(رسوم ، إشهار، تكاليف تغطية اجتماعية، أجر أدنى مضمون، رسوم نقل الملكية،...)، وفي نفس الوقت كان لعبارتي " الصعوبات مع السلطة الرسمية تحل عن طريق الاستمرار في المخاطرة" و الرشاوى تلعب دور التأمين على الخسائر التي يمكن أن يتحملها أصحاب الأنشطة غير الرسمية" و وزن نسبي محايد يمكن أن نفسر بأنه الوحدات غير الرسمية تتجنب العبارات المتعلقة بكيفية بالمواصلة في الأنشطة غير الرسمية وتتجنب العبارات المشيرة لمصطلح الرشاوي حيث دارت متوسط ردود أفعال المبحوثين حول القيمة 3.23 و3.30.

III. وصف فقرات بعد مكافحة الفساد الإداري

يكن التعرف على إجابات الوحدات غير الرسمية بشأن فقرات بعد مكافحة الفساد الإداري من خلال الجدول الموالي

جدول رقم 5-15 :وصف متغير الفساد الإداري

	العبـــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	البعد الثالث : مكافحة الفساد الإداري	**3,59**	**0,608**	**موافق**
1	احترام القانون من طرف المتعاملين الاقتصاديين يفرض تفضيل الأنشطة الرسمية.	3,58	1,042	**موافق**
2	قوة القانون تفرض على ممارسي الأنشطة الاقتصادية تفضيل الأنشطة الرسمية.	3,57	0,967	**موافق**
3	الممارسون للأنشطة غير رسمية يتعرضون لملاحقات مستمرة من طرف الهيئات الرسمية (مديرية التجارة ،فرق قمع الغش، مديرية الضرائب،...)	3,80	1,065	**موافق**
4	التوجه إلى الأنشطة غير المسجلة سببه المزايا غير المستحقة التي يطلبها موظفوا الإدارة العمومية .	3,39	1,072	**موافق**
5	تعتبر المزايا أو الأموال تكلفة إضافية يتحملها صاحب النشاط الرسمي	3,45	1,158	**موافق**
6	تعتبر المزايا (الرشاوي) إهدار للموارد المالية لصاحب المشروع.	3,64	1,094	**موافق**
7	الفساد الإداري (المزايا، الرشاوي) يقلل من فرص إنشاء المشاريع الجديدة.	3,91	1,050	**موافق**
8	القوانين توفر الحماية للازمة لأملاك أصحاب المشاريع (المقر، العقار، الاسم التجاري، حماية المنتوج من التقليد)	3,64	0,979	**موافق**
9	لا يعترف الممارسون للأنشطة غير المسجلة بالقوانين والإجراءات	3,58	1,096	**موافق**
10	الموظف في الإدارة العمومية هو الذي يدفع صاحب المشروع إلى طلب المزية أو الأموال.	3,29	1,223	**محايد**
11	صاحب النشاط هو الذي يعتقد أن الأمور في الإدارات العمومية لا تحل إلا بطريقة تقديم الأموال أو المزايا.	3,27	1,143	**محايد**
12	تنفر المؤسسات من المناخ الذي تكون فيه الحقوق غير محمية	3,72	,968	**موافق**
13	عدم وجود اتصالات فعالة بين الهيئات الإدارية وأصحاب المشاريع سببه الإدارة نفسها.	3,77	1,123	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجSpss

تبين معطيات الجدول 5-15 أن مستوى استجابة الوحدات غير الرسمية لبعد الفساد الإداري جاءت أغلبها بوزن نسبي موافق، ما أدى لبلوغ المتوسط الحسابي لمجموع عبارات آلية محاربة الفساد الإداري لـ قيمة 3.59 بانحراف معياري 0.608. أي أن هناك تشتتفي آراء الوحدات غير الرسمية حول المتوسط الحسابي، و فيما يتعلق بالعبارات التي حققت اتفاقا كبيرا بين الوحدات الاقتصادية غير الرسمية فيما يتعلق بعبارات بعد الفساد فكانت العبارة " الفساد الإداري (المزايا، الرشاوي) يقلل من فرص إنشاء المشاريع الجديدة." بمتوسط بلغ 3.91 في حين أن كانت عبارة"صاحب النشاط هو الذي يعتقد أن الأمور في الإدارات العمومية لا تحل إلا بطريقة تقديم الأموال أو المزايا ذات وزن نسبي محايد يفسر من طرف الباحثة بأنه عدم اعترافهم بأن دفع الرشوة من مسؤوليتهم وتحميلها بطريقة شبه صريحة للموظف.

IV. وصف فقرات بعد براءة الاختراع

سيتم التعرف على إجابات الوحدات الاقتصادية غير الرسمية الذين أجابوا فقط على هذا البعد والمقدر عددهم بـ 18 وحدة غير رسمية، وفيما يخص فقرات بعد براءة الاختراع فبيانها في الجدول 5-16 الموالي:

جدول رقم 5-16 وصف بعد براءة الاختراع

	العبـــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	البعد الرابع : براءة الاختراع	**3.59**	**.616**	**موافق**
1	تسجيل الاختراعات يزيد من فرص إنشاء المشاريع والأنشطة الاقتصادية الجديدة	4,22	,808	**موافق**
2	تأتي معظم الاختراعات من المؤسسات المصغرة غير المسجلة .	3,11	1,231	**محايد**
3	مشكل بيع المنتوج أو تقديم الخدمة وعدم مطابقته للمعايير من المشاكل التي يعاني منها ممارسو الأنشطة غير الرسمية.	3,50	,786	**موافق**
4	الملكية غير المسجلة للاختراع تزيد من فرص البقاء في النشاط غير الرسمي	3,22	,647	**محايد**
5	تسجيل الاختراع يساهم في خلق مشاريع جديدة	3,44	1,381	**موافق**
6	تكلفة تسجيل الاختراع (رسوم الايداع والنشر) والاشتراكات السنوية له ،عائق أمام أصحاب الاختراعات.	3,83	1,339	**موافق**
7	تمنع إجراءات الحصول على شهادة الاختراع الطويلة والمعقدة من تسجيل اختراعاتهم(طلب تسليم، وصف الاختراع ، وثيقة الأولية..).	3,78	,943	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجSpss

بداية تجدر الإشارة أن تعاطي الباحثة مع موضوع الابتكارات في الاقتصاد غير الرسمي واحتكاكها بهذه الفئة جعلت هناك نوع من التحيز في اختيار العائلات التي تتواجد بها وحدات غير رسمية مخترعة و هذا يفسر بلارتفاع عدد الذين يعتبرون أنشطتهم تدخل في إطار الاختراعات إلى 18 وحدة غير رسمية .

وفي إطار وصف أبعاد وعبارات آلية براءة الاختراع فقد كان مستوى استجابة الوحدات غير الرسمية حول العبارات بمتوسط نسبي بلغ 3.59 و بانحراف أو تشتت في الآراء قدر بـ0.616 وجاءت أعلى مستوى موافقة بين وحدات الاقتصاد غير الرسمي بقيمة متوسط قدرت بـ4.22 باتفاقهم على أن تسجيل الاختراعات يزيد من فرص إنشاء المشاريع والأنشطة الاقتصادية الجديدة تلتها الموافقة على تكلفة تسجيل البراءة كعائق للاندماج في الاقتصاد الرسمي ثم الإجراءات المعقدة لتسجيل البراءة كعبارات لاقت موافقة شبه عامة في الرأي.

أما الوزن النسبي الذي يوافق الرأي المحايد للوحدات غير الرسمية فقد كان لعبارتي" تأتي معظم الاختراعات من المؤسسات المصغرة غير المسجلة "وعبارة " الملكية غير المسجلة للاختراع تزيد من فرص البقاء في النشاط غير الرسمي". وبالنسبة لقيم الانحراف المعياري فقد بلغت قيم تتراوح ما بين 0.910 و1.071 تشتت آراء الوحدات غير الرسمية.

الفرع الثاني: وصف أبعاد وفقرات محور مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي

أظهرت إجابات الوحدات الاقتصادية غير الرسمية فيما يخص أبعاد مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي،

I. وصف بعد النمو وتحسين العوائد:

أظهرت نتائج آراء الوحدات غير الرسمية المستقصاة حول فقرات بعد النمو وزيادة العوائد كحافز للاندماج ما يوضحه الجدول 5-17 الآتي:

جدول رقم 5-17: وصف ميزة النمو وتحسين العوائد

	العبـــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	البعد الأول: النمو وتحسين العوائد	**3,95**	**0,810**	**موافق**
1	النشاط المسجل رسميا يسمح لصاحبه بالمشاركة في الصالونات المعارض الوطنية والدولية.	3,93	1,071	**موافق**
2	النشاط الرسمي يسمح بإيجاد قنوات توزيع وتسويق.	4,04	0,968	**موافق**
3	النشاط الرسمي يسمح بحرية الإشهار في وسائل الإعلام.	4,07	0,910	**موافق**
4	الأنشطة الرسمية المسجل تسمح بإيجاد فرص للتعاقد مع مؤسسات اقتصادية أخرى	4,02	0,980	**موافق**
5	تسمح براءة الاختراع بإمكانية الاستثمار فيها أو بيعها والاستفادة من عوائدها	3,80	1,060	**موافق**
6	تسمح براءات الاختراع لصاحبها بتقديم منتجات جديدة للسوق.	3,86	0,992	**موافق**
7	تساعد براءات الاختراع على تشجيع الاستمرار في عملية الابتكار	3,95	0,974	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجSpss

تبين نتائج الجدول رقم 5-17 أن مستوى استجابة الوحدات غير الرسمية لمتغير النمو كحافز للاندماج في الاقتصاد الرسمي جاء بوزن نسبي كلي يوافق عبارة "موافق" ، ما أدى لبلوغ المتوسط الحسابي لمجموع عبارات متغير النمو وزيادة العوائد قيمة 3.95 بانحراف معياري لعبارات البعد عن المتوسط الحسابي قدر بـ0.810 و يفسر بوجود اتفاق حول ميزة النمو وتحسين العوائد في الاقتصاد الرسمي كحافز للاندماج.

وفيما يتعلق بالعبارات فقد حققت العبارات المتعلقة بميزة الإشهار وإيجاد قنوات توزيع وفرص التعاقد مع مؤسسات اقتصادية أخرى مستوى موافقة متقاربة وكبيرة مقارنة بالعبارات الأخرى بقيمة 4.07-4.04-4.02 على التوالي في حين كان لإمكانية بيع براءة الاختراع أو استثمارها للاستفادة من عوائده أقل مستوى للموافقة بمتوسط حسابي 3.86 .وبالنسبة لقيم الانحراف المعياري فتشتت آراء الوحدات غير الرسمية بلغ قيم تراوحت بين (0.910-1.071).

II. وصف فقرات ميزة حماية الملكية

سيتم التعرف على إجابات الوحدات الاقتصادية غير الرسمية فيما يخص فقرات بعد ميزة الملكية المحمية كحافز للاندماج من خلال الجدول 5-18 التالي:

الجدول رقم5-18: وصف ميزة حماية حقوق الملكية

	العبـــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	البعد الثاني : حماية الملكية	**3,80**	**0,813**	**موافق**
1	تكفل الملكية المحمية حماية ممتلكات أصحاب المشاريع وتعطيهم الحق في التقاضي.	3,77	1,065	**موافق**
2	تساعد حقوق الملكية المحمية في الحصول على التمويل والقروض.	3,90	0,961	**موافق**
3	تحارب الملكيات المسجلة كل محاولات غش وتقليد المنتوج أو الخدمة.	3,70	1,102	**موافق**
4	يحفظ القانون لأصحاب المشاريع حقوقهم وممتلكاتهم.	3,81	1,025	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spssv22

فيما يتعلق بمتغير حماية حقوق الملكية كحافز لاندماج الوحدات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي فتظهر نتائج الجدول 5-18 أن هناك اتفاق بين المبحوثين بقيمة متوسط حسابي بلغ 3.80 ووقعت كلها في الوزن النسبي "موافق" وحققت العبارة "تساعد حقوق الملكية المحمية في الحصول على التمويل والقروض" أكبر نسبة إجماع واتفاق بقيمة 3.90 وهذا يرجع لأهمية التمويل بالنسبة لأي مشروع أو مؤسسة. ويقول كل من Simon JOHANSON ,John MCMILLAN ,Christopher WOODRUF في دراسة لهم أن"الحماية المنخفضة لحقوق الملكية مرتبطة بدرجات منخفضة من الاستثمار وبنمو اقتصادي بطيء ، وأن حقوق الملكية الضعيفة لا تشجع المؤسسات على إعادة استثمار أرباحها، وحيثما توجد حقوق ملكية قوية تزيد الاستثمارات من قبل المقاولين"[1] في حين حققت عبارة "تحارب الملكيات المسجلة كل محاولات غش وتقليد المنتوج أو الخدمة " أقل نسبة اتفاق بمتوسط 3.70. وبالنسبة للانحراف المعياري فتشتت آراء الوحدات غير الرسمية حول قيم متوسط الحسابي للرأي العام المتفق عليه تراوحت بين (0.813-1.065).

III. وصف فقرات ميزة قوة القانون

سيتم التعرف على إجابات الوحدات الاقتصادية غير الرسمية فيما يخص فقرات قوة القانون كميزة للاندماج من خلال الجدول 5-19 الآتي:

[1] JOHANSON Simon, MCMILLAN Johan,WOODRUFF Christopher :**Property Rights and Finance, The** American Economic Review(en line),2002, December, Vol.92, N°:5, disponible sur www.jstor.org/stable/3083253 consulté le 02/06/2019 à 21:30.pp1335-1336

جدول رقم 5-19: وصف ميزة قوة القانون

	العبـــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	البعد الثالث :قوة القانون	**3,65**	**0,951**	**موافق**
1	تفرض عقوبات بالحبس .والغرامة لكل موظف يطلب مزية غير مستحقة	3,63	1,196	**موافق**
2	يدان كل من يقدم مزية للموظف بغرامة وغلق المؤسسة والمنع من مزاولة النشاط لمدة 5 سنوات.	3,55	1,158	**موافق**
3	يعاقب كل من ينتج أو يبيع سلعة مقلدة أو يتعمد إخفاء أشياء مقلدة أو يبيعها أو يعرضها أو يدخلها إلى التراب الوطني بالحبس وبغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين.	3,77	1,110	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجSpss22

فيما يتعلق بميزة قوة القانون كحافز لاندماج الوحدات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي ، فمن خلال معطيات الجدول 5-19 يلاحظ أن هناك اتفاق بين هذه الوحدات بمتوسط حسابي بلغ 3.65 ووقعت كلها في الوزن النسبي الموافق لعبارة "موافق" وحققت العبارة " يعاقب كل من ينتج أو يبيع سلعة مقلدة أو يتعمد إخفاء أشياء مقلدة أو يبيعها أو يعرضها أو يدخلها إلى التراب الوطني بالحبس وبغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين ." أكبر نسبة إجماع واتفاق في الرأي بقيمة 3.77 .

في حين حققت عبارة " يدان كل من يقدم مزية للموظف بغرامة وغلق المؤسسة والمنع من مزاولة النشاط لمدة 5 سنوات." أقل نسبة اتفاق بمتوسط 3.55 يعني أن أصحاب الوحدات غير الرسمية لا يتفقون على فكرة طريقة عقابهم.

وبالنسبة للانحراف المعياري فقد سجل تشتت آراء الوحدات غير الرسمية حول قيم المتوسط الحسابي للرأي العام المتفق عليه تراوحت بين (1.110-1.195).

IV. وصف فقرات ميزة التغطية الاجتماعية

سيتم التعرف على إجابات الوحدات الاقتصادية غير الرسمية فيما يخص ميزة التغطية الاجتماعية، من خلال الجدول 5-20التالي:

جدول رقم: 5-20: وصف ميزة التغطية الاجتماعية

	العبـــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	البعد الرابع : التغطية الاجتماعية	**4,08**	**0,866**	**موافق**
1	الاستفادة من الضمان الإجتماعي و التأمين على المرض.	4,03	1,089	موافق
2	الاستفادة من التأمين على البطالة.	4,04	1,002	موافق
3	الاستفادة من منحة الأمومة بالنسبة لصاحبات المشاريع .	4,07	1,007	موافق
4	الاستفادة من منح التقاعد للمؤمن (الضمان الإجتماعي).	4,15	0,910	موافق
5	إستفادة عائلة المؤمن (صاحب المشروع) من التغطية الاجتماعية.	4,10	0,992	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجSpss22

تبين معطيات الجدول أعلاه 5-20 أن مستوى استجابة الوحدات غير الرسمية لمتغير التغطية الاجتماعية كميزة لاندماج هذه الوحدات في الاقتصاد الرسمي جاءت كلها بوزن نسبي "موافق"، م ما أدى لبلوغ المتوسط الحسابي لمجموع فقراته قيمة 4.08. ولاقى أكبر اتفاق من بين م زايا الاندماج محل الدراسة السابقة الذكر (النمو، حماية الحقوق والفساد الإداري) مع بلفحراف معياري 0.866، أما فيما يتعلق بالعبارات التي حققت اتفاق بين إجابات الوحدات الاقتصادية غير الرسمية فقد حققت عبارة " الاستفادة من منح التقاعد للمؤمن (الضمان الاجتماعي)." أعلى مستوى موافقة في الرأي بقيمة متوسط حسابي 4.15 وهذا يقوي فكرة أن الوحدات غير الرسمية المستجوبة تفكر في مستقبلها وهذا ما تم تاكيده الفصل الثاني، وبعكس ما أشارت إليه منظمة OCDE تلتها عبارة "استفادة عائلة المؤمن (صاحب المشروع) من التغطية الاجتماعية" بمستوى موافقة بلغ في المتوسط4.10 .

وعموما يلاحظ أن عبارات ميزة التغطية الاجتماعية أكثر العب ارات التي لاقت اتفاق بين الوحدات غير الرسمية من بين جميع عبارات محور مزايا الاندماج .أما بالنسبة لقيم الانحراف المعياري فقد بلغت قيم تراوحت ما بين 0.910 و1.089 ما يبين تشت أراء الوحدات الاقتصادية غير الرسمية.

V. وصف فقرات ميزة المرافقة

للتعرف على إجابات الوحدات الاقتصادية غير الرسمية فيما يخص فقرات ميزة تدابير المرافقة نورد الجدول 5-21 الموالي.

جدول 5-21: وصف ميزة متغير المرافقة

	العبـــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	البعد الخامس : المرافقة	**3,71**	**,790**	**موافق**
1	يستفيد أصحاب المشاريع المسجلة من خدمات المرافقة والاستشارة لإنشاء مؤسساتهم وتخطي الصعوبات والإجراءات الإدارية..	3,55	1,128	**موافق**
2	إيجار وتسيير المحلات من قبل محاضن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3,83	,973	**موافق**
3	إعداد الدراسات التقنية والاقتصادية للمشاريع	3,56	1,123	**موافق**
4	إقامة دورات تكوينية لحاملي المشاريع وتقديم خدمات الاستشارة.	3,88	,988	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجSpss22

تبين مخرجات برنامج Spssv22 المتعلقة بمتغير المرافقة كميزة من مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي ، أن مستوى استجابة الوحدات غير الرسمية لميزة **المرافقة** جاءت كلها بوزن نسبي موافق، ومتوسط حسابي لمجموع فقرات هذا المتغير بلغ 3.71 بانحراف معياري 0.790 وه ذا يعني اتفاقا بين مفردات العينة على فقرات متغير "المرافقة".أما فيما يتعلق بأكثر ميزة حققت اتفاق فهي" إقامة دورات تكوينية لحاملي المشاريع وتقديم خدمات **الاستشارة**." حيث حققت أعلى مستوى موافقة بقيمة متوسط 3.88 , وهذا يمكن تفسيره باهتمام اصحاب الوحدات غير الرسمية بتطوير أنفسهم والتكوين وتحسين مستواهم وحققت عبارة " يستفيد أصحاب المشاريع المسجلة من خدمات المرافقة والاستشارة لإنشاء مؤسساتهم وتخطي الصعوبات والإجراءات الإدارية". أقل متوسط حسابي بقيمة 3.55 وهذا يرجع إلى أن خدمة المرافقة والمساعدة لا تهم كثيرا الوحدات غير الرسمية بقدر اهتمامها بالتكوين .

المطلب الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات العينة ومعامل ارتباط ستودنت

إن عملية اختبار الفرضيات تسبقها عدة اختبارات أهمها التعرف على طبيعة توزع البيانات بمعنى تحديد نوع التوزيع الذي تخضع له بيانات الدراسة، وكذا تحديد طبيعة ودرجة العلاقة التي تربط المتغيرات المستقل بالمتغيرات التابعة .

الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات العينة

تمثلت الاختبارات المرتبطة بمتغيرات الدراسة باختبار التوزيع الطبيعي واختبار بيرسون لمحاور الاستبيان وتم اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة من خلال الجدول 5-22 الآتي:

الجدول رقم 5-22: نتائج اختبار التوزيع الطبيعيKolmogorov-Smirnov

محاور و أبعاد الاستبيان	اختبار-Kolmogorov Smirnov	مستوى الدلالة
المحور الثاني: آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي	1.295	0.07
البعد الأول : حقوق الملكية	1.591	0.13
البعد الثاني :تكاليف وعوائد النشاط	1.413	0.37
البعد الثالث :الفساد الإداري	1.131	0.155
البعد الرابع :براءة الاختراع	0.747	0.632
المحور الثالث: مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي	1.453	0.29
البعد الأول: النمو وزيادة العوائد	1.789	0.3
البعد الثاني: حماية الملكية	2.597	0.1
البعد الثالث: قوة القانون	1.688	0.7
البعد الرابع: التغطية الاجتماعية	3.061	0.2
البعد الخامس: تدابير المرافقة	2.36	0.3

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامجspss

يلاحظ من الجدول 5-22 أعلاه أن اختبار التوزيع الطبيعي قد بلغ في كل متغيرات الدراسة قيم ذات مستويات دلالة أكبر من 0.05 ألا وهو مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة ، مما يؤدي بنا لقبول الفرض الصفري الذي محتواه أن البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة كلها تتبع التوزيع الطبيعي ورفض الفرض البديل الذي ينص على أن البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة كلها لا تتبع التويع الطبيعي.

الفرع الثاني : معامل ارتباط بيرسون لمحاور متغيرات الدراسة

تبرز نتائج معامل ارتباط بيرسون لمحاور الاستبيان في الجدول 5-23 الموالي.

جدول رقم5-23: نتائج معامل الارتباط بيرسون لمحاور الاستبيان

		المحور2:آليات الانماح	البعد 1: حقوق الملكية	البعد 2 : تكاليف وعوائد النشاط	البعد 3: الفساد الإداري	البعد4:براءة الاختراع	القسم الثالث: مزايا الانماح	النمو و تحسين العائد	حماية الملكية	قوة القانون	التغطية الإجتماعية	المرافقة
المحور الثاني	م.بيرسون	1	,876	,872	,901	,914	,799	,774	,703	,627	,608	,703
	م.الدلالة		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
البعد1	م.بيرسون		1	,595	,602	,713	,638	,594	,469	,315	,537	,461
	م.الدلالة			,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
البعد 2	م.بيرسون			1	,662	,721	,545	,496	,469	,189	,476	,412
	م.الدلالة				,000	,000	,000	,000	,000	,006	,000	,000
البعد 3	م.بيرسون				1	,809	,661	,585	,551	,291	,558	,484
	م.الدلالة					,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
البعد 4	م بيرسون					1	,731	,722	,712	,585	,514	,589
	م.الدلالة						,000	,000	,000	,000	,000	,000
القسم الثالث:	بيرسون						1	,759	,770	,639	,760	,779
	م.الدلالة							,000	,000	,000	,000	,000
النمو و تحسين العوائد	م بيرسون							1	,557	,226	,560	,516
	م.الدلالة								,000	,001	,000	,000
حماية الملكية	بيرسون								1	,360	,503	,456
	م.الدلالة									,000	,000	,000
قوة القانون	بيرسون									1	,257	,439
	م.الدلالة										,000	,000
تغطية اجتماعية	بيرسون										1	,505
	م.الدلالة											,000
المرافقة	م.بيرسون											1
	م.الدلالة											

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Spssv22.

من نتائج الجدول 5-23 يلاحظ وجود ارتباطات متفاوتة بين كل أبعاد المتغير المستقل وكذا المتغير التابع وسيتم توضيحها بشكل أكثر تفصيلا في نموذج Amos.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات والنموذج الفرضي للدراسة

سيتم في هذا المبحث اختبار كل فرضيات الدراسة الثالثة الرئيسية والفرعية على حدة بغية التأكد من وجود الأثر ثم اختبار النموذج ككل بالاستعانة بنموذج المعادلات البنائية.

المطلب الأول: اختبار الفرضيات الرئيسية

سيتم اختبار الفرضيات الرئيسية الثلاثة للدراسة و فروعها مع تحديد الأثر إن وجد بين متغيرات الدراسة.

الفرع الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

تتعلق هذه الفرضية بالمتغير المستقل ومعرفة درجة الاتفاق حول واقع آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي، ولقد تم صياغتها كما يلي : تساهم آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي و المتمثلة في: حقوق الملكية، وتحليل تكاليف وعوائد النشاط ومكافحة الفساد الاداري و براءة الاختراع في اندماج الوحدات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي، وتمت الإجابة عن هذه الفرضية من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم5-24: اختبار ستودنت للفرضية الرئيسية الأولى

البيان	مستوى الدلالة	الوسط الحسابي	الوسط الفرضي	درجة الحرية	الاختبار T
المحور الثاني: آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي	0.001	3.51	3	209	3.882
البعد الأول : حقوق الملكية	0.00	3.55	3	209	12.949
البعد الثاني:تكاليف وعوائد النشاط	0.00	3.54	3	209	11.778
البعد الثالث: الفساد الاداري	0.00	3.59	3	209	13.983
البعد الرابع: براءة الاختراع	0.001	3.57	3	17	4.047

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spssv22

يلاحظ من الجدول 5-24 أن قيمة اختبار ستودنت لآ ليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي قد بلغت 3.882 بمستوى دلالة 0.00 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد ألا وهو 0.05، وهذا ما يؤدي بالباحثة لرفض

الفرضية الصفرية أي أن متوسط الإجابات يساوي 3 و قبول البديلة التي تقر بأن المتوسط يختلف عن 3 وهذا ما يتأكد من خلال قيمة الوسط الحسابي البالغة 3.51 والواقعة في مجال الوزن النسبي "موافق" حسب ما جاء في المحور الثاني كما يلاحظ أن كل الأبعاد الخاصة بآليات الاندماج حققت مستويات دلالة أقل من 0.05 مما يؤكد على أن المتوسطات تختلف عن الوسط الفرضي المقدر بـ 3 ، بحيث يلاحظ أنها كلها أكبر من 3.5 ما يؤكد على الاتفاق حول ما جاء في فقرات الأبعاد الخاصة بمحور آليات الاندماج، وبالتالي يمكن التوصل إلى أن الآليات التي تدفع أصحاب الوحدات غير الرسمية للاندماج أو تجعلهم يحجمون عن الاندماج في الاقتصاد الرسمي وهي حقوق الملكية ،تحليل تكاليف وعوائد النشاط، ووجود الفساد الإداري و براءة الاختراع .

الفرع الثاني : اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

تتعلق هذه الفرضية بالمتغير التابع ولمعرفة درجة الاتفاق حول وجود أو عدم وجود مزايا من الاندماج في الاقتصاد الرسمي، صيغت الفرضية الثانية على النحو الآتي : يساهم اندماج الوحدات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي في الجزائر في تحقيق عدة مزايا في مجال : النمو وتحسين العائد، حماية حقوق الملكية، والتمتع بقوة القانون، والتمتع بالتغطية الاجتماعية والاستفادة من تدابير المرافقة وتمت الإجابة على هذه الفرضية من خلال ما توضحه نتائج الجدول 5-25 الآتي :

جدول رقم5-25: اختبار ستودنت للفرضية الرئيسية الثانية

البيان	مستوى الدلالة	الوسط الحسابي	الوسط الفرضي	درجة الحرية	Tالاختبار
المحور الثالث: مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي	0.00	3.84	3	209	19.419
البعد الأول : النمو وتحسين العوائد	0.00	3.95	3	209	17.047
البعد الثاني : حماية الملكية	0.00	3.8	3	209	14.217
البعد الثالث : التمتع بقوة القانون	0.00	3.65	3	209	9.889
البعد الرابع: التمتع بالتغطية الاجتماعية	0.00	4.08	3	209	18.053
البعد الخامس: الاستفادة من تابير المرافقة	0.00	3.71	3	209	12.945

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجspssv22

يلاحظ من الجدول 5-25 أن قيمة اختبار ستودنت لمزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي قد بلغت 19.419 بمستوى دلالة 0.00 هو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وهذا ما يقودنا إلى رفض الفرضية الصفرية أي أن متوسط الإجابات يساوي 3 وقبول الفرضية البديلة التي تقر بأن المتوسط يختلف عن3 بحيث قدرت قيمة الوسط

الحسابي 3.84، والواقعة في مجال الوزن النسبي "موافق" حسب ما جاء في محور مزايا الاندماج كما يلاحظ أن كل الأبعاد الخاصة بالمحور حققت مستويات دلالة أقل من0.05 مما يؤكد على أن المتوسطات تختلف عن الوسط الفرضي المساوي لـ 3 ، وهذا ما يظهر فعلا من خلال الجدول حيث يلاحظ جميع قيم متوسطات الأبعاد أكبر من 3.5 مما يؤكد على إتفاق الوحدات غير الرسمية المستجوبة على ما جاء في فقرات أبعاد محور المزايا ، وبالتالي يمكن القول أن أصحاب الوحدات غير الرسمية المستجوبة يوافقون على أن المزايا المتمثلة في النمو و تحسين العائد، حماية حقوق الملكية، التمتع بقوة القانون، والتغطية الاجتماعية والاستفادة من تدابير المرافقة تعتبر بمثابة عناصر جذب ومزايا للاندماج على الاندماج في الاقتصاد الرسمي.

الفرع الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة وفروعها

تتعلق هذه الفرضية بمعرفة أثر المتغير المستقل والمتمثل في آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي على المتغير التابع والمتمثل في مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي، وسيتم اختبار هذه الفرضية من خلال اختبار فرضياتها الفرعية بمعنى الانتقال من من الجزء إلى الكل.

I. الفرضية الفرعية الأولى

- الفرضية الصفرية:لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحقوق الملكية على مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي.
- الفرضية البديلة:يوجود أثر ذو دلالة إحصائية لحقوق الملكية على مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي.

و إختبار هذه الفرضية توضحه نتائج الجدول 5-26 الموالي:

جدول رقم 5-26: تحليل التباين ANOVA لأثر حقوق الملكية على مزايا الاندماج

النموذج	مجموع المربعات	رجات الحرية	متوسط المربعات	اختبارF	مستوى الدلالة
تباين الانحدار	12,855	1	12,855	38,936	,0000
تباين البواقي	68,342	207	,3300		
التباين الكلي	81,197	208			
معامل التحديد	0.158		**معامل التحديد المعياري**	0.154	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجspssv22

من الجدول 5-26 يلاحظ أن قيمة اختبار فيشر لدراسة أثر حقوق الملكية على مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي قد بلغت 38.936 بمستوى دلالة بلغ 0.000 حيث يلاحظ أقل من مستوى الدلالة المعتمد

والمقدر بـ: 0.05 وعليه نرفض الفرض الصفري الذي يتضمن عدم وجود أثر بين حقوق الملكية ومزيا الاندماج، و نقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحقوق الملكية على مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي،

أما بالنسبة لمعامل التحديد فقد بلغ قيمة 0.158 ما يبين أن التغيرات التي تحدث في المزايا يوجد منها ما نسبته 15.8% يرجع إلى حقوق الملكية. أما نموذج الانحدار الخطي الذي يربط بينهما فهو موضح في الجدول 5-27 الموالي.

جدول رقم 5-27 نموذج الانحدار الخطي البسيط بين حقوق الملكية ومزايا الاندماج

النموذج	B معامل الانحدار	الخطاء المعياري	Beta	الاختبار T	مستوى الدلالة t
الثابت	2,948	,1480	/	19,867	,0000
مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي	,2400	,0380	,3980	6,240	,0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spssv22 .

وتصاغ العلاقة بين المتغيرين على النحو:

مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي = 2.948+0.24* لحقوق الملكية

بمعنى أنه كلما تغيرت حقوق الملكية بوحدة واحدة أدى ذلك لتغير المزايا ب 0.24 أما باقي التغيرات التي تؤثر في لمزايا تفسرها عوامل أخرى قدرت بـ2.948.

II. الفرضية الفرعية الثانية

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبراءة الاختراع على مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي و للإجابة عن هذه الفرضية نورد الجدول 5-28 الآتي:

جدول رقم (5-28): تحليل التباين Anova لأثر براءة الاختراع على مزايا الاندماج

النموذج	مجموع المربعات	رجات الحرية	متوسط المربعات	اختبارF	مستوى الدلالة
تباين الانحدار	6,050	1	6,050	22,993	,0000
تباين البواقي	4,210	16	,2630		
التباين الكلي	10,260	17			
معامل التحديد	**0.590**		**معامل التحديد المعياري**	**0.564**	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spssv22

من الجدول5-28 أعلاه يلاحظ أن قيمة اختبار فيشر لدراسة أثر براءة الاختراع على مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي بلغت 22.993 ويلاحظ أنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 نتيجة لبلوغ مستوى الدلالة قيمة 0.00 ومن هنا نرفض الفرض الصفري الذي يتضمن عدم وجود أثر بين براءة الاختراع مزايا الاندماج، ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر ذ ي دلالة إحصائية لبراءة الاختراع على مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي، أما بالنسبة لمعامل التحديد فنجده قد بلغ قيمة 0.590 ما يبين أن التغيرات التي تحدث في المزايا يوجد منها ما نسبته 59% ترجع إلى التوسع في تبني براءة الاختراع .

أما نموذج الانحدار الخطي الذي يربط بينهما فهو موضح في الجدول5-29 الموالي:

جدول رقم (5-29): نموذج الانحدار الخطي البسيط بين متغيري براءة الاختراع ومزايا الاندماج

النموذج	B معامل الانحدار	الخطاء المعياري	Beta	الاختبارT	مستوى الدلالة t
الثابت	,1270	,7350	/	,1730	,8650
مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي	0,969	0,202	0,768	4,795	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجspssv22

من الجدول 5-29 يمكن كتابة العلاقة بين براءة الاختراع ومزايا الاندماج على النحو التالي:

مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي =0.127+0.969* براءة الاختراع

وتعني العلاقة أنه كلما تغير ت براءة الاختراع بوحدة واحدة أدى ذلك لتغير المزايا ب 0.969 أما باقي التغيرات التي تؤثر في المزايا فتفسرها عوامل أخرى قدرت حسب الحسابات ب0.127 وفي هذا السياق تشير دراسة قام بها " ADO Istifanou" في النيجر على المقاولين غير الرسميين لفهم سبب تأخر الاختراعات فيها بشكل خاص وفي إفريقيا بشكل عام أن عدم العدالة الاجتماعية هي التي تدفع لنمو الوحدات غير الرسمية وأنه لا يوجد أي ضمان للإبتكار في ظل اقتصاد يسيطر عليه القطاع غير الرسمي.[1]

وحسب اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية فإن الابتكارات في (ق.غ.ر) لا تستوفي الحد الضروري لتكون مؤهلة للحماية بموجب آليات للملكية الفكرية الرسمية نظرا لاستناد العديد من هذه الابتكارات إلى تقليد المنتجات وتكيفها كما أن هناك افتراض من أن الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير الرسمي لم تسمع بالملكية الفكرية وتفتقر إلى الوعي اللازم بنظام الملكية الرسمي وما يخصه من مهارات. كما أشارت اللجنة أن الجهات الفاعلة في (ق.غ.ر) إما لا تهتم بتملك عوائد الابتكار أو تعتمد على آليات التملك شبه الرسمية (السرية والعقود) أو آليات التملك غير الرسمية (الفترة الزمنية، التعقيد في التصميم، ولاء الزبون)[2] .

III. الفرضية الفرعية الثانية

تنص الفرضية الفرعية الثالثة في الدراسة على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوظيف أداة ا لتكاليف والعوائد النشاط على مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي.

للإجابة عن هذه الفرضية نعرض الجدول 5-30 التالي.

[1] ADO Istifanous, **L'innovation Dans L'entreprenariat Infoemmel :En Quoi L'injustice Sociale Favorise –T-Elle Lexpansion Des Entreprise Informelles** ? Horizon université PARIS , 2015.

[2] اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، مرجع سابق، ص4.

جدول رقم 5-30: تحليل التباين Anova لأثر توظيف آداة تحليل تكاليف والعوائد النشاط على مزايا اندماج

النموذج	مجموع المربعات	رجات الحرية	متوسط المربعات	اختبار F	مستوى الدلالة
تباين الانحدار	24,189	1	24,189	**87,777**	**,0000**
تباين البواقي	57,319	208	,2760		
التباين الكلي	81,508	209			
معامل التحديد	0.297		معامل التحديد المعياري	0.293	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spssv22

من الجدول 5-30 يلاحظ أن قيمة اختبار فيشر لدراسة أثر تكاليف وعوائد النشاط على مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي بلغت قيمة 87.777 بمستوى دلالة مقدر ب 0.000 ومن هنا نرفض الفرض الصفري الذي يتضمن عدم وجود أثر بين المتغيرين، ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتكاليف وعوائد النشاط على مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي.

أما بالنسبة لمعامل التحديد فنجده قد بلغ قيمة 0.297 ما يبين أن التغيرات التي تحدث في المزايا يوجد منها ما نسبته 29.7% سببها استخدام الوحدات غير الرسمية لآداة تحليل تكاليف وعوائد النشاط.

وحسب "Emile- Michel Hernandez" فإن أحد أهداف المقاول سواء كان رسميا أو غير رسمي هو تخفيض تكاليف التحويل وهذه التكاليف لا تشمل فقط تكاليف الانتاج بل تضم تكاليف(التفاوض، حفظ العقود..) فحالة عدم اليقين التي تميز الاقتصاد غير الرسمي تعتبر أيضا تكلفة خاصة فيما تعلق بالحماية الاجتماعية للعاملين وللمقاولين غير الرسميين الذين ينشطون في عالم غير مؤكد أين تكون فيه العوائق سببا في صعوبة تخفيض التكاليف التي غالبا ما تكون مرتفعة "[1].

وهذا التوظيف لأداة تحليل العائد والتكلفة بالنسبة للمقاول غير الرسمي يقود للقول بأن المقاول غير الرسمي يعي جيدا ما يقوم به ويعمل بشكل منظم عكس ما تعبر عنه صفة اللارسمية التي ينشط فيها وهذا ما نشرتهKARINE"

[1] HERNANDEZ Emile-michel , **l'Etat et l'entrepreneur informel en afrique**, Revue internationale P.M.E ,1997, vol10, numéro1 disponiple sur http://doi.org/107202/ p.113. consulté le 01/06/2019 à14 :01.

Bennafla" من جامعة مولين 3 الفرنسية سنة2015 في مقالها عن اللارسمية بحيث صرحت "بأن الاقتصاد غير الرسمي أبعد من أن يكون اقتصاد غير منظم وفوضوي فهو ينتشر عن طريق سلسلة من الأعوان وهو منظم من خلال شبكات علاقات اجتماعية ملتحمة بارتباطات شخصية، عائلية ودينية، وثقافية وإن اللارسمية تعود إلى طريقة تأثير تعتمد على العقلانية بشكل أساسي." [1] أما نموذج الانحدار الخطي الذي يربط بينهما فهو موضح في الجدول5-31.الموالي:

جدول رقم (5-31) : نموذج الانحدار الخطي البسيط بين تكاليف وعوائد النشاط ومزايا الاندماج

النموذج	B معامل الانحدار	الخطاء المعياري	Beta	Tالاختبار	مستوى tالدلالة
الثابت	2,013	0,198	/	10,168	0,000
مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي	0,516	0,055	0,545	9,369	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spssv22

العلاقة بين المتغيرين موضحة كما يلي :

مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي =2.013+0.516* تكاليف وعوائد النشاط

بمعنى أنه كلما تغيرت تكاليف وعوائد النشاط بوحدة واحدة أدى ذلك لتغير المزايا ب 0.516 أما باقي التغيرات التي تؤثر في المزايا فتفسرها عوامل أخرى قدرت بـ2.013.

وتجدر الإشارة إلى أنه من الأسس الأولية التي أحدثت تغييرا في مجال تحليل عوائد وتكاليف النشاط هي في إثبات أن المقاول ليس رشيدا بالقدر الذي نادى به طويلا الاقتصاديون بوجه عام وهذا ما بينه H.I.Simon في نظرية الرشادة المحدودة فهذا المدخل أعاد النظر في رشادة المقاول وسعيه لتعظيم ربحه فحسب صاحب النظرية يجب على المقاول التركيز على الأهداف الثانوية والبدائل المعقولة لمؤسسته ونحلل رشادة متخذي القرار إزاء

[1] BENNFLA Karine, **Informalité**, notion a la une de Geoconfluence, avril2015, dispnible sur site http://geoconfluences.ens-lyon.fr/information scientifiques. consulté le(01/06/2019 à13 :05)

الأهداف الثانوية وأن مفهوم تعظيم الربح لا يطرح في البداية بل يظهر تدريجيا وبالتالي أضفت النظرية طابع نسبي على مفهوم تعظيم الربح.

وفي شق مقابل لتعظيم الربح أعيد النظر في جانب تقليل التكاليف إلى الحد الأدنى من خلال أعمال HARVEY Leibenstein في نظرية عدم الفعالية فلا شيء يسمح للمؤسسة بأن تقلل إلى الحد الأدنى إستخدام عوامل الانتاج بالنسبة لمستوى معطى من الناتج ويعلق "ليبنشتين" عدم الفعالية الاقتصادي على الذي ينتج من عدم إمكانية تحقيق مراقبة صارمة على فعالية العمل في إطار الهياكل القانونية السائدة[1].

IV. الفرضية الفرعية الرابعة

جاء نص الفرضية الفرعية الرابعة على النحو التالي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية مكافحة الفساد الإداري و مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي.

جدول 5-32:تحليل التباين ANOVA لأثر مكافحة الفساد الاداري على مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي

النموذج	مجموع المربعات	رجات الحرية	متوسط المربعات	اختبارF	مستوى الدلالة
تباين الانحدار	35,626	1	35,626	161,506	,0000
تباين البواقي	45,882	208	,2210		
التباين الكلي	81,508	209			
معامل التحديد	**0.437**		**معامل التحديد المعياري**	**0.434**	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Spssv22

من الجدول 5-32 يلاحظ أن قيمة اختبار فيشر لدراسة أث ر ا لفساد الاداري على مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي قد بلغت 161.506 بمستوى دلالة 0.00 وبناء عليه نرفض الفرض الصفري الذي يتضمن عدم وجود أثر بين المتغيرين، ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر ذ ي دلالة إحصائية بين مكافحة الفساد الإداري ومزايا اندماج الوحدات غير رسمية في الاقتصاد الرسمي.

[1] كرافيه جريف، ترجمة علي محمد تقي القزويني، مرجع سابق، ص57-65

أما بالنسبة لمعامل التحديد فنجده قد بلغ قيمة 0.437 مما يفسر على أن مكافحة الفساد الإداري (مكافحة الرشاوي) يؤثر على اندماج الوحدات غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي وما يحمله من مزايا بنسبة 43.7 % وهذا ما تبينه دراسة Choi et Thum(2009) الذين أظهرا من خلال نموذجهما أن اختيار المقاولين للتوجه للاقتصاد غير الرسمي هو بسبب تصادمهم مع تقديم الرشاوى التي يطلبها منهم موظفون حكوميون. أما نموذج الانحدار الخطي الذي يربط بينهما هو كما يلي:

جدول رقم (5-33) : نموذج الانحدار الخطي البسيط بين مكافحة الفساد الإداري و مزايا الاندماج

النموذج	B معامل الانحدار	الخطاء المعياري	Beta	Tالاختبار	مستوى الدلالة t
الثابت	1,401	0,194		7,203	0,000
مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي	0,679	0,053	0,661	12,708	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spssv22

العلاقة بين المتغيرين موضحة كما يلي :

مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي =1.401+0.679* مكافحة الفساد الإداري

بمعنى أنه كلما تغير مكافحة الفساد الاداري بوحدة واحدة أدى لتغير المزايا ب 0.679 أما باقي التغيرات التي تؤثر في المزايا تفسرها عوامل أخرى قدرت ب 1.401. وفي هذا السياق تشير دراسة أقيمت 2015 في كندا عن طريق moumouni Faisalle OUEDRAOGO حول محددات التحول إلى الاقتصاد الرسمي ورغبة المقاولين غير الرسميين في تسجيل مؤسساتهم بينت الدراسة أن المؤسسات المسجلة حديثا تكون ضحية بشكل أكبر للفساد من تلك التي تبقى تمارس نشاطها بشكل غير رسمي، كما أظهرت نتائج الدراسة حول الرغبة في التسجيل أن الحالات التي تفضل فيها المؤسسة الرسمية الفساد(دفع رشوة) هي عامل محفز لاتخاذ قرار التسجيل بالنسبة للمقاول غير الرسمية."[1]

[1] OUEDRAOGO Moumouni Faisalle **, les déterminants du secteur informel dans les pays en voie de développement :réglementation ,corruption, procédures, administratives et mode de financement**,universite de Sherbrook CANADA ,mai,2015.

الفرع الرابع: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

صيغت هذه الفرضية كما يلي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآليات الاندماج على مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي، وللإجابة عن هذه الفرضية نعرض الجدول 5-34 الموالي :

جدول رقم (5-34): تحليل التباين ANOVA لأثر آليات اندماج الوحدات غير الرسمية على مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي

النموذج	مجموع المربعات	رجات الحرية	متوسط المربعات	اختبارF	مستوى الدلالة
تباين الانحدار	40,658	1	40,658	207,607	0,000
تباين البواقي	40,539	207	0,196		
التباين الكلي	81,197	208			
معامل التحديد	0.501		معامل التحديد المعياري		0.498

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SpssV22

من الجدول5-34 أعلاه يلاحظ أن قيمة اختبار فيشر لدراسة أثر آليات الاندما ج على مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي بلغت 207.607 حيث يلاحظ أنها ذات دلالة إحصائي ة عند مستوى 0.05 تقدر بـا 0.00 وبناء عليه نرفض الفرض الصفري الذي يتضمن عدم وجود أثر بين المتغيرين ، ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر ذ ي دلالة إحصائية لآليات اندماج الوحدات غير الرسمية على مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي، أما بالنسبة لمعامل التحديد فنجده قد بلغ قيمة 0.501 ما يبين أن التغيرات التي تحدث في المزايا يوجد منها ما نسبته50.1% سببها اعتماد آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي.

أما نموذج الانحدار الخطي الذي يربط بينهما فهوموضح في الجدول 5-35 الموالي:

جدول رقم 5-35 : نموذج الانحدار الخطي البسيط بين آليات الاندماج ومزايا الاندماج

النموذج	B معامل الانحدار	الخطاء المعياري	Beta	Tالاختبار	مستوى الدلالة t
الثابت	0,926	0,204		4,529	0,000
مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي	0,819	0,057	0,708	14,409	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spssv22

العلاقة بين المتغيرين موضحة كما يلي :

مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي =0.926+0.819* آليات اندماج الوحدات غير الرسمية

بمعنى أنه كلما تغيرت آليات الاندماج بوحدة واحدة أدى ذلك لتغير المزايا ب 0.819 وهذا يدل على أن هناك ارتباطا قويا وإيجابيا بين كل من آليات اندماج الوحدات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي والمزايا التي يراها هؤلاء من هذا الاندماج أما باقي التغيرات التي تؤثر في المزايا تفسرها عوامل أخرى قدرت ب 0.926.

I. شروط جودة النموذج للفرضية الرئيسية الثالثة

للتأكد من جودة النموذج (مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي= 0.926+0.819* آليات الاندماج) الممثل للظاهرة المدروسة نعرض نتيجة الشروط الأساسية الخمسة لذلك والمتمثلة في:شرط المعنوبة الكلية والجزئية واعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي والارتباط الذاتي للبواقي وشرط تجانس التباين) ونتائج التحليل فيما يأتي:

1. شرط المعنوية الكلية للنموذج

يوضح الجدول **5-34** الخاص بالفرضية الرئيسية الثالثة الممثل لتحليل التباين مستوى معنوية اختبار فيشر البالغة قيمة 0.00 حيث يلاحظ أنها أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 وعليه يمكن القول بأنه يوجد ميل للإنحدار يختلف عن الصفر مما يؤكد توفر شرط المعنوية الكلية لنموذج الانحدار البسيط بين المتغيرين.

2. شرط المعنوية الجزئية للنموذج

يلاحظ من الجدول رقم :**5-34** أن قيمة اختبار ستودنت قد بلغت 14.409 وبلغت درجة المعنوية مستوى 0.00 أي أقل من مستوى الدلالة المعتمد مما يؤكد على شرط المعنوية الجزئية للنموذج.

3. شرط إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي

الجدول5-36 التالي يبين نتائج توزيع البواقي الخاصة بالنموذج الفرضي للدراسة

جدول5-36 مستوى معنوية اختبار Kolmogorov-Smirnov

نوع الاختبار	اختبار Kolmogorov-Smirnov			اختبار Shapiro-Wilk		
	قيمة الاختبار	درجة الحرية	مستوى الدلالة	قيمة الاختبار	درجة الحرية	مستوى الدلالة
قيم الاختبار	0,106	209	0,063	0,958	209	0, 41

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

توضح النتائج المدرجة في الجدول5-36 مستوى معنوية اختبار Kolmogorov-Smirnov المقدرة ب 0.063 حيث أنها أكبر من مستوى الدلالة المعتمد مما يجعلنا نقبل الفرض الصفري الذي يفترض بأن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي، كذلك يمكن تأكيد ذلك بالنظر إلى مستوى دلالة اختبار Shapiro-Wilk البالغة قيمته0.41 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 مما يؤكد على أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي.

4. شرط الارتباط الذاتي للبواقي

نستخدم اختبار Durbin-Watson للتعرف على شرط الارتباط الذاتي للبواقي وذلك حسب ما يوضحه الجدول5-37 الآتي:

جدول رقم:5-37 اختبار DW

الاختبار	القيمة
اختبار DW	2.278

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول 5-37 أن قيمة الاختبار DW بلغت قيمة 2.278 وللتأكد من تحقيق الاختبار للشرط وبالرجوع للجدول الإحصائي للتوزيع يلاحظ أنها تنتمي إلى مجال استقلالية البواقي المستخرج من الجدول الخاص بالقيم الحرجة مع الأخذ بعين الاعتبار عدد الحالات البالغ 210 وعدد المتغيرات المستقلة 1 فيكون لدينا المجال التالي مع قيم D_L=1.561 ؛ و D_U=1.791 ؛ عند مستوى دلالة 5% وعليه:

$$4 - D_U > DW > 2 \Rightarrow 4 - 1.791 > 2.278 > 2 \Rightarrow 2.209 > 2.27 > 2$$

وبناء عليه وبما أن قيمة الاختبار تقع في المجال حسب ما وردة في المعادلة أعلاه فأننا نقبل الفرضية الصفرية التي تقر بعدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي.

5. شرط تجانس التباين:

نستعمل طريقة انتشار سحابة النقاط للبواقي المعيارية على القيم المقدرة المعيارية للمتغير التابع، لاختبار شرط تجانس التباين و الشكل التالي يوضح النتيجة .

شكل رقم 5-12: سحابة انتشار البواقي للنموذج

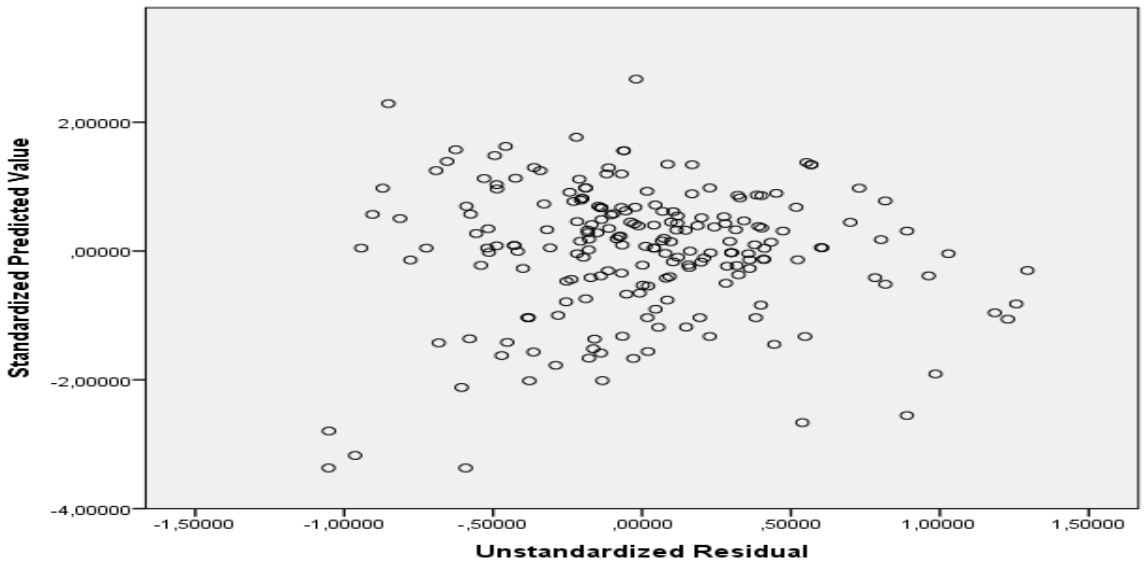

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spssv22

من خلال الشكل 5-12 يلاحظ انتشار البواقي بشكل عشوائي، حيث أنها لا تعبر عن شكل معين لتباين هذه البواقي، مما يؤكد أن هناك تجانس في تباين البواقي.

وكنتيجة لما سبق يلاحظ أن الفرضيات الأربعة محققة وتم إثباتها بحيث أن آليات الاندماج والمتمثلة في حقوق الملكية بما فيها براءة الاختراع وتحليل تكاليف والعوائد النشاط والفساد الإداري تلعب دورا في إندماج الوحدات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي، كما أن الفرضية الثانية التي تنص على أن هـ يساهم اندماج الوحدات غير الرسمية في استفادتها من تحقيق مزايا في مجال النمو وزيادة العوائد وحماية الحقوق والتمتع بقوة القانون والتغطية الاجتماعية وتدابير المرافقة كما أن هذه المزايا هي حافز لهذه الوحدات في الدخول إلى الاقتصاد الرسمي.أما الفرضية الثالثة فاهتمت بدراسة الأثر بمعنى أثر آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي بالنسبة للوحدات غير الرسمية على مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي. وتم إثبات ذلك بحيث تبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية وقبول الفرضيات التي تنص على وجود علاقة بين كل من: حقوق الملكية على مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي وبراءة الاختراع والاندماج في الاقتصاد الرسمي، وتحليل التكلفة والعائد والاندماج في الاقتصاد الرسمي والفساد الإداري والاندماج في الاقتصاد الرسمي.

و بعد أن تم إثبات كل فرضية فرعية على حد ة وللجزم بأن نموذج الدراسة ككل مثبت قمنا بالاستعانة بنموذج المعادلات البنائية.

المطلب الثاني:نماذج المعادلات البنائية واختبار نموذج الدراسة الفرضي

بهدف تدعيم ما تم التوصلت إليها الباحثة بشأن كل فرضية فرعية على حد ة وإثبات أو نفي الفرضية الرئيسية واختبار نموذج الدراسة، اعتمدت الباحثة نمذجة المعادلة البنائية الذي يمكن أن يحصل بين الأبعاد والمتغيرات في النموذج المقترح ونظرا للتفصيل الوارد في اختبار الفرضيات ببرنامج SPSS عمدت الباحثة لاستعمال برنامج آموس (AMOS) في المتغيرات الكلية للنموذج وذلك لمعرفة جودة الارتباط وكذا جودة المطابقة بين المتغيرات الكلية والجزئية للنموذج.

الفرع الأول: النموذج البنائي الجزئي للمتغير المستقل والتابع

سيتم تحليل نتائج النماذج البنائية للمتغير التابع والمستقل للدراسة من خلال تحليل نتائج كل من مؤشر المطابقة للمتغيرين.

1. مؤشرات المطابقة لآليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي

أظهرت نتائج النموذج البنائي لآليات اندماج الوحدات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي كمتغير مستقل للدراسة الشكل 5-13 الموالي

شكل رقم (5-13) : النموذج البنائي لآليات اندماج الوحدات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي

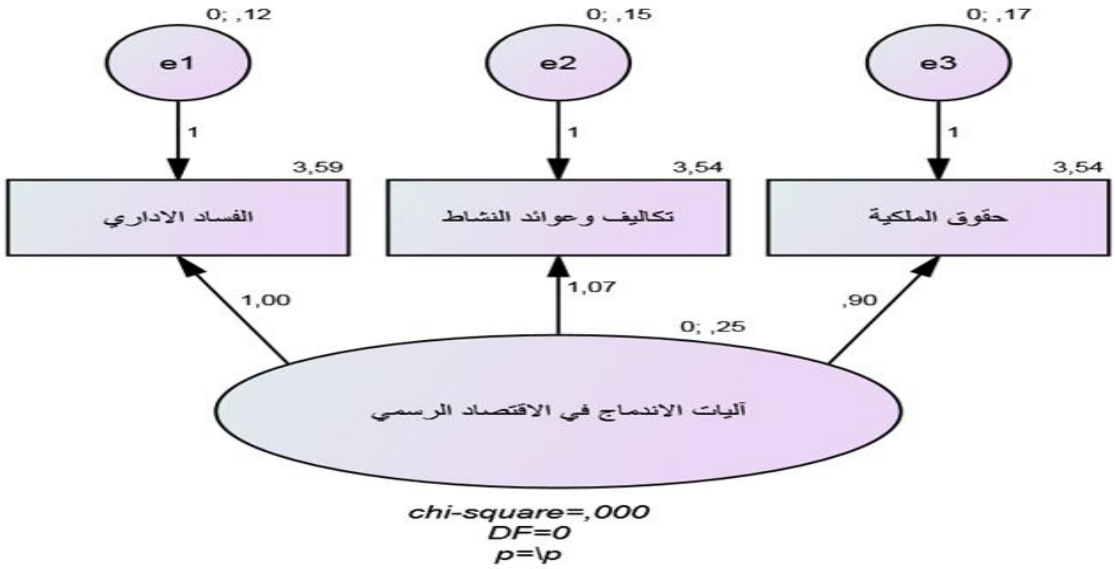

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات AMOS25

يمثل الشكل 5-13 الذي يوضح العلاقات الارتباطية بين آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي و أبعاده ا ونشير إلى أنه تم استبعاد بعد براء الاختراع لصغر حجم العينة فيه والبالغة (18) والتي لا تتناسب مع مدخلات نموذج AMOS . وعند ملاحظة الرسم نلاحظ أن هناك ثلاثة أجزاء منه فالدائرة الرئيسية تعبر عن العامل الرئيسي أو المتغير المستقل غي حالتنا أو المستوى الثاني فيمثل فهي المحاور أو الأبعاد المشكلة للمتغير المستقل أو العوامل المرئية في الاستبيان أما الدوائر الصغيرة فتمثل الخطأ(error) أي نسبة الخطأ في الإجابة عن كل بعد وتعبر عن نسبة الخطأ بين ما تم الإجابة عنه في الاستبيان وبين الإجابة التي يفترض بها أن تكون صحيحة ويجب الانتباه بأن لا تزيد عن 0.99 وأن تكون متقاربة فيما بينها ذاخل العامل الواحد وهذا ما نجده في أبعاد عامل آليات الاندماج بحيث تراوحت الأخطاء بين 0.17، و 0.15 و 0.12 . كما يظهر الشكل 5-13 أن المطابقة مقبولة للبيانات فقد بينت قيمة التشبعات المعيارية والتي تمثل القيم الظاهرة فوق الأسهم صدق التقارب بين المؤشرات والمتغير كما يظهر أن أبعاد حقوق الملكية وتكاليف وعوائد النشاط والفساد الإداري تمثل متغيرها الكامن أو آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي على اعتبار أنها ترتبط معه بقيم تشبعات معيارية تقدر بـ1.00،1.07،0.90 . وأهم القراءات في تحليل هذا البرنامج تسمح لنا بقبول أو رفض الإطار النظري المراد دراسته ونشير أنه إذا لم تتحق أدنى النتائج وفقا لمستوى القطع فإنه لا فائدة من الاستمرار في بقية التحليلات. وقد تم تقدير نتائج مؤشرات المطابقة للنموذج في الجدول5-37 الموالي

جدول رقم (5-38) : نتائج جودة المطابقة للنموذج البنائي لآليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي و أبعادها

معايير جودة النموذج	cmin	df	p-value	Cmin/df	cfi	Tli	RMSEA
مستوى القطع	-	-	>0.05	<3	>0.9	>0.9	<0. 1
نتائج النموذج	0.000	0	0.00	0.000	1.00	1.00	0.043
التقييم	جيد	-	محقق	محقق	محقق	محقق	محقق

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج AMOS25

من خلال قيم مؤشرات نتائج الجدول 5-38 يمكن استنتاج ما يلي:

1. بلغت قيمة كاف تربيع المعياري 0.000 وهي تحقق قاعدة هذا المؤشر لتدل على المطابقة الجيدة للنموذج المقترح كمقياس لمؤشر آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي مع الواقع.
2. تفسر قيم مؤشر المطابقة المقارن(cfi) ومؤشر توكر لويس(Tli) والتي تدل قيمتهما المقدرة بالواحد على التطابق التام وأن النموذج الفرضي الخاص بمقياس آليات الاندماج يبتعد تماما عن النموذج الصفري (لا توجد علاقة بين العبارات والمتغيرات الكامنة) وبالتالي فهناك ارتباطات تامة بين متغيرات النموذج.
3. تفسر قيمة مؤشر رامسي والبالغة 0.043 القريبة من الصفر والداخلة في المجال 0.1 و0.5 أن التطابق ممتاز بين البيانات الواقعية والنموذج الفرضي الخاص بمقياس مؤشرات آليات اندماج الوحدات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي.

ومن خلال نتائج الجدول 5-38 يمكننا تأكيد الصدق العاملي البنائي لمقياس آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي في ولاية بسكرة، أما بالنسبة لمقياس مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي فبيانها في الآتي.

2. .مؤشرات المطابقة لمزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي

الشكل التالي يوضح النتائج المتحصل عليها لنموذج القياس لمزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي

شكل رقم (5-14) : النموذج البنائي لمزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي

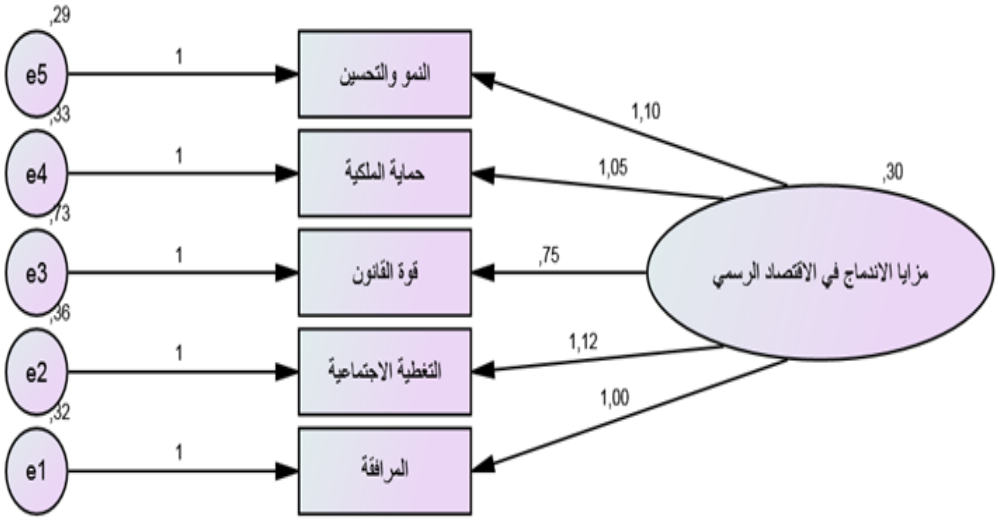

chi-square=21,882
DF=5
p=,001

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجاتAMOS25

يمثل الشكل5-14 أعلاه العلاقات الارتباطية بين مقياس آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي و أبعاده ويلاحظ أن أبعاد النمو وتحسين العوائد وحماية الملكية وقوة القانون والتغطية الاجتماعية والمرافقة تمثل متغير مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي تمثيلا حقيقيا ذلك أن الشبعات المعيارية التي تربط بينها أي بين الأبعاد والمتغير الكامن مرتفعة ومعنوية وتفسر بوجود علاقة ذات دلالة معنوية قدرت بـ1.00،1.12،0.75،1.05،1.10 ولقد تم تقدير نتائج مؤشرات المطابقة للمتغير الكامن وأبعاده من خلال الجدول5-39 التالي.

جدول رقم 5-39: نتائج جودة المطابقة للنموذج البنائي لمزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي و أبعاده

معايير جودة النموذج	cmin	df	p-value	Cmin/df	cfi	Tli	RMSEA	pclose
مستوى القطع	-	-	>0.05	<3	>0.9	>0.9	<0. 1	>0.05
نتائج النموذج	21.882	5	0.001	4.376	0.945	0.891	0.127	0.009
التقييم	-	-	محقق	محقق	محقق	محقق	محقق	محقق

مصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجاتAMOS25

يبين الجدول 5-39أعلاه أن نتائج جودة المطابقة للنموذج البنائي لمزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي و أبعاده وتظهر النتائج أنها كانت محققة لمستويات القطع بحيث نستنتج من نتائج جودة المطابقة مايلي:

- تفسر قيمة كاف تربيع المعياري (**Cmin/df**) التي بلغت4.376 والأقل من 5 على تطابق نموذج الدراسة مع واقع البيانات أي تطابق النموذج الذي اقترحته الباحثة كمقياس لمزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي مع الواقع.
- تفسر قيم مؤشر المطابقة المقارن(**cfi**) والبالغ0.945 أن تطابق النموذج مع البيانات الواقعية هو تطابق جيد لاقتراب قيمته من الواحد الصحيح وبالتالي توجد ارتباطات بين متغيرات النموذج الفرضي للدراسة مع البيانات الواقعية .كما يمكن قبول قيمة مؤشر توكر لويس البالغة 0.891.
- تفسر قيمة مؤشر رامسي(**RMSEA**) البالغة 0.127 والقريبة من الصفر على التطابق شبه التام بين البيانات والمشاهدات الواقعية والنموذج الفرضي للدراسة الخاص بمقياس مؤشرات مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي.

من خلال ما سبق يمكننا تأكيد الصدق العاملي البنائي لمقياس مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي بالنسبة للوحدات غير الرسمية ودرجة تمثيلية متغيراتها الكامنة مع البيانات الواقعية فما يتعلق بولاية بسكرة ، وسنوضح فيما يلي النموذج العام الذي يربط بين آليات الاندماج ومزايا الاندماج مع البيانات الواقعية من خلال نموذج أموس التكامل أو ما يسمى بنموذج البناء.

الفرع الثاني: نموذج Amos المتكامل(نموذج البناء)

يقصد بنموذج Amos المتكامل أو نموذج البناء ذلك النموذج الذي يمثل النموذج الفرضي المقترح في الدراسة المعتمد على الدراسات السابقة والأدبيات النظرية تمثيلا كاملا، لأنه يربط في هذه حالتنا الدراسية بين آليات اندماج الوحدات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي كمتغير مستقل ومزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي كمتغير تابع، ليقيس جميع العلاقات والتداخلات الممكنة بين هذين المتغيرين وأبعادهما، ويختبر مدى تطابق النموذج المقترح مع الواقع أي البيانات الخاصة بالوحدات غير الرسمية في ولاية بسكرة، و لقد اعتمدت الباحثة على مخرجات الأموس للحصول على النموذج البنائي لكلي و وتم التوصل إلى النتائج الموضحة في الشكل 5-15 الآتي:

شكل رقم (5-15) : النموذج البنائي الكلي لمتغيرات الدراسة

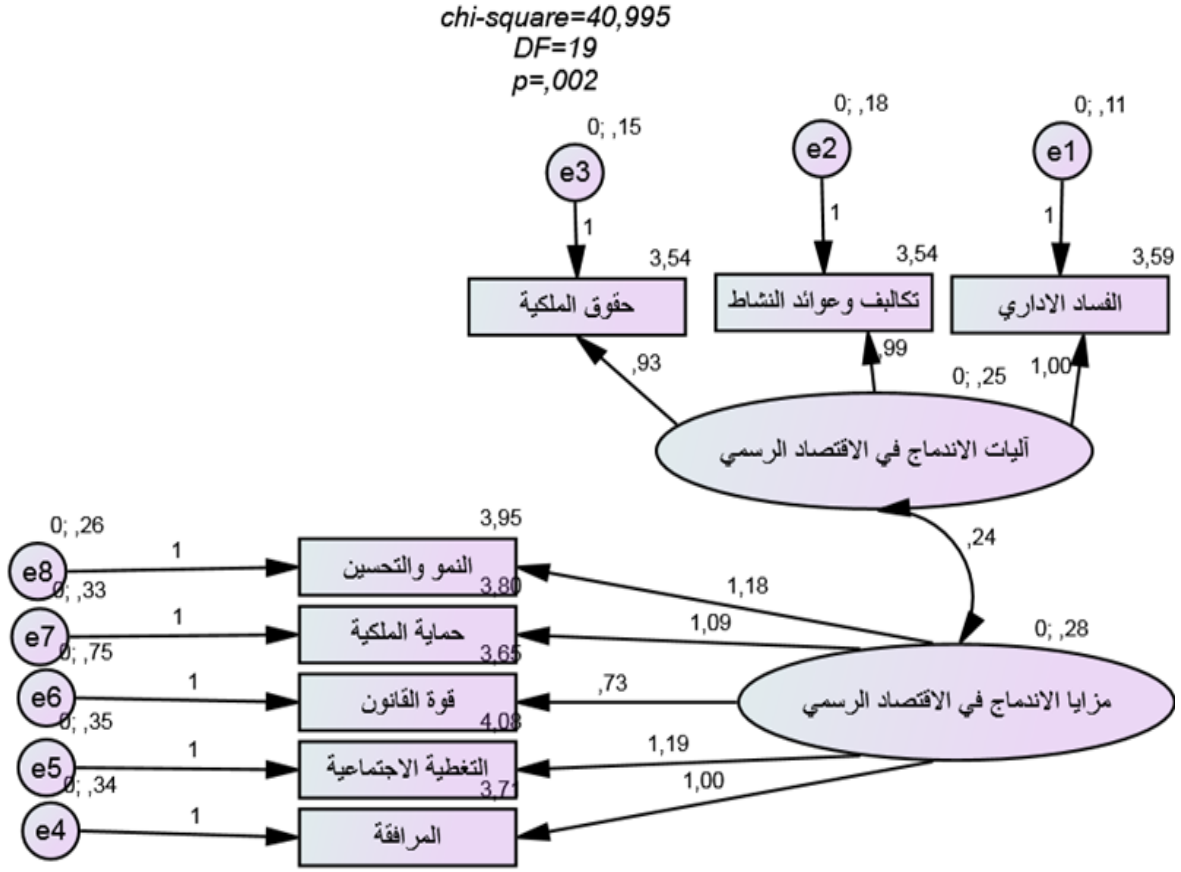

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات AMOSV25

يمثل الشكل 5-15 أعلاه العلاقات الارتباطية بين المتغير المستقل وأبعاده وكذا المتغير التابع و أبعادهوتدل على وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين وبلغت قيمة التشبع المعياري 0.24 والتي تفسر بوجود دلالة معنوية لآليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي في تحفيز الوحدات غير الرسمية على الاندماج في الاقتصاد الرسمي من خلال المزايا التي يتمتع بها هذا الأخير، وترتبط المتغيرات الكامنة الممثلة ب: حقوق الملكية وتكاليف وعائد النشاط والفساد الإداري وتمثل آليات الاندماج تمثيلا حقيقيا بدليل ارتباطهما بقيم تشبعات معيارية قدرت بـ 0.93 و0.99 و 1 وكذلك بالنسبة لقيم التشبعات المعيارية التي تربط المتغيرات الكامنة لمزايا الاندماج حيث يظهر وجود دلالة معنوية بين هذه المتغيرات.

I. مؤشرات المطابقة

أظهرت نتائج جودة مؤشرات المطابقة المتحصل عليها من النموذج البنائي النتائج الموضحة في الجدول 5-40 الموالي.

جدول رقم (5-40): نتائج جودة المطابقة للنموذج البنائي الكلي للمتغير المستقل والتابع

معايير جودة النموذج	cmin	df	p-value	Cmin/df	cfi	Tli	RMSEA	pclose
مستوى القطع	-	-	>0.05	<3	>0.9	>0.9	<0.01	>0.05
نتائج النموذج	40,995	19	0.002	2.158	0.969	0.941	0.074	0.094
التقييم	**جيد**	-	**محقق**	**محقق**	**محقق**	**محقق**	**محقق**	**محقق**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات AMOS25

يبين الجدول 5-40 أن نتائج جودة المطابقة للنموذج البنائي للمتغيرالمستقل كمتغير كامن وأبعاده كمتغيرات مشاهدة والتابع كمتغير كامن وأبعاده كمتغيرات مشاهدة، قد كانت جيدة ومحقق ة لمستويات القطع ويمكننا أن نستنتج من خلال قيم مؤشرات تطابق النموذج مع البيانات الواقعية ما يلي:

1. بلغت قيمة كاف تربيع المعياري 2.158 وهي تحقق قاعدة هذا المؤشر أي أقل من 5 لتدل على تطابق النموذج المقترح في الدراسة والذي يفترض وجود أثر لآليات الاندماج في الاقتصاد غير الرسمي الممثلة بحقوق الملكية وآلية تحليل العائد والتكلفة والفساد الإداري على مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي والممثلة بالنمو والعوائد وحماية الملكية وقوة القانون والتغطية الاجتماعية وتدابير المرافقة مع بيانات العينة المستقصاة المكونة من 210 وحدة اقتصادية غير رسمية في ولاية بسكرة.
2. تفسر قيم مؤشر المطابقة المقارن ومؤشر توكر لويس البالغة(0.969 و 0.941) على التوالي على أن التطابق بين النموذج الفرضي مع البيانات الواقعية هو تطابق جيد وبالتالي ابتعاد النموذج الفرضي (تأثير المتغير المستقل وأبعاده عن المتغير التابع وأبعاده) عن النموذج الصفري الذي ينص على عدم وجود تأثير بين المتغير المستقل وأبعاده عن المتغير التابع وأبعاده) وبالتالي وجود دلالة معنوية بين المتغيرين وتفسر قيمة مؤشر رامسي البالغة 0.074 والذي يعبر عن الاختلاف في مواصفات النموذج ما بين العينة والمجتمع بحيث دل اقترابه من الصفر على التطابق الشبه التام ما بين النموذج والبيانات الواقعية.

II. نتائج معلمات النموذج

يمكن عرض نتائج معلمات النموذج البنائي للدراسة في الجدول5-41 الموالي:

جدول رقم 5-41 : نتائج معلمات النموذج البنائي للمتغير المستقل والتابع

نموذج الانحدار	تقدير المعلمة	S.E	C.R	p	معامل النموذج
آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي على مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي	0.240	0.035	6.952	***	0.819

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات AMOS25

إن هذا النموذج عبارة عن النتائج النهائية للفرضيات و يلاحظ من خلال الجدول 5-41 أن أثر المتغير المستقل وهو آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي على المتغير التابع وهو مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي قد حقق مستوى دلالة قدر بقيمة أقل من 0.001 ما يدل على معنوية الأثر حيث بلغت القيمة المعيارية للمعلمة 0.819 أي أنه كلما تغير المتغير المستقل بوحدة واحدة أدى لتغير المتغير التابع ب 0.819 عند خطأ معياري 0.035.

وبناء عليه ومن نتائج التحليل الكمي للبيانات أمكن التوصل إلى النتائج التالية:

1. هناك رغبة الوحدات غير الرسمية بالاندماج في الاقتصاد الرسمي بشرط توفر الآليات والمزايا المناسبة.
2. هناك اتفاق عام بشأن موافقة الوحدات غير الرسمية على أن حقوق الملكية كآلية تساعد على اندماج الوحدات غير الرسمية في الاقتصاد غير الرسمي.
3. هناك اتفاق عام بشأن موافقة الوحدات غير الرسمية على أن تحليل العائد والتكلفة للنشاط كآلية يساعد على اندماج الوحدات غير الرسمية في الاقتصاد غير الرسمي.
4. هناك اتفاق عام بشأن موافقة الوحدات غير الرسمية على أن مكافحة الفساد الإداري يساعد على اندماج الوحدات غير الرسمية في الاقتصاد غير الرسمي.
5. تم اثبات أن ميزة التغطية الاجتماعية والعائد المنتظر من الاندماج وحماية حقوق الملكية وقوة القانون وتدابير المرافقة تحفز الوحدات غير الرسمية على الاندماج في الاقتصاد الرسمي.
6. هناك تطابق جيد للنموذج الفرضي المقترح في الدراسة والذي يفترض وجود أثر لآليات الاندماج في الاقتصاد غير الرسمي الممثلة بحقوق الملكية وآلية تحليل العائد والتكلفة والفساد الإداري على مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي والممثلة بالنمو والعوائد وحماية الملكية وقوة القانون والتغطية الاجتماعية وتدابير المرافقة مع بيانات العينة المستقصاة .

خلاصة

من خلال التحليل الكيفي ثم التركيبي لنتائج المقابلات المعمقة باستخدام برنامج NVivo v10 ، واستنادا على التحليل الإحصائي الوصفي لنتائج الاستبيان، ثم التحليل باستخدام برنامج Spss v22 و v25 Amos تم التوصل إلى النتائج التالية:

- بالنسبة لتحليل المقابلات التي تم إجراؤها من جانب الجهات الرسمية و وجهة نظرها حيال الحلول بشأن الوحدات غير الرسمية أفرزت نتائج التحليل الكيفي مايلي:

✓ تحميل المقاول لمسؤولية عدم الجديه في إنشاء مؤسسته بدليل ميله للممارسات غير الرسمية والربح السريع مع وجود إجماع على أهمية حقوق الملكية في التحفيز على إنشاء مؤسسات والاندماج في الاقتصاد، و أن الدولة قامت بما عليها من جانب تبسيط الإجراءات خاصة ما تعلق بالملكية الرسمية. وانقسمت النظرة للفساد الإداري إلى قسمين: بين من يُحمله للموظف العمومي وبين من يُحمله للمقاول نفسه وبروز دور الوازع الديني والمبادئ وأخلاقيات العمل وكذلك دور المسئول الأول في الإدارة في الحد من هذه الظاهرة.

✓ الحلول نحو الاندماج تمثلت في أهمية العمل في الشفافية واحترام القوانين المنظمة للنشاط الصناعي وأهمية تغيير الذهنيات و بناء ثقافة جديدة لدى معظم المقاولين، من خلال حملات تحسيسية و توعوية، وضع إجراءات ردعية لكل المخالفين والقيود على كل نشاط غير رسمي وأهمية تعميم حرية الوصول إلى المعلومات كشرط أساسي للاندماج، ودور الرقمنة في هذا المجال وسد الثغرة التواصلية وإبراز دور الاستقبال والتوجيه في الإدارة العمومية والإشارة إلى أهمية الترويج الفعال لخدمات الإدارات العمومية.

- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي الوصفي عن وجود اتفاق فيما يتعلق بدور حقوق الملكية وتحليل العائد والتكلفة ومكافحة الفساد وبراءة الاختراع كآليات توافق الوحدات غير الرسمية عليها كآليات تسمح بالاندماج في الاقتصاد الرسمي مقابل المزايا التي تمنحها لهم التغطية الاجتماعية ثم الملكية المحمية ثم تدابير المرافقة و قوة القانون والتي يوافقون على كونها تحفزهم للاندماج كما أظهرت نتائج التحليل الكمي التركيبي ونمذجة المعادلات البنائية وجود أثر لآليات الاندماج في تحفيز الوحدات غير الرسمية على الاندماج في الاقتصاد الرسمي من خلال المزايا التي يقدمها ومنه تأكيد صحة الفرضيات الرئيسية للنموذج التي تفترض وجود أثر لآليات الاندماج على مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي.

وفي ختام هذا الفصل يتأكد تحقيق الدراسة لأهدافها خصوصا التوصل إلى جملة من النتائج تمكن الباحثة من الإجابة على الإشكالية المطروحة والسؤال الجوهري المتعلق بـ: كيف يمكن للمؤسسات الاقتصادية غير الرسمية أن تندمج في الاقتصاد الرسمي في الجزائر؟ وبهذا يمكن أن نخلص إلى جملة من النتائج العامة والهامة وكذا بعض التوصيات في ما يخص الدراسة وآفاقها وهذا ما سيتم توضيحه في الخاتمة.

الخاتمـــــــة

خاتمـــــــة

1-تلخيص الدراسة

إنطلاقا من التحليل النظري والميداني لمختلف المفاهيم المتعلقة بالاندماج في الاقتصاد غير الرسمي تم التوصل إلى أن مسألة الاندماج في الاقتصاد الرسمي تطرح نفسها بحدة بسبب أهمية ووجوب استغلال كل الموارد والطاقات الموجودة في الاقتصاد ككل، والاقتصاد غير الرسمي وإن كان يحل بعضا من مشاكل الفقر والبطالة في المدى القريب إلا أنه ليس هو الحل على المدى البعيد، وليس هذا هو الاقتصاد الذي تقوم عليه التنمية الشاملة الحقيقية. وهنا يتأتى إدراك مفهوم المقاول غير الرسمي كمفهوم غير نمطي في عالم المقاولاتية وضرورة التفريق بين اختياره للاقتصاد غير الرسمي كحتمية أو كإستراتيجية، لتأثير ذلك على قرارات الاندماج في الاقتصاد الرسمي، هذا الأخير الذي يواجه عدة عراقيل من جهة المقاولين غير الرسميين منها القانونية و الإدارية و المالية وا لاجتماعية والأعراف والتقاليد السائدة، ومن جهة صناع القرار تتعلق بسوء الفهم حول مفهوم الاقتصاد غير الرسمي وكثرة المتغيرات المرتبطة به، الأمر الذي أدى إلى اختلاف الرؤى حول السياسات المنتهجة نحوه، بين من لا يرغب في دمجه كونه يشكل خاصية هيكلية في أي اقتصاد، وبين من لا يشجع النمو إلا في إطار الاقتصاد الرسمي فقط.

وفي هذا الشأن تعددت الآليات نحو الاندماج في الاقتصاد الرسمي والتي شملت مشاركة القطاع الخاص الرسمي وآليات شملت مشاركة القطاعين الخاص والعام و آليات شملها القطاع العام إلى جانب استراتيجيات إقليمية تمثلت بشكل أساسي في التوصية رقم 204 لمكتب العمل الدولي وخطة التنمية المستدامة 2030 التي حددت الاندماج في الاقتصاد الرسمي كهدف من أهدافها.

و مهما يكن من أمر فقرار البقاء في الاقتصاد غير الرسمي من عدمه يتأثر بعوامل هي حقوق الملكية الرسمية بما فيها براءة الاختراع وتحليل التكاليف والعوائد المترتبة بممارسة النشاط ووجود والفساد الإداري . وهذا ما تم تأكيده نظريا وميدانيا.

2- نتائج الدراسة

من خلال تحليل الإطار النظري والميداني للدراسة تم لتوصل إلى جملة من النتائج يمكن عرضها على النحو الآتي:

- **على المستوى النظري:** تم التوصل في الإطار النظري إلى النتائج الرئيسية الآتية:

- تعتبر مسألة الاندماج في الاقتصاد الرسمي إستراتيجية دولية قبل أن تكون قضية وطنية في إطار تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية وتشجع على اندماج المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي.
- الفهم الجيد والعميق للاقتصاد غير الرسمي وخصائصه و أسبابه داخل البلد أمر بالغ الأهمية ، ويعتبر خطوة أساسية للاقتناع بفكرة الاندماج في إطار دخول كل ثروات البلاد في الاقتصاد للاستغلال الأقصى لرأسمالها المادي والبشري بحيث يكون اندماجا عقلانيا وممنهجا.
- فهم الآلية التي تحفز بها الوحدات غير الرسمية لجذب أكبر عدد ممكن من المقاولين غير الرسميين بحيث يجب أن يحقق الاندماج منافع ومزايا من جهة الدولة ومن جهة الوحدات غير الرسمية على حد سواء بحيث يجد المقاول غير الرسمي منافع من عملية الاندماج أكثر من بقائه في الاقتصاد غير الرسمي وبالنسبة للدولة فإنها توفر الكثير من الموارد والجهد لفرض احترام القوانين وبالتالي فرض سلطتها.
- هناك أربعة(4) تحديات رئيسية تقف أمام نجاح عملية الاندماج هي: تحدي الفهم الجيد للاقتصاد غير الرسمي وتنوعه ومدى تبني تعريف محدد له وكذاك قياسه. إلى جانب تحدي عدم استجابة المؤسسات غير الرسمية للقوانين و تحدي عدم ضمان نتائج سياسات الاندماج وتحدي التغطية الاجتماعية للفئات المتنوعة الموجودة في الاقتصاد غير الرسمي.
- كلما كانت حقوق الملكية الرسمية قوية ومحمية كان ذلك حافزا للاندماج في الاقتصاد الرسمي بسبب المزايا التي تمنحها والغير المتاحة لدى أصحاب الملكيات في الاقتصاد غير الرسمي ويتطلب الأمر وقتا طويلا حتى تتحول هذه الملكيات إلى الاقتصاد الرسمي ولأن نتائج هذا التحول مهمة جدا يجب البدء فيه ا وبسرعة من خلال استراتيجيات لرسملة الملكية مثلما وضعها "دي سوتو".
- لخلق بيئة ملائمة لحقوق الملكية الرسمية باعتبارها مفتاح للنمو الاقتصادي يجب الدمج بين التدخلات غير مركزية والتي تهدف إلى إحداث تغييرات تدريجيةٍ في العادات المتعلقة بحماية الملكية في النظم غير الرسمية، لتتجه تدريجيا إلى الملكية الرسمية والتدخلات المركزية التي تهدف إلى إحداث تغييرات جذرية في قلب المؤسسات الرسمية.
- لا يمكن الجزم بطبيعة ونوع الابتكارات الموجودة في الاقتصاد غير الرسمي وبالنظر لآلية براءة الاختراع وما يترتب عنها من عوائد يمكن أن تلعب دورا في اندماج المبتكرين في الاقتصاد الرسمي وهذا بالأخذ بعين الاعتبار (تدابير المتعلقة بالحصول عليها) والتركيز على جانب الوعي بشأن أهمية تسجيل الاختراعات ومراحل وطرق الحصول عليها إلى جانب تكاليف تسجيلها مقارنة بالعوائد التي يمكن أن تتأتى

من هذا الاختراع في حال بيعه أو استثماره. وأهمية التعمق أكثر في إيجاد نظم ملكية رسمية لحماية الابتكارات في الاقتصاد غير الرسمي وأي آلية من آليات التملك هي الأنسب.

- تمثل الابتكارات وحقوق الملكية مجالا حيويا لنشوء المؤسسات الاقتصادية و يمكن لنظام حقوق ملكية قوي ومحمي يراعي الخصوصيات الموجودة في الاقتصاد غير الرسمي أن يحفز المقاولين غير الرسميين العاديين أو المبتكرين للاندماج في الاقتصاد الرسمي، مع ضرورة الدراسة الحذرة لإيجاد ذلك التوازن الملائم في توليفة التكاليف والعوائد الخاصة بهذا الاندماج وأثر القوانين المتعلقة بهذه العملية على الفئة المستهدفة، في أطار بيئة مؤسسية ملائمة تتميز بالشفافية . لضمان فعالية لنظام حماية حقوق الملكية بما فيها نظام حماية الابتكارات.
- يتأثر قرار البقاء في الاقتصاد غير الرسمي من عدمه بتكاليف العمل في الاقتصاد الرسمي بحد ذاته ولضمان عملية اندماج ناجحة يجب أن تقل تكاليف الاقتصاد الرسمي عن تكاليف العمل والبقاء في الاقتصاد غير الرسمي وهذه المقارنة يجب أن يلتفت إليها واضعو السياسات من خلال إعادة النظر في توليفة العائد و التكلفة في الاقتصاد الرسمي لاستقطاب وتحفيز أكبر عدد ممكن من المقاولين، مع إيجاد تحفيزات من ناحية التكلفة تجعل من هؤلاء يجدون منافع من عملية الاندماج أكثر من بقائهم في الاقتصاد غير الرسمي ما يجعلهم أكثر قابلية ومرونة لإضفاء الطابع الرسمي على أنشطتهم.
- يعتبر الفساد بصفة عامة عائقا أمام عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والتي تتمحور حولها فكرة الاندماج. ويعمل الفساد الإداري كنوع من الضرائب المخفية التي تضاف إلى جملة الأعباء التنظيمية في الاقتصاد الرسمي، ويمكن لمنظومة إحصائية ورقمية متكاملة أن تقلل من مشكل دفع الرشاوى إلى جانب آليات الرقابة الإدارية وإقامة الحكم الراشد.
- لا معنى لعملية الاندماج بدون تحقيق النتائج المرجوة منه بمعنى فعالية الاندماج فيجب أن تضمن عملية الاندماج الدخول الواسع لأعداد كبيرة من الوحدات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي وعلى المدى الطويل توفير مناصب عمل لائقة ودائمة والتمتع بحقوق ملكية حقيقية وتحسين الإنتاجية وزيادة النمو.
- تدعو الضرورة على مستوى الجزائر إلى المعالجة الجذرية لمشكل الاقتصاد غير الرسمي والقطاع الخاص بشكل عام و المتمثلة أساسا في الملكية والعقار و تكاليف وعوائد ممارسة النشاط وانتشار الفساد (الرشوة) فخلق مناخ مناسب لاندماج المؤسسات غير الرسمية من جهة ومن جهة أخرى مناسب لنشوء مؤسسات جديدة ونموها لتطوير القطاع الخاص يتطلب معالجة هذا المسائل العميقة وليس الالتفاف حولها وهي مسائل يتوقف عليها نمو القطاع الخاص بشكل أساسي.

- تستدعي الضرورة توفير جملة من الشروط لضمان عدم فشل اندماج المؤسسات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي أهمها:التحضير والإعداد المدروس والمحكم لعملية الاندماج في الاقتصاد الرسمي و تسخير الوقت الكاف له كونه يتطلب تحضير طويل لأنه يقام على توفير شروط امتصاص أنشطة الاقتصاد غير الرسمي لضمان عدم فشل عملية الاندماج،
- يجب أن تعرف بيئة الأعمال تحسنا كبيرا بانتقال الإدارة من كيان بيروقراطي إلى شريك ومستشار للمقاولين وإعادة النظر في الدور المنوط بكل منهما ، بدلا من أن يكونوا خصوما مع فهم خصوصية منها على حد سواء، و إقامة هندسة إدارية معدة وفقا للخصوصية الجزائرية.
- حتمية إقامة منظومة إحصائية وخلايا لليقظة الإستراتيجية ترصد الانحرافات الممكن حدوثها في أي سياسة منتهجة لمعالجتها في الوقت المناسب مع أهمية خلق ثقافة منفتحة على المؤسسات وتحسين الخدمة العمومية من دون زيادة أجهزة إدارية (قدر الإمكان) ووضع مواثيق للخدمة العامة. كما يجب أن نتساءل عن مدى جدية الدولة في اندماج الاقتصاد غير الرسمية وهل تملك النية الحقيقة لوضع سياسات تهدف إلى عملية الاندماج الفعال.

❖ **على المستوى الميداني:** من خلال التحليل الكيفي والكمي لبيانات الدراسة تم التوصل إلى النتائج الآتية:

أولا) فيما يتعلق بوجهة نظر الأطراف الرسمية حبال موضوع الاندماج: ف من خلال نتائج الاختبارات الكيفية توصلت الباحثة إلى:

- نظرة المؤسسات غير الرسمية السلبية عن الإدارات العمومية الوصية بشكل عام وإلى جانب الجهل والخوف وعدم ثقة فيها وبكل ما تقدمه من تسهيلات تدفعم إلى العزوف عن ممارسة أنشطتهم بصفة رسمية إلى جانب تفكير الشاب المقاول في نشاطه التي يغلب عليها تفضيل الممارسات غير المشروعة وعدم الجدية في العمل أو ما أطلق عليهم بالمتحايلين إلى جانب الجهل بالقوانين
- إجراءات الحصول على حقوق الملكية الرسمية ليست سببا رئيسيا في بقاء المؤسسات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي كون الإجراءات أصبحت بسيطة والدولة وفرت كل التسهيلات للحصول على حق ملكية عقار أو براءة اختراع.
- الفساد ظاهرة موجودة لكن الفكرة المسبقة لدى صاحب المؤسسة عن الإدارة هي التي تدفعه للمبادرة بدفع الرشوة وليس الموظف العمومي.

- الإشارة إلى دور نشر المعلومات و رقمنتها وتقريب الإدارة للمواطن بكل الوسائل إلى جانب أهمية الوازع الديني لأن العمل في الاقتصاد غير الرسمي يدخل في إطار التعدي على حقوق الغير ، وكذا العمل بأخلاقيات العمل بالنسبة للموظف وكذا صاحب المؤسسة معا. كعوامل من شأنها أن تساعد على الاندماج في الاقتصاد الرسمي.

ثانيا) **فيما يتعلق بوجهة نظر المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية حيال موضوع الاندماج:** من خلال نتائج الاختبارات الكمية توصلت الباحثة إلى جملة النتائج الآتية:

- تساهم آليات الاندماج المتمثلة في حقوق الملكية ، وتحليل تكاليف وعوائد النشاط، ومكافحة الفساد الإداري و براءة الاختراع في اندماج الوحدات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي.
- يساهم اندماج الوحدات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي في التمتع بمزايا في مجال النمو تحسين العائد، حقوق ملكية محمية، العمل تحت قوة القانون، الاستفادة من التغطية الاجتماعية وتدابير المرافقة.
- هناك أثر للمتغير المستقل (آليات اندماج الوحدات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي) على المتغير التابع (مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي)، تم اختبار هذه الفرضية من خلال اختبار فرضياتها الفرعية بحيث تم إثبات ما يلي:
- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لآلية حقوق الملكية على مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي(كلما تغير حقوق الملكية بوحدة واحدة أدى لتغير المزايا ب 0.24 وهذا يفسر بتأثير عامل الملكية الرسمية والمسجلة على زيادة العوائد وتحقيق النمو إلى جانب المزايا التي تمنحها حقوق الملكية في مجال الحصول على التمويل وحفظ الحقوق والمساءلة زيادة الاستثمارات.
- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لبراءة الاختراع على مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي،(فكلما تغير براءة الاختراع بوحدة واحدة أدى لتغير المزايا ب 0.969 وهو ارتباط قوي يفسر بأهمية تسجيل الاختراعات وما يترتب عن هذا التسجيل من عوائد خاصة إذا ما تم بيعها أو الاستثمار فيها.
- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتكاليف وعوائد النشاط على مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي (بمعنى أنه كلما تغيرت تكاليف وعوائد النشاط بوحدة واحدة أدى لتغير المزايا ب 0.516 وهذا يفسر بأن توليفة العائد والتكلفة أو الرشادة الاقتصادية ومفهوم تعظيم الربح موجود لدى المقاول غير الرسمي.
- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمكافحة الفساد الإداري على مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي، (فكلما زاد مكافحة الفساد الإداري بوحدة واحدة أدى لتغير ذلك لتغير المزايا ب 0.679 وهذا يفسر بأهمية سلامة

مناخ الأعمال من مظاهر الفساد الإداري التي تؤثر على عملية اندماج المؤسسات غير الرسمية أين تجد فيه سببا مهما لعزوفها عن الاندماج.

- وعموما كلما تغير آليات الاندماج بوحدة واحدة أدى لتغير المزايا ب 0.819 ، وهذا يدل على الارتباط القوي الإيجابي بين كل من آليات اندماج الوحدات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي والمزايا التي يراها من هذا الاندماج.

ومن خلال نتائج التحليل النظري والميداني واختبار النموذج الافتراضي للدراسة تبين بجلاء أن:

- السياسات المستهدفة للاقتصاد غير الرسمي لن تعمل إلا بالتضافر مع السياسات الرامية لتحسين المؤسسات في الاقتصاد الرسمي ، كون بعض التحديات التي تواجه المقاول غير الرسمي تشبه التحديات التي تواجه أي مقاول رسمي. كما أن التفاعل الموجود بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي يجعل المؤسسات الرسمية تؤثر في السياسات الخاصة بالاقتصاد غير الرسمي فيؤثر الضعف المؤسسي من قبيل الإفراط في اللوائح والإجراءات وتكلفتها وضعف سيادة القانون والعجز عن إقامة أنظمة متكاملة للملكية أو الابتكار أو المعلومات في زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي.
- المسؤولية عن اندماج الاقتصاد غير الرسمي والعمل على تنظيمه مسؤولية تترك على المستوى المحلي، في حين أن السياسات تتركز على المستوى الوطني والباحثة تعتبر إن الاقتصاد غير الرسمية يجب أن يدخل في أجندة سياسات التنمية المحلية فطبيعة التدخلات على المستوى الوطني لا تتناسب في الغالب مع الاحتياجات المحلية ولا تتناسب وخصوصية كل منطقة.
- استهدفت السياسات في الجزائر الاقتصاد الرسمي متناسية أو ناسية الاقتصاد غير الرسمي في كثير من الأحيان والإجراءات التي مست الاقتصاد غير الرسمي وصفت على أنها مخصصة ولا تقوم على هيكل منسق بين الوزارات ومختلف مستويات الحكومة.تم الاهتمام ببعض القطاعات في الاقتصاد غير الرسمي من قبيل التجارة غير الرسمية بشكل أساسي وما تعلق بها من ممارسات لإدارة المدن ويمكن القول أنه تم السعي إليها بنشاط من قبل الدولة .
- وبشكل عام وحتى على الصعيد الدولي فالسياسات المنتهجة اتجاه الاقتصاد غير الرسمي حديثة العهد ولا تزال قيد التطوير كما أن سياسات الابتكار الوطنية لا تعير اهتماما للاقتصاد غير الرسمي ولا يعتبر الاقتصاد غير الرسمي هدفا لسياسات الابتكار التي لا تعتبره مصدرا للابتكار.

3- اقتراحات الدراسة

من جملة ما يمكن اقتراحه فيما يتعلق بقضية اندماج المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية:

- استحداث هيئة مختصة تعهد إليها إدارة عملية الاندماج في الاقتصاد الرسمي و وضع نموذج ناجع للاندماج و تدير عملية الحوار الاجتماعي مع مختلف الأطراف المعنية بالاندماج دون إقصاء .
- التنسيق فيما بين كل مستويات السياسات المعدة في إطار اندماج الاقتصاد غير الرسمي وبين مختلف الجهات وطني–جهوي –اقليمي–محلي) مع مراعاة لأهمية المعلومات المرتدة وما يمكن أن يترتب عنها من تصحيح لانحرافات أثناء تنفيذ سياسة الاندماج في الاقتصاد الرسمي.
- إقامة خلايا اليقظة الإستراتيجية على المستوى المحلي و الجهوي لتحسين نوعية المعلومات الاقتصادية و تحسين المعلومات والإحصاءات حول الاقتصاد غير الرسمي ومؤسساته وإدراجه ضمن الحسابات الوطنية خاصة فيما يتعلق بحسابات الناتج المحلي الإجمالي وعلى النصوص التنظيمية والقانونية تحديد ما هو سري من معلومات في المؤسسة (اقتصادية أو حكومية) على أن يكون باقي المعلومات متاحا لطالبيه.
- استحداث عمليات تقديم الطلبات الكترونيا وكذا استخراج مختلف التصاريح ، ما يؤدي إلى توفير الوقت للمقاولين وموظفي الحكومة ويزيل ضرورة الاتصال المباشر وبالتالي تقل فرص دفع الرشوة.
- نشر الجهات الإدارية و على الانترنيت لكل الرسوم وما تقدمه من خدمات والوقت اللازم لإصدار الموافقات وطرق وأماكن تقديم الشكاوي. إلى جانب تعريف المقاولين على عمليات استخراج الوثائق والتصاريح بإتاحة جميع النماذج والمتطلبات بما في ذلك استعمال الأشكال البيانية التوضيحية للإجراءات خطوة بخطوة في مكاتب البلديات ما يساهم إلى تخفيض الوقت واستعمال ملصقات وأقراص مضغوطة موجزة تشرح ما يجب فعله.
- عقلنة أنظمة تسجيل الملكية من خلال تبسيط تسجيل الملكية (إدماج أو تخفيض عدد الإجراءات) وتسريع وتيرتها وجعل نقل الملكية أرخص تكلفة وأسرع وتيرة (باستخدام النظام الالكتروني)
- استخدام النظام الالكتروني في مكاتب التسجيل العقاري وإنشاء نظام التسجيل الرقمي للسجلات العقارية مما يتيح لمكاتب التوثيق والشهر العقاري من فحص الملفات ومراجعتها بصورة أكثر كفاءة. إلى جانب فرض رسم ثابت ومحدد في تسجيل الملكية لأن فرض الرسم كنسبة مئوية من قيمة العقار يشجع على

الاحتيال والغش والتدليس في الإقرارات الخاصة بقيمة الممتلكات مع إعادة هيكلة عملية تسجيل الملكية من خلال إصدار القوانين.

- إقامة نظام للملكية الرسمية يكون محمي وفعال هدفه إدخال كل ثروات الدولة في نظام تسجيل رسمي وبمكن الاستعانة بتجارب ناجحة فيما مجال إضفاء الطابع الرسمي على حقوق الملكية غير الرسمية مثل تجربة "البيرو" الى جانب الاستفادة من تجارب وخبرات الدول التي نجحت في عملية إدماج الاقتصاد غير الرسمي كما يمكن الاستفادة من نقاط ضعف التجارب الفاشلة لتداركها.
- لعمل على انخفاض تكاليف وإجراءات اكتساب الحقوق وعدم الإفراط في متطلبات التسجيل لما لمعرفة الحقوق الملكية وحدودها من مزايا وأهمية في الاقتصاد.
- ينبغي أن تتضمن سياسات الابتكار إزالة العراقيل التي تحول دون النفاذ إلى نظام الملكية.
- إقامة مشاريع تقييم أثر القوانين على عملية الاندماج أي عبء القوانين على الوحدات غير الرسمية من خلال الاستعانة باستجوابات لها علاقة بأهم العوامل التي تمنعهم من الاندماج بالتركيز على القطاعات المولدة للوظائف وخلق النمو.
- يجب أن تضم سياسة الاندماج الكيفية التي يتم بها توعية المؤسسات في الاقتصاد غير الرسمي بأهمية الاندماج.
- أهمية إقامة منظومة صحية وعادلة للجزاء والعقاب وفرض هيبة الدولة من خلال آليات الرقابة بما يمكن من احترام الجميع للحقوق والواجبات.
- الاهتمام أكثر بمجال الاقتصاد غير الرسمي من خلال تكثيف وإعداد البحوث والدراسات حوله كما يمكن العمل على تطوير النموذج محل الدراسة من خلال تعديله أو إضافة متغيرات أخرى بحيث يبقى مجال البحث وإثراء الكتابات بشأن موضوع الاقتصاد غير الرسمي مجالا واسعا و يحتاج للكثير من الدراسات والأبحاث خاصة في الجزائر.

4.آفاق الدراسة

من خلال معالجة إشكالية الدراسة يمكن اقتراح بعض المواضيع كمنطلقات فكرية للمهتمين بهذا الموضوع منها:

-الابتكار في الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

- المقاول غير الرسمي في الجزائر.

- تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

وفي ختام هذا العمل أدعو الله أن أكون قد وفقت في عرض وتحليل مختلف الأبعاد التي تضمنتها الدراسة وأنه كأي عمل إنساني لا بد من أن لا يخلو من تقصير أو سهو أو خطأ ففوق كل ذي علم عليم.

تم بحمد الله ونعمته

قائمة المراجع

1. قائمة المراجع باللغة العربية

أولا) الكتب

1. أندراوس عاطف وليم: **الاقتصاد الظلي "المفاهيم–المكونات–الأسباب"الأثر على الموازنة العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
2. أنجرس موريس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية(تدريبات عملية)**،دار القصبة للنشر، الجزائر،2006.
3. بن شهرة مدني: **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمّان، 2009.
4. توهامي ابراهيم ، قيرة إسماعيل، عبد الحميد دليمي: **العولمة والاقتصاد غير الرسمي**، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2004.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة العدل، **قانون رقم 06–01 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته**، الديوان الوطني للأشغال التربوية ، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006.
6. دي سوتو هرناندو: الدرب الآخر" **الثورة الخفية في العالم الثالث** "، ترجمة: شوقي جلال، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر،1997.
7. دي سوتو هرناندو: **سر رأس المال" لماذا تنتصر الرأسمالية في الغرب وتفشل في كل مكان آخر** "، ترجمة: كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية ،2002.
8. الرحاحلة محمد سعد ، الخالدي إيناس: **مقدمات في الملكية الفكرية**، الطبعة الأولى، عمان، دار حامد للنشر و التوزيع، 2012.
9. الدعمة ابراهيم مراد ، الباشا مازن حسن: **أساسيات في علم الإحصاء مع تطبيقات SPSS**، الطبعة الأولى، عمان: دار المناهج للنشر،2013.
10. رودمان دافيد مالين: **الثروة الطبيعية للأمم "تطويع السوق لاحتياجات البيئة** "، ترجمة: حسني تمام، سلسلة وورلد واتش لمراقبة البيئة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة الآولى، القاهر، 1999.
11. الزبيدي :**تاج العروس شرح القاموس**، دار صادر، بيروت –لبنان ، د.ر، .ت، الجزء السابع.
12. زوزو زوليخة: **جرائم الصفقات العمومية وآلية مكافحتها في التشريع الجزائري** ،دار الراية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى،عمان،2016.
13. رولف كارلسون: **الملكية وتوليد القيمة" التوجه الاستراتيجي للشركات في الإقتصاد الجديد** " ترجمة:نور الدين شيخ عبيد، الطبعة الأولى العبيكان،2002.

14. سيكاران أوما : ترجمة اسماعيل علي بسيوني، طرق البحث في الإدارة مدخل لبناء المهارات البحثية ، دار المريخ، الرياض،2006،

15. السنهوري عبد الرزاق –**الوسيط في شرح القانون المدني الجديد**– دار النهضة العربية –بيروت لبنان (د–ر) (د–ت) ج8.

16. العتوم شفيق: **طرق الإحصاء تطبيقات اقتصادية وإدارية باستخدام SPSS**، الطبعة الأولى، عمان، دار المناهج للنشر و التوزيع، 2006.

17. السواعي خالد محمد: **مدخل إلى تحليل البيانات باستخدام SPSS**، الطبعة الأولى، أربد، عالم الكتب الحديث، 2011.

18. الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى: **التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود** ، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، الإسكندرية، 2006.

19. الفرحان محمد جلوب: **الخطاب النهضوي في فكر مالك بن نبي**، بن مرابط للنشر، بدون طبعة، بدون مكان للنشر، 2014.

20. صلاح زين الدين: **المدخل إلى الملكية الفكرية** (نشأتها ومفهومها ونطاقها وأهميتها وتكييفها وتنظيمها وحمايتها)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

21. ضياء مجيد الموسوي: **لمحات من إقتصاديات الملكية الخاصة في الفقه الإسلامي** ،الجزائر ،ديوان المطبوهات الجامعية،1985.

22. الطائي ايمان حسين: **كيف نحدد حجم العينة**، بغداد، ب.ط،2012،

23. العسكري علي أنور :**الرقابة المالية على الأموال العامة في مواجهة الأنشطة غير المشروعة** ، مكتبة بستان المعرفة، بدون طبعة، الإسكندرية، 2008.

24. لعميري عبد الحق ، **عشرية الفرصة الأخيرة الاقتصاد الجزائري، الإزدهار أو الإنهيار**، ترجمة :مسعود جناح، باتنة، منشورات الشهاب، 2015.

25. صايغي عبد العزيز: **القانون المدني**، منشورات نوميديا،2011

26. فريديريك م.شرر ترجمة علي أبو عمشة، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**، الطبعة الأولى، الرياض العبيكان،2002

27. قدي عبد المجيد: **أسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية و الإدارية –الرسائل والأطروحات** : دار الأبحاث للترجمة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر ،2009

28. كارلوس .م كوريا ترجمة أحمد عبد الخالق أحمد يونس الشحات، **حقوق الملكية الفكرية منظمة التجارة العالمية والدول النامية اتفاق التريبس وخيارات السياسة**، الرياض، دار المريخ للنشر ،2002

29. كارلسون رولف: **الملكية وتوليد القيمة"التوجه الاستراتيجي للشركات في الإقتصاد الجديد**" ترجمة:نور الدين شيخ عبيد،العبيكان، الطبعة الأولى،2002.

30. مصيطفى بشير، **حريق الجسد"مقالات في الاقتصاد الجزائري** "،المحمدية، دار جسور للنشر والتوزيع،2011.

31. محمد جاد الله محمود ياسر: **الملكية الفكرية و النمو الاقتصادي**، مطبعة الإسراء،2003.

32. نبيه نسرين عبد الحميد: **الإقتصاد الخفي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2008.

33. نابوليوني لوريتا: **الاقتصاد العالمي الخفي**، ترجمة: لبنى حامد عامر، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.

34. الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، **الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في الجزائر**، الطبعة الثانية، الجزائر،2014.

35. ياسر محمد جاد الله محمود: **الملكية الفكرية و النمو الاقتصادي**، مطبعة الإسراء،2003.

ثانيا) المذكرات والأطروحات

36. بودلال علي: **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي في الجزائر** " أطروحة دكتوراه تحت إشراف أ.د/نويوة شعيب، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر،2007.

37. حمودة رشيدة: **استراتيجة إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة دراسة مقارنة بين تجربتي الجائر ومصر**، الأستاذ المشرف، منصوري كمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف1،مدرسة الدكتوراه/2013.

38. خليل شرقي: **دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين آداء مؤسسات التعليم العالي دراسة لأراء عينة من الأساتذة في كلية الاقتصاد بالجامعات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016.

ثالثا) المجلات والدوريات وتقارير تقنية

39. البنك الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011**، **"من أجل مساندة أصحاب الأعمال**، مؤسسة التمويل الدولية2012

40. البنك الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010**، مؤسسة التمويل الدولية، مجموعة البنك الدولي، 2011.

41. إدوارد جاردنز، **مطلوب مزيد من الوظائف**، مجلة التمويل والتنمية، البنك الدولي ، مارس ، 2003.

42. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الشعبة الإحصائية: **تحديثات وتعديلات نظام الحسابات القومية1993**،منشورات الأمم المتحدة، [على الخط] نيويورك، 2005، متاح على الموقع:/http://unstats.un.org/unsd/publication.

43. بونوة شعيب، مولاي لخضر عبد الرزاق:**متطلبات تنمية القطاع الخاص في الدول النامية'دراسة حالة الجزائر'**، مجلة الباحث، المجلد 7، العدد 7، ص 399 متاح على www.asjp.cerist.dz تاريخ الاطلاع2018/04/13

44. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية : **أعداد متزايدة من الشباب في القطاع غير الرسمي** ، حوار الموئل، العدد 1 ، الطبعة العربية ، يونيو، 2007.

45. برنامج الأمم المتحدة للبيئة : " **مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة**، نيروبي 2011 (منشورات الأمم المتحدة رقم GC26/17. UNEP.

46. جورج عابد: **لماذا تخلفت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في النمو والعولمة** " **وعد لم يتحقق**"، مجلة التمويل والتنمية ، البنك الدولي، مارس، 2003.

47. جون سوليفان. " **دعم ومساندة المبادرين في الدول النامية** "، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة [على الخط. . 2005، العدد 14. متاح على: < http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/art1411.pdf> (أطلع عليه في 23 أفريل 2014).

48. الجمعية العامة للأمم المتحدة: **تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030** المتاحة على الموقع:**www.un.org/** اطلع عليه بتاريخ 2019/05/06.

49. الجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي 2009 **متابعة توصيات الدورة السادسة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية حول الدراسة بشأن الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا: البرنامج حول الاقتصاد غير الرسمي** ، ، 28- سبتمبر - 2 أكتوبر 2009 أديس أبابا ، أثيوبيا متاح على الموقع: www.africa-union.org/root/ar/LSAC-EXP5 **شوهد** بتاريخ: 2016/07/18.

50. الأسرج حسين عبد المطلب: **الحقوق الإقتصادية والتنمية في الوطن العربي** ، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي،2007، العدد90،

51. شريفي أحمد، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، شتاء 2009، متاح على الموقع < www.ulum.nl> شوهد بتاريخ: 2012/02/16.

52. بوخمخم عبد الفتاح: **نظريـــات الفكر الإداري تطور وتبـــاين أم تنوع و تكامل** ، المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة (15-17ديسمبر 2012) جامعة الجنان طرابلس- لبنان،2012

53. بوكروح عبد الوهاب ، **عوائد القطاع الموازي في الجزائر** ، مجلة الرؤية الاقتصادية، متاح على الموقع : http://www.alrroya.com/node/15415 شوهد بتاريخ 2015/06/05.

54. فريديريك شنايدر، دومينيك إنستي: **الاختباء وراء الظلال،" نمو الاقتصاد الخفي** "، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 30، مارس 2002، صندوق النقد الدولي ، واشنطن، متاح على الموقع: < http://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues30/ara/issue30a.pdf > شوهد بتاريخ : 2011/04/23.

55. كيث هارت: "**التطور والتقدم**"، حوار الموئل، العدد1، يونيو2007، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، عمان،2007.

56. كريستيان ايجن- زوكي وآخرون: **المؤسسات المطلوبة لتحقيق ما هو أكثر من النمو**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، يونيه 2003.

57. كوتشا هلبلينج كاثرين. " **حواجز مشاركة القطاع غير الرسمي في الديمقراطيات الناشئة** ". مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة [على الخط] . 2005، العدد 14. متاح على: < http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/art1408.pdf> (أطلع عليه في 22 أفريل 2015)،

58. كارولين سكينر ، **دمج الاقتصاد غير الرسمي ضمن الخطط الحضرية** ، العدد الأول، حوار الموئل، عمان،2007،

59. لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للإتحاد الإفريقي: **تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في إفريقيا** ، متابعة توصيات الدورة السادسة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية حول الدراسة بشأن ق.غ.رفي إفريقيا:البرنامج حول الاقتصاد غير الرسمي، وثيقة رقم LSAC-EXP-5-SA1553أديس أبابا ، إثيوبيا، 28سبتمبر-02أكتوبر2009،متا ح على الموقع http://www.africa-union.org/ LSAC-EXP-5-SA1553 شوهد بتاريخ 2014/06/04

60. منظمة العمل الدولية. " **الاستجابة للأزمة بناء أرضية اجتماعية**". مجلة العمل اللائق[على الخط] . 2010، يناير، العدد 67، مناح على <http://www.ilo.org/public/arabic/region.pdf> (تاريخ التحميل04 اوت2015).

61. مركز المشروعات لدولية الخاصة(2005): **مكافحة الفساد "التوجه إلى القطاع الخاص** "، واشنطن، متاح على <www.cipe.org> تاريخ الاطلاع:2016/05/22.

62. عبد الرزاق منال حسين ، **الإطار التنظيمي لتحويل القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي قراءة في الخبرات الدولية وتطبيقها في الحالة المصرية** ،" مجلة العلوم الإنسانية، العدد 45 ، أفريل 2010 http://www.ulum.nlتاريخ زياة الموقع: / 2014/07/04.

63. منظمة العمل الدولية. " **الاستجابة للأزمة بناء أرضية اجتماعية**". مجلة العمل اللائق[على الخط] . 2010، يناير، العدد 67، متاح على < http://www.ilo.org/public/arabic/region /world_67.pdf> (تاريخ التحميل04 ماي2015)

64. نوارة وائل، **الاقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية** ، مركز المشروعات لدولية الخاصة ،2005، متاح على الموقع < www.cipe-arabia.org/files/art1401.pdf > شوهد بتاريخ 22-05-2015.

رابعا) المؤتمرات والملتقيات العلمية

65. أوراق اليوم الثاني من الملتقى الوطني الثاني حول **الفساد وآليات معالجته**، مخبرا التغيير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر و اثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، بالتعاون مع القيادة الحهوية الرابعة للدرك الوطني، يومي 4 و 5 أفريل 2012.جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012.

66. بودرامة مصطفى، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر** ، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة أيا 08/07أفريل2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة،2008.

67. براق محمد،: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه** ، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، 13-14 أفريل 2008 سكيكدة،جامعة 20أوت1955، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية،2008.

68. عقون مقداد: **سياسات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تنفيذ إستراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني**، ندوة علمية بعنوان السياسات الصناعية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 14ماي2018، جامعة محمد خيضر بسكرة، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.2018

69. عثماني زين الدين: **مهام الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(ANDPME)** بين الواقع والآفاق، ندوة علمية في إطار السياسات الصناعية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 14ماي2018، جامعة محمد خيضر بسكرة، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.2018.

70. وزارة المالية، المديرية العام للضرائب" **برنامج الإمتثال الجبائي الإرادي** ": أبوب مفتوحة حول الإدارة الجبائية من 27 إلى31 مارس2016، بسكرة.

خامسا) نصوص تشريعية

71. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **القانون رقم08-15 المحدد لقواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها**، الجريدة الرسمية العدد 44، 20يوليو2015، متاح على www.joradp.dz أطلع عليه بتاريخ: 2018/05/12 المواد-01-02-04.

72. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 16-01 يتضمن تعديل الدستور** ، الجريدة الرسمية، العدد 14، 07مارس2016 متاح على الخط www.joradp.dz أطلع عليه يوم 2018/06/30 المادة9.

73. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم **01-18 المؤرخ في 12ديسمبر2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، العدد77،

74. الجمهورية الجزائرية، **قانون توجيهي رقم 17-02 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية ، العدد 02، 11يناير2017، متاح على www.joradp.dz: اطلع عليه بتاريخ: 2018/05/15

75. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 17-193 يتضمن **تعديل القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، الجريدة الرسمية ، العدد 36، 14 يونيو2017 ، متاح على www.joradp.dz: اطلع عليه بتاريخ: 2018/05/15 المواد 2، 3 .

76. الجمهورية الجزائرية ، **الأمر 03-07 المتعلق ببراءة الإختراع** الجريدة الرسمية ، العدد 44 ، 2003، متاح على www.joradp.dz بتاريخ : 2018/05/16المواد 01-11-16 .

77. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرسوم تنفيذي رقم 98-137 المتعلق بإنشاء وتنظيم الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية**. الجريدة الرسمية، 03 ماي 1998العدد، 28.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون المالية التكميلي سنة 2015**، الجريدة الرسمية العدد 40، 23يوليو2015، متاح على www.joradp.dz أطلع عليه بتاريخ: 2018/12/12 المواد-60 59 و54.

سادسا) المقابلات الإذاعية والتلفزيونية

78. قناة النهار الجزائرية على حسان منور: رئيس جمعية أمان لحماية المستهلك: 2015/02/27

79. قناة النهار الجزائرية حجي عبد النور:مدير الدراسات و الاستشراف بوزارة التجارة ، حصة 2015/02/27.

80. قناة النهار الجزائرية عبد القادر تاج الدين، مسؤول الشؤون القانونية والتشريعات في وزارة المالية حصة تلفزيونية 2015/02/27

81. قناة BEURTV ، حصة بتوقيت الجزائر، لقاء مع الحقوقي والناشط السياسي الأستاذ: مصطفى بوشاشي،شوهد على youtub، بتاريخ:2019/03/11 على الساعة 14.00.

82. المرغيني أسماء ، **دروس .SPSS V23** ، شوهد على اليوتيوب بتاريخ : 2019/04/14 على الساعة :09:53.

83. كورتل عبد الحفيظ، **مصير بناء بناية دون رخصة** ، حصة 90دقيقة أخبار، قناة النهار tv، مضاف على اليوتيوب بتاريخ 2016/11/16.شوهد في:2019/05/05

سابعا) المقابلات الشخصية

84. عبادلي كريمة، **رئيس مصلحة المنازعات، مديرية التجارة لولاية بسكرة**، مقر مديرية التجارية، تاريخ المقابلة2019/01/07 على الساعة:15:30.

85. قاسيمي عاطف، **رئيس مصلحة المالية والمحاسبة، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء**، ولاية بسكرة تاريخ المقابلة:2017/03/22.

ثامنا) المنشورات

86. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العلاقات العمومية والاتصال"**الضريبة الجزافية الوحيدة مجال التطبيق**، نشرة 2017.

تاسعا) مواقع الكترونية

87. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري: www.aniref.dz/index.ph اطلع عليه بتاريخ : 2018/05/18

88. جريدة الوسط شوهد على الموقع www.elwassat.com بتاريخ 2016/10/14.

89. **المنهج المختلط وأهميته في البحث العلمي**. متاح على الخط: www.BTS-academy.com أطلع عليه بتاريخ 2018/07/16 على الساعة 18:30.

90. الديوان الوطني للإحصاء www.ONS.dz.consulte شوهد بتاريخ 2017/11/11

2. قائمة المراجع باللغة الأجنبية

2-1.Les LIVRES

1. BLANKENSHIP Diane C., **Applied Research and Evaluation Methods in Recreation**, w e.Human Kinetics., USA, 2009.
2. DE SOTO Hernando: **The other path** "the economic enswer to terrorisme", Basic books,2002.
3. DREHER Axel, SCHNEIDER Friedrich : **Corruption and the shadow economy an empirical analysis** ,Public choice,2010.
4. DUCKE Dennis, GABOR Ivany, Mark Kan : **The shadow economy:** A Critical Analysis, GRIN Verlag, Germany 2008.
5. LOIS Stevenson :**Developpement du secteur privé et des entreprises"favoriser la croissance au moyent-Orient et en Afrique de Nord"**, UNC press books, France,Amazon,2012.
6. MYERS Michael D, **Qualitative Research in Business and Management**, Sage Publications Ltd, 2nd Edit., London, 2013.
7. STUBBLEBINE William Craig,''On **Property Rights and Institutions;"In The Economics of Legal Relationships**, ed.Henry Manne. Paul West Publishing,1972.
8. THIETART Raymond-Alain. et al. , **Méthodologie de Recherche en Management**,(en line) 4ème Edit, Paris : DUNOD, 2014, disponible sur :medias.dunod.com , consulté le 07/03/2019.
9. THIETART. Raymond-Alain et al. **, Méthodologie de Recherche en Management**, 2ème Edit, Paris : Dunod, 2003,
10. TAYLOR Bill et al., **Research Methodology: A Guide for Researchers in Management and Social Sciences**, Prentice-Hall, Without Edit., India, 2006.

-2-2THESES

11. ADO Istifanous, **L'innovation dans l'entreprenariat infoemmel :En quoi l'injustice sociale favorise –t-elle l'expansion des entreprise informelles** ? Horizon université PARIS , 2015

12. BELLACHE Youghourta, **L'économie informelle en Algérie**, une approche par enquete auprès des ménages- le cas de Béjaia, Thèse de doctorat En Co-tutelle, Université de Béjaia et Université Paris-Créteil(France),Faculté des Sciences Economiques, des Science de Gestion et des Science Commerciales, Béjaiapp,76-78. les.archives- ouverts.fr/doc/0059/38/12/Bellache2010 .pdf..consultée le23/02/2012.
13. OUEDRAOGO Moumouni Faisalle **, les déterminants du secteur informel dans les pays en voie de développement :réglementation ,corruption, procédures, administratives et mode de financement**,universite de Sherbrook CANADA ,mai,2015.

2-3. Rapports

14. Bureau Internationale Du Travail (BIT): **Sécurité sociale: questions, défis et perspectives**, rapport VI, Conférence internationale du Travail, 89e session, Genève, 2001.
15. Bureau Internationale Du Travail (BIT): **Travail décent et économie informelle**, rapport VI, Conférence internationale du Travail, 90e session, Genève, 2002.
16. Bureau International du travail(2012) : **Le développement des chaines de valeur au service du travail decent,2012**..www.ilo.org consulté le 31/08/2016
17. Bureau Internationale Du Travail : **l'économie informelle** ,Op.Cit., Genève, 2007, //www.ilo.org/public/french/standards/relm/gb/docs/gb298/pdf/esp-4.pdf consultée le 04/05/2011,
18. Bureau Internationale Du Travail, **Méthodes et Instruments d'Appui au Secteur Informel en Afrique Francophone**, Genève, Bureau international du Travail, 2004, p.6 disponible sur www.il0.0rg. consulté le site : 04/05/2014.
19. Bureau Internationale Du Travail **: Résolution et conclusions concernant le travail décent et l'économie informelle**, adoptées le 19 juin 2002, Conférence internationale du Travail, 90e session, Genève, 2002, disponibles à l'adresse: http://www.ilo.org/public/french/standards/relm/ilc/ilc90/pdf/pr-25.pdf Consulté le 19-06-2015.
20. Centre international de formation :**Transition ver l'économie informelle**, Forum mondial de partage des connaissances, bureau international du travaille,2015 sur site www. ilo.org/wcms_456554 consuté le 03/05/2019 .
21. CNES, **2 éme Rapport National sur Les Objectifs Du Millénaire pour Le Développement,** gouvernement Algérien, Septembre 2010.
22. CNES, **Rapport national sur le développement humain en Algérie**. conseil national économique et social et PNUD,2006
23. CNES : **Rapport national sur le développement humain en Algérie**. conseil national économique et social et PNUD,2008. P.34 www.cnes.dz consultée le 23/02/2014.
24. Forum Des Chefs D'entreprises, **Pour une Politique Globale Cohérente Pregnant en Charge les Problématiqus liées a Louverture De l'économie informel et a la distribution**, 2009
25. Organisation De Coopération Et De Développement Économique(OCDE): **Manuel sur la mesure de l'économie non observée,** Service des Publications de l'OCDE, Paris, France, 2003 (en line) http://www.oecd.org/dataoecd/9/20/32016147.pdf consulté le :08/08/2011.
26. International labour office, **Women and Men in the Informal Economy a statistical Picture** , third edition.ILO, Geneva,2 018. disponible sur www.ilo.org/wcms_626831pdf. consulté le01/05/2019 .

27. OCDE **« LA MESURE DES ACTIVITES SCIENTIFIQUES ET TECHNOLOGIQUES, OCDE/GD(94)114 ,** disponible sur : http://www.oecd.org/dataoecd/48/02/26651313.pdfOCDE, consulté le 06/01/2019
28. Organisation De Coopération Et De Développement Économique (OCDE) **, l'Emploi Informel dans les pays en développement**, Centre de Développement de l'OCDE, 2009, LABORSTAT, OIT ; Global Employment Trends, OIT, janvier2009. www.oecd.org/dev/pauvrete/emploi/42529344.pdf consulté le:19/04/2011.
29. Organisation Mondial de la Propriété Intellectuel(OMPI), **l'économie informelle dans les payes en développement « un moteur de croissance caché** ».OMPI , Juin2017, Toby Boyd , division des communication..
30. OCDE(2008) :**Elimination des obstacles a l'intégration dans l'économie formelle**, Edition OCDE , 2008.http://dx.doi.org.
31. Office national des statistiques(ONS) :**L'Algérie en quelques chiffres resltat2011 -2013**,Vol N°44, Edition 2014.
32. Office national des statistiques(ONS) :**L'Algérie en quelques chiffres resltat2015 -2017**,Vol N°48, Edition 2018.
33. RICHRY k .Johanson, ARVIL V.Adams :**Developpement des qualifications des professionnelles en Afrique Subsaharienne**, Washington, Bank Mondiale,2004,.
34. Socialalert: **the informal economy [** en line] on site www.socialalert.org/pdf/1808brochENGred.pdf . Consulted 25/06/2014 Women In Informal Employment: Globalizing and organizing: **About the informal economy definition and theories** [en line] http://www.wiego.org/about_ie/definitions seen 25/06/201 4 .
35. SOCIAL Alert 2004: **Towards A Social Protection For Informal Economy Workers**, Conference on social rights in the Informal Economy , Brussels, from 29 Nov to 2 Dec 2004..http://www.socialalert.org/pdf/20031959e.pdf
36. SEWA :**Annual report 2015**,publisher self employement women's association Ahmad abad, India,2015.
37. World Bank Group, **Doing Business2018' Reforming to Create Jobs**, world bank publications, washington, USA .2018

2-4-Revues et séminaire

38. Anoop Singh, Sonali Jain, Adil Mohammad: **Out Of The Shadows**, Finance and development, June 2012
39. BUEHN Andreas,SCHNEIDER Freidrich: **Corruption And The Shadow Economy 'Like Oil And Vinegar, Like Water and Fire ?"**International Tax Public Finance, february2012, Volume19.
40. BENSON Bruce L.: **A Note On Corruption by Public Officials ''The Black Market for Property Rights''**, the Journal of Libertarian Stadies, Vol. V, No. 3 , Summer1981. En line www.heritqge.org consulted 28/09/2017.
41. BENEDICTE Aldebert ,AUDREY Rouzies, **Quelle place pour les méthodes mixtes dans la recherche francophone en management ? management international,** Management International,**2014 , janvier, Vol19, numéro1 disponible sur** https://id.erudit.org/ **iderudit/1028489 ar, consulté le 07/04/2019.**

42. BENNFLA Karine, **Informalité**, notion a la une de Geoconfluence, avril2015, dispnible sur site http://geoconfluences.ens-lyon.fr/information scientifiques . consulte le 01/06/2019.
43. BAJADA Christopher, Friedrich SCHNEIDER : **Size, Causes, And Consequences Of The Underground Economy An Internal Perspective**, Ashgat Publishing, Ltd, 2005.
44. COLIN C.Williams : **Is informel sector Entrepreneurship Necessity or Opportunity**, Bussiness Management Research, 2014,Vol3,N1 disponible sur :www.sciedu.ca/journal,consulté le:03/11/2015;p.16
45. COLIN C.Williams, SARRA Nadin : **Re-thinking Informal Entrepreneurship"commercial or Social Entrepreneurs?"**,Social Entrepreneurship End Innovation, 2012, vol1,N.03, available at http://papers.ssrn.com, 24/11/2015.p,297.
46. CABRAL Francois Joseph , **Corruption, Croissance et Pauvreté :le cas de Sénégal**, GREDI, cahier de recherche/woking paper.
47. DE GOBBI Maria Sabrina :**Towards sustainable enterprises :Improving social and environmental practices starting from informel economy**, Field Action Science Reports(on line), Special Issue6,2012, http://factsreports.revues.org.
48. Freidrich Schneider: **shadow Economies and Corruption all over the world: New Estimation for 145 Countries**, july 2007 http://www.lawrence.edu/fast/finklerm/shadeconomycorruption_july2007.pdf seen 04/06/2015.
49. JOHANSON Simon, MCMILLAN Johan,WOODRUFF Christopher :**Property rights and finance, The** American Economic Review(en line),2002, December, Vol.92, N°:5, disponible sur www.jstor.org/stable/3083253 consulté le 02/06/2019
50. HERNANDEZ Emile-michel , **l'Etat et l'entrepreneur informel en afrique**, Revue internationale P.M.E ,1997, vol10, numéro1 disponiple sur http://doi.org/107202/ p.113. consulté le 01/06/2019.
51. HUGON Philipe, Naima PAGES, **Ajustement structurel Emploi Et Role des partenaire sociaux en afrique froncophone,** Les cahiers de l'emploi et de la formation N°28, CERDE/forum.Office internationale du travail, 1998.
52. IMRE de Habsbourg-Lorraine ,**Les Droits de propriétés :véritable clef du succès économique**. Aout2011 e, line http://www.libreafrique.org/Habsbourg_Lorraine_170811 consulte le 20/09/2017
53. KACEM anis, BENSALAH Mohamed, et autre : **Libéralisation commerciale, économie informel et capitale vers un regard critique et application au pays de Magreb**, voire www.ps2d.net/media/Haddar_PEV_08pdf.p.04 Consulté le : 24/04/2011.
54. KAUFMAN Daniel : **corruption et développement**, finances&Développement, Mars, 1998.
55. LEINO Jessica, **Formal and Informal Microenterprises**,[en line]Enterprise Surveys N °5, 2009, World Bank Group, available in http://www.enterprisesurveys.org/ResearchPapers/Formal_informal_microenterprises.aspx consulted le 21/05/2011.
56. MALDONADO Carlos, Cheikh Badiane, Anne-Lise Miélot :**Méthodes et instrument d'appuis au secteur informel En Afrique Francophone.**
57. NEGRE Elsa, Cahier du Lamsade, **Comparaison de textes quelques approche, laboratoire d'analyses et Modélisation de Système pour l'aide à la Décision**,(En line) Université Dauphine, paris, 2013.disponile sur : https://hal.archives-ouvertes.fr/cahier338.pdf. téléchargé

58. PEARC David, Giles Atkinson, Susana Marota : "**Analyse Couts-Benefices et environnement : Développement Récents**".Edition OCDE,2006
59. TOKMAN Victor E **: integrating the informal sector in the modernization process, visited .**http://muse.jhu.edu/journals/sais/summary/v021/21.1tokman.html.
60. TOKMAN *Victor E. :* **Modernizing the informal sector**, DESA working paper N°.42. ST/ESA/2007/42.Department of economic and social affairs, New York. http://www.un.org/esa/desa/papers/2007/wp42_2007.pdf
61. Thierry Mayer et Etienne Pfister : **Investissement Direct et droits de propriété intellectuelle Dans les pays en voie de développement.**
62. SYLVAIN Burrau, JACQUELINE Fendt :**L'entrepreneuriat au sein de l'economie informelle des pays développés :une réalité oubliée ?,** cedex, paris ,France
63. PALMER Robert , NORRAJ,Edinberg and Amman :**FORMALISER L'ECONOMIE INFORMELLE 'pratiques exemplaires** ,NORRAG news,2007, N 39 .disponible sur :www.norrag.org.fr consulté le18/06/2016.

2-5 INTERVIEW

64. Interview avec l'economiste Hernando de Soto,interrogé par Ihsan El Kadi et Hassan Haddouch 15/12/2015,Alger, , Radio.Meghreb , visiter sur youtub le :04/01/2016.

2.6 LES SITES

65. www.inclusivities.org :**La gestion des conflits entre les travailleurs de l'économie informelle et les autorités**, consulté le 26/08/2016.
66. www.coursbb.com,**What is the relationship between property rights, corruption, and economic progress**? July2017, en line www.coursbb.com consulted28/09/2017 at 13:00.
67. www.weforum.org/docs WEF-PACI: '**'corruption et développement**
68. Algérie, **Le marché informel avoisin les 6 milliard d'Euro**, [en line] disponible sue site : <http://www.algerie360.com/economie/algerie-le-marche-informel-avoisine-les-6-milliards-d%E2%80%99euros/> consultée le :13/02/2017.
69. :www.doingbusiness.org/data/02/22_2017 .
70. www.coursbb.com **What is the relationship between property rights, corruption, and economic progress**? July2017.
71. www.trancparency.org/cpi2017 consultée le 28/05/2018.
72. www.commerce.gov.dz consulté le 04/12/2017.

الملاحق

ملحق رقم:01

دليل المقابلة قبل التعديــل

نص تقديم المقابلة

التاريخ:.....الساعة:.....

اليوم:.....المكان:.....

تحية طيبة/

أشكركم مجددا على منحي جزء من وقتكم لانجاز هذا العمل، أذكركم باسمي أنا الطالبة حمودة رشيدة طالبة سنة خامسة ذكتوراه علوم اقتصادية بجامعة محمد خيضر بسكرة، جئت لمحاورتكم في إطار بحث يتناول إشكالية إندماج المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي في الجزائر بين التحديات والحلول دراسة عينة من ولاية بسكرة، هذا إذا لم يكن لديكم مانع طبعا.

وأحب أن أؤكد لكم ان ما تدلون به سيكون سريا، وأنه لن يشار إلى هويتكم.فإذا كنتم مستعدين فدعونا نشرع في الأسئلة المتعلقة بموضوع البحث.

مخطط المقابلة

أولا)محور الاقتصاد غير الرسمي والإندماج

1 - دعنا نتكلم عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، بحيث تعاني كل الدول في العالم من هذه الظاهرة و يبلغ مستويات كبيرة في الدول النامية ومنها الجزائر، فماذا تقولون عن ا الاقتصاد غير الرسمي؟
2 - ما هو موقفكم سيدي من وجود الاقتصاد غير الرسمي. وهل ترون في وجوده وتناميه خطرا على الاقتصاد ؟ وأين تكمن الخطورة؟
3 - يضم الاقتصاد غير الرسمي العديد من الوحدات الاقتصادية غير الرسمية ، هل تجدون أهمية ومنفعة من وراء اندماجها ؟ وماذا تقترحون لذلك؟
4 - هل تعتقد ان المقاول غير الرسمي يختار الاقتصاد غير الرسمي لممارسة نشاطه كنتيجة لظروف قاهرة أم أنه يختار اللارسمية بشكل مقصود ضمن استراتيجية معينة . يمكن حذفه.
5 - هل تتوقعون وجود نعاملات مالية ضخمة وموارد وأصول غير مسجلة في الأطار الرسمي تتداول في الاقتصاد غير الرسمي وهل يمكن تهميشها أم انها من الأهمية بحيث لا يمكن السكوت عنها؟
6 - لو كان أحد أقربائك ينشطون في الاقتصاد غير الرسمي وأنت مهتم بنوع المنتج الذي يقدمه، ماذا تقترح عليه لجلبه إلى المجال الرسمي من تحفيزات خاصة في إطار عملكم ؟.

ثانيا) محور الملكية

أشارت معظم المنظمات الدولية منها منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية ومكتب العمل الدولي والبنك الدولي ومركز المشروعات الدولية الخاصة إلى جانب الكثير من الاقتصاديين المتخصصين أمثال: دي سوتو، ودانيال كوفمان وفريديريك شنايدر بأهمية الدور الذي

تلعبه حقوق الملكية للإدماج في الاقتصاد الرسمي وتحقيق التنمية، ولأن الإنسان بطبيعته مفطور على حب التملك، فهو بذلك يبذل جهده فيما يمتلكه لتحسين سبل عيشه وتحقيق رفاهيته، وعلى هذا الأساس أعتبرت الملكية منذ القدم حافزا للتطور و التنمية. وبناء عليه:

1 - ما رأيكم في نظام الملكية الموجود في الجزائر؟ وهل تجدون فيه عاملا محفزا أو معيقا بالنسبة للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء؟
2 - ماذا تقولون على الإطار القانوني الذي يحكم حقوق الملكية وكذا وشروط نقلها؟
3 - لتملك مؤسسة أصل أو عقار هل يمكن أن يكون لبطء الإجراءات دور في الانسحاب من مواصلة إنشاء المؤسسة؟
4 - بالنسبة لتشجيع الابتكار في المؤسسات المصغرة هل ترون أن نظام الملكية في الجزائر يحمي المبتكرين والمبدعين وبالتالي يحفزهم على الابتكار.
5 - ما رأيكم في نظام براءات الاختراع الجزائري؟ وهل يجد المبتكر الجزائري طريقه بسهولة للحصول على براءة اختراع؟
6 - هل يمكن أن تعدد لن بعضا من أهم العراقيل التي تواجه بالمؤسسات المبتكرة على وجه التحديد؟.

7-هل تؤمن بوجود ابتكارات في الاقتصاد غير الرسمي؟

8 -في حال ما إذا تم تسهيل الحصول على الملكية سواء ملكية مؤسسة أو ارض أو عقار أو حتى تسهيل الحصول على براءة الاختراع.هل ترون أن هذا يعتبر مبرر وحافز لجلب أصحاب المؤسسات غير الرسمية؟ .

ثالثا) محور الفساد:

1- هل توافق سيدي المدير على أن نتكلم في موضوع الموظف العمومي وإلى أي مدى يقبل أو يرفض هدايا أو مزايا أثناء تأدية وظيفته (رشاوي).وهل لهذه المزايا والهدايا دور في عزوف المؤسسات رسمية أو غير الرسمية على الإندماج؟ .

2-بداية هل يعكس الراتب الذي يتحصل عليه الموظف العمومي الجهد المبذول في الوظيفة؟ الى أي مدى تجده راضي على هذا الراتب.؟

3-وهل هذا هو السبب في طلب الهدايا والمزايا؟

4-في رأيكم هل يمكن أن يؤدي الطلب المتزايد على الرشاوي مهما كان نوعها من قبل الموظفين إلى إثقال كاهل المؤسسات المصغرة القائمة وعزوف المؤسسات غير الرسمية عن استكمال اجراءات بداية النشاط ؟

5-هل يمكن أن تحدثنا عن أهمية الشفافية والنزاهة والمصداقية في مؤسستكم، وإلى أي مدى أنتم منفتحون على المواطن خاصة في مجال التسهيلات وإتاحة الوصول إلى المعلومة.

6-هل تصلكم شكاوي فيما يتعلق بسوء الخدمة وكيف تتعاملون معها.؟

7-هل هناك عقوبات ردعية إزاء المقصرين في آداء الخدمة؟ .

8-هل أنتم راضون على ما تقدمونه من خدمات إزاء المؤسسات المصغرة وماهي مشاريعكم في مجال تحسين الخدمة العمومية.؟

رابعا) محور آداة تحليل العوائد والتكاليف

في إطار مساعدة صناع القرار على اتخاذ قرارات ملائمة بشأن الاقتصاد غير الرسمي أوجدت العديد من الأدوات لذلك، منها أداة التكلفة والعائد أحد الطرق التي تستخدم بصورة واسعة في التخطيط و يمكن أن تلعب دورا هاما في المساعدة على فهم آلية الاندماج في الاقتصاد الرسمي.

1-هل يدرس صاحب المؤسسة البسكرية السوق من ناحية المزايا والفرص و التهديدات أم أنه يدخل مباشرة في النشاط من دون دراسة؟

2 -ماهي في نظرك المزايا التي تتيحها الدولة والتي تجلب المؤسسات المصغرة بشكل أكبر ؟

3 -هل ترى أن هذه المزايا محفزة أكثر من الاقتصاد غير الرسمي.؟

4 -هل ترى أن التمويل البنكي وحده يعد سببا للاندماج في الاقتصاد الرسمي؟

5 -هل ترى أن الضرائب هي السبب الوحيد في عزوف المؤسسات غير الرسمية عن الاندماج؟

6- في نظرك هل تكاليف البقاء في الاقتصاد غير الرسمي أكبر من تكاليف الدخول إلى الاقتصاد الرسمي ؟

7-أين ترى الإجراء الذي يثقل وينفر المؤسسات الرسمية لبدء النشاط؟

8--كم يستغرق المتعامل لديكم من الوقت والتكلفة لاستكمال كل الإجراءات والانتقال إلى الخطوة الموالية؟.

9-في نظرك ما أهم العراقيل التي لازلتم ترونها ضرورية لإزالتها في إطار عملكم لمساعدة المؤسسات القائمة أو التي تفكر في الدخول الى الاقتصاد الرسمي.

10-هل تسعون للاحتكاك بهذه الفئة الآن أو مستقبلا هل لديكم القابيلة لذلك.؟

11-ماذا تقترحون كحل لهذه الفئة خاصة المبتكرين منهم.؟

12-هل يمكن سيدي المدير تقديم أرقام عن حصيلة النشاط خاصة في ما تعلق بعدد المؤسسات المستحدثة لدى مؤسستكم؟

نشكر لكم تعاونكم معنا.

ملحق رقم:2

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

دليـــــــل المقـــــابلـــــة بعد التحكيم

تاريخ المقابلــة: مؤسسة الانتساب: الاسم واللقب المؤهل الوظيفي

الأسئلـــــــــة

1) **ما هو تفسيركم لعزوف الكثير من حاملي المشاريع على الاندماج في الإطار الرسمي للاقتصاد الجزائري؟**
2) **حسب رأيكم ما أهمية حقوق الملكية (ملكية أصل أو عقار ...)، بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية غير الرسمية للدخول للاقتصاد الرسمي؟.**
3) **حسب وجهة نظركم ما أهمية نظام براءات الاختراع في الجزائر على إنشاء المبتكرين لمؤسسات جديدة ؟**
4) **حسب رأيكم ما أثر بعض السلوكات الإدارية (طلب هدايا، تقديم أموال، مزايا .....) على رغبة المؤسسات الصغيرة في مواصلة إجراءات إنشائها؟.**
5) **ماذا تقولون عن أهمية دراسة تكاليف وعوائد المشروع على قرار إنشاء مؤسسات صغيرة والدخول إلى السوق الرسمي؟**
6) **ماهي الطريقة التي تقترحونها لضمان إندماج المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي؟**

- نشكركم جزيل الشكر على الوقت الممنوح لنا للإجابة على هذه الأسئلة

.....

بإمكانكم مراسلتي على البريد الإلكتروني: ham.rachida@yahoo.fr

ملحق رقم :03

الاستبيان قبل التحكيم

القسم الأول) موجه للعائلات

الهدف من هذا المحور هو معرفة خصائص ونمط استهلاك الأسر و اكتشاف الممارسين للأنشطة غير الرسمية.

س1- كم يبلغ عدد أفراد أسرتك؟ ☐ **منهم: ذكور** ☐ **إناث:** ☐

س2-وضعية أفراد العائلة الأكثر من 15 سنة.

الجنس	السن: 1-(15-25) 2-(26-35) 3-(36-45) 4-أكبر من45	الحالة العائلية 1أعزب- 2متزوج- 3مطلق 4-أرمل	المستوى لدراسي 1ابتدائي -2متوسط 3ثانوي- جامعي 5تمهين-6بدون مستوى	المهنة 1: بطال-2: موظف 3: أعمال حرة-4-تلميذ 5-طالب- 6-متقاعد

س3) إذا كان سنك أكثر من 15 سنة وبدون عمل أو تمارس نشاط خارج وظيفتك : يرجى التوجه إلى القسم الثاني

س4- نوع المسكن والتجهيزات

نوع المسكن	طبيعة ملكية المسكن
1مسكن فردي.	1عقد ملكية رسمي
2شقة.	2-عقد عرفي
3آخر	3-عقد ملكية غير رسمي

س5- هل تملك أنت أو أحد أفراد أو عائلتك منزلا أخر أو محلا لا تقيمون فيه: نعم 1 ☐ **لا 2** ☐

س6 - إذا كان نعم هل هو تملكه بعقد ملكية رسمي: ☐ **أو عقد عرفي:** ☐

س7- هل هو للإيجار: نعم :1 - لا:2.

س8-عند الشروع في أعمال صيانة في المنزل (طلاء -ترصيص-تركيب شبكات-بناء.) من يقوم بهذه الأعمال؟

- **بمفردك** ☐ **-مؤسسة غير رسمية** ☐ **-مؤسسة خاصة رسمية** ☐ **-أنت ومؤسسة غير رسمية** ☐

س9- هل بإمكانك أن تحدد لنا أماكن اقتناء المواد التالية ؟:

	المواد	نوع السوق 1محلات ومراكز شراء 2 سوق غير رسمي (تاجر متنقل، الشارع) 3-معا	نوع المنتجات 1 -محلية، 2-مستوردة، 3- معا	هل تستعملها لأغراض تجارية 1-نعم 2-لا
1	ملابس			
2	أجهزة كهرومنزلية			
3	مواد تنظيف وتجميل			
4	قطع غيار			
5	مواد استهلاكية			

س10-كم يبلغ متوسط الدخل الشهري للعائلة ؟

-أقل من 20000دج ☐ **-من20000 دج إلى 40000 دج** ☐ **- أكثر من 40000دج** ☐

المحور الثاني) محور خاص بالوحدات الاقتصادية غير الرسمية

الهدف من هذا المحور هو معرفة خصائص العاملين في الاقتصاد غير الرسمي وطبيعة أنشطتهم.

-الرجاء منكم وضع علامة أو رقم الإجابة التي تراها مناسبة:

س1- ماهو مجال نشاطكم؟ صنا☐ تجاري ☐ خدمي ☐ اختراع ☐

س2-منذ متى وأنتم تعملون في هذا النشاط؟

-أقل من سنة ☐ - من 01سنة إلى 05 س☐ - أكثر من 05 سنوات .☐

س3- **ماهو أهم سبب لدخولك هذا النشاط؟**				**ضع رقم الإجابة**
لم أحصل على وظيفة	1	هذا النشاط عائلي ومتوارث أبا عن جد	4	☐
للحصول على دخل أكبر	2			
أفضل العمل بمفردي	3	سبب آخر(حدد)	5	

س4-مع من بدأت هذا النشاط(فكرة المشروع)؟				
بمفردي	1	مع العائلة	4	
مع شريك	2		5	

		سبب آخر(حدد)	
مع مجموعة من الشركاء	3		

س5-لتلبية حاجات مشروعك المالية، ماهو المصدر الذي اعتمدت عليه؟				
-دعم العائلة	1	- مبلغ ورثته	4	
-مدخرات شخصية	2	- عوائد أعمال سابقة	5	
منحة بطالة	3	استدانة	6	
مصدر آخر(حدد)----------			7	

س6-كم توظف من عامل في مؤسستك؟

-أنت فقط ☐ -من 02 إلى05 عمال ☐ - من 06 إلى09 عمال ☐ - أكثر من 09 عمال ☐

س7- عدد النساء : ☐ **عدد الرجال :** ☐ **المجموع:** ☐

س8-ماهو مستواهم التعليمي:

-بدون مستو ☐ **- ابتدائي** ☐ **-متوسط** ☐ **- ثانوي** ☐ **-تكوين مهني** ☐ **- جامعي** ☐

س9-هل يعملون تبعا لـــ:	1	**-عقود كتابية (عرفية)؟**	
	2	**-اتفاق شفهي؟**	
	3	**-بدون عقد؟**	
	4	**-عقد كتابي محرر من الموثق؟.**	

س10- من هم زبائنك؟

مؤسسات صغيرة ومتوسطة رسمية	1	
أفراد وأسر	2	
وسطاء يعملون لصالح مؤسسات رسمية	3	

محور الملكية

الرجاء منكم وضع علامة (x) على الإجابة الملائمة.

1-هل سبق وأن قمت بتسجيل مشروعك؟

-1نعم ☐ **2- لا** ☐

) إذا لا، لماذا؟. .....☐.....☐..... **س2- أين تقوم بممارسة نشاطك ؟:** في البيت ☐ -في محل مخصص - مكان آخر(حدده) -

س3-إذا كان في البيت: في غرفة - في مرآب البيت (إن وجد) ☐

4- إذا كان في محل، فكيف تحصلت عليه؟ - عقد ملكية: ☐ -بموجب عقد إيجار: ☐

س5- هل أنت: صناعي ☐ حرفي ☐ تاجر ☐ مخترع ☐

6-إذا كنت مخترع : هل قمت بتسجيل اختراعك في المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية

نعم:1 لا :2

) إذا لا، لماذا؟. .....

7- **أين تقوم ببيع منتوجك ؟**

-في بيتك	1	-في مكان محدد في السوق	4	
-في مكان محدد في الشارع	2	-في مكان غير محدد في السوق	5	☐
-في مكان غير محدد في الشارع	3			

8-إذا كان في مكان محدد في السوق أو الشارع، ماذا فعلت للحصول عليه؟

- لم أفعل شيئا	1	☐
- استأجرته من شخص سابق	2	
- عن طريق رخصة	3	

9-**هل ترى أن طريقة عملك تزيد من إيرادتك؟** نعم : لا:

10ولماذا؟.....

.....

9- في حال قدمت لك الدولة التسهيلات المتعلقة بالملكية لمزاولة نشاطك هل تعتبر ذلك كافيا لضمان دخولك في الاقتصاد الرسمي وعدم العودة للاقتصاد غير الرسمي؟

نعم ☐ لا ☐

10-هل ترى أن دخلك سيزيد عما كان عليه في حال تملكك الرسمي للعقار أو المحل أو براءة الاختراع في حالة كونك مخترع

1-نعم: 2-لا:

II) محور التكاليف

1. ما هو متوسط الأجر الذي تدفعه لعمالك في الشهر؟

المبلغ:- أقل من 18000 -بين 18000 و 20000 دج -أكثر من 20000.

2. هل هم مؤمنين اجتماعيا : نعم : لا:
3. إذا كان الجواب نعم: كم تقدر تكلفة تغطيتهم الاجتماعية شهريا:.....بالسنتيم.
4. كم تقدر متوسط فاتورة المواد التالية تكاليف ممارسة نشاطك؟

المصاريف	أقل من 2000دج	2000-10000	أكثر من10000
ماء			
كهرباء			

وقود			
صيانة معدات			
معدات			
هاتف+أنترنيت			
مواد أولية			
	المجموع الشهري		

س5-أسعارك بالمقارنة مع المنافسين الآخرين هل تراها ؟

1-أعلى ☐ 2- متوسطة ☐ 3-أدنى ☐ 4-لا أعلم ☐

س6- أرباحك بالمقارنة مع منافسيك الرسميين هل ترها ؟

1-أعلى ☐ 2- متوسطة ☐ 3-أدنى ☐ 4-لا أعلم ☐

س7-كم يبلغ متوسط ربحك الشهري (دج) ؟

أقل من 20000دج بين20000-40000دج أكثر من 40000دج

محور عدم التسجيل (بإمكانك اختيار أكثر من إجابة .

الهدف من هذا المحور معرفة أسباب عدم التسجيل رسميا.

1-ماهو أهم سبب لعدم تسجيلك رسميا؟		
-لا أحتاج إلى تسجيل	1	☐
-أنا بصدد التسجيل	2	
-لا أدري إن كان يجب عليا التسجيل أم لا؟	3	
-هناك إجراءات عديدة للتسجيل ومعقدة.	4	
-التسجيل سيؤثر على عملي سلبا	5	
-عليا أن أدفع مبالغ كبيرة للتسجيل	6	
-عدم ثقة في الإدارة والخوف من التقرب منه الإداريين	7	
-سبب آخر (حدد)	8	

2-ما أهم العوامل التي ترى أنها تمنعك من التسجيل الرسمي؟	مستوى الأهمية				
	غير مهم إطلاقا	غير مهم	مهم	مهم جدا	لا أعلم
-ارتفاع تكلفة التسجيل والالتزام بالقوانين وتعقدها					
-عدم إمكانية الوصول للخدمات					
كثرة البيرقراطية					
تعسف السلطة وسوء الخدمة المقدمة من طرف الهيئات الإدارية وعدم فاعليتها					

–التخوف من التعرض للمساومة من قبل موظفي الإدارات(الرشاوي).					
–كثرة الضرائب المفروضة على المؤسسات وارتفاع اسعارها.					
–كثرة إجراءات التسجيل واستخراج رخص استغلال النشاط. وتراخيص البناء(توصيل الكهرباء، الماء ، الصرف الصحي، الاتصالات)					
عدم المعرفة بكيفية ملء الالتزامات والإقرارات					

3–ماذا يفعل الممارسون للأنشطة غير المسجلة لتجنب رقابة الجهات الرسمية ؟

–تغيير مكان بيع المنتوج.	1	
–ألمخاطرة	2	
–دفع رشاوي وهدايا لموظفي الهيئات العمومية	3	
–طرق أخرى(حدد).	4	

محور الفساد

1–ما هي في نظرك الجهات التي تخلق الروتين والتأخير في الإجراءات .(رتبها من 1 إلى 6 بحيث يمثل 1 أكثر مؤسسة تخلق الروتين و6 أقلها)

	1	2	3	4	5	6
الإدارة المحلية						
مركز السجل التجاري						
مصالح الضرائب						
البنوك						
أملاك الدولة						
الإدارة المحلية (البلدية والولاية)						
مصالح الأمن						

2–هل تتلقى صعوبات في التعامل مع الإدارة ؟ نعم: ☐ لا: ☐

2–1–إذا نعم، حدد أي منها؟

مكاتب الإدارة المحلية؛ ☐

مفتشيات العمل؛ ☐

مصالح التجارة وقمع الغش ☐

مصالح الضرائب؛ ☐

مصالح الأمن ؛ ☐

☐

جهات أخرى (حدد).

2-2 حدد نوع المشكل:

- مرتبط بالمقر ☐ مرتبط بالضرائب وتراخيص الاستغلال - ☐ ط ببيع المنتوج ☐

مرتبط بالسعر ☐ تبط باللوائح و القوانين ☐ - أخرى (حدد) ☐

2-3-كيف تم معالجة المشكل:

-بالالتزام بتطبيق القوانين -وديا ☐ ☐ن خلال دفع غرامة ☐

-تقديم هدية ☐ يحل المشكل ☐حل آخر (حدد). ☐

-توظيف وساطة ☐

3- هل أنت مستعدا لتتقديم مزايا وهدايا في كل مرة حتى قبل أن يطلب منك ذلك

لاأعلم ☐ غالبا ☐ أحيانا ☐

-4هل سبق وطلب منك تقديم هدايا أو مبالغ مقابل مواصلة العمل في نشاطك:

-نعم ☐ - لا ☐

5 - إذا نعم حدد عدد المرات:

مرة واحدة ☐ أكثر من مرة ☐

محور أهمية الاندماج في الاقتصاد الرسمي

1-قيم أهمية المزايا التي تمنحها الجهات التالية في جذبك للاندماج في الاقتصاد الرسمي تقدمها الجهات التالية:

الجهة	المزايا	درجة الأهمية				
		مهم جدا	مهم	غير مهم	غير مهم إطلاقا	لا أعرف
السجل التجاري	لا تخضع الشركات الحديثة التسجيل إلى إجراءات الإيداع القانوني لحساباتها في لسنة الاولى من التسجيل لا يمكن التسجيل في السجل التجاري بدون اثبات سند ملكية أو عقد إيجار أو امتياز للوعاء العقاري الذي أو كل عقد أو مقرر تخصيص مسلم من طرف هيئة عمومية. - المشاركة في الصالونات والمعارض.	**4**	**3**	**2**	**1**	**0**

الضمان الاجتماعي	تامين على المرض والتعويض الأمومة والشيخوخة والتقاعد للمؤمن وعائلته					
	الضريبة الجزافية الوحيدة للذين لا يتجاوز رقم أعمالهم 30مليون دينار تقدر ببحد أدنى 10000دج					
	عدم دفع ضرائب من 3 الى 10سنوات وبالتالي زيادة العوائد					
مشتلة المؤسسات	استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة					
	إيجار وتسيير المحلات وتقديم مختلف الخدمات والإرشادات اللازمة					
	إعداد الدراسات التقنية والاقتصادية للمشاريع					
	إقامة دورات تكوينية لحاملي المشاريع					
مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	-مساعدة المقاولين على تخطي الصعوبات الإدارية في مرحلة التأسيس					
	-الإشراف على متابعة ملفات حاملي المشاريع					
	-تقديم خدمات الإستشارة ميدان التسيير ونشر المعلومات					
الامتيازات الجبائية	الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية . الإعفاء من دفع الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط. والإعفاء من الرسم على النشاط المهني. تصل المدة إلى عشر(10) سنوات .					
الحماية القانونية	- الحماية القانونية من كل محاولات التقليد والغش					

2-قيم أهمية العقوبات التالية في جعلكم ترغبون في الإندماج

العقوبة	درجة الأهمية				
	مهم جدا	مهم	غير مهم	غير مهم إطلاقا	لا أعرف
كل موظف طلب أو قبل بشكل مباشر او غير مباشر مزية غير مستحقة سواء لنفسه أو لصالح شخص آخر يعاقب بالحبس من سنتين(02) إلى عشر(10) سنوات وغرامة من 200.000دج إلى1.000.000دج أما الشخص المعنوي المدان فيعاقب 1.000.000إلى					

5.000.000دج إلى جانب غلق المؤسسة والمنع من مزاولة النشاط المهني أو الاجتماعي لمدة لا تتجاوز 5 سنوات،					
كل عمل متعمد يتم دون موافقة المالك للبراءة بكونه يقع تحت طائلة جنحة التقليد بحيث يعاقب بالحبس من ستة(6) أشهر إلى سنتين وبغرامة من (2.500.000دج) (10.000.000دج) أو بأحدى هاتين العقوبتين. ويقع تحت نفس الجنحة كل من يتعمد إخفاء شيء أو عدة أشياء مقلدة أو يبيعها او يعرضها أو يدخلها إلى التراب الوطني					

3- هل كنت على دراية بالمزايا والعقوبات سالفة الذكر؟

نعم: 1 **لا:** 1

4- إذا لا : إلى ماذا ترجع عدم معرفتك بهذه المزايا :

1
2
3

- أنا لا أبحث عن المعلومة؟

- سبب يعود للجهات المعنية .عدم نشرها الجيد للمزايا التي تقدمها ؟.

- سبب آخر(حدده):.....

5-أي إجراء تراه على درجة من الأهمية بمكان للاندماج في الاقتصاد الرسمي ؟

الإجراء	مهم جدا	مهم	غير مهم	غير مهم إطلاقا	لا أعرف
تبيسط الحصول على حقوق الملكية الرسمية	-	-	-	-	-
خفيض تكاليف الدخول والبقاء في الاقتصاد الرسمي (ضرائب- اشتراكات)	-	-	-	-	-
محاربة الرشوة ومظاهر الفساد في المؤسسات العمومية.	-	-	-	-	-

6-عند أول فرصة ستعرض عليك في الاقتصاد الرسمي هل تفضل؟:

1 - ممارسة نشاطك بصورة رسمية ؟

2 - عدم ترك نشاطك غير الرسمي؟.

شكرا جزيلا على الوقت الممنوح لملء الاستبيان وعلى تعاونكم معنا(فضلا عدم ترك أي سؤال بدون إجابة

ملحق رقم: 04

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

الاستبيان بعد التحكيم

الأخ المحترم .....الأخت المحترمة.....السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.....،

الاستبانة المرفقة عبارة عن أداة لجمع البيانات اللازمة لإجراء دراسة بعنوان/ إشكالية اندماج المؤسسات الاقتصادية غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في الجزائر بين التحديات والحلول–دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في ولاية بسكرة".

ونظرا لأهمية رأيكم في هذا الموضوع، فإننا نأمل منكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبانة بدقة، حيث أن صحة نتائج الاستبانة تعتمد بدرجة كبيرة على دقة إجابتكم، لذلك نرجو منكم أن تولوا هذه الاستبانة اهتمامكم، فمشاركتكم ضرورية ورأيكم عامل أساسي من عوامل نجاحها، علما بأن المعلومات الواردة في هذه الاستبانة ستعامل بسرية تامة وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم. وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام .

الطالبة: حمودة رشيدة

القسم الأول) بيانات عن العائلة

نرجو منكم التكرم بالإجابة المناسبة على التساؤلات التالية بوضع علامة(x) أمام العبارة الصحيحة.

س1– كم يبلغ عدد أفراد أسرتك؟ ☐ **منهم: ذكور** ☐ **إناث:** ☐

س2–وضعية أفراد العائلة الأكثر من 15 سنة.

الجنس أ (أنثى) ذ (ذكر)	السن: 1–(15–25) 2–(26–35) 3–(36–45) 4–أكبر من45	الحالة العائلية 1–أعزب 2–متزوج 3–مطلق 4– أرمل	المستوى لدراسي 1– ابتدائي، 2– متوسط 3– ثانوي، 4– جامعي 5–تمهين، –6بدون مستوى	المهنة 1: بطال، 2– موظف 3: أعمال حرة–4–تلميذ 5–طالب– 6–متقاعد

س3–كم يبلغ متوسط الدخل الشهري للعائلة ؟

–أقل من 20000دج ☐ **–من20000 دج إلى 40000 دج** ☐ **– أكثر من 40000د** ☐

س4– ما نوع المسكن وطبيعة املكية السكن الذي تقيمون فيه؟

نوع المسكن	طبيعة ملكية المسكن
– مسكن فردي. ☐	–عقد ملكية رسمي ☐

– شقة. ☐	–عقد عرفي ☐
– آخر ☐	–عقد ملكية غير رسمي ☐

س5– هل تملك أنت أو أحد أفراد عائلتك منزلا أخر أو محلا لا تقيمون فيه: نعم: ☐ لا : ☐

س6 – إذا كان نعم هل هو بعقد ملكية رسمي: ☐ أو عقد عرفي: ☐

س7– هل هو للإيجار: نعم : ☐ – لا: ☐

س8–عند الشروع في أعمال صيانة في المنزل (طلاء –ترصيص–تركيب شبكات–بناء.) من يقوم بهذه الأعمال؟

– بمفردك: ☐ –مؤسسة غير رسمية ☐ –مؤسسة خاصة رسمية ☐ –أنت ومؤسسة غير رسمية ☐

س9– هل بإمكانك أن تحدد لنا أماكن اقتناء المواد التالية ؟:

	المواد	نوع السوق 1محلات ومراكز شراء 2 سوق غير رسمي (تاجر متنقل، الشارع) 3–معا	نوع المنتجات 1 –محلية، 2–مستوردة، 3– معا	هل تستعملها لأغراض تجارية 1–نعم 2–لا
1	ملابس			
2	أجهزة كهرومنزلية			
3	مواد تنظيف وتجميل			
4	قطع غيار			
5	مواد استهلاكية			

- **إذا كان سنك أكثر من 15 سنة وبدون عمل أو متقاعد أو تمارس نشاط خارج وظيفتك: يرجى التوجه إلى القسم الثاني**

القسم الثاني) خصائص الوحدات الاقتصادية غير الرسمية

المحور الأول) خصائص النشاط

نرجو منكم وضع علامة (x) أمام كل عبارة وفق ما ترونه مناسبا من بين الخيارات المتاحة:

س1– **ماهو مجال نشاطكم؟** صناعي: ☐ تجاري: ☐ خدمي: ☐

س2–**هل يدخل مجال نشاطكم في إطار الاختراعات: نعم** ☐ **– لا** ☐ **إذا كان لا يرجى عدم الإجابة على أسئلة البعد الرابع من لإستبيان**

س3–**منذ متى وأنتم تعملون في هذا النشاط؟**

–أقل من سنة ☐ – من 01سنة إلى 05 سنوات ☐ – أكثر من 05 سنوات ☐ .

س4– **ماهو أهم سبب لدخولك هذا النشاط؟**

– لم أحصل على وظيفة ☐
– هذا النشاط عائلي ومتوارث أبا عن جد ☐
– أفضل العمل بمفردي ☐
– للحصول على دخل أكبر. ☐

س5–لتلبية حاجات مشروعك المالية، ما هو المصدر الذي اعتمدت عليه؟

– مدخرات شخصية ☐
– استدانة ☐
– منحة ☐

س6–كم توظف من عامل في مؤسستك؟

–أنت فقط ☐ –من 02 إلى05 عمال ☐ – من 06 إلى09 عمال ☐ – أكثر من 09 عمال ☐

س7–هل أغلبهم من النساء ☐ **من الرجال** ☐ **:**

س8–هل عمالك يعملون تبعا لـــ: اتفاق شفهي ☐ **اتفاق مكتوب** ☐ **بدون عقد** ☐

س9– من هم زبائنك؟ – مؤسسات صغيرة ومتوسطة رسمية ☐ – أفراد وأسر ☐ – وسطاء يعملون لصالح مؤسسات رسمية ☐

س10-أسعارك بالمقارنة مع المنافسين الآخرين هل تراها ؟

-أعلى ☐ **- متوسطة** ☐ **-أدنى** ☐ **-لا أعلم** ☐

س11- أرباحك بالمقارنة مع منافسيك الرسميين هل ترها ؟

-أعلى ☐ **- متوسطة** ☐ **-أدنى** ☐ **-لا أعلم** ☐

س12- أين تقوم بممارسة نشاطك ؟: في البيت ☐ -في محل مخصص ☐ - مكان آخر(حدده) - ☐

س13- إذا كان في محل، فكيف تحصلت عليه؟ **- عقد ملكية:** ☐ **-بموجب عقد إيجار:** ☐ - عن طريق رخصة ☐

س14- **هل تملك حساب بنكي** : نعم: ☐ لا: ☐

س15-هل سبق وأن قمت بتسجيل نشاطك رسميا؟

-1نعم ☐ **2- لا** ☐

س16-عند أول فرصة لك في الاقتصاد الرسمي هل تفضل؟

-ممارسة النشاط بصفة رسمية ☐ - البقاء في النشاط غير الرسمي؟. ☐

المحور الثاني) آليات الاندماج في الاقتصاد الرسمي

نرجو منكم وضع علامة (x) أمام كل عبارة وفق ما ترونه مناسبا من بين الخيارات المتاحة.

الرقم	أبعاد التقييم وعبارات القياس	درجات سلم القياس				
		غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
البعد الأول: حقوق الملكية						
01	- تسجيل ما أملكه رسميا من أصل(محل ، عقار، منزل، أرض) غير مهم بالنسبة لي.					
02	-تملكي الرسمي للعقار أو المبنى أو المحل لممارسة نشاطي عامل رئيسي لممارسة نشاطي الاقتصادي.					
03	-تساهم الملكية المسجلة في زيادة عوائد نشاطي					
04	-تبسيط إجراءات تسجيل حقوق الملكية يدفعني إلى تسجيل ملكية نشاطي رسميا .					
05	-ارتفاع تكلفة تسجيل الملكية (الرسوم الإشهار والتوثيق و ضريبة نقل الملكية،...) تمنعني من تسجيل نشاطي رسميا.					
06	- تخفيض الوقت اللازم لتسجيل الملكية يمكن أصحاب المشاريع من التركيز على ممارسة أنشطتهم.					
07	-تؤدي الملكية الرسمية إلى الرفع من فرص الحصول على التمويل والقروض					
08	حقوق الملكية المحمية تزيد من فرص توسيع ونمو النشاط الرسمي .					
09	يحمي ممارسوا لأنشطة غير الرسمية حقوق ملكياتهم بطرقهم الخاصة (بالقوة، الاعراف والتقاليد، السر المهني، شبكة اتصالات خاصة..).					

10	حماية حقوق الملكية تزيد من عوائد النشاط.					
11	مشكل المقر بالنسبة لممارسي النشاط غير الرسمي من أكبر المشاكل التي تواجههم أثناء آداء نشاطهم.					
	أبعاد التقييم وعبارات القياس	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
12	عدم امتلاك سجل تجاري من طرف ممارسي الأنشطة غير الرسمية من المشاكل التي تصادفهم مع الهيئات الرسمية ولجان التفتيش					
13	الصعوبات التي تواجه ممارسوا الأنشطة غير الرسمية مع السلطة الرسمية تحل عن طريق التغيير المستمر لأماكن بيع المنتجات وتقديم الخدمات					
	البعد الثاني: تكاليف وعوائد النشاط					
01	– اشتراكات الضمان الاجتماعي المرتفعة تمنعني من البقاء في النشاط الرسمي					
02	– الضرائب المرتفعة تمنعني من البقاء في النشاط الرسمي					
03	–كثرة إجراءات البدء في النشاط الرسمي تكون على حساب الوقت اللازم لممارسة نشاطي.					
04	– طول المدة المستغرقة للبدء في النشاط الاقتصادي الرسمي تؤثر على قرار دخولي في النشاط الرسمي.					
05	– كثرة اللوائح المتعلقة بقوانين العمل(عدد ساعات العمل، الأجر،...) تمنعني من دخول والبقاء في النشاط الرسمي					
06	– العوائد في الأنشطة غير الرسمية أكبر من العوائد في الأنشطة الرسمية					
07	المخاطرة (غلق المحل، المتابعة القضائية، مصادرة المنتجات،...)في الأنشطة غير الرسمية كبيرة جدا					
08	قرار ممارسة الأنشطة غير المسجلة (غير الرسمية) لا يتطلب أموال كبيرة					
09	قرارا دخول في النشاط الرسمي يتطلب تكاليف كبيرة(رسوم ، إشهار، تكاليف تغطية اجتماعية، أجر أدنى مضمون، رسوم نقل الملكية،...)					
10	الصعوبات التي تواجه ممارسوا الأنشطة غير الرسمية تحل عن طريق تقديم بعض المزايا والأموال.					
11	الصعوبات التي تواجه ممارسوا الأنشطة غير الرسمية مع السلطة الرسمية تحل عن طريق الاستمرار في المخاطرة					
12	الرشاوي تلعب دور التأمين على الخسائر التي يمكن أن يتحملها أصحاب الأنشطة غير الرسمية يكون.					
	البعد الثالث: مكافحة الفساد الإداري					
01	احترام القانون من طرف المتعاملين الاقتصاديين يفرض تفضيل الأنشطة الرسمية.					

02	قوة القانون تفرض على ممارسي الأنشطة الاقتصادية تفضيل الأنشطة الرسمية.					
03	الممارسون للأنشطة غير رسمية يتعرضون لملاحقات مستمرة من طرف الهيئات الرسمية (مديرية التجارة ،فرق قمع الغش، مديرية الضرائب،...)					
04	التوجه إلى الأنشطة غير المسجلة سببه المزايا غير المستحقة التي يطلبها موظفوا الإدارة العمومية .					
	أبعاد التقييم وعبارات القياس	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
05	تعتبر المزايا أو الأموال تكلفة إضافية يتحملها صاحب النشاط الرسمي					
06	تعتبر المزايا (الرشاوي) إهدار للموارد المالية لصاحب المشروع.					
07	الفساد الإداري (المزايا، الرشاوي) يقلل من فرص إنشاء المشاريع الجديدة.					
08	القوانين توفر الحماية للازمة لأملاك أصحاب المشاريع (المقر، العقار، الاسم التجاري، حماية المنتوج من التقليد)					
09	لا يعترف الممارسون للأنشطة غير المسجلة بالقوانين والإجراءات					
10	الموظف في الإدارة العمومية هو الذي يدفع صاحب المشروع إلى طلب المزية أو الأموال.					
11	صاحب النشاط هو الذي يعتقد أن الأمور في الإدارات العمومية لا تحل إلا بطريقة تقديم الأموال أو المزايا.					
12	تنفر المؤسسات من المناخ الذي تكون فيه الحقوق غير محمية					
13	عدم وجود اتصالات فعالة بين الهيئات الإدارية وأصحاب المشاريع سببه الإدارة نفسها.					
	البعد الرابع:براءة الاختراع					
01	تسجيل الاختراعات يزيد من فرص إنشاء المشاريع والأنشطة الاقتصادية الجديدة					
02	تأتي معظم الاختراعات من المؤسسات المصغرة غير المسجلة .					
03	مشكل بيع المنتوج أو تقديم الخدمة وعدم مطابقته للمعايير من المشاكل التي يعاني منها ممارسو الأنشطة غير الرسمية.					
04	الملكية غير المسجلة للاختراع تزيد من فرص البقاء في النشاط غير الرسمي					
05	تسجيل الاختراع يساهم في خلق مشاريع جديدة					
06	تكلفة تسجيل الاختراع (رسوم الايداع والنشر) والاشتراكات السنوية له ،عائق أمام أصحاب الاختراعات.					
07	تمنع إجراءات الحصول على شهادة الاختراع (براءة الاختراع) الطويلة والمعقدة المخترعين من تسجيل اختراعاتهم(طلب تسليم، وصف الاختراع بلغتين، وثيقة الأولية، تصريح الحق في براءة الاختراع...)					

القسم الثالث: مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي

نرجو منكم التكرم بوضع علامة (x) أمام كل عبارة وفق ما ترونه مناسبا من بين الخيارات المتاحة.

الرقم	أبعاد التقييم وعبارات القياس	درجات سلم القياس				
		غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
النمو و تحسين العوائد						
01	النشاط المسجل رسميا يسمح لصاحبه بالمشاركة في الصالونات المعارض الوطنية والدولية.					
02	النشاط الرسمي يسمح بإيجاد قنوات توزيع وتسويق.					
03	النشاط الرسمي يسمح بحرية الإشهار في وسائل الإعلام.					
	الأنشطة الرسمية المسجل تسمح بإيجاد فرص للتعاقد مع مؤسسات اقتصادية أخرى					
04	تسمح براءة الاختراع بإمكانية الاستثمار فيها أو بيعها والاستفادة من عوائدها					
05	تسمح براءات الاختراع لصاحبها بتقديم منتجات جديدة للسوق.					
06	تساعد براءات الاختراع على تشجيع الاستمرار في عملية الابتكار					
حماية الملكية						
01	تكفل الملكية المحمية حماية ممتلكات أصحاب المشاريع وتعطيهم الحق في التقاضي.					
02	تساعد حقوق الملكية المحمية في الحصول على التمويل والقروض.					
03	تحارب الملكيات المسجلة كل محاولات غش وتقليد المنتوج أو الخدمة					
04	يحفظ القانون لأصحاب المشاريع حقوقهم وممتلكاتهم					
قوة القانون						
01	تفرض عقوبات بالحبس .والغرامة لكل موظف يطلب مزية غير مستحقة					
02	يدان كل من يقدم مزية للموظف بغرامة وغلق المؤسسة والمنع من مزاولة النشاط لمدة 5 سنوات.					
03	يعاقب كل من ينتج أو يبيع سلعة مقلدة أو يتعمد إخفاء أشياء مقلدة أو يبيعها أو يعرضها أو يدخلها إلى التراب الوطني بالحبس وبغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين.					

التغطية الإجتماعية						
01	الاستفادة من الضمان الإجتماعي والتأمين على المرض.					
02	الاستفادة من التأمين على البطالة					
03	الاستفادة من منحة الأمومة بالنسبة لصاحبات المشاريع					
04	الاستفادة من منح التقاعد للمؤمن (الضمان الإجتماعي) .					
05	إستفادة عائلة المؤمن (صاحب المشروع) من التغطية الاجتماعية					
المرافقة						
01	يستفيد أصحاب المشاريع المسجلة من خدمات المرافقة والاستشارة لإنشاء مؤسساتهم وتخطي الصعوبات والإجراءات الإدارية..					
02	إيجار وتسيير المحلات من قبل محاضن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة					
03	إعداد الدراسات التقنية والاقتصادية للمشاريع					
04	إقامة دورات تكوينية لحاملي المشاريع وتقديم خدمات الاستشارة.					

لكم منا جزيل الشكر والتقدير على تعاونكم

ملحق رقم:5

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قائمـــــــــة المحكميـــــــــن

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتساب
01	جمال خنشور	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر بسكرة
02	شعيب بنوة	أستاذ التعليم العالي	جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان
03	يوغرطة بالاش	أستاذ التعليم العالي	جامعة ميدة عبد الرحمان بجاية
04	علي بودلال	أستاذ التعليم العالي	جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

ملاحق:06

مخرجات اموس الخاصة بالنموذج البنائي الكلي

Model	NPAR	CMIN	DF	P	CMIN/DF
Default model	25	40,995	19	,002	2,158
Saturated model	44	,000	0		
Independence model	8	741,825	36	,000	20,606

Baseline Comparisons

Model	NFI Delta1	RFI rho1	IFI Delta2	TLI rho2	CFI
Default model	,945	,895	,970	,941	,969
Saturated model	1,000		1,000		1,000
Independence model	,000	,000	,000	,000	,000

Parsimony-Adjusted Measures

Model	PRATIO	PNFI	PCFI
Default model	,528	,499	,511
Saturated model	,000	,000	,000
Independence model	1,000	,000	,000

NCP

Model	NCP	LO 90	HI 90
Default model	21,995	7,277	44,447
Saturated model	,000	,000	,000
Independence model	705,825	620,988	798,079

FMIN

Model	FMIN	F0	LO 90	HI 90
Default model	,196	,105	,035	,213

Model	FMIN	F0	LO 90	HI 90
Saturated model	,000	,000	,000	,000
Independence model	3,549	3,377	2,971	3,819

RMSEA

Model	RMSEA	LO 90	HI 90	PCLOSE
Default model	,074	,043	,106	,094
Independence model	,306	,287	,326	,000

AIC

Model	AIC	BCC	BIC	CAIC
Default model	90,995	93,245		
Saturated model	88,000	91,960		
Independence model	757,825	758,545		

ECVI

Model	ECVI	LO 90	HI 90	MECVI
Default model	,435	,365	,543	,446
Saturated model	,421	,421	,421	,440
Independence model	3,626	3,220	4,067	3,629

HOELTER

Model	HOELTER .05	HOELTER .01
Default model	154	185
Independence model	15	17

Minimization: ,005

Miscellaneous: ,422

Bootstrap: ,000

Total: ,427

Estimates (Group number 1 - Default model)

Scalar Estimates (Group number 1 - Default model)

Maximum Likelihood Estimates

Regression Weights: (Group number 1 - Default model)

	Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
AXE2.3 <--- s	1,000				
AXE2.2 <--- s	,991	,084	11,763	***	
AXE2.1 <--- s	,925	,078	11,887	***	
AXE3.5 <--- f	1,000				
AXE3.4 <--- f	1,188	,131	9,090	***	
AXE3.3 <--- f	,733	,136	5,386	***	
AXE3.2 <--- f	1,086	,122	8,893	***	
AXE3.1 <--- f	1,175	,123	9,516	***	

Standardized Regression Weights: (Group number 1 - Default model)

	Estimate
AXE2.3 <--- s	,833
AXE2.2 <--- s	,760
AXE2.1 <--- s	,768
AXE3.5 <--- f	,673
AXE3.4 <--- f	,729
AXE3.3 <--- f	,409
AXE3.2 <--- f	,710
AXE3.1 <--- f	,772

Intercepts: (Group number 1 - Default model)

	Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
AXE2.3	3,586	,042	85,513	***	
AXE2.2	3,536	,046	77,683	***	

	Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
AXE2.1	3,543	,042	84,081	***	
AXE3.5	3,706	,055	67,956	***	
AXE3.4	4,079	,060	68,243	***	
AXE3.3	3,649	,066	55,586	***	
AXE3.2	3,798	,056	67,689	***	
AXE3.1	3,952	,056	70,744	***	

Covariances: (Group number 1 - Default model)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
f	<-->	s	,240	,035	6,952	***	

Correlations: (Group number 1 - Default model)

	Estimate
f <--> s	,898

Variances: (Group number 1 - Default model)

	Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
s	,255	,036	6,991	***	
f	,281	,054	5,196	***	
e1	,113	,017	6,747	***	
e2	,183	,022	8,147	***	
e3	,152	,019	8,026	***	
e4	,340	,038	8,938	***	
e5	,350	,041	8,446	***	
e6	,750	,076	9,914	***	
e7	,326	,038	8,634	***	
e8	,264	,033	7,901	***	

Model Fit Summary

CMIN

Model	NPAR	CMIN	DF	P	CMIN/DF
Default model	25	40,995	19	,002	2,158
Saturated model	44	,000	0		
Independence model	8	741,825	36	,000	20,606

Baseline Comparisons

Model	NFI Delta1	RFI rho1	IFI Delta2	TLI rho2	CFI
Default model	,945	,895	,970	,941	,969
Saturated model	1,000		1,000		1,000
Independence model	,000	,000	,000	,000	,000

Parsimony-Adjusted Measures

Model	PRATIO	PNFI	PCFI
Default model	,528	,499	,511
Saturated model	,000	,000	,000
Independence model	1,000	,000	,000

NCP

Model	NCP	LO 90	HI 90
Default model	21,995	7,277	44,447
Saturated model	,000	,000	,000
Independence model	705,825	620,988	798,079

FMIN

Model	FMIN	F0	LO 90	HI 90
Default model	,196	,105	,035	,213
Saturated model	,000	,000	,000	,000
Independence model	3,549	3,377	2,971	3,819

RMSEA

Model	RMSEA	LO 90	HI 90	PCLOSE
Default model	,074	,043	,106	,094
Independence model	,306	,287	,326	,000

AIC

Model	AIC	BCC	BIC	CAIC
Default model	90,995	93,245		
Saturated model	88,000	91,960		
Independence model	757,825	758,545		

ECVI

Model	ECVI	LO 90	HI 90	MECVI
Default model	,435	,365	,543	,446
Saturated model	,421	,421	,421	,440
Independence model	3,626	3,220	4,067	3,629

HOELTER

Model	HOELTER .05	HOELTER .01
Default model	154	185
Independence model	15	17

ملحق رقم:7

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إشهاد بالتدقيق اللغوي رقم:01

أنا الممضي أسفله الأستاذ: **سليم بتقة** أستاذ **أدب عربي** بكلية الآداب واللغات الأجنبية بجامعة محمد خيضر بسكرة ، أشهد أنني قد قمت بالتدقيق اللغوي لأطروحة الطالبة:حمودة رشيدة الموسومة بـ"إشكالية اندماج المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي في الجزائر بين التحديات والحلول دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في ولاية بسكرة.

إمضاء الأستاذ

ملحق:08

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إشهاد بالتدقيق اللغوي رقم:02

أنا الممضي أسفله الأستاذ: **عمار قلالة** أستاذ **أدب عربي** المركز الجامعي بريكة، أشهد أنني قد قمت بالتدقيق اللغوي لأطروحة الطالبة:حمودة رشيدة الموسومة بـ"إشكالية اندماج المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي في الجزائر بين التحديات والحلول دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في ولاية بسكرة.

إمضاء الأستاذ